قضايا دولية وإقليمية

٣٠



د. محمد أحمد العدوي

حرب الخليج
و
من الخليج

حـرب الخليـج

وأمن الخليج

محمد أحمد العدوى

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب: حرب الخليج وأمن الخليج

تأليف : محمد أحمد العدوى

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المدير العام : فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٨/٢٩٦٥

الترقيم الدولى I.S.B.N: 1 -87-5652 -977

حرب الخليج

وأمن الخليج

الفهـــــرس

المقدمة

نحاول بتقديم هذه الدراسة عن إنعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى الست «المملكة العربية السعودية ـ الإمارات العربية المتحدة ـ عمان ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين» أن نقدم محاولة فى إطار الدراسات الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص الدراسات المتعلقة بالدفاع وهو ما أصبحت بعض المراكز البحثية تفرد له دراسات خاصة تحت مسمى «Defenci Studies» ولقد مثلت حرب الخليج الثانية محورا مهما للعديد من الدراسات المتعلقة بالنظم الإقليمية، وهو ما دفعنا إلى التركيز على إقليم الخليج العربى الذى شهد حربين مثلا حدثين مهمين فى العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن المنطقة تشهد العديد من التدخلات السياسية والإقتصاية وأيضا العسكرية وذلك نظرا لما تحتويه المنطقة من إجمالى إنتاج وإحتياطى أهم مصدر للطاقة حتى وقتنا الحالى وهو النفط.

ولقد تعددت الدراسات حول منطقة الخليج العربى بأبعادها السياسية وركزت على دور القوى الكبرى ومصالحها فى منطقة الخليج أو القضايا السياسية والأمنية المطروحة ولكننا لاحظنا قلة الدراسات الخاصة بالإستراتيجية العسكرية التى أسهم بها غير العسكريين من الباحثين فى العلوم السياسية، كما أن الدراسات السابقة كانت تركز على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والتدخل العسكرى فيها وتجارة السلاح ومستويات التسليح لدول الخليج وبعضها كان يتم بشكل غير منشور لجهات حكومية معينة. ولكنها لم تتناول السياسات الدفاعية لهذه الدول حيث إن مجال الدراسات فى

هذا الحقل لا يزال حكرا على العسكريين فى منطقتنا العربية ويغيب الجهد الأكاديمى فيه. وقلة الدراسات فى هذا الصدد يبررها البعض أنها بسبب ندرة المعلومات والبيانات نظرا لما تتمتع به من درجة عالية من السرية وعدم وجود هيكل وأساس نظرى محدد لمثل هذه الدراسات.

ونحن بإعداد هذه الدراسة نحاول تقديم مساهمة فى هذا المجال وتقديم جهد نرجو أن يضاف له، خاصة أننا نعتقد أن المدنيين عليهم نفس مسئولية العسكريين فى تطوير الفكر الاستراتيجى والدلائل على ذلك كثيرة فى الدراسات الإستراتيجية التى بين أيدينا وفى المجال العلمى أيضا اذا ما نظرنا إلى أن العديد من المدنيين قد ساهموا فى رسم الإستراتيجيات العسكرية للدول الكبرى، ومن ثم فالسعى إلى تكوين جيل من الباحثين الاستراتيجيين المدنيين هو أمر ضرورى.

مثلث حرب الخليج الثانية أحد أهم الأحداث العالمية والاقليمية فى المنطقة العربية خلال العقد الأخير من القرن العشرين. حيث أدى الغزو العراقى للكويت إلى حشد الجهود الدبلوماسية والعسكرية الدولية لاخراج العراق من الكويت حيث تم ذلك فى النهاية بعمل عسكرى وُصِفَ بأنه من أكبر الحشود والمعارك الحربية بعد الحرب العالمية الثانية حيث وجدت فى منطقة الخليج العربى جيوش وقوات عسكرية لأكثر من ٣٥ دولة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

تركت حرب الخليج الثانية العديد من الآثار على المستوى العالمى وتطور النظام الدولى ونمط توزيع القوة والقدرات فيه خاصة أنها مثلت أول حرب ذات بعد عالمى واضح بعد تراجع الدور العالمى للاتحاد السوفيتى وحدوث نوع من الوفاق بينه وبين الولايات المتحدة وبعد إنهيار الكتلة الشرقية وهو الأمر الذى دفع البعض إلى القول بأن ملامح النظام العالمى الجديد كانت تتبلور خلال الحرب ومن خلال التفاعلات القائمة

فيها . ومن هنا فقد مثلت الحرب اختباراً للتوازنات والتفاعلات الدولية وأنماطها فيما بعد إنهيار النظام الدولى السابق.

وعلى المستوى العربى كذلك مثلث الحرب أحد أهم الأزمات التى تواجه النظام الإقليمى العربى حيث إن الدولة المعتدية هى دولة عربية والدولة المعتدى عليها هى دولة عربية أيضا، أى أن الحرب تتم فى إطار النظام الإقليمى العربى ولقد مثلت الحرب مرحلة خاصة فى تطور النظام العربى حيث أدت إلى حالة من الانقسام والتشتت فى هذا النظام ما بين مؤيد للغزو ومعارض له سواء من حيث التصريحات أو بصورة علنية وكذلك دول أخرى امتنعت عن إتخاذ مواقف واضحة.

وبذلك أدت الحرب إلى تشتت وانقسام فى النظام وما زالت جهود رأب الصدع العربى وإحداث مصالحة عربية تمثل أحد الشواغل والهموم الأساسية للنظام خاصة أن العراق فى ظل قيادة الرئيس صدام حسين مازال مصدر تهديد للدول الخليجية الست، وليس الكويت فقط، وهو ما جعل هناك معارضة خليجية خاصة من جانب السعودية، والكويت لإحداث مصالحة مع العراق.

أما على مستوى منطقة الخليج العربى فقد مثلت الحرب مرحلة حاسمة فى تاريخ تطورها حيث تعرضت الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى لما يشبه الزلزال، حيث إنها كانت تنظر لإيران كمصدر رئيسى للتهديد تتخذ من العراق حليفا لمواجهته. لكن أدى الغزو العراقى للكويت إلى أن يصبح العراق المصدر الرئيسى للتهديد خاصة من قبل السعودية والكويت وأصبحت الدول الست تضع فى اعتبارها أهمية تنمية قدراتها الدفاعية وحماية أمنها بأى وسيلة ممكنة بعد الحرب. وبعد أن أصبح وجود تهديد عسكرى مباشر لها أمراً وارداً.

المشكلة البحثية

تركز هذه الدراسة على الانعكاسات الناجمة عن حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع للدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى.

ومن ثم نركز هنا على دراسة أثر الحرب على سياسات الدفاع من حيث مضمونها والأوضاع العسكرية الخاصة بهذه الدول وكذلك منطقة الخليج ككل وتأثير الحرب عليها.

كما سندرس عناصر الاستمرارية والتغير فى سياسات الدفاع محل الدراسة وذلك لأننا سندرس سياسات الدفاع لهذه الدول فيما قبل الحرب بمدة عامين ثم ندرس نفس هذه السياسات بعد الحرب لمدة خمس سنوات لاستكشاف انعكاساتها عليها.

ونحاول فى إطار هذه الدراسة أن نستوضح مدى التباين والتشابه فى انعكاسات الحرب على سياسات الدفاع للدول الست ومعرفة مدى الإتفاق والاختلاف وتفسير التباينات فى ردود الأفعال هذه وتأثير الحرب فى هذا الإطار.

اولا- اختيار المشكلة البحثية

بداية نشير إلى أن هذه الدراسة تندرج تحت فرع دراسات الحرب فى إطار الدراسات الإستراتيجية وهى تندرج تحت إطار أعم وهو مجال العلاقات الدولية.

- معايير اختيار المشكلة البحثية

أ- الحداثة

وتمثل الشرط الخاص بحداثة المشكلة محل الدراسة بوجود بعدين رئيسيين فى موضوع الدراسة من هذه الوجهة:

- البعد الأول - ويتعلق بحداثة الموضوع ذاته حيث إنه فى حدود إطلاع الباحث لم توجد دراسة سابقة حول نفس الموضوع.

- البعد الثانى - وبالنسبة لحداثة المشكلة محل الدراسة فهى تكون فى التركيز على مجموعة الدول العربية حيث إن معظم الدراسات الخاصة بسياسات الدفاع تركز على الدول الغربية والمتقدمة، كما أن الحداثة توجد فى الفترة الزمنية التى نتناولها فى الدراسة حيث تبدأ منذ عام ١٩٨٨ مرورا بالحرب التى بدأت بوادرها فى عام ١٩٩٠ وانتهت فى عام ١٩٩١ وسندرس انعكاساتها حتى عام ١٩٩٥ أى منتصف العقد الحالى كما سنبين فيما بعد.

ب - أهمية المشكلة البحثية

- نظريا

تنحصر أهمية الدراسة فى كونها تحاول تقديم جهد نظرى فى مجال ما زالت الدراسات النظرية فيه قليلة وذلك بتقديم دراسة تفصيلية لإنعكاسات الحرب على سياسات الدفاع للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى ومن ثم محاولة تقديم إسهام فى بناء إطار نظرى لمثل هذه الدراسات التى يوافق العديد من المتخصصين على قلة الجهد النظرى فيها خاصة على مستوى دول العالم الثالث .

حيث إن الدراسات الخاصة بسياسات الدفاع ركزت على الدول المتقدمة والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى والصين وفرنسا

وبريطانيا، بل وكون هذه الدول لم تشارك فى حروب كثيرة بشكل مباشر ـ بعد التطور الذى لحق بالتخطيط لسياسات الدفاع ومستوى التطور التكنولوجى الهائل فيما بعد الحرب العالمية الثانية عدا الحرب الباردة والتى كانت لها آلياتها وميكانيزماتها الخاصة، وإن كانت ملامحها تتلاشى فى ظل التطورات الحالية للنظام الدولى، ومن ثم حتى فى هذه الحالة لم نجد دراسات ونظريات تفصيلية لتأثير الحروب على السياسات الدفاعية للدول الا فى المجالات المتعلقة بسباق التسلح والإنفاق على الدفاع، ودراسات أخرى تتعلق بأبعاد الأمن القومى: أهدافه ومحدداته وتهديداته من حيث الطبيعة والمصادر.

ـ عمليا

وهناك جانب آخر لأهمية هذه الدراسة يتعلق بالناحية العملية حيث إننا ندرس سياسات الدفاع الخاصة بمجموعة من الدول النامية وإن كانت لها خصوصية من ناحية الثراء والموارد، ومن ثم سنخرج بمجموعة من أوجه القصور ومن ثم محاولة عمل دراسة تقييمية لهذه السياسات من خلال ما أوضحه الغزو العراقى للكويت، والتدخل الدولى فى المنطقة والسياسات المتعلقة بخوض الحرب، ومن ثم يمكن الخروج بمجموعة من النتائج المتعلقة بدراسة سياسات الدفاع لدى دول العالم الثالث لأننا نحاول فى إطار هذه الدراسة أن نتخطى جانب الوصف إلى التفسير والتحليل وصولا إلى التوصيات والنتائج التى تمثل الوظيفة الإجتماعية للبحث العلمى أو النتائج العملية له.

جـ ـ البيانات

ولعل ندرة البيانات عن موضوع البحث تمثل عقبة أساسية للدراسات فى هذا

الحقل، وذلك سواء لقلة البيانات وسريتها فى مجال، أو تضاربها وعدم إتساقها فى مجال آخر، حيث أن الدول محل الدراسة لا تصدر تقارير أو بيانات رسمية دورية عن سياساتها الدفاعية وإن كان ذلك يمثل توجها عاما لدى العديد من الدول لإعتبارات أمنية، ولكنها فى هذه الحالة الدراسية تمثل عقبة أساسية كانت دافعا للباحث لبذل محاولة تقديم دراسة نسعى فيها للإستفادة بأقصى درجة ممكنة من القدر المتاح من البيانات التى إستطعنا الحصول عليها.

ـ ولقد حاولنا التغلب على هذه المشكلة من خلال اللجوء لمراكز البحوث المهتمة بالإستراتيجية وشئون الدفاع وعلاقات السلاح وبحوثها فى هذا المجال، أو البيانات القليلة المتاحة عن هذه الدول فى مجالات الدفاع والشئون العسكرية التى تصدر عن وزارات الدفاع الخاصة بها والتى سنشير إلى أمثلة منها لاحقا، وأيضا عن طريق الكتب الإستراتيجية السنوية التى تتناول التسلح ونزع السلاح وشئون الدفاع، وذلك مثل الكتب السنوية التى تصدر عن المراكز الإستراتيجية مثل:

« Sipri Yearbook » والذى يصدر عن معهد Sipri للدراسات الاستراتيجية فى ستوكهولم.

« Military Balance » والذى يصدر عن معهد IISS للدراسات الاستراتيجية فى لندن.

« Middle East MilitaryBalance » والذى يصدر عن معهد Jaffee للدراسات الاستراتيجية فى إسرائيل.

والدوريات المتخصصة فى مجال دراسة الصراع والأمن والإستراتيجية التى اعتمدنا عليها للإنتهاء من هذه الدراسة وجمع البيانات اللازمة لها.

د- دوافع الباحث لإختيار المشكلة

ولقد كانت هناك دوافع عدة لدى الباحث لإختيار المشكلة البحثية نعرض لبعض منها وهى:

١- محاوله تقديم دراسة فى مجال مازال حديثا بالنسبة لغير العسكريين وهو دراسة سياسات الدفاع.

٢- الرغبة فى الإقتراب من حرب الخليج الثانية وآثارها من منظور جديد وهو إنعكاسات الحرب على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى وأكتشاف حجم وأبعاد هذا التأثير.

٣- محاولة العمل على تصميم واختبار إطار نظرى يتعلق بدراسة أثار الحروب على سياسات الدفاع بشكل عام، وبشكل أخص على مستوى الدول النامية.

٤- رؤية الباحث لمدى الأهمية التى تمثلها منطقة الخليج العربى وأمن الخليج الذى يحتل أهمية كبيرة فى إستراتيجيات القوى الكبرى نظرا لأهميته إستراتيجيا حيث كان محلا للصراع ما بين السوفييت والأمريكان سابقا، والآن فيما بين الحلفاء ذاتهم من الأوروبيين والأمريكيين نظرا لأهميته كمصدر أساسى للنفط بالإضافة إلى كونه يمثل سوقا رائجة لتجارة السلاح.

٥- دراسة نماذج صنع سياسات الدفاع لدى الدول النامية بشكل عام وبالأخص لدى دول مجلس التعاون الخليجى ودراسة مدى قدرتها على التعامل مع المتغيرات التى تستجدفى الإقليم الذى توجد به.

ثانياً : تحديد المشكلة البحثية

أ- الإطار الزمنى للدراسة

وسوف نحدد الإطار الزمنى بداية من عام ١٩٨٨ إلى نهاية عام ١٩٩٥ أى نهاية النصف الأول من التسعينات وذلك التحديد لبداية الفترة الزمنية تم على أساس أنه في عام ١٩٨٨ إنتهت الحرب العراقية / الإيرانية ولا شك أنها مثلت متغيراً مهما فى الفكر الإستراتيجى لدول مجلس التعاون الخليجى التى ظلت ساعدت العراق لمواجهة محاولات السيطرة الإيرانية على المنطقة، ومن ثم مثلت حرب الخليج الثانية تغيراً أساسيا فى المفاهيم الأمنية المتعلقة بطبيعة التهديد ومصادره لأمن هذه الدول.

أما اختيار عام ١٩٩٥ كنهاية الفترة محل الدراسة فهو تاريخ التسجيل لهذا البحث ويمكن فى هذا الإطار إفساح الوقت لدراسة الإنعكاسات المختلفة لحرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع للدول محل الدراسة حيث إن الحرب ستحتاج أن تأخذ سنينا لتبدو اثارها واضحة وإن كان من المفترض أن سياسات الدفاع تتأثر بدرجة كبيرة وسريعة بالحروب التى تخوضها الدول حيث إن الحرب اختبار عملى وحقيقى لسياسات الدفاع - وإن كان منع الحرب أيضا يصلح كمؤشر لنجاح سياسة الدفاع فى حالات أخرى - وأعتقد أن عامين قبل الحرب وأربع أعوام وعشرة أشهر بعدها كافية لإجراء مثل هذه الدراسة.

ب ـ الإطار المكانى

وسنركز فى هذه الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجى الست، ولقد أردنا قصر الدراسة على هذه الدول الست بالنسبة لموضوع البحث ، لأنها بالإضافة إلى العراق هى الأطراف الأساسية فى الحرب رغم التدخل الكثيف للقوات الدولية فى عملية تحرير الكويت إلا أن التأثير الأساسى للحرب فى مجال سياسات الدفاع سيكون على الدول الست بالإضافة إلى العراق التى ما زال من الصعب حتى الآن الكتابة عن سياسة دفاعية محددة لها لعدم توافر البيانات المطلوبة لهذه الدراسة، وأيضا حرصا منا على عدم إتساع الدراسة بشكل كبير يؤثر على دقتها.

جـ ـ الإطار الموضوعى

وسينصب موضوع الدراسة على تناول ظاهرة الحرب من حيث مفهومها وطبيعتها ومصادرها والمدارس المختلفة لدراسة وتفسير الحرب والإنعكاسات الناجمة عن الحرب على سياسات الدفاع، وهذا هو الإطار النظرى الذى سننطلق منه، أما الإطار العام للدراسة فهو يتكون من دراسة إنعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الست من حيث الهيكل والمضمون والمتغيرات المتعلقة بها بما فى ذلك البيئة الدولية والبيئة الإقليمية وذلك بدراسة سياسات الدفاع للدول الست قبل الحرب بشكل منفرد ثم دراسة هذه السياسات بعد الحرب أيضا بشكل منفرد ودراسة نقاط التشابه والاختلاف وأسباب مثل هذا التباين.

ـ وذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة البحثية وهى:

١- ما هى العوامل المؤثرة والمحددات المختلفة لصنع السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجى ؟

٢- ماهى سياسات الدفاع للدول محل الدراسة فى كل من القضايا التالية:

- التسليح: الحجم والمصادر والتطور - ميزانية الدفاع - التحالف العسكرى

- الحد من التسلح - الانفاق العسكرى - التدريب - التجنيد ؟

٣- ما هى رؤية دول مجلس التعاون للتهديدات التى تواجهها ومصادرها وطبيعة هذه التهديدات؟ وما هى مدركات قياداتها تجاه هذه التهديدات؟.

٤- ما هو تأثير الحرب على مضمون سياسات الدفاع بمكوناتها وأبعادها المختلفة؟.

٥- ماهو الدور الذى يمارسه مجلس التعاون الخليجى فى التنسيق ما بين سياسات الدفاع الخاصة بالدول أعضاء المجلس؟.

ولقد استرشدنا بهذه الأسئلة فى تقسيم الدراسة حيث حاولنا تغطيتها بشكل شامل كما سيتضح من الدراسة بإعتبار أن هذه الأسئلة من المحاور الأساسية لدراسة سياسات الدفاع.

وتركز الدراسة على تناول سياسات الدفاع للدول الست من خلال دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد الأول: يركز على تناول بيئة صنع السياسات الدفاعية للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى سواء البيئة الدولية أو البيئة الإقليمية والتهديدات النابعة من هذه البيئة.

البعد الثاني : يركز على تناول المحددات الداخلية للسياسات الدفاعية للدول الست وبصفة أساسية المحددات السياسية والإقتصادية والديموجرافية بالإضافة إلى دور مجلس التعاون الخليجى فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست وصياغة سياسة دفاعية مشتركة.

البعد الثالث : يتناول مضمون سياسات الدفاع للدول الست من حيث التسليح، الحد من التسلح، الانفاق العسكرى، التدريب والتجنيد والتحالف العسكرى فيما قبل الحرب وفيما بعدها وندرس مدى تأثير الحرب على هذه السياسات المختلفة سواء على المستوى الجماعى أو على المستوى الفردى للدول الست.

د ـ نوع البحث

سنحرص فى اطار هذه الدراسة أن نقدم بحثا تطبيقيا يقوم على اطار نظرى محدد ، وإستخدام البيانات التجميعية الكمية مع تحليلها للوصول إلى أعلى درجة من الدقة للنتائج التى يمكن أن نصل اليها وتخطى الجانب الوصفى إلى تفسير السياسات محل الدراسة وإختبار الفروض التى تقوم عليها الدراسة والإجابة على الأسئلة البحثية التى أثرناها.

هـ ـ مراجعة للأدبيات حول حرب الخليج الثانية

وسنقدم فيما يلى عرضاً موجزاً للموضوعات والنقاط التى أثارتها الكتابات التى نشرت عن حرب الخليج الثانية وآثارها المختلفة وسنقسمها إلى أبعاد رئيسية ونعرض لأمثلة موجزة لكتابات حول كل بعد وهى:

البعد الأول

حيث ركزت العديد من الكتابات حول الدعاوى والحجج العراقية بأحقيته فى الأراضى الكويتية والرد على هذه الحجج ولقد تعددت الكتابات حول من قام بالتأصيل للدعاوى العراقية وإثبات استقلال الكويت منذ مدة طويلة وعدم وجود سيطرة عراقية عليها فى فترة من الفترات وذلك مثل كتاب د.عبد العظيم رمضان بعنوان «الإجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى». بالإضافة إلى بعض الكتب الصحفية التى صدرت حول الدعاوى العراقية مثل كتاب الأستاذ ابراهيم نافع بعنوان «الفتنة الكبرى» وكذلك مقال لـ «Laurie Mylorie» لتفسير أسباب الغزو العراقى للكويت وهى بعنوان «Why Saddam Hussien In-vaded Kuwait».

البعد الثانى

حيث إنه مع ظهور بوادر الحل العسكرى للأزمة بدأت الكتابات التى تقارن بين موازين القوى فى هذه المواجهة فى الظهور، وبعض الكتابات التى تناولت بالنقد أو الإستحسان للحشد الدولى الذى تم لتحرير الكويت وذلك مثل كتاب د. حليم بركات، «حرب الخليج خطوط فى الرمل والزمن»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية والذى تناول فيه الحشد العسكرى فى الخليج وتطوره وخطوات التصعيد بإتجاه الحرب ضد العراق .

وكذلك كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل، «أوهام القوة والنصر»، والذى تناول العديد من أبعاد الأزمة وكان منها تطور الحشد العسكرى وسير المعارك الحربية ومنها كتاب Dilie Hiro بعنوان "From Desert Shield to Desert

Storm The Second Gulf War" والذى تناول فيه سير العمليات العسكرية وتطور الحشد فى المواجهة المسلحة ضد العراق.

البعد الثالث

وتمثل فى الكتابات التى تناولت المواقف الدولية تجاه الأزمة وجهود الوساطة وأسلوب إدارة كل دولة للأزمة سواء على المستوى السياسى أو الإسهام فى الجهد العسكرى فى الحرب ومواقف الدول سواء العربية أو الإقليمية كتركيا وإيران أو القوى الكبرى أو الجماعة الأوربية وعن دور الأمم المتحدة ومدى فعاليته فى الأزمة.

وذلك مثل كتاب د. وهيب عبد الفتاح صوفى، بعنوان «المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج العربى» والذى تناول فيه بالإضافه إلى الدور السعودى الإطار الدولى والإطار الإقليمى للأزمة وإنعكاساتها على المنطقة العربية.

وكذلك كتاب الأستاذ سمير رجب، بعنوان« حكماء الأمة وأزمة الخليج». والذى تناول فيه جهود الوساطة للقادة العرب لحل الأزمة وموقفهم من الغزو العراقى للكويت وكذلك مثل الدراسة التى قدمها « Shahram Chuban » عن الموقف الايرانى خلال الأزمة وتأثير الحرب على علاقة ايران بجيرانها وهى بعنوان (Iran and Its Neighbours, The Impact of The Gulf War) وكذلك العديد من الدراسات عن مواقف الدول الغربية خاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ودور الجماعة الأوروبية فى الأزمة.

البعد الرابع

والذى ظهر بعد الأزمة وحظى باهتمام إقليمى ودولى وهو ما يتعلق بمستقبل أمن الخليج بعد الحرب ومن الذى يمكن أن يكفل أمن الخليج وحدود الدور الأجنبى أو العربى فى أمن الخليج.

ومن الكتابات التى غطت تلك الإشكالية كتاب أصدره مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة بعنوان «مصر وأمن الخليج بعد الحرب» والذى حرره د. مصطفى علوى، وشارك فيه نخبة من الأكاديميين والخبراء الإستراتيجيين وفى العلاقات الدولية وتناول الكتاب التصورات المختلفة لأمن الخليج وذلك مثل التصور المصرى،و التصور الأمريكى وتصورات دول مجلس التعاون الخليجى و التصور الايرانى و التصور التركى لأمن الخليج بعد الحرب وكذلك كتاب حرره د. عبدالمنعم المشاط بعنوان «أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات» وتناول أيضًا التصورات المختلفة حول أمن الخليج ومثل دراسة Anthony Hy-man والتى تناول فيها البعد الأمنى أثناء حرب الخليج الثانية وفيما بعدها بعنوان «Security Constraints in The Gulf War» وذلك بالإضافة إلى العديد من الدراسات التى اعتمد عليها الباحث وتم الرجوع إليها وتوجد بياناتها فى القائمة النهائية للمراجع.

البعد الخامس

ودارت الكتابات فى هذا الإطار حول حجم الدمار الذى تم إلحاقه بالآلة العسكرية العراقية وتأثير ذلك على التوازنات الخاصة بإقليم الخليج العربى ككل والأهداف من وراء الدمار الذى تم للبرنامج التسليحى العراقى النووى

والكيماوى والبيولوجي، ومن مثل هذه الكتابات دراسة أعدها محمد عبد السلام، حول آثار تحطيم القوة العسكرية العراقية منشورة ضمن سلسلة يصدرها مركز البحوث والدراسات السياسية بعنوان دراسات فى الأمن والإستراتيجية، وكذلك كتاب يوضح دور الأمم المتحدة تجاه العراق بعنوان «Aftermath of the Gulf War: The UN. Ceas fire Resolution» والذى تناول دور الأمم المتحدة فى الحرب ومستوى أدائها بالإضافه إلى دراسات آخرى حول دورها فى الحرب ومستقبل دورها فى أزمات أخرى استفدنا منها فى متن الدراسة .كذلك فى عدة دراسات حول الحرب ومشروعية التدخل الدولى بحجة حقوق الإنسان، وكذلك دراسات حول المعاناة التى يعانيها الشعب العراقى من جراء الحرب وأوضاعه المختلفة.

البعد السادس

وتمثل فى الكتابات حول آثار حرب الخليج الثانية على ترتيبات وأبعاد الأمن القومى العربى، والدور الذى لعبته الحرب فى كشف العديد من الإنقسامات والتباينات فى الصف العربى وأيضا ظهرت كتابات عن أبعاد وخطورة الوجود العسكرى الغربى فى الخليج بعد الحرب وآثاره على الأمن القومى العربى، وذلك مثل دراسة للواء دكتور رضا فوده حول أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى المقدمة للمؤتمر السنوى الرابع للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكذلك كتب عن الآثار المختلفة للأزمة داخليا وإقليميا على دول الخليج ومنها كتاب نُشرَ فيه أعمال المؤتمر الخامس للعلوم السياسية، والذى حرره د. مصطفى كامل السيد وشارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء

تحت عنوان «حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى». ومنها كتاب Hoo-shang Amirahmad بعنوان « Reconstruction and Diplomacy in » The Persian Gulf Region والذى يدرس آثار حرب الخليج على النظام الإقليمى الخاص بمنطقة الخليج العربى وكذلك العديد من الدراسات الأخرى التى اعتمد عليها الباحث فى تناول البيئة الإقليمية والدولية إبان الحرب وتأثير الحرب على البيئة الإقليمية والنظام الإقليمى العربى.

ثالثاً : الفروض

نختبر فى هذه الدراسة عددا من الفروض وهى:

١ـ اذا كشفت الحرب قلة موارد القوة العسكرية لدولة ما ، فإن تأثير الضغوط الدولية يزداد على صياغة سياستها الدفاعى.

٢ـ اذا كشفت الحرب ضعف التحالفات العسكرية التى تشترك فيها دولة ما ، زاد اتجاهها إلى صياغة سياستها الدفاعية بشكل منفرد.

٣ـ إن وجود حالة حرب، يؤدى إلى تغيير مضمون سياسة الدفاع الخاصة بأطراف هذه الحرب.

٤ـ اذا كانت هناك درجة من الاتفاق بين دول ما على مصادر تهديد معينة، زاد ميلها إلى صياغة سياسة دفاعية مشتركة.

رابعاً ـ مناهج الدراسة

نقوم فى هذه الدراسة بوصف وتحليل مضمون السياسات الدفاعية للدول الست أعضاء مجلس التعاون ودراسة التغيرات التى طرأت عليها من جراء الحرب وسوف نستخدم فى هذا الإطار منهجين رئيسيين :

١ـ منهج تحليل النظم

وسوف نستخدم هذا المنهج بإعتبار أننا ندرس انعكاسات الحرب على النظام الإقليمى لدول الخليج العربى و هو نظام اقليمى محدد ويوجد له عدد من المدخلات والمتغيرات وتوجد بيئة يتم فيها عملية تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات. وفى هذا الإطار ندرس السياسة الدفاعية للدول محل الدراسة باعتبارها نظما وندرس العلاقات المتبادلة بين النظام الإقليمى وأنظمة الدفاع لهذه الدول وعلاقة التأثير والتأثر فيما بينهم.

كما استفدنا بدرجة محدودة من مقولات منهج صنع القرار وأطروحاته فى دراسة عملية صنع القرار فى الدول الست وإن كان ليس بصورة تفصيلية.

٢ـ المنهج المقارن

وذلك لأننا نقوم بدراسة سياسات الدفاع لست دول وكذلك دراسة حجم التباينات والإتفاقات فيما بينهم من خلال دراسة تأثير وانعكاسات الحرب على سياسات الدفاع لكل من السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان والكويت، أو ست حالات دراسية تتباين أو تتفق فى ردود أفعال الحرب عليها وذلك

بإستخدام إطار محدد للدراسة أو المقارنة بين الدول الست ثم تطبيقه على كل حالة على حدة.

كما أن هناك بعداً آخر للمقارنة يتعلق بتناول سياسات الدفاع للدول محل الدراسة قبل حرب الخليج الثانية منذ عام ١٩٨٨ وذلك بدراسة أبعادها وأسسها ومضمونها، ومقارنة هذه السياسات بعد الحرب ومعرفة حجم وأسباب التغير فى هذه السياسات.

خامسا ـ أدوات جمع البيانات

ولقد تم استخدام أداتين لجمع البيانات هما :

مقابلة الصفوة

حيث حرص الباحث على إجراء بعض المقابلات مع مسئولى هذه الدول بالقدر المتاح له حيث تعذر السفر إلى هناك وتم اللجوء إلى مقابلة الملحقين العسكريين لهذه الدول بالقاهرة، مع مراعاة الصعوبات التى تواجه هذه الأداة مثل السرية ومدى دقة المعلومات لتحديد مدى إفادتها للدراسة ومدى رغبتهم وقبولهم الحديث فى مثل هذه الموضوعات.

وهو ماسنوضحه فى تناول الصعوبات التى واجهت الدراسة.

البيانات التجميعية

وهى عبارة عن مجموعة من البيانات والاحصائيات التى يتم تجميعها على فترات زمنية محددة، ولتكن سنوية عن ظاهرة معينة، وهذه البيانات مثل الإحصاءات التى تصدرها المؤسسات المختلفة سواء كانت عن مناطق معينة أو العالم ككل.

وفى هذا الإطار يمكننا الاعتماد على الكتب السنوية المتعلقة بشئون السلاح ونزع السلاح فى العالم التى تصدرها بعض المراكز البحثية المتخصصة فى شئون السلاح والإستراتيجية والتوازن العسكرى فى العالم، وسنعرض بشكل موجز لأسماء هذه الكتب مع الإشارة إلى وجود بيانات كاملة عنها فى قائمة المراجع، وهذه الكتب وهى كتب سنوبة لجأنا اليها على مدى السنوات محل الدراسة أو حتى قبلها اذا كان هناك إحتياج لذلك وهى مثل:

"The Military Balance."

"The Middle East Military Balance."

"SIPRI Year Book"

والتقرير الاستراتيچى العربى

سادسا - صعوبات الدراسة:

واجهنا فى إجراء هذه الدراسة عدد من الصعوبات نوجزها فيما يلى:

١- كان من المفترض حسب المخطط الأولى للدراسة إجراء عدد من المقابلات مع الملحقين العسكريين لدول (السعودية/الكويت/عمان/قطر/الإمارات) بالقاهرة وذلك للاستفادة من معلوماتهم حول عملية صنع ومحددات

سياسات الدفاع لدولهم والتطورات التى تطرأ عليها إلا أنه تعذر إجراء هذه المقابلات فبعد أن تم تحديد موعد مع رئيس مكتب الحرس الوطنى السعودى (السابق) وقمت بمقابلته رفض الإدلاء بأى بيانات و أهدانى بعض النسخ من مجلة الحرس الوطنى وظل مدير مكتب الملحق العسكرى يخبرنى بأنه مسافر وليس موجوداً بالقاهرة وكذلك الحال مع قطر وعمان والكويت. أما الملحق العسكرى لدولة الامارات فقد قالتها سكرتيرته بصراحة بعد التهرب أكثر من مرة بأنه لايستطيع أن يقابلنى حتى فى الفترة المستقبلية بل إن الباحث عندما احتاج لبيانات حول المواقف المعلنة للدول الست من الملحقين الإعلاميين لها فى القاهرة لم يقابله سوى الملحق الإعلامى البحرينى وأمده ببعض المعلومات اللازمة. وأخيراً كان علىّ أن أبحث عن مصادر أخرى لنصيحة بعض العسكريين لى أنه حتى لو قابلتهم فإنهم لن يقوموا بالادلاء ببيانات ذات قيمة للبحث نتيجة لإعتبارات سرية وأمنية ولذلك عملت على الاستعانة بالمجلات العسكرية الصادرة فى الدول المختلفة والتى تحتوى على بيانات تفيد البحث عن هذه الدول.

٢- مشكلة ندرة البيانات فعلى الرغم من أن مشكلة الحصول على البيانات لم تعد ذات قيمة إلا أن ذلك لاينطبق على البيانات الخاصة بالموضوعات العسكرية خاصة إذا ماكانت لدول نامية ترى فى هذه البيانات درجة عالية من السرية ولقد حاولت التغلب على هذه المشكلة من خلال اللجوء إلى الكتب الاستراتيجية السنوية مثل (MIDDLE EAST MILITARY BALANCE/ MILITARY BALANCE/SIPRI) وكذلك إجراء حصر شامل من المجلات العسكرية الصادرة باللغة العربية وهى (الحرس الوطنى والدفاع ومجلة كلية الملك خالد العسكرية من السعودية، والجندى من

الإمارات وجند عمان، والقوة فى البحرين، والدفاع العربى وإستراتيچيا من لبنان) ، والأجنبية مثل Jan's, Defence وذلك سواء تلك المتوافرة بالقاهرة أو الحصول عليها من هذه الدول بواسطة بعض الأصدقاء.للحصول على مادة أولية يتم استخدامها فى الدراسة.

٣- مشكلة عدم توافر دراسات نظرية شاملة عن سياسات الدفاع فى الدول النامية فيما عدا بعض دول العالم الثالث، وإن كانت ليست بنفس الدرجة من الشمول، وهو ماجعل هناك مشكلة عدم إمكانية الاستفادة من الدراسات المختلفة عن الدول المتقدمة مثل الكتابات عن سياسات الدفاع الأمريكية والفرنسية والبريطانية واليابانية والصينية وكذلك بعض الدول الأقل تقدماً وذلك نظراً لاختلاف طبيعة ومحددات ومضمون سياساتها الدفاعية عن سياسات الدول النامية مثل الدول محل الدراسة.

الباب الأول

إطار نظرى لدراسة الحرب

تتميز ظاهرة الحرب بدرجة عالية من التعقيد والتشعب وهو مايجعل تقديم إطار
.خل نظرى لدراستها مطلبا أساسيا لهذه الدراسة التى تمثل الحرب فيها متغيرا
ـيسا . لقد تعددت الدراسات التى تناولت ظاهرة الحرب ولكنها كانت تركز فى
ـا النظرى على بعد واحد إما مفهوم الحرب أو أنماطها وأنواعها أو أسبابها أو
ا ، ولعل التركيز على بعد واحد يعود إلى تعقد الظاهرة وتشابكها كما ذكرنا
ـ مزيد من التحديد.

إنطلاقا من رغبتنا فى تناول الحرب بشكل شامل من الناحية النظرية فقد قُسمت
ـسة النظرية إلى مبحثين رئيسين الأول نتناول فيه بالتعريف ظاهرة الحرب
ـريفات المختلفة التى قدمت لها ، والمدارس المختلفة التى تناولتها. ثم نتناول
ـة الحرب والتطورات المختلفة التى لحقت بها وعلاقتها بتطور المجتمع الإنسانى
ـراحله المتعددة. كذلك نتناول أنواع الحرب والتقسيمات المختلفة التى قُدمت
ـيف الحروب وذلك منذ بدايتها إلى أكثرها تطوراً والمعايير المستخدمة لهذه
ـنيفات. ثم نتناول مصادر الحرب سواء الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية أو
ـسية والمدارس والنظريات التى قدمت لتفسير الحروب وبيان مصادرها.

أما المبحث الثانى فنتناول فيه الآثار المختلفة الناجمة عن الحرب سواء الآثار
ـماعية أو الاقتصادية أو السياسية ونختتمه بالآثار التى تتركها الحرب على
ـات الدفاع ببنودها المتعددة.

الفصل الأول

الحرب : المفهوم ، الأنواع والمصادر

تتناول الدراسة فى هذا المبحث الجوانب النظرية لمفهوم الحرب المتعلقة بالمفهوم والتعريف الخاص بالحرب وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى وكذلك طبيعة الحرب ثم نتناول التصنيفات المختلفة للحرب والمتغيرات الرئيسية التى يتم التصنيف على أساسها ثم نختتم هذا الفصل بتناول مصادر الحرب ودور العوامل المختلفة فى نشوب الحرب سواء العوامل الخاصة بالبيئة الدولية أو تلك المتعلقة بالبيئة الداخلية مثل العوامل السياسية الداخلية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك النفسية.

المطلب الأول

مفهوم وطبيعة الحرب

نتناول فى هذا المطلب مفهوم الحرب حيث نعرض للتعريفات المختلفة للحرب والتى تتسم بكثرتها وذلك يعود بالأساس إلى قدم الظاهرة ذاتها وسعى المفكرون فى شتى العصور على تعريفها ودراستها وتحديد أبعادها. كذلك نتناول هذه الظاهرة من حيث طبيعتها والعوامل والمحددات التى تؤثر عليها وبالتالى تحدد شكلها وتطورها.

الفرع الأول

مفهوم الحرب والمفاهيم المرتبطة به

- مفهوم الحرب

شهد مفهوم الحرب مثل العديد من المفاهيم فى العلوم الاجتماعية اختلافات اهات عديدة فى تعريفه لن نُغرِق أنفسنا فى تناولها جميعا وإنما نتناول أكثرها عا .

فيعرف Quincy Wright الحرب بأنها «صراع مابين جماعات سياسية، خاصة ، ذات السيادة، تدار بواسطة حجم معقول من القوات المسلحة لفترة معقولة من ن »(١)

ومن ثم يحدد هذا التعريف عدة أبعاد أساسية للحرب تتمثل فى:

لحرب هى صراع أى اختلاف فى المصالح والأهداف يسعى فيه كل طرف إلى تحقيق أهدافه حتى إن كان ذلك بالقضاء التام على الطرف الآخر.

تدور الحرب بين الجماعة السياسية خاصة الدول ذات السيادة أى يمكن أن تتضمن كيانات أقل.

لحرب تقوم بها قوات مسلحة ذات حجم معقول وتدور لفترة زمنية معقولة.

ومن ثم فإن هذا التعريف يثير لدينا عدة ملاحظات، خاصة فيما يتعلق بماهية م المعقول من القوات المسلحة وهو أمر من الصعب تحديده حيث أنه مع التطور ولوجى الحالى يمكن عن طريق كمية محدودة من نوعيات معينة من الأسلحة

النووية أو الكيماوية أو البيولوجية المستخدمة بواسطة عدد محدود من الأفراد أن يتم تدمير دول بأكملها، كذلك فإن فترة استمرار الحرب لم تعد محكا أساسيا لتحديد حجم الدمار والآثار الناجمة عن الحرب حيث إن تدمير دول كما ذكرناها يتم فى فترة زمنية من الصعب تصورها.

يعرف Glossop الحرب بأنها «صراع مسلح بين جماعات منظمة تهدف إلى إنشاء أو توطيد حكومة»[٢] ومن ثم يركز هذا التعريف على عدة أبعاد أساسية.

١ ـ يؤكد Glossop أن الحرب تتضمن الحكومة فهى تمثل نظام السيطرة على المجتمع وأن الحرب تنشأ داخل الدول بهدف الوصول للحكم أو تأمين حكم منفصل أو تهديد الحكم القائم من قوى داخلية أو خارجية.

٢ ـ ليس كل صراع هو حرب ولكن فقط الصراع المسلح أى لابد من وجود شواهد وأعمال عنف، ولكن ماهى درجة العنف والخسائر المادية والبشرية الناجمة حتى يمكننا أن نطلق على موقف معين أنه حرب؟ فهذا لم يتم تحديده بشكل مسبق.

٣ ـ إن المشتركين يجب أن يكونوا أعضاء فى جماعات منظمة أى لا يمكن إطلاق صفة الحرب على مواجهات بين أشخاص أو جماعات فى الدول إلا إذاكانت هذه الجماعة منظمة لديها تنظيم وقيادة.

حاول علماء النفس تعريف الحرب، ومن الملاحظ أنهم فى تعريفاتهم يركزون على التمييز بين حالة الحرب وحالة السلم حيث تبنوا التعريف الخاص للحرب بأنها «الحالة التى يتنافس فيها الاطراف بالقوة وأن هذه الحالة تتميز بنقاط معينة ودقيقة فى الزمن تفصل مابين حالة الحرب وحالة السلم»[٣].

كما نجد أن علماء النفس بالإضافة إلى التفرقة بين مايسمى السلم و مايسمى

الحرب يركزون على الدوافع والادراكات المؤدية للحرب وأثنائها وكذلك بعدها ومدركات أطرافها وتطور أحوالهم النفسية.

يركز الاتجاه القانونى فى تعريف الحرب على النواحى الشكلية ومسألة استخدام القوة المسلحة وكون أطراف الصراع أعضاء فى الجماعة العليا لوضع القانون الحاكم لتصرفات الدول كما يركزون على مسألة المساواة فيما بين أطراف الحرب فبعضهم يؤكد أنها تكون بين أمم أو حكومات ذات سيادة. ومن التعريفات القانونية الهامة تعريف جروتيوس للحرب بأنها حالة من العداء المسلح مابين أمم ذات سيادة أو حكومات»(٤) وتعريف آخر للحرب بأنها «وضع قانونى يسمح بالتساوى لجماعتين أو أكثر بالأشتراك فى صراع باستخدام القوة المسلحة»(٥).

يركز علماء الاجتماع فى تناولهم للحرب على أنها ظاهرة اجتماعية وحالة من التطور الخاص بالمجتمع تمر بها المجتمعات المختلفة كما يركزون على وظيفية الحرب حيث إنها قد أنشأت العديد من الحضارات، كذلك دمرت حضارات أخرى إنها عملية أوظاهرة مستمرة قد تؤدى إلى تطور تقدم المجتمع أو تراجعه وفنائه، كما يركزون على دراسة البناء الاجتماعى فى الدول أطراف الحرب وتوجد هذه التعريفات فى الغالب فى أحد فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع العسكرى ويعرف أحد علماء الاجتماع العسكرى الحرب بأنها «صراع مسلح بين قطرين أو دولتين أو مجتمعين أو بين مجموعة دول أو كتل سياسية وعسكرية لها أيديولوجيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية ومصالحها وأهدافها التعبوية، والدول المتصارعة تريد تدمير وفناء احداها للأخرى وذلك من خلال استخدام كافة مواردها المادية والبشرية المتاحة وخبراتها العملية والتكنولوجية وتسخيرها فى الحرب لكى تخرج منها منتصرة بعد أن تدمر الدولة أو الدول المتنازعة وتنهك إمكاناتها المادية وغير المادية وتحتل أراضيها وتفرض شروطها

السياسية والعقائدية والاجتماعية وأن الصراع العسكرى المسلح بين الدول والكتل السياسية الإيديولوجية لا يحدث بدون وجود الاختلافات والتناقضات الميدنية بينها والمصالح المادية المتضاربة التى تؤدى إلى الدخول فى مثل هذا النمط من الصراع»[٦].

تتناول الكتابات العسكرية والاستراتيجية ظاهرة الحرب بالتأكيد على العنف الذى تشمله الحرب وكذلك النواحى المتعلقة بتوظيف الحرب فى اطار الاستراتيجية الكبرى للدولة وهنا يلتقى العسكريون والسياسيون فى إطار فكر أشمل يتمثل فى الفكر الاستراتيجى، ومن التعريفات الرائدة فى هذا المجال تعريفات كلاوزفيتز حيث يعرف الحرب بأنها «عمل عنيف يتم دفعه إلى أقصى الحدود، يتم اتخاذه بهدف ارغام الخصوم على تنفيذ ارادتنا وأهدافنا»[٧].

ويوجد تعريف آخر يذكر أن «الحرب هى صراع مسلح يعنى الاستخدام السافر للقوات المسلحة وهو شكل متطرف لحل التناقضات مابين الدول»[٨].

يؤكد هذا التعريف على استخدام القوات المسلحة من قبل الأطراف بشكل ثنائى ويؤكد أن وظيفة الحرب تتمثل فى حل التناقضات والخلافات إلا أن الحرب هى مجردأسلوب أو وسيلة لحل الخلافات كما أن الحرب قد تبدأ وتنتهى دونما حل للخلافات أو التناقضات التى قامت من أجلها وهو مالم يؤكد عليه هذا التعريف بشكل واضح.

نخلص من ذلك إلى أن تعريفات الحرب قد تعددت واختلفت وأن ماقدمناه هو مجرد أمثلة لهذه التعريفات أردنا منها إيضاح التوجهات المختلفة لتعريف الحرب والأبعاد المختلفة التى تركز عليها هذه التوجهات، وحتى تكتمل الصورة لابد من تناول علاقة الحرب بالمفاهيم الأخرى.

ثانيا ـ الحرب والمفاهيم الاخرى المرتبطة بها :

بعد أن تناولت مفهوم الحرب والتعريفات المختلفة له وجدت عدة مفاهيم ترتبط بها ومن ثم وجب علينا تناولها لزيادة إيضاح مفهوم الحرب من خلال علاقته بالمفاهيم الاخرى المرتبطة به.

١ ـ الحرب والصراع

سبق أن تناولنا مفهوم الصراع عندما تناولنا التعريفات المختلفة للحرب حيث ورد فى عدة تعريفات أن الحرب هى صراع مسلح فيما بين أطراف معينة ومن ثم كان علينا تعريف الصراع.

بعنى الصراع «حالة توجد عندما يريد طرفان أو أكثر القيام بأعمال تتناقض مع بعضها البعض»[٩] والصراع يرتبط فى تفسيره بالحاجات والأسباب التى دفعت أطرافه للقيام أو الدخول فيه ومن ثم فان الصراع ينتهى اذا ما انتهت اسباب وحاجات أطرافه التى نشأ من أجلها. من ثم فإن الصراع. ظاهرة موجودة فى كل أنواع السلوك، سوا ، فى الصناعة أو التجارة أو العلاقات مابين الدول، أو داخل المجتمع الواحد فيما بين أفراده وجماعاته، بل وفى العديد من مجالات الحياة المختلفة أى أن مستويات الصراع تختلف.

وتختلف درجات الصراع من حيث مقياس الشدة والمظاهر التى يتخذها فإذا ماتناولنا ظاهرة الصراع مابين الدول نجد أنه قد يتمثل فى الحرب الشاملة مابين دولتين وقد يكون مجرد طرد مواطن ينتمى لدولة أخرى يعيش أو يعمل بها[١٠] .

كما أن أدوات إدارة الصراع مختلفة ومتنوعة وليست مقصورة على الأداة العسكرية بل أنها تتضمن بالإضافة إليها أدوات أخرى مثل:

أ ـ الأداة الاقتصادية.

ب ـ الأداة الدبلوماسية.

ج ـ التخريب السياسى.

وعلى الرغم من أن هذه هى الأدوات الأكثر شيوعا إلا أن أدوات الصراع كثيرة ومتنوعة حيث يمكن أن تستخدم أدوات ثقافية وإعلامية وكافة الوسائل المتاحة لإلحاق ضرر بالخصم.

نخلص إلى أن الحرب ترتبط بالصراع فهى بالأساس صراع مابين أطرافها ولكن مفهوم الصراع أوسع من الحرب فالحرب هى أحد مظاهر أو صور الصراع و تنطبق تماما مع أحد انماط الصراع وهو الصراع المسلح الذى يتضمن استخدام القوة العسكرية ومن ثم فإن كل حرب هى صراع ولكن ليس كل صراع حرب.

٢ ـ الحرب والأزمة

من المفاهيم الوثيقة الارتباط مفهوما الأزمة والحرب وفيما يلى نتناول مفهوم الأزمة مع مراعاة أننا فى تناولنا للمفاهيم المختلفة مثل الازمة والصراع والعنف نركز على علاقتها بمفهوم الحرب ولا نورد دراسة تفصيلية لها.

وجدت مدرستان رئيسيتان لدراسة الأزمة الدولية هما مدرستى الأنساق «النظم»، وصنع القرار. تركز مدرسة النظم على مفهوم الأزمة الدولية باعتبارها:

أ ـ نقطة تحول فى تطور نظام دولى ماعام أو فرعى.

ب ـ إنها تزيد من احتمالات الحرب واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية(١٢).

فى حين يركز أنصار مدرسة صنع القرار عند دراستهم للأزمة على عملية صنع

القرار بالأساس فى علاقتها بموقف الأزمة وما يتسم به من سمات منها :

أ ـ التهديد الناجم عن موقف الأزمة للقيم والمكتسبات القومية.

ب ـ ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار لمواجهة موقف الأزمة .

جـ ـ المفاجأة التى يتسم بها موقف الأزمة(١٣) .

كما تركز مدرسة صنع القرار على مسألة الإدراكات ودورها فى نشوب الحرب وكذلك أثناءها وبعد إنتهائها ومراحل التصعيد المختلفة التى تمر بها .

نخلص إلى أنه إذاما وافقنا على تقسيم الأزمة إلى ثلاث مراحل :

أ ـ بداية الأزمة ب ـ تصعيد الأزمة جـ ـ هدوء وتلاشى الأزمة.

فإنه يمكن إعتبار الحرب ضمن مراحل الأزمة خاصة المرحلة الثانية وهى المرحلة التى يزيد فيها التهديد لقيم وأهداف الدول أطراف الأزمة ويزيد الاحساس بضيق الوقت المتاح لإتخاذ القرار ويزداد إدراك القيادات أطراف الأزمة لإحتمالات الحرب.

بالتالى فإن تصاعد الأزمة يؤدى إلى تزايد إحتمالات الحرب فيما بين أطراف الأزمة والحرب تكون فى هذه الحالة نتيجة لأزمة سبقتها تكون الحرب إحدى مراحلها ، كما أن الأزمة قد تنشأ وتتلاشى دون قيام حرب.

٣ـ الحرب والعنف

تناول العديد من المفكرين الحرب باعتبارها عملا عنيفا أو على حد تأكيد بعضهم أنها أكثر أنماط السلوك عنفا ، وأنها أكثر مظاهر العنف وضوحا حيث تتضح نتائجها وآثارها بما يمكن ملاحظته.

يمكن تعريف العنف بأنه كل سلوك فعلى أو قولى يتضمن استخداما للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين والإتلاف بالممتلكات وذلك لتحقيق أهداف معينة(١٤).

ويتم تصنيف العنف تبعا لثلاثة اتجاهات رئيسية وهى:

أ ـ العنف هو الاستخدام الفعلى للقوة المادية.

ب ـ العنف هو الاستخدام الفعلى للقوة المادية أو التهديد باستخدامها.

جـ ـ العنف هو أوضاع هيكلية بنائية، حيث توجد مجموعة من الاختلالات والتناقضات فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع ولذلك يطلق عليه مصطلح العنف الهيكلى أو البنائى(١٥).

ويوجد تصنيف آخر للعنف حيث يقسم إلى ثلاثة أنواع هى:

أ ـ العنف السياسى.

ب ـ العنف الطبقى

جـ ـ العنف الاجتماعى والثقافى، وهذا التصنيف تبعا لأطرافه وطبيعة التفاعلات فيما بينهم(١٦).

نصل إلى أن الحرب هى عمل من أعمال العنف لتحقيق أهداف معينة وهى تمثل أكثر أعمال العنف وضوحا، الا أنه ليس كل عمل عنيف يعنى بالضرورة الحرب ودائما توجد العديد من المظاهر والتفاعلات الأخرى التى تعبر عن العنف غير الحرب.

بعد أن تناولنا مفهوم الحرب وعلاقته بالمفاهيم الاخرى، نحاول تقديم تعريف مقترح للحرب تتبناه الدراسة بعد الاستفادة من التعريفات النظرية التى تناولناها

وعلاقته بالمفاهيم الاخرى ونعرف الحرب على أنها «سلوك صراعى عنيف يتضمن التوظيف الفعلى للقوة العسكرية المنظمة سواء أكان أطرافها دولا ذات سيادة أو جماعات منظمة وذلك لفترة ممتدة نسبيا وينجم عنها قدرا من التدمير للموارد البشرية والمادية لأطرافها وهى وسيلة لتحقيق أهداف معينة لدى أطرافها فشلت فى تحقيقها بواسطة وسائل أخرى، وأن طبيعة وشكل الحرب تتوقف بدرجة كبيرة على البيئة الدولية والداخلية لأطرافها بشتى جوانبها بالاضافة إلى الجوانب العسكرية».

ويؤكد هذا التعريف على عدة نقاط هى:

١ ـ الحرب هى بالأساس.. نشاط إنسانى ومن ثم فهى سلوك أو بالاخص سلوك صراعى يتسم بدرجة عالية من العنف من قبل أطرافه.

٢ ـ الحرب تتضمن الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية المادية المنظمة سواء كان الاستخدام للدفاع أو الهجوم ومن هنا فإن الحرب هى استخدام للقوة العسكرية لتحقيق أهداف معينة.

٣ ـ أطراف الحرب يمكن أن تكون دولا ذات سيادة أو قوات دولية تحارب باسم منظمة دولية أو جماعات منظمة داخل الدولة ومن ثم كبر وانتشار حجم الآثار الناجمة عنها.

٤ ـ الحرب تدوم لفترة زمنية ممتدة نسبيا لا يمكن تحديدها بشكل حاسم لأن الفترة الزمنية وحجم التدمير الناجم عن الحرب هى أمور تختلف من حرب إلى أخرى.

٥ ـ الحرب إحدى وسائل تحقيق أهداف الدولة تستخدمها بعد فشل وسائل أخرى وذلك لأن حجم التدمير الناجم عن الحروب ونمو شعور عالمى نحو نبذ الحرب يجعل الدولة لا تتجه مباشرة إلى مواجهات عسكرية شاملة الا بعد إستنفاد الوسائل الأخرى.

٦ ـ طبيعة الحرب وشكلها تتوقف إلى حد بعيد على طبيعة البيئة الدولية وهيكل النظام العالمى السائد ومواقف القوى الكبرى فيه من الحروب، كما أن طبيعة الحرب تتوقف على خصوصية الدولة والنظام السياسى والأحوال الخاصة بالمجتمع ذاته وظروفه التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فالحرب ليست مجرد عمل عسكرى يتم بمعزل عن الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدى أطرافه حيث إن الاوضاع العسكرية تتأثر بدرجة كبيرة بهذه الاوضاع فالحرب ليست مجرد مواجهة عسكرية وإنما ترتبط بالعديد من الجوانب الاخرى لدى أطرافها وهو ماسنتناوله تفصيليا فى النقطة التالية:

الفرع الثانى

طبيعة الحرب

أوضحنا أن الحرب ليست مجرد عمل عسكرى. وإنما هى حدث اجتماعى شامل له آثاره العديدة على المجتمع بشتى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ناحية أخرى تتأثر طبيعة الحرب بهذه الجوانب المجتمعية المختلفة.

أولاً ـ تطور الحرب

إذا ما نظرنا إلى تطور الحرب وطبيعتها سنجد أنها ظاهرة قديمة للغاية حيث إن اللوحات القديمة والآثار المختلفة تدل على أنه منذ حوالى ٧٠٠٠ عام قبل الميلاد كان الإنسان يحصن مدنه بالأسوار والأبراج والخنادق وذلك للإعداد للحرب[١٧]. ويؤكد هوبز على أنها لصيقة بالإنسان منذ حالة الطبيعة الاولى التى اتسمت بحرب كل فرد ضد كل فرد[١٨].

ولتوضيح الارتباط بين طبيعة الحرب والمجتمع أى بين الشئون العسكرية وبقية جوانب المجتمع يمكن القول بأن طبيعة الحرب تتوقف على طبيعة المجتمع وأن هذا أمرا طبيعيا لأن أسباب الحرب وأهدافها تكون سياسية واقتصادية واجتماعية، فالعمل العسكرى ليس غاية فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لإشباع حاجات أخرى حتى وإن كانت نفسية لدى القيادات فى الدولة كما أن الموارد البشرية والمادية اللازمة للحرب يتم استخراجها من المجتمع وهو مايتضح من خلال تناولنا لتطور طبيعة الحرب منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين.

الحرب فى القرن الثامن عشر لم تكن تتميز بالسعى نحو الدمار الشامل إلا فى حالات نادرة تميزت بطبيعتها الدفاعية ولم تكن واسعة النطاق وذلك يعود إلى حرص النظم على عدم إطالة أمد الحرب لأنها كانت تلتزم بعدم إهدار وتوظيف كافة موارد الاقتصاد لكسب الحرب، كما أن هذه الحرب كانت تتم فى الغالب باسم أشخاص ومن ثم فإن الشعوب المختلفة لم تكن لديها القدرة على تحمل ظروف حرب لم تنبع منها ومن ثم اتسمت هذه الحرب بمحدوديتها حتى قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩. ولقد بدأت طبيعة الحرب تتغير منذ عام ١٧٩٢ حيث انتشرت الحروب القومية فى فترة مابعد الثورة الفرنسية وأصبحت الشعوب طرفا فى الحرب. والتطور التكنولوجى الحادث جعل هناك امكانية لتعبئة جيوش ضخمة ومسلحة بشكل متطور وظهرت الحرب الشاملة خلال القرن التاسع عشر ذات حجم أكبر من التدمير وأهدافها وغاياتها مختلفة عما كان فى القرن السابق(١٩). من ثم نجد أن الثورة العسكرية كان وراؤها ثورة سياسية وتكنولوجية غيرت طبيعة المجتمع ذاته حيث إن أهداف ومدى الحرب هى قرارات سياسية بما يتواءم مع الظروف الداخلية فى المجتمع وكذلك ظروف البيئة الدولية المحيطة به.

خلال القرن العشرين تغيرت طبيعة الحرب حيث أفرزت التطورات المختلفة عدة مشكلات وعوامل مقيدة للحرب نتيجة للتطور التكنولوجى للأسلحة ونمو رأى عام عالمى رافض لها. من هنا تبلورت آراء حول المشاكل الناجمة عن الحرب ونمت دعوة عالمية للحد منها تندد بآثارها البيئية وهى:

١ ـ إهدار الكثير من الموارد العامة والقدرات البحثية للإعداد للحرب، حيث إن الإنفاق العسكرى العالمى يلتهم أكثر من ٤٠٪ من الدخل العالمى سنويا.

٢ ـ وجود مخاوف من إحتمالات حدوث مواجهة نووية وذلك فى ضوء الانتشار النووى المتزايد فى العالم.

٣ ـ تزايد الحروب التقليدية (غير النووية) والتى تقع فى العديد من مناطق العالم ولها ضحايا ليسوا بالعدد القليل.

٤ ـ خطورة الاستخدام الإرهابى للإسلحة النووية حيث إنه قد تنشأ حرب نووية بين جماعات فى نفس الدولة[٢٠].

ثانيا ـ العوامل المحددة لطبيعة الحرب

توجد تفسيرات مختلفة للحرب سياسية أو تاريخية أو نفسية أو اجتماعية سنتناولها فيما يلى .. إلا أن ما يهمنا هو أن هذه التفسيرات المختلفة توضح أنه توجد عوامل مختلفة تمثل محددات لطبيعة الحرب، وتؤكد أن طبيعة ونمط الحرب لا تتحدد فقط تبعا للقدرات والاستعدادات العسكرية لأطرافها وإنما تتأثر بعوامل أخرى عديدة نورد بعضها وهى:

١ ـ البيئة الدولية وطبيعة النظام الدولى السائد وحدود وشكل الحرب التى يسمح بها

خاصة فى المناطق الإستراتيجية التى تؤثر على الفاعلين فى هذا النظام أو تتعلق بمصالحهم الإستراتيجية، كما أن طبيعة الحرب تتأثر بشكل العلاقات والتفاعلات السائدة بين أعضاء النظام الدولى وقوة المنظمات العالمية «الفوقمية» وقدرتها على فرض القانون الدولى وحفظ الأمن والسلم الدوليين واحتواء الحروب فيه.

كما أن تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين الفاعلين الدوليين يقلل من احتمالات اللجوء للقوة المسلحة فى حسم الخلافات فيما بينهم بل أن طبيعة التحالفات الدولية أيضا تحدد طبيعة وشكل الحرب فى النظام العالمى الذى توجد فيه.

٢ ـ البيئة الداخلية ـ توجد العديد من العوامل المحددة لطبيعة الحرب النابعة منها مثل:

أ ـ العوامل الاجتماعية ـ وتتعلق بمجموعة القيم والتفضيلات والنزاعات الاجتماعية السائدة فى المجتمع ودرجة التماسك والتضامن الاجتماعى وتكوين المجتمع ذاته واستعداده للدخول فى الحرب ومداها الزمنى.

ب ـ العوامل السياسية ـ وهى متعددة يمكن أن نورد أمثلة منها مثل حجم التأييد والشرعية التى يتمتع بها النظام وقدرته على تعبئة الموارد اللازمة للحرب وإقناع الرأى العام بمشروعية الحرب ودفعه إلى المشاركة فيه والعديد من العوامل الاخرى.

جـ ـ العوامل الاقتصادية ـ ونقصد بها حجم وطبيعة الاقتصاد وقدرته على خوض حرب وتحمل آثارها وتوفير الموارد اللازمة لها وقدرته على أن يتحول إلى اقتصاد حرب فى حالة قيامها، وكذلك مستوى الرفاهية الاقتصادية المتاح لأفراد المجتمع.

د ـ العوامل التكنولوجية ـ ويقصد بها مستوى التطور التكنولوجى الذى وصل إليه الطرف المشارك فى الحرب وقدرته على تطويع هذه التكنولوجيا فى خدمة الحرب سواء فى الإنتاج الصناعى العسكرى أو وسائل الدعم والتموين والإمداد.

هـ ـ العوامل الثقافية والنفسية السائدة لدى المجتمع التى تحدد تقبله للحرب وطبيعتها والتراث المجتمعى الخاص بالدول المختلفة.

نود أن نشير إلى أنه توجد العديد من العوامل الاخرى التى تؤثر على طبيعة الحرب بالإضافة إلى العوامل العسكرية، حيث توجد عوامل عدة بالإضافة إليها تحدد طبيعة وشكل الحرب والمدى الذى يمكن أن تصل إليه بالرجوع إلى الجوانب المختلفة الخاصة بالدول أطراف الحرب.

المطلب الثانى

أنواع الحرب

تتعدد وتتباين التصنيفات التى تمت صياغتها للحرب، وذلك يعود بالأساس إلى مدى التعقد والتركيب للظاهرة وتعدد أبعادها ومن ثم وجُدت العديد من التصنيفات للحرب قدمتها التخصصات العلمية المختلفة سواء العلوم السياسية أو علم النفس أو علم الأخلاق أو علم الجيوبوليتكس وكذلك المفكرون الاستراتيجيون ونجد أن كلا من هذه التصنيفات يتناول الحرب ويحدد أنواعها من خلال توجهه العلمى المرتبط بالحقل الذى يعمل به وينطلق من فرضياته.

نجد أن تعقد ظاهرة الحرب وتشعب أبعادها وكونها كانت محور اهتمام تخصصات

علمية مختلفة كما أوضحنا كل ذلك جعل تصنيفات الحروب وأنواعها كثيرة ومختلفة كذلك فإن البعد أو الجانب الذى يتم التركيز عليه فى التصنيف ومتغيرات الدراسة يتباين كما أن المنطلق العلمى للتصنيف مختلف وسنعرض فيمايلى الأنواع الرئيسية للحرب والأكثر انتشارا فى الكتابات المختلفة ثم نقدم بعض المعايير التى اسُتخِدمت فى تصنيف الحروب.

يمكن حصر التصنيفات للحرب فى ٩ أنواع من الحروب هى:

أولا ـ الحرب التقليدية	ثانيا ـ الحرب النووية
ثالثا ـ الحرب الثورية	رابعا ـ حرب العصابات
خامسا ـ حرب التحرر القومى	سادسا ـ الحرب الشاملة
سابعا ـ الحرب المحدودة	ثامنا ـ الحروب المحلية والعالمية

تاسعا ـ الحرب العادلة والحرب غير العادلة.

وفيما يلى نتناول هذه الأنواع من الحروب من خلال السمات الرئيسية التى تميزها سواء من حيث أطرافها أو الاستراتيجيات والتكنيتكات المستخدمة أو أهدافها ودوافعها.

أولا ـ الحرب التقليدية

مفهوم الحرب التقليدية يحدد نوع الحرب انطلاقا من نوع السلاح المستخدم والتكنولوجيا العسكرية التى تم توظيفها مع مراعاة أن الأسلحة التقليدية تتفاوت من حيث قوتها ودقتها وقدرتها التدميرية حيث ان طرفا ما فى الحرب يمكن أن يستخدم أسلحة تقليدية اكثر تطورا ذات قدرة عالية بينما الجانب الآخر يستخدم أسلحة أقل تقدما وذات قدرة تدميرية أقل[٢١].

تمثل الحرب التقليدية أكثر أنواع الحروب انتشارا، وعلى الرغم من التقدم الحادث في تكنولوجيا السلاح وخاصة السلاح النووى إلا أن ذلك لم يكن له تأثير ملحوظ فى منع أو تقليل الحرب التقليدية فى مناطق عديدة من العالم حسبما يرى البعض[٢٢].

تمثل تأثير تطور الأسلحة فى عدم إنخراط الدول النووية فى حرب تقليدية مباشرة خشية التصعيد نحو الاستخدام للسلاح النووى كذلك تمثل التأثير فى تنامى دعوة دولية إلى نزع السلاح التقليدى أو على الأقل الحد منه عالميا أسوة بالسلاح النووى.

ثانيا ـ الحرب النووية

ظهرت الأسلحة النووية كأداة للحرب خلال الحرب العالمية الثانية ومن هنا بدأ تطوير السلاح النووى لدى العديد من دول العالم ورسم الخطط لتوظيفه فى الحرب والتفكير فى إمكانية قيام حرب نووية فى ظل تزايد أعداد الدول أعضاء النادى النووى سواء المعلنين أو غير المعلنين خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى والخشية من تسرب التكنولوجيا النووية منه وأكدت إحدى الدراسات أنه فى حالة الدخول فى حرب نووية محدودة فإن استخدام الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى (روسيا حاليا) لنسبة ١٠٪ من الترسانة النووية لأيهما سيؤدى إلى ٣٥ مليون قتيل مباشرة و١٠ ملايين مصاب فى حالة حرجة وأن نصف القدرة الصناعية للطرف الآخر ستدمر فى حالة توجيه أيهما ضربه للآخر فى المدن الكبرى كما ستؤدى إلى خسائر أخرى على المدى الطويل وأخرى غير مباشرة[٢٣] والحرب يطلق عليها حرب نووية سواء كان الاستخدام ثنائيا للأسلحة النووية أو من جانب واحد وذلك لطبيعة السلاح المستخدم وحجم الدمار الناتج عنها.

ثالثا ـ الحرب الثورية

اختلفت العديد من الدراسات حول توصيف الحرب الثورية لاختلاط وتشابه أهدافها وأساليبها مع أنواع أخرى من الحروب مثل حرب التحرر القومى وحرب العصابات، ويعرفها البعض بأنها «كفاح سياسى مسلح يتفجر بفعل تناقضات كامنة داخل المجتمع بهدف الإطاحة بالنظام القائم وإحلال نظام آخر معبر عن مصالح قطاعات أوسع من الشعب معتمدا دائما على تنظيم حزبى وشحن وإيديولوجى وغالبًا على دعم خارجى»[٢٤].

وتتميز الحرب الثورية عن حروب التحرر القومى بأنها تمثل حرب إبادة حيث إنه لابديل سوى الإطاحة بأحد الطرفين والقضاء عليه ولا يوجد مجال للإستسلام أو المفاوضات حسبما يمكن أن يحدث فى حروب التحرر القومى[٢٥] كذلك نجد فى التطورات المعاصرة، إختلاط الحرب الثورية بحرب العصابات لدى البعض إعتمادا على تشابه الإستراتيجيات والتكتيكات الخاصة بكلا النوعين[٢٦].

وهذا التداخل بين الحرب الثورية وأنواع أخرى من الحروب يرجع إلى الطبيعة المعقدة للحرب الثورية من حيث أهدافها ووسائلها والأساليب العسكرية التى تدار بها وتشابها فى عدة جوانب مع أنواع أخرى من الحرب.

رابعا ـ حرب التحرر القومى

وتمثل الحرب التى يتم خوضها من جانب الشعوب المستعمرة للحصول على الاستقلال أو حق تقرير المصير وتتميز هذه الحروب بإختلاف أساليب إدارتها عسكريا حيث تتميز بالإنتظام فى بعض مراحلها كما قد تتسم بعدم الإنتظام أو فى شكل حرب العصابات فى بعض المراحل كما قد تختلف من حالة إلى أخرى.

ولقد مثلت حرب التحرر القومى نوعا أساسيا من الحروب فى تصنيفات الحروب التى قدمتها النظرية الماركسية ودعت كذلك إلى مساندتها لمقاومة الإستعمار الرأسمالى.

خامسا ـ حرب العصابات

وهى بالأساس تكتيك عسكرى يعتمد على عدم المواجهة العسكرية الشاملة مع الطرف الآخر وإنما يقوم على توجيه ضربات مفاجئة ومحددة للعدو الذى لا يملك سوى الرد بشكل تعسفى وجماعى ضد المدنيين بدعوى أن أفراد هذه العصابات مختفون بينهم، كما يصعب توقع الضربات القادمة.

يعرف كلاوزفيتز حرب العصابات بأنها «التكتيك الخاص باستخدام قوات غير نظامية لمقاومة عدو أكثر قوة لإجباره على ترك البلاد »(٢٧).

اتفقت الدراسات على أن حرب العصابات انتشرت بالأساس كأسلوب لمقاومة الاحتلال الأجنبى لدولة ما من خلال تكنيك عسكرى يعتمد على عنصر المفاجأة وعدم المواجهة الواسعة معه، وتتوافر مساندة شعبية لها إلا أنه فى التطور المعاصر إتخذت حرب العصابات صورة حروب الجماعات والعصابات الإجرامية والإرهابية أيضا.

سادسا ـ الحرب الشاملة

يقصد بها الحرب التى تتسم بالشمول والعمومية من حيث الأهداف أو الوسائل المستخدمة خاصة أن المواجهة قد تصل إلى حد إبادة الطرف الآخر واستخدام كافة الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

انتشر مفهوم الحرب الشاملة لدى المدرسة الألمانية فى الاستراتيجية العسكرية

على أنها تتضمن المشاركة الكاملة لكل السكان والاستخدام الشامل للموارد المادية والبشرية فى الحرب وكونها تتضمن عدة مراحل داخلها وأكدوا على فائدة البدء بالهجوم والمفاجأة والسرعة والشمول لتحقيق الأهداف(٢٨).

سابعا ـ الحرب المحدودة

الحرب المحدودة من حيث الممارسة يصل قدمها إلى مراحل تاريخية قديمة أو قدم تاريخ الحرب ذاتها، ولقد تطور مفهوم الحرب المحدودة فى الخمسينات من هذا القرن على أيدى مفكرين مثل "M. Brodi, R. Osgood, and Aron" وجنرالات أمثال "Gaven and Taylor".

إلا أن المخاوف تثار حول إمكانية توسع الحرب وعدم القدرة على السيطرة عليها وإبقائها فى نطاقها المحدود، كما أن حجم الدمار وتطور الأسلحة يؤدى إلى المناداة بإبقاء الحروب فى نطاق محدود أو تحاشيها.

ثامنا ـ الحروب المحلية والعالمية

معيار التصنيف هنا هو المجال الجغرافى والأطراف المشاركة فى الحرب، والمحلية هنا لا يقصد بها الحروب الداخلية وإنما إبقاء الحروب فيما بين الدول فى إطارها المحلى والإقليمى دونما توسعها إلى المجال العالمى.

كون العالم قد شهد حربين عالميتين نتج عنه السعى نحو محاولة إبقاء الحروب فى مجالها المحلى وإلتزام القوى العالمية الحياد، وهذا يتوقف على الإلتزام بالقواعد المنظمة للعلاقات فيما بين القوى الفاعلة فى النظام الدولى وحرصها على الحياد(٢٩) .. كما يتوقف طبيعة وأطراف الموقع الذى تدور فيه الحرب المحلية ويؤكد رأى أن

الحروب منذ الحرب العالمية الثانية تتجه لأن تكون أكثر محلية إلا أن هناك العديد من الإحتمالات الخاصة بالتدخل الخارجى فى الحروب المحلية لتصعيدها وتوسيعها وإخراجها من الإطار المحلى[٣٠].

تاسعا ـ الحرب العادلة والحرب غير العادلة

ويعود هذا التصنيف إلى جهود علماء الأخلاق والأديان حيث يقسمون الحروب تبعا للدوافع.. ولقد بدأ مفهوم الحرب العادلة ينتشر على يد سانت أوجستين وتوماس أكوينوس لتوضيح وتبرير مشاركة المسيحية فى الحرب الرومانية[٣١] .. ويؤكد البعض أن الحرب الدفاعية هى الأقرب لأن تكون حربا عادلة[٣٢] ويذكر الماركسيون أن حرب البروليتاريا ضد البرجوازية وحروب التحرر القومى هى الحروب العادلة [٣٣].

إلا أن هذا التصنيف فضفاض وغير محدد وقيمى إلى حد بعيد فيمكن تبرير كل حرب وجعلها حرباً عادلة من جانب طرف فيها بينما الاطراف الأخرى سيشككون فى دوافع الطرف الآخر ويؤكدون أن حربه غير عادلة.

يتضح لنا أن التصنيفات المختلفة لأنواع الحرب قد ركزت على عدة أبعاد أساسية هى:

١. تصنيف الحروب من حيث الأطراف المشاركة فيها ـ سواء كانت حروب مابين دول فرادى أو فى شكل تحالفات جماعية، أو يشارك فيها جماعات سواء بشكل منظم أو غير منظم.

٢ ـ تناول الحروب من حيث الأساليب العسكرية المستخدمة فيها أى من حيث الاستراتيجية والتكتيك العسكرى التى يتم تطبيقها أثناء الحرب وطبيعة ومجال المواجهات العسكرية وكيفية إدارة الحرب من جانب أطرافها المختلفة وأيضًا من

حيث الأسلحة المستخدمة فى العمليات الحربية.

إلا أن التطبيقات المبنية على هذا الأساس تُنتقد على أنها تغفل الطبيعة الاجتماعية والسياسية للحرب وأنها تصنيف للسلاح وليس تحديداً لنوع الحرب، وأنها تواجه باشكالية عندما يتباين نوع الأسلحة أو الاستراتيجية والتكتيك العسكرى المستخدم بين الأطراف فكيف يمكن هنا تحديد نوع الحرب التى تدار بأساليب وأسلحة مختلفة من جانب طرفيها مثل الحرب التى يستخدم فيها طرف ما أسلحة نووية والآخر لايستخدمها لأى سبب مثل عدم ملكيته لها، أو جيش نظامى يحارب جماعات غير منظمة، بل وإننا من خلال عرضنا لأنواع الحرب عرضنا أوجه الاختلاف والتشابه بين عدة أنواع من الحروب مثل : حرب التحرر القومي والحرب الثورية وحرب العصابات.

٣ ـ الحروب من حيث مجالها الجغرافى

وهنا يتم التصنيف على أساس المجال الجغرافى الذى تدار عليه الحرب فهى إما حرب جوية أو أرضية أو بحرية، أو يمكن تصنيفها من حيث الإطار الجغرافى للحرب من حيث كونها حروب محلية أو عالمية.

٤ ـ الحروب من الناحية الأخلاقية والدوافعية

أوضحنا أن هذا التصنيف مابين حروب عادلة.. وحروب غير عادلة من حيث أهدافها ودوافعها وأسبابها هو تصنيف فضفاض ويحتمل اجتهادات كثيرة نظراً لعدم تحديد معايير ثابتة بشأنه.

كذلك توجد تصنيفات خاصة بالحروب من حيث أسبابها ودوافعها وبالتالى تصنيفها إلى حروب ناجحة وغير ناجحة من حيث تحقيقها للأهداف المباشرة التى

قامت من أجلها ولكن كيف يمكننا الوصول إلى الأهداف الحقيقية للحرب لتقييمها.

ومن ثم يتضح لنا أنه نظراً للطبيعة المعقدة والمركبة للحرب وكونها تتضمن العديد من المكونات فإن التصنيفات الخاصة بتحديد نوع الحرب تختلف وتتباين من حيث البعد الذى يتم التركيز عليه لتحديد نوع الحرب.

المطلب الثالث

مصادر الحروب

تتعدد والأسباب والمصادر المؤدية إلى نشأة الحروب وذلك من خلال متابعة الحروب المختلفة ، كما أن الحرب الواحدة قد تنشأ نتيجة لتركيبة من المصادر وليس مجرد مصدر وحيد، وأن التوصيف الخاص لبعض الحروب بأنها نشأت نتيجة لسبب اقتصادى أو سياسى معين إنما يعنى أنه السبب الظاهرى وليس الوحيد للحرب، بل إن الأمر يزداد تعقيداً وصعوبة فى معرفة السبب الحقيقى للحرب ما بين الاسباب المعلنة لدى صانعى القرار الخاص بالحرب إذاما وجدت الأخيرة والتى غالبا لا تتضح إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة وكشف الحقائق والأسرار الخاصة بالأحداث السياسية.

تنقسم مصادر الحرب إلى مصادر تتعلق بالبيئة الدولية وأخرى تكون نابعة من البيئة الداخلية بجوانبها المختلفة وفيما يلى نتناول المصادر فى كلا المستويين.

الفرع الأول

المصادر الخاصة بالبيئة الدولية

يلعب النظام الدولى دورا كمصدر للحرب حيث إن النظام الدولى السائد يمكن أن يمثل دافعا وسببا للحرب وكذلك يمكن أن يمثل رادعا ومانعا لها.

أكد ثلاثة مفكرين على دور النظام الدولى فى اندلاع الحرب أو لهما هو Waltz الذى أكد فى عام ١٩٥٩ أن العامل الرئيسى الذى يمكن فى ضوئه تفسير إندلاع الحرب هو سمات النظام الدولى، وثانيهما هو D.Singer الذى أكد أن المستويات الثلاث أى الفرد والمجتمع القومى والمجتمع الدولى يلعب كل منهم دورا فى تشكيل سلوك الأمم ومستقبل مواطنيها، ثالثهما كان Kaplan الذى أكد أن النظام الدولى بصفته المسيطر على سياسات الدول وسلوكها تجاه الحرب بل ووضع مجموعة من القواعد التى تحكم هذا السلوك ودور النظام الدولى فى ذلك(٣٤).

ولقد تعددت الدراسات التى تناولت الحرب فى إطار عملية الصراع الدولى خاصة تلك الدراسات حول الصراع الدولى وإدارته المنشورة فى كتاب حرره R . Mathews وآخرون والتى تناولت ظاهرة الصراع بشكل عام على أربعة مستويات وهى الفرد والدولة والمستوى عبر القومى والمستوى العالمى أو مستوى النظام الدولى(٣٥).

فى دراستنا للنظام الدولى كمصدر للحرب سنحدد ثلاث نقاط أو أبعاد فى البيئة الدولية وتأثيرها على الحرب وهى:

أولا ـ هيكل النظام الدولى.

ثانيا ـ التفاعلات فيما بين وحدات النظام.

ثالثا ـ ميكانيزمات التحكم فى النظام.

وذلك لنبين الدور الذى يمكن أن يلعبه

النظام الدولى فى نشأة الحرب.

أولا ـ هيكل النظام الدولى

يتخذ هيكل النظام الدولى عدة أشكال تتحدد تبعا للأطراف الفاعلة فيه وهى كالتالى:

أ ـ النظام أحادى القطبية «Unipolar System» وفى هذا النظام يوجد قطب واحد مسيطر على بقية الوحدات فى النظام.

ب ـ النظام ثنائى القطبية «Bipolar System» حيث يوجد هنا قطبان مسيطران على التفاعلات الدولية وتنقسم إلى ثنائية قطبية محكمة، وثنائية قطبية هشة أو مفككة من حيث تقسيم الدول فى النظام والسماح بوجود دول محايدة ودرجة إحكام السيطرة على الدول الاعضاء.

جـ ـ النظام الدولى متعدد الأقطاب «Multipolar System» ويوجد فيه تعدد فى الأقطاب والقوى الفاعلة فى النظام الدولى.

من حيث تأثير طبيعة أو شكل النظام الدولى على الحرب إختلفت الآراء الخاصة بأى النظم أكثر تحفيزا للحرب، وأيًا منها يمثل مانعا لها، حيث إن بعض الآراء تؤكد أن النظام ثنائى القطبية يمثل سببا للحرب حيث يسود الإستقطاب مابين معسكرين تنشأ التوترات وتزيد التهديدات بالحرب خاصة فى حالة القطبية الثنائية أو الهشة[٣٦].

بينما تؤكد آراء أخرى على أن النظام ثنائى القطبية يمثل نوعا من الضبط لسلوك الدول الأعضاء فى الحلقتين حيث تسعى الدولة القائد فى كل معسكر إلى ضبط سلوك الأعضاء فى معسكرها وتقليل التوترات فى حين ينتقد البعض النظام متعدد الأقطاب لكونه سببا للحرب حيث تزيد التوترات بين الدول عدم وجود إمكانية للتحكم فى سلوكها بينما يؤكد البعض أن تعدد القوى يقلل من الحرب حيث يجعل الدولة لها تفاعلاتها مع عدة دول وبالتالى تجعل صراعاتها مع طرف واحد لتشتيت مجال إهتمامها.

فى حين ذهب إتجاه آخر إلى أن النظام احادى القطبية أكثر استقراراً وقلة فى احتمالات نشوب الحرب بينما نفى البعض الآخر ذلك(٣٧).

بل أن الخلاف وصل إلى وجود دراسات تدلل إمبيريقيا على ضعف الارتباط بين هيكل النظام والحرب(٣٨). فى حين أكد إتجاه آخر وجود دلائل امبريقية على فعالية دور النظام فى نشوب الحرب(٣٩).

كذلك نجد أنه فى حالة وجود تضارب شديد فى المصالح بين القوى الدولية يصبح العالم يمثل عالما هوبزيا حيث يكون هيكل النظام الدولى يسمح بتنفيذ السياسات التى تحتوى على طموحات قومية جامحة(٤٠). هنا تتضح أيضا أهمية هيكل النظام الدولى لكونه يلعب دوراً أساسياً فى تحديد هوية الأصدقاء والأعداء فى النظام الدولى حيث تتحدد الدول الصديقة والدول العدوة تبعا للنظام ذاته من هنا يتم تحديد الصراعات والتوترات فى النظام وفيما بين أعضائه.

ثانيا ـ التفاعلات فيما بين وحدات النظام الدولى والحرب

حيث يحدد سلوك الوحدات الدولية وتفاعلاتها إلى مدى بعيد نشوب الحرب حيث

تمثل هذه التفاعلات سبباً للحرب عندما تغلب اعتبارات الصراع والقوة العسكرية على تفاعلات الوحدات ويسود مايسمى بالبعد العسكرى السياسى التفاعلات الدولية، بينما يقل البعد التجارى للنظام الدولى ووجود الاعتماد المتبادل فيما بين الدول المكونة له والذى يقلل من إحتمالات نشوب الحرب(٤١).

عندما تتسم تفاعلات أطراف النظام بوجود سباق للتسلح فإن التوترات والشعور بالتهديد فيما بين أعضائه تزداد وبالتالى يمكن حدوث الحروب، ومن أمثلة ذلك ماحدث فى أواخر القرن التاسع عشر من توترات، نشأت عن سباق التسلح بين بريطانيا وألمانيا فى تطوير التكنولوجيا البحرية، فى حين يرى البعض أن سباق التسلح قد يقلل من احتمالات الحرب فى حالة التوصل إلى أسلحة تمثل رادعا للطرف الآخر مما يقلل من احتمالات، المواجهة بين الأطراف.

إلا أن احتمالات الحرب تزيد عندما تسيطر التوجهات الصراعية والسعى المستمر نحو القوة العسكرية من جانب أطراف النظام حيث تزداد درجة التهديدات والتوترات لدى الدول الأطراف(٤٢).

توازن القوى وإحتمالات الحرب

اختلفت الآراء حول نظام توازن القوى وكونه سببا للحرب أم مانعا لها وصانعا للسلام فيؤكد إتجاه على أن نظام توازن القوى يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق السلام، الا أن إتجاها أخر يؤكد أن توازن القوى تمثل الحرب أداة أساسية لتحقيقه وأن الحرب تمثل أداة مرحلية لتحقيق أهداف نظام توازن القوى والتى تتمثل فى استقلال وإستمرار الدولة والإبقاء عليها(٤٣).

توجد ثلاثة إتجاهات لدراسة توازن القوى وعلاقته بالحرب والسلام بصفة عامة،

حيث يرى الاتجاه الأول ويتزعمه أورجانسكى أن توازن القوى يؤدى إلى السلام بينما تكافؤ القوى سيؤدى إلى أن كل طرف سينتهز فرصة إختلال التوازن لصالحه ويشن حربا على الطرف الآخر وهو يفرق بين التوازن والتكافؤ، والاتجاه الثانى ويتزعمه «كوينسى رايت» ويؤكد أن توازن القوى سيؤدى إلى الاستقرار والسلام لأن كلا الطرفين سيدركان أنهما ليسا ذا مصلحة فى الحرب لأن أيهما لن يكسب ،فى حين يرى «مايكل سوليفان» رائد الاتجاه الثالث أن توازن القوى يمثل تطورا فى العلاقة حيث إن الطرفين القوى والضعيف فى حالة تغير وضع أحدهما من حيث القوة قد تنشب الحرب حتى الوصول إلى حالة التكافؤ الكامل فتقل إحتمالات نشوب الحرب، حتى يحدث خلل فى حالة التكافؤ هذه ويتغير حالة إحداهما نحو القوة أو الضعف فتنشب حرب، فهى عملية مستمرة وليست وضعا ثابتا(٤٤).

ومن ثم نجد أن توازن القوى هو عملية ديناميكية نظرا لتغير قوة أطرافه ومن ثم فإن مرحلة التوازن فى حد ذاتها قد تؤدى إلى السلام إذا ماتم إدراكها بشكل سليم وإتفقت إدراكات أطراف العلاقة التوازنية أما فى حالة إختلال العلاقة ذاتها أو إدراكها بشكل خاطىء فإن ذلك قد يشكل دافعا للحرب، ولعل ذلك هو ما أدى إلى إختلاف تفسير علاقة توازن القوى بالحرب.

ثالثا ـ ميكانيزمات التحكم فى النظام الدولى

نتناول هنا ميكانيزمين للتحكم فى النظام الدولى وضبط وإدارة الصراع فيه ودورهما فى منع أو نشوب الحرب، وإن كنا سنركز على الحالة التى يؤديان فيها إلى نشوب الحرب والآراء المختلفة حول هذه العلاقة وهذان الميكانيزمان هما الأحلاف وضبط التسلح.

أ - الأحلاف

الحلف كما عرفه «Robert Osgood» هو "اتفاق رسمى تتعهد فيه الدول بالتعاون فى استخدام مواردها العسكرية تجاه دولة أو دول معينة وعادة مايلزم دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه باستخدام القوة أو التفكير فى استخدامها سواء بمفردها أو بالتشاور مع الحلفاء فى ظروف معينة»[٤٥].

وفى توضيح علاقة نشأة الأحلاف ونشوب الحرب يوجد تباين واضح فى الأراء فالبعض يؤكد أن الأحلاف بحكم نشأتها وطبيعتها تهدد بنشوب الحرب وانتشارها وتصعيدها إلى مستويات أعلى حيث تزداد التوترات والتهديدات لدى أعضاء كل حلف من قبل الحلف الآخر ، بينما تؤكد أراء أخرى على أن الأحلاف تمثل رادعا ومانعا للحرب من خلال عملية التوازن التى تقيمها وإن إنضمام الدولة لحلف معين يمنع الدول الأخرى، من محاولة شن حرب عليها خشية تدخل حلفائها وهو ما لا يجعلها تتجه إلى الحرب ويستنبط الاتجاه الأول حججه من أن الحروب العالمية نشأت وتم تصعيدها بسبب الأحلاف[٤٦].

مثلما حدث فى الحربين العالميتين وحروب الثورة الفرنسية قد يؤدى إلى نشوب الحرب، كما أن تكوين الأحلاف فيما بعد الحرب العالمية الثانية منع العديد من المواجهات والحروب فيما بين الكتلتين الشرقية والغربية وإن كان قد تسبب فى بعض الحروب والمواجهات فى مناطق متعددة من العالم.

ب - ضبط التسلح

يمكن إرجاع الحرب إلى فشل أحد ميكانيزمات النظام الدولى فى التحكم فى الصراع وهو الميكانيزم الخاص بضبط التسلح والذى تتمثل أهدافه فى:

١ ـ التقليل من إحتمال نشوب الحرب سواء الحرب الفجائية أو المخطط لها.

٢ ـ التقليل من نتائج الحرب وجعلها أقل تكلفة وأقل خسارة.

٣ ـ محاولة التقليل من تكلفة الاستعداد للحروب وذلك بتقليل ظروف التشكك وعدم اليقين فى البيئة الدولية المحيطة[٤٧].

وبالتالى فإن ضبط التسلح يؤدى إلى التقليل من احتمالات نشوب الحرب وكذلك التقليل من خسائرها إذا ما قامت وذلك بضبط تسلح الأطراف المختلفة ولكن إختراقات جهود ضبط التسلح والسعى إلى أرباح صادرات السلاح مثلت قيدا على نجاح هذا الميكانيزم.

من ثم فإن فشل ميكانيزمات التحكم فى الصراع الدولى مثل الأحلاف الدولية وضبط التسلح أو فى التصور الاكثر تفاؤلاً الحد من التسلح الذى يمثل مفهوما أوسع من مجرد ضبط التسلح، وكذلك فإن تراجع استخدام المفاوضات وفشلها فى حل المشاكل المتعلقة بالصراع الدولى فإن ذلك يؤدى إلى نشأة الحرب كذلك نجد أن النظام الدولى يتسم بدرجة عالية من التركيب والتعقد والتداخل فيما بين مكوناته ومحدداته التى تسهم فى نشوب أو منع الحرب وأن هذه المكونات والمحددات قد تتداخل فى تأثيرها بحيث يتم زيادة دور إحداها أو التقليل منه بواسطة بقية المحددات ولعل ذلك ما جعل الأحكام المتعلقة بدورها فى نشوب الحرب تتفاوت بل وتتناقض أيضا ليس لشىء إلا لتعقد الحرب ومكونات النظام وكذلك العوامل المؤثرة فى نشوب الحرب.

الفـــرع الثـــانى

المصادر المتعلقة بالبيئة الداخلية

يمكن تصنيف الأسباب المؤدية للحرب والنابعة من البيئة الداخلية إلى خمس مجموعات من الأسباب هى:

أولا ـ الأسباب السياسية الداخلية

ثانيا ـ الأسباب الاقتصادية

ثالثا ـ الأسباب الاجتماعة

رابعا ـ الأسباب الثقافية والإيديولوجية

خامسا ـ الأســــباب النفســـية

وسوف نقوم بعرض أمثلة من الأسباب الفرعية داخل كل واحدة من هذه التصنيفات حيث توجد العديد من هذه الأسباب الفرعية التى من الصعب حصرها جميعا، كما أن هذه الأسباب قد توجد توليفة منها معا وتتعدد أنماط تأثيرها ودرجته.

أولا ـ الأسباب السياسية الداخلية

توجد العديد من الأسباب الداخلية التى استخدمت لتفسير إندلاع الحرب ومنها على سبيل المثال إرجاع الحرب لوجود نخبة حاكمة فى الدول تميل بدرجة كبيرة للحرب أو نخبة ذات طبيعة عسكرية(٤٨).

كما أن تمتع النخبة العسكرية بحرية حركة فى اتخاذ القرار الخاص بالحرب يزيد من إحتمالات نشوبها، كذلك فإن النظام السياسى قد يسعى إلى تحقيق التماسك بين

جماعاته المختلفة وكذلك كمحاولة لإستيعاب الشعور العدائى الداخلى تجاهه من خلال الدخول فى حرب كذلك من أجل كسب التأييد والمساندة حيث تميل الشعوب إلى تأييد السلطة فى أوقات الحرب كما قد تتسامح فى بعض تجاوزاتهم.

كذلك فإن موقف الحرب قد يساعد كأداة لتحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة حيث يزداد الخوف من الحرب وبالتالى يزداد الولاء للحكومة، كذلك فإن الحرب تزيد من مشاعر القومية الوطنية وهو ما قد يمثل هدفا وحافزا للحكومة لدخول حرب(٤٩).

كما أن الحرب يمكن أن تنشأ من أجل الحصول على الاستقلال والتحرر أو تحقيق الوحدة القومية واسترجاع بعض المناطق المسلوبة أو الإطاحة بنظام حكم من خلال حرب ثورية يتم استخدام العنف العسكرى فيها ومن الجدير بالذكر أن هذه مجرد أمثلة للأسباب السياسية التى استخدمتها التفسيرات والنظريات السياسية للحرب ويوجد غيرها كثير وإن كانت هى الأكثر تكرارا وظهورا فى الحروب المختلفة إلا أن مايميز النظريات السياسية لتفسير الحرب هو حالة النقد المتبادل والاتجاهات المتباينة داخل النظرية الواحدة لدراسة تفسير الحرب وتأييد ذلك بالخبرة الواقعية وإن كنا نجد أن ذلك يعود بالأساس إلى تعقد ظاهرة الحرب وتعدد العوامل السياسية المؤثرة فيها.

ثانيا ـ الأسباب الاقتصادية

يلعب العامل أو الحافز الاقتصادى دورا كبيرا فى نشأة العديد من الحروب حيث إنه منذ القدم مثلت العوامل الاقتصادية والسعى للحصول على مكاسب اقتصادية وزيادة الموارد سببًا لنشوب الحرب فقد مثّل السعى للحصول على الموارد الاقتصادية سببا للحرب القديمة والتى تمثلت فى غارات سكان الصحراء على سكان السهول

والوديان للحصول على الموارد الاقتصادية المتوافرة لديهم، أو هجمات البحارة على سكان الشواطىء القريبة منهم للاستيلاء على مالديهم من موارد[٥٠].

كذلك فإن الحرب يمكن توظيفها لحل المشاكل الاقتصادية وذلك من خلال سعى الدولة إلى استعمار بلاد جديدة أى استخدام الحرب لفتح أسواق أو الحصول على مصادر جديدة للمواد الخام[٥١]، كذلك فإن تأثير النخبة الاقتصادية والصناعية قد يشجع الدولة على الدخول فى حرب، وذلك ما أدركه «إيزنهاور» فى التحذير من المركب الصناعى العسكرى فى الولايات المتحدة ودوره فى تصعيد الصراعات[٥٢]. كما أن بعض الأراء تؤكد على تأثير الإنفاق العسكرى ودوره فى تزايد ميل الدولة للحرب وهو مايلعب الاقتصاد دورا فيه وإن كانت شهدت نوعا من التناقض حول كون الإنفاق العسكرى سببا أم نتيجة للحرب[٥٣] الا أن تأثير الإنفاق العسكرى وتزايده على إمكانية دخول الدولة فى حرب لا يمكن إغفاله.

على الرغم من وجود العديد من الآراء التى تقلل من أهمية وفاعلية الأسباب الاقتصادية للحرب نظراً لأن تكاليف الحرب قد تزيد عن عوائدها الاقتصادية وكذلك تراجع فعالية استخدام الحرب لفتح الأسواق الخارجية أو للحصول على المواد الخام وتزايد أنماط الاعتماد المتبادل إلا أننا نجد ثمة نظم سياسية لاتزال تعتمد فى تبريريها للحروب على السبب الاقتصادى وزيادة موارد الدولة، كما أن الحرب قد تستخدم للخروج من أزمات اقتصادية داخلية إلا أننا نخلص إلى أن المصالح الاقتصادية قد تؤدى إلى استمرار الحرب أو تشجيعها إلا انها لا تستطيع أن تخلقها فى ظل التطور المعاصر الخاص بالحرب وبإفتراض الرشادة والعقلانية لدى صانعى القرار.

ثالثا ـ الأسباب الاجتماعية

هذه الفئة من الأسباب تتضمن العوامل الخاصة بطبيعة التكوين الاجتماعى الداخلى للدولة. حيث إن الحروب يمكن أن تنشأ لأسباب عرقية أو وجود أقليات والرغبة فى تحقيق التكامل القومى بين القوميات المختلفة أو ضم أقليات عرقية لدولة معينة.

كما أن زيادة عدد السكان مع قلة حجم الموارد الاقتصادية يؤدى إلى وجود ميول توسعية للدولة مما يؤدى إلى دخولها فى حروب كذلك فإن بعض الآراء المتطرفة لـ «Thomas Malthus» تذكر أن الحرب تمثل وسيلة لتخلص الدولة من العدد المتزايد من السكان لوفاتهم فى الحرب(٥٤). ولقد ظهرت نظرية الضغط للخارج Literal Pressure لتؤكد على دور الزيادة السكانية فى ظل وجود تقدم تكنولوجى فى الدولة مع قلة الموارد المتاحة كسبب للتوسع للخارج وضم أقاليم بالقوة أو الدخول فى حروب للإستيلاء على أقاليم جديدة كأسلوب لحل هذه الأزمة، وأن التوسع قد يؤدى إلى الاصطدام بدولة أخرى توسعية وتنشأ الحرب بينهما، ومن ثم فالحرب هنا أحد أساليب التوسع العنيف لمواجهة الضغوط الداخلية المتزايدة من داخل المجتمع على النظام الحاكم(٥٥).. كذلك فإن وجود المشكلات الاجتماعية وكثرتها مع عجز الحكومة عن حلها وسيادة مبادىء وقيم اجتماعية مثل العنصرية والتعصب وعدم التسامح فى النظام الاجتماعى الخاص لدولة ما يمكن أن يمثل حافزا أو دافعا لها نحو الحرب ولقد انطلق "Fisher" فى تفسيره لاندفاع ألمانيا نحو الحرب العالمية لعدم استقرار المجتمع وتزايد العنف الداخلى وظهور حركات مناوأة للنظام ومعاناة العديد من الفئات الاجتماعية وأنها لجأت للحرب لتعديل أوضاع فئاتها الاجتماعية وزيادة التماسك وسيطرة الدولة على المجتمع الالمانى(٥٦).

إلا أن النظريات الاجتماعية لتفسير الحرب تعانى من نقص شديد فى الأطر

النظرية الراسخة التى تنطلق منها حيث إن النظريات الاجتماعية مازالت تهتم بدرجة أكبر بدراسة الآثار والنتائج الاجتماعية للحرب وطبيعة التفاعلات فيها دون تقديم تفسيرات اجتماعية محددة لنشوب الحرب.

رابعا - الأسباب الثقافية والايديولوجية

إن سيادة قيم ومبادىء ثقافية معينة يمكن أن تمثل سببا للحرب، حيث أن الثقافة السائدة فى مجتمع ما قد تؤدى إلى ميل متزايد نحو الحرب، كما أن بقية الأسباب المؤدية للحرب سواء سياسية أو اقتصادية يتم تفسيرها فى إطار الوضعية الثقافية السائدة فى الدولة.

وفى القدم كان الحافز الثقافى يتم دراسته لدى النخبة فقط حيث كانت هى التى تشن الحرب ولكن مع نمو وانتشار القيم الديمقراطية وزيادة مشاركة الشعوب توسعت الدراسات لتشمل الوضعية الثقافية الخاصة بالشعوب ذاتها. (٥٧) ولقد مثلت الأديان والمبادىء والافكار لدى العديد من المجتمعات والتى تم دمجها فى إطار القيم الثقافية السائدة فى المجتمع أحد العوامل المسببة للعديد من الحروب حيث وجدت حروب قامت لاسباب دينية مثلما حدث فى أوروبا كما قامت العديد من الحروب بسبب المعتقدات الخاصة بالقومية والشعور القومى أو الدعوة للاصلاح(٥٨) .. كما يمكن أن تنشأ الحروب بسبب الإيديولوجيات التى تمثل جزءا من القيم الثقافية فى المجتمع نظرا لكبير الدور الذى تلعبه فى صنع الاهداف التى تحرك الدول فى الحروب حيث تخلق مجموعة من المصالح والأهداف والوسائل من أجل الدفاع عن طبقة أو فلسفة سياسية أو برنامج اجتماعى أو فلسفة اقتصادية معينة(٥٩).

بوجه عام يمكن القول بأن العوامل الثقافية تستخدم لتغطية أسباب حقيقية للحرب وإعطائها نوعا من التأييد والقبول العام لدى الجماهير وضمان التعبئة

للموارد اللازمة وزيادة قدرة ورغبة الشعوب فى تحمل آثار الحرب.

خامسا ـ الأسباب النفسية

ظهرت النظريات النفسية لتفسير الحرب بصفة أساسية لدراسة العوامل النفسية وراء الحرب لدى القيادات التى تقوم بصنع قرار الحرب ودراسة دوافعهم وإدراكاتهم وعقائدهم التى تقودهم إلى اتخاذ قرار الحرب والصراعات الداخلية التى يمر بها الإنسان والتى ينفث عنها من خلال الحرب(٦٠).

إلا أن هناك دراسات قامت حول الدوافع النفسية للشعوب والتى تقودها للحرب توجد فى إطار المدرسة الالمانية التى ركزت على الأسباب النفسية للحرب وتهيئة الشعوب لها وحالتهم خلال مراحل الحرب(٦١). وفى إطار الدراسات النفسية توجد نظرية «Konrad Lorenz» عن الطبيعة البشرية ودور الغرائز فى نشوب الحرب(٦٢).

لا يمكن التقليل من دور العوامل النفسية فى الحرب إلا أن كونها سببا مباشرا للحرب يظل محل تحفظ حيث إنها يمكن أن تلعب دورا فى التهيئة للحرب أو استخدام وسائل الحرب النفسية للتأثير على الطرف الاخر، ولكن من الصعب تصور لعبها دورا مباشرا كسبب للحروب الحديثة فى تطورها المعاصر وحجم التدمير الذى ينجم عنها وتطور الأسلحة المختلفة ووجود مؤسسات لصنع القرار العسكرى وليس مجرد رغبات وقرار منفرد من الحاكم.

من ذلك نخلص إلى أن النظريات التى تم صياغتها حتى الآن لتفسير الحرب إنما تقدم مجموعة من الإقتراحات والفرضيات الأولية والتى لم ترق بعد إلى الفروض العلمية الراسخة سواء ذلك النظريات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو النفسية، ولعل ذلك يعود بالاساس إلى الطبيعة المعقدة للحرب وغياب

النظرة التكاملية فى تفسير الحرب والاستفادة من بقية التفسيرات للوصول إلى صورة أدق والاقتصار على مدخل ضيق لتناول ظاهرة مركبة معقدة مثل الحرب تؤثر فيها العديد من العوامل والمتغيرات التى قد تؤدى إلى زيادة تأثير سبب أو عامل مافى نشوب حرب فى حالة معينة وتقليل أو إزالة هذا التأثير فى حالة اخرى.

كذلك يمكن القول بأن الأسباب السياسية سواء الدولية أو الداخلية أو الاقتصادية يمكن أن تمثل عوامل رئيسية وأساسية فى نشوب العديد من الحروب وأن بقية الأسباب الاجتماعية والنفسية والثقافية قد تمثل فى حالات قليلة أسبابًا أساسية ولكن الحالات الأكثر تمثل فيها عوامل ثانوية أو معاونة فى نشوب الحرب.

الفصل الثـــانى
الآثـــار الناجمـة عن الحـــرب

تتـعدد الآثار والنتـائج الناجـمة عن الحـرب حيث إنها تتـرك آثارا على مـجالات الحيـاة المختلفـة لدى الـدول الأطراف فـيها أو كـذلك على الدول التى يتـم تضـمينهـا فى الحرب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الحرب قد تفرز آثارا على دول لم تكن طرفا فيها.

ـ تؤثر الحرب على كافة جوانب الحياة فى الدول التى تدخل طرفا فيها سواء فى النواحى الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وكذلك العسكرية، ولقد إختلفت الآراء فى تقييم هذه الآثار. فعلى الرغم من أن الإتجاه السائد هو أن الحرب تترك آثارا سلبية على هذه الجوانب إلا أن الحرب ايضا قد تفرز آثارا ايجابية حسبما أكدت بعض الآراء.

ـ وسنتناول فى هذا المبحث تأثير الحـرب على النواحى المختلفـة حيث يقسم إلى أربعة مطالب ، نتناول في الأول الأثار الاجتماعية للحرب من خلال تأثيرها على البناء الاجتماعى فى جوانبه المختلفة وفى الثانى نتناول أثار الحرب على هيكل الاقتصاد القومى والمعاملات الاقتصادية للدول سواء أطراف الحرب أو التى ليست أطرافًا فيها. والثالث نتناول فيه تأثير الحرب على النظام السياسى فى داخل الدولة أو النظم الإقليمية والدولية التي تنتمى إليها. وفى المطلب الأخير نتناول تأثير الحرب على سياسات الدفاع بجوانبها المختلفة.

المطلب الاول

الآثار الاجتماعية للحروب

للحرب أثار مختلفة على الجوانب الاجتماعية فى الدولة حيث أنها تمثل أكثر الجوانب حساسية وقابلية للتأثر، فالحرب نظام اجتماعى يترك آثارا على بقية النظم الاجتماعية القائمة فى المجتمع أو كما يعرفها M. Howard بأنها «مؤسسة اجتماعية لها احكامها ونظمها وتقاليدها وأهدافها وأساليبها وأنها كذلك لها نتائج يمكن رصدها»(٦٢) وفيما يلى نتناول آثار الحرب الاجتماعية من خلال عدة أبعاد :

أولاً - الحرب والبناء والتطور الاجتماعى

توجد العديد من النظريات التى تناولت آثار الحرب على البناء الاجتماعى، حيث تؤكد النظرية الدارونية فى بعض إتجاهاتها أن الحرب وظيفية ولها آثار اجتماعية هامة حيث إن الحرب تحفظ وتقوى التماسك للبناء الاجتماعى، كما أن «رانسهوض» يؤكد على بعد الحرب فى تحقيق التضامن الاجتماعى وحدوث حالة من النهضة الشاملة للمجتمع فيما بعد الحرب وهو ما حدث فى أوروبا عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية(٦٣) فالحرب هنا تحدث نوعا من التسريع لعملية الانتقال الاجتماعى وحركة من التحضر والتصنيع والتحديث الشامل(٦٤).

ومن ثم تؤكد بعض الآراء على الجوانب الإيجابية للحرب وكونها تسهم فى تقوية التماسك والتضامن الاجتماعى وإدخال المجتمع فى مرحلة جديدة من التطور والتحديث، إلا أن الحرب قد ينتج عنها أيضا العديد من الآثار السلبية التى نتناولها فيما يلى.

ثانيًا ـ الهجرة بسبب الحرب

فنتيجة للتدمير الناتج عن الحرب وتهديد سكان المناطق التى تكون مسرحا أو هدفا للعمليات الحربية يحدث نوع من الهجرة سواء الاختيارية أى بمحض إرادة السكان، أو إجبارية تفرضها الدولة على سكان هذه المناطق حرصا على أرواحهم وتقليل لحجم الخسائر البشرية فعلى سبيل المثال بلغ حجم المهاجرين اختياريًا فى عام ١٩١٨ مايزيد على ١,٨٢٠,٠٠٠ نسمة نتيجة للحرب العالمية الأولى [٦٥].

وينتج عن الحرب كذلك إعادة بعض العمالة المهاجرة إلى الدول أطراف الحرب كنتيجة لها. فنتيجة لحرب الخليج الثانية على سبيل المثال تم اعادة حوالى ٣٠٠,٠٠٠ عامل اردنى و ٣٧١,٨٠٠ عامل يمنى إلى دولهم [٦٦].

وهو مايترتب عليه مشاكل اجتماعية مختلفة تتعلق بكيفية إدماج وتوفير الخدمات اللازمة لهؤلاء المهاجرين وتوفير فرص عمل وخدمات لهم خاصة انهم يتركزون فى الفئة العمرية مابين ٢٠ ـ ٥٠ عاما المحتاجة للعمل فى دولهم الأصلية.

ثانيًا ـ الخسائر البشرية وتأثيرها على التركيب السكاني

تمثل الخسائر البشرية أهم الآثار الناجمة عن الحرب حيث إن السكان هم أساس المجتمع وجميع الأنشطة التى تتم فيه، ومن ثم تمثل الخسائر البشرية والتى عادة ما تكون بين القوى المنتجة فى المجتمع من متوسطى العمر والذين تبنى عليهم آمال المجتمع أهم الخسائر الناتجة عن الحرب على الإطلاق.

ـ ففى الحرب العالمية الأولى خسرت روسيا حوالى ١,٨١١ مليون من الذكور الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٥ ـ ٤٩ عاما، وكذلك فرنسا خسرت ١,٣٢٧ مليون فرد من نفس هذه الفئة وبريطانيا خسرت ٧١٥ ألفا وإيطاليا ٥٨٧ ألفا [٦٧]. وهو مما لاشك قد أثر بالسلب على التركيب السكانى فى هذه البلدان حيث زادت نسبة النساء

والأطفال تحت ١٥ عاما وكبار السن فوق الخمسين عاما وهو ماينعكس على بقية جوانب تطور هذا المجتمع.

كما أن الحرب العالمية الثانية بلغت الخسائر البشرية الإجمالية فيها حوالى ٥٠ مليونا كان نصيب الاتحاد السوفيتى منها ٢٠ مليونا والصين ١٠ ملايين وألمانيا ٦,٥ مليون وبولندا ٥ ملايين واليابان ٣,٥ مليون(٦٨).

ـ كما أن بعض نظريات السكان مثل اتجاهات فى نظرية Thomas Malthus الذى يعتبر أن الحرب تمثل أحد المراجعات الإيجابية للسكان والتى تؤثر على عملية إعادة الانتاج حيث إن العديد من قادة الشعوب قد يفضلون استخدام الحرب لتقليل عدد السكان(٦٩). وتوجد علاقة طردية بين تطور الاسلحة وحجم الضحايا من السكان سواء أكانوا جنودا فى المعركة أو مدنيين على الرغم من تأكيد القوانين والأعراف الدولية المنظمة للحرب على ضرورة عدم التعرض للمدنيين أو أن يكونوا مستهدفين لضربات عسكرية.

رابعًا ـ الحرب وتغير الكيان الأسري

تمثل الاسرة نواة البناء الاجتماعى ومن ثم فإن تأثرها نتيجة للحرب يترك آثارا على البناء الاجتماعى ككل وتشير بعض الدراسات إلى زيادة التفكك الأسرى فى البلدان التى تتعرض للحرب ويضربون مثالا على ذلك بأوربا خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية، حيث زادت معدلات التفكك الأسرى من جراء الحرب.

ويأخذ تأثر الأسرة عدة أشكال مثل الانفصال وإنهيار العلاقات الاجتماعية الأسرية بعد الحرب نتيجة لتباعد الأسرة أثناء الحرب، كما أن عاهل الأسرة قد يموت نتيجة للحرب حيث أن متوسط أعمار الرجال القتلى فى الحرب يبلغ ٢٤,٥ سنة(٧٠).

ـ كما تؤكد بعض الدراسات أن الطلاق يصل إلى أعلى معدلاته فى فترات الحرب

كنتيجة لها[٧١] . فى حين أن بعض الدراسات تقدم أمثلة واقعية على انخفاض معدلات الطلاق بل وعودة المطلقات فيما قبل الحرب إلى أزواجهن فى فترة الحرب[٧٢].

ومن ثم يتضح لنا أن النواة الأساسية للمجتمع والتى يقوم عليها تتأثر بالحرب فى العديد من الجوانب بل وتهدد الحرب وجودها واستمرارها وبالتالى ينعكس على البناء الاجتماعى ككل.

خامسًا ـ الحرب ومعدلات الجريمة

تترك الحرب آثارا على القيم الأخلاقية والروحية والتقاليد الخاصة بالمجتمع إلا أن إتجاه التأثير قد يختلف، ففى حين تشير بعض الدراسات إلى أن الحروب تؤدى إلى إضعاف القيم الأخلاقية والروحية والأعراف وسيادة حالة من الإحباط واللامبالاة والرغبة فى الإضرار بالآخرين فى المجتمع ومن ثم تزداد معدلات الجريمة فى المجتمع، إلا أن دراسات أخرى تؤكد أن الحرب تؤدى إلى زيادة التضامن والمبادرات الشعبية فى المجتمع وقيام نوع من التكافل الاجتماعى فيه ومن ثم تقل معدلات الجريمة[٧٣].

ـ ومن ثم فإن معدل الإجرام قد يزداد فى بعض الحروب وقد يتناقص فى بعضها الآخر فى نفس الدولة أو من دولة لأخرى فى فترات الحرب، فخلال الحرب العالمية الاولى تزايدت معدلات الجريمة فى بعض الدول المشاركة فى الحرب بينما تناقصت فى البعض الآخر[٧٤].

وفى مصر تشير تقارير الامن العام إلى زيادة معدلات الجريمة فى فترة حرب ١٩٦٧ عنها فى فترة حرب ١٩٧٣ ويرجع أحد التحليلات ذلك إلى أن حرب ١٩٦٧ قد مثلت استمرارا لحالة الحرب فمارست الحرب تأثيرها السلبى على المجتمع وقيمه الاخلاقية، اما حرب ١٩٧٣ فقد إنكسرت حدتها مباشرة فى العام التالى وعاد المجتمع

إلى شيء من التوازن الذى يجعل للقيم الأخلاقية دورا فى حماية الاداب العامة وبالتالى الإقلال من عدد القضايا الأخلاقية وإنخفاض معدل الجريمة(٧٥).

ومن ثم فالحرب قد تنتج آثارا سلبية أو إيجابية على معدلات الجريمة فى المجتمع إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة المجتمع ودرجة تماسكه ومدى تأصل القيم الأخلاقية والروحية المناوئة للحرب فيه ودرجة ثبات القيم المجتمعية بشكل عام.

- لقد ركزت العديد من النظريات والتفسيرات فى بيان الآثار المختلفة للحروب فى الإعتماد على أمثلة واقعية وحالات تطبيقية وإن كانت لم تقدم لنا نظرية تفسيرية متكاملة توضح اتجاه هذا التأثير ومداه ومن ثم وجدنا تضارب العديد من الدراسات فبعضها يؤكد على وجود تأثير إيجابى للحرب على الجوانب الاجتماعية والبعض الآخر يؤكد على وجود تأثير سلبى وكلا الاتجاهان يقدمان أمثلة تؤيد صحة مايدعو إليه كل اتجاه.

المطلب الثانى

الآثار الاقتصادية للحروب

ينتج عن الحروب بكافة أنواعها آثارا اقتصادية سواء كانت فورية ناجمة عن الدمار الذى يلحق بالدول أطراف الحرب أو غير مباشرة تتعلق بالآثار الاقتصادية الآجلة للحرب، كما أنها قد تشمل الأطراف المباشرين فى الحرب وقد تمتد إلى دول أخرى لم تكن طرفا فى الحرب نتيجة لتأثر اقتصاداتها بما قد ينجم عن الحرب على الدول الأطراف، كما قد يكون التأثير عالميا إذا ماكانت الحرب بين دول ذات أهمية اقتصادية عالمية أو كانت الحرب عالمية بالأساس، وفيما يلى نتناول بعض الآثار الاقتصادية للحرب:

أولا ـ الآثار الاقتصادية على الأطراف المباشرة فى الحرب

حيث نتناول الآثار الاقتصادية التى تنتج عن الحرب على الأطراف المباشرين فى الحرب أو أطراف النزاع الأساسيين والتى تنتشر لتصل إلى قطاعات الاقتصاد المختلفة ومن هذه الآثار:

أ ـ نفقات الحرب

حيث إن نفقات الحرب يتم سدادها من خلال الموازنة العامة للدولة والتى تكون فى الغالب غير مخطط لها بشكل دقيق، ومن ثم يتم تخصيص نسبة عالية من الناتج والأرصدة القومية لمواجهة حالة الحرب هذه وزيادة الديون وقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة لمواجهة الخلل فى ميزان الإيرادات والمصروفات ومواجهة الديون المتراكمة عليها(٧٦).

بل ان الدول قد تملك موارد اقتصادية هائلة ولكن نتيجة للحرب ونفقاتها تخرج منها مدينة، وهو ماحدث للعراق حيث زادت تكاليف حربه المباشرة مع إيران على ٢٠٠ مليار دولار تحمَّل على الأقل نصفها(٧٧).

ب ـ نسبة الإنفاق العسكرى من الناتج القومى

حيث إنه فى ظل الحرب يصل الإنفاق العسكرى إلى أعلى معدلاته ويلتهم نسبة غير عادية من الناتج القومي، كما أن الإنفاق العسكرى قد تزيد نسبته فيما بعد الحرب إذا لم يتم تسوية النزاع أو إستمرار شعور الدولة بالتهديد ، وهو ماحدث فى إسرائيل فيما بعد حرب ١٩٦٧ حيث إرتفع الإنفاق بنسب ١٨٪ و٢٦٪ و٤٨,٥٪ خلال سنوات ٦٨/٦٩/ ١٩٧٠(٧٨)، كما أن نسبته قد تقل فيما بعد الحرب وتتجه الجهود إلى إعادة التعمير.

كما أن نسبة الإنفاق العسكرى من الدخل القومى تتزايد فيما قبل الحرب أو نتيجة لشعور الدول الأطراف بتهديد الحرب فعلى سبيل المثال قد زاد الإنفاق العسكرى بنسبة ٦,٩٪ فى بريطانيا وألمانيا بنسبة ٥٪ فيما قبل الحرب العالمية الأولى(٧٩).

وهو ما يترك آثارا سلبية على قطاعات الاقتصاد المختلفة ونصيبها من الناتج والدخل القومى وخاصة الخدمات والبنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

جـ الحرب وهيكل الاقتصاد القومى

يظهر خلال الحرب مايسمى باقتصاد الحرب، والذى يؤدى إلى تطوير بعض الصناعات أو قطاعات الإنتاج التى تخدم العتاد الحربى وتشغيل كثيف للأيدى العاملة وبالتالى تغييرات فى هيكل الاقتصاد الوطنى، وفيما بعد الحرب يصيب الاقتصاد نوع من الركود فى هذه القطاعات(٨٠).

كما أن الحرب ينتج عنها تدمير للبنية الأساسية اللازمة لنمو الاقتصاد وهو ما يتم بالاعتماد على هذه البنية بل تخصيص موارد وخطط زمنية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى، وعلى سبيل المثال وصلت تكاليف وإعادة تعمير مشروعات البنية الأساسية فى الكويت والعراق فقط نتيجة لحرب الخليج الثانية إلى ٢٠٠ مليار دولار(٨١).

واذا ما لحق الدمار أو التعطيل بأحد القطاعات الأساسية فى هيكل الاقتصاد الوطنى فإن الاقتصاد كله قد يتهدد بالتوقف، ومن ذلك على سبيل المثال ماحدث من تعطيل بقية قطاعات الاقتصاد الكويتى نتيجة للدمار الذى لحق بقطاع النفط الذى يمثل الشريان الخاص بهذا الاقتصاد(٨٢).

د ـ الآثار النقدية والأستثمارات

تؤدى الحرب إلى إهتزاز قيمة العملة الخاصة بالدول أطراف للحرب نتيجة للضعف الذى يصيب اقتصادها حيث أن العملة هى مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال وصل الدينار الكويتى إلى تسع قيمته إبان حرب الخليج الثانية نتيجة لقيام العراق بإعلان المساواة بين عملتى البلدين ثم ألغى بعد ذلك التعامل بالدينار الكويتى(٨٣).

كما أن الحرب تؤثر بالسلب على قطاع الاستثمار فى الدول المتحاربة سواء المحلية أو الأجنبية لعدم وجود بيئة مستقرة ملائمة له بل وتمتد إلى بقية المنطقة حيث تقع الحرب فلقد أدت حرب الخليج الثانية إلى فقدان الثقة من جانب رجال الأعمال العرب والأجانب فى جدوى الإستثمار فى المنطقة العربية(٨٤).

وتؤدى الحرب إلى إسراع المواطنين والأجانب بسحب الأرصدة من بنوك الدول أطراف الحرب أو المهددة بها، فتم سحب ١٥ مليار دولار من الأرصدة فى البنوك السعودية والخليجية أثناء حرب الخليج الثانية والفترة التى سبقتها، و٣٠٪ من الودائع فى البنوك الإماراتية(٨٥).

هـ ـ الخسائر فى القوى العاملة

حيث أننا أوضحنا كبر حجم الخسائر البشرية نتيجة الحرب العالمية الثانية وأنها فى الغالب كانت من متوسطى العمر حيث بلغ متوسط عمر ضحايا الحرب العالمية الثانية حوالى ٢٤,٥ عاما وهو مايؤثر بالسلب على الطاقة الإنتاجية فى الدولة وبالتالى مستوى الأداء الاقتصادى عامة.

وتؤدى الحرب إلى عودة العمالة المهاجرة إلى بلادها مما يؤثر بالسلب على

الاقتصاد الوطنى خاصة إذا مازادت نسبة هذه العمالة فى قطاعات الاقتصاد[٨٦] وتثور مخاوف حول إمكانية تعويضها من حيث المهارة أو الكفاءة بعمالة وافدة أو مواطنه.

و ـ هيكل الصادرات والواردات

تؤثر الحرب على هيكل الصادرات والواردات الخاص بالدول أطرافها حيث قد يتم توجيه ضربات عسكرية لمنع الطرف الآخر من تصدير سلعه ومنتجاته وذلك بتوجيه ضربات للموانىء أو مناطق إنتاج السلع والمواد الخام التى يتم تصديرها ومن ذلك ماحدث فى حرب الخليج الثانية بإشعال العراق النيران فى آبار النفط الكويتية، وكذلك ظهور حرب الناقلات النفطية أثناء الحرب العراقية / الإيرانية.

ـ كما فقدت باكستان العديد من الموارد التى كانت تصدرها من باكستان الشرقية التى استقلت نتيجة للحرب الهندية / الباكستانبة وأصبحت مستقلة وهى بنجلاديش وخاصة، الجوت والشاى[٨٧].

كما أن هيكل صادرات وواردات الدولة قد يتأثر نتيجة للحرب إذا ما أسفرت الحرب عن إستيلائها على أقاليم جديدة ومن ثم موارد جديدة، وهو ماحدث نتيجة لإحتلال إسرائيل للأقاليم العربية نتيجة لحرب ١٩٦٧ والاستفادة بالموارد العربية من بترول ونحاس وكذلك ايدى عاملة[٨٨].

وبطبيعة الحال تؤدى الحروب إلى تغيير فى نمط الواردات حيث تزداد واردات الأسلحة والمعدات الحربية والعديد من السلع لخدمة العمليات الحربية.

ثانيا - الآثار الاقتصادية للحروب لغير أطرافها

كما قد تسفر الحرب عن نتائج وآثار اقتصادية على الدول التى ليست طرفا مباشرا فى الحرب، فعلى سبيل المثال تأثرت ٦٠ دولة فى أوضاعها الاقتصادية نتيجة لحرب الخليج الثانية(٨٩).

وتتباين التأثيرات وتنتشر تقريبا على ذات النحو السابق من حيث المجالات التى تشملها إلا أن الفارق الأساسى يكون فى درجة التأثر حيث تزداد فى حالة الأطراف المباشرة للحرب كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى من هذه الدول.

فالأطراف غير المباشرة فى الحرب تساهم فى نفقات الحرب، فعلى سبيل المثال أسهمت اليابان بمبلغ ٩ مليار دولار وألمانيا الغربية بمبلغ ١٠,٧ مليار دولار كمساعدات في الحرب على الرغم من أنهما ليسا طرفا مباشرا فى حرب الخليج الثانية(٩٠).

كما قد تزداد قيمة صادرات بعض الدول نتيجة أن إحدى سلعها التصديرية قد شهدت إرتفاعا فى أسعارها العالمية وذلك مثل زيادة عائدات الدول النفطية العربية وغير العربية نتيجة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣(٩١). وكذلك بعض الدول نتيجة لحرب الخليج الثانية.

وتتأثر الدول كذلك بعودة العمالة المهاجرة اليها إذا مانشبت حروب فى المناطق التى هاجروا اليها وهو مايثير العديد من المشاكل الاقتصادية لدى هذه الدول وفقدان مصدر دخل لها يتمثل فى التحويلات التى كانوا يرسلونها إلى دولتهم الأم.

وقد تفرز الحروب العديد من الآثار النقدية والإستثمارية العالمية إذا ماكانت أطرافها قوى عظمى أو قوى تملك موارد ذات أهمية اقتصادية عالمية يتأثر الاقتصاد العالمى بتغيراتها ومن ذلك ماحدث من تأثر أسواق المال العالمية بحرب الخليج الثانية(٩٢).

ومن ثم وجدنا العديد من الآثار الاقتصادية التى تنجم عن الحرب والتى قد تمثل آثارا إيجابية وكذلك آثارا سلبية، إلا أن الآثار السلبية للحروب تحظى بقبول عام لدى العديد من المحللين حيث تراجعت النظريات التى تبرر الحرب بوجود منافع وجدوى اقتصادية تنجم عنها، وأتفق العديد من المحللين على أن الآثار السلبية الناجمة عن الحرب تفوق آثارها الإيجابية سواء للطرف المنتصر أو المهزوم عسكريا فى الحرب، كما وجدنا أن آثار الحرب الاقتصادية لا تقتصر على الأطراف المباشرين فيها وإنما تمتد كذلك إلى العديد من الدول الأخرى وهو مايزداد وضوحا فى ظل التطور الحالى للاقتصاد العالمى وتركيز العديد من النظريات الاقتصادية على نقد الحرب وحث الدول على الابتعاد عنها.

المطلب الثالث

الاثار السياسية

تختلف الاثار السياسية للحروب فى مستوياتها حيث إنها يمكن أن تشمل النظام السياسى الداخلى للدولة فقط أو تمتد إلى النظام الإقليمى الذى يشمل أطراف الحرب كما أنها يمكن أن تصل إلى حد ترك آثار واضحة على النظام الدولى، كما أن الاثار السياسية للحرب قد تكون آنية أى تظهر كنتيجة مباشرة للحرب أو مؤجلة أو تظهر على المدى الطويل وسوف نتناول الآثار السياسية للحرب على ثلاثة مستويات داخليًا وإقليميا ودوليًا:

أولا - الآثار السياسية الداخلية

توجد أبعاد عديدة ونتائج مختلفة تنجم عن الحرب نتناول بعضها فيما يلى، وفى

البداية نود أن نشير إلى تصنيف آرثر ستاين للآثار السياسية الداخلية للحرب حيث قدمها فى ثلاثة محاور رئيسية مع التأكيد على أن هذه الآثار تختلف حسب مدة الصراع وأهدافه والقيم محل الصراع وكذلك التضحيات الناجمة عن الحرب وطبيعة سياسات الأطراف ومن ثم تختلف من حالة لأخرى وهذه الآثار هى:

أ ـ التماسك الداخلى

حيث إن الحرب قد تؤدى إلى زيادة التماسك الداخلى وكذلك قد تؤدى إلى إنهياره، حيث يزيد التماسك إذا كانت الحرب محاولة للرد على تهديد خارجي يمس وحدة الأمة أو سلامة أراضيها وكانت هناك درجة إتفاق عالية على هذا التهديد ومن ناحية اخرى سيستمر إذا كانت مدة الصراع المسلح قصيرة وكانت التضحيات قليلة، أما إذا لم يكن هناك إدراك عام بوجود هذا التهديد أو امتدت فترة الصراع أو زادت التضحيات بدرجة كبيرة فإن التماسك الداخلى قد يضعف بل وقد ينهار[٩٣].

كما أن الحرب قد تؤدى إلى زيادة التماسك الداخلى عن طريق منع الدعم عن جماعة إنفصالية داخل الدولة[٩٤]، وقد تؤدى إلى إنهياره أو إضعافه نتيجة لتزايد مطالب جماعة عرقية انفصالية تسعى للإفادة من الحرب لتحقيق أهدافها فى الانفصال وجلب المساعدات والمساندة لها خاصة من الاطراف المعادية للدولة التى توجد بها[٩٥].

ب ـ الحرب وتركيز السلطات

حيث يرى ستاين أن الحرب تؤدى إلى تركيز السلطات المدنية والعسكرية فى أيدى عدد محدود من القادة وأن هذا ينتج عن طبيعة الحرب ذاتها والتى تتطلب صلاحيات أكبر للقيادة لضمان تلبية إحتياجات الحرب وتظهر سلطات استثنائية

للقيادات حتى فى المجتمعات الديمقراطية وتتبع إجراءات خاصة فى المجالس النيابية تتيح ذلك(٩٦).

جـ ـ الحرب وأزمة التوزيع

حيث إن الحرب تؤدى إلى تخطى إحدى أزمات التنمية السياسية وهى المتعلقة بعدالة توزيع القيم الاقتصادية نتيجة السياسات الحكومية المتبعة، حيث إن الحرب قد تؤدى إلى إيجاد فرص عمل للمتعطلين وتفرض الضرائب الإضافية على الأغنياء وذوى الدخول العالية(٩٧).

إلا أن الخبرة الواقعية تشير إلى أن ذوى الدخول الأقل والفقراء عادة مايتحملون آثار الحرب بينما الأغنياء فى المجتمع لا يتحملونها بنفس الدرجة ويقومون بتهريب أموالهم وذويهم إلى الخارج ومن ثم تحليل ستاين ترد عليه العديد من المحاذير والاستثناءات على الرغم من كونه تحليلا متميزا فى هذا المجال وأن هذا يعود إلى الطبيعة المركبة للحرب والآثار التى تفرزها.

ـ الحرب والديمقراطية

ويوجد هنا أكثر من إتجاه، حيث إن الإتجاه الأول يؤكد أن الحروب قد تؤدى إلى التحول نحو الديمقراطية وذلك من خلال الآثار التى تفرزها الحرب منها:

إن الحرب بما تفرضه من تعبئة سياسية وازدياد الوعى لدى المواطنين فإن ذلك يؤدى إلى كسر حائط الخوف لدى الجماهير ويجعلها تعبر عن آرائها وإنتقاداتها للقيادة وادارتها للحرب(٩٨).

إن الهزيمة العسكرية تؤدى إلى هز شرعية النظم وبالتالى يقل حجم التأييد

الشعبى لهذه النظم خاصة إذا ماكانت نظمًا راديكالية تستمد شرعيتها من تعبئة الشعب وراءها ومن السماح بممارسة ديمقراطية واقعية ومن ثم يبدأ المعارضون لها فى حث الشعب ،وتحفيزه على القيام بأنشطة سرية ضدها(٩٩) ، وذلك يؤدى إلى تنامى المطالب الديمقراطية داخل الدولة.

تؤدى الحرب إلى تنامى رأى عام يؤكد على ضرورة مساهمة الشعب فى صنع القرارات ، وأن يصبح الشعب مصدر السلطة وأن الحرب تتيح فرصة تجميع المواطنين فى مواجهة الطبقة الحاكمة(١٠٠).

تتيح الحرب فرصة للتقليل من دور العسكريين فى السياسة وهو مايتضح بصورة أكبر فى حالة الهزيمة العسكرية فى الحرب، فعندما هُزِمت باكستان عام ١٩٧١ فى حربها مع الهند تم انهاء حكم النظام البيروقراطى العسكرى فيها وقلت سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية فيها(١٠١).

- كما أن بعض الدول الحليفة فى الحرب قد تنصح الطرف المتحالف معها باجراءات اكثر ديمقراطية مثلما حدث فى الكويت والسعودية عقب حرب الخليج الثانية بايعاز من الولايات المتحدة بما يخدم مصالح الأخيرة(١٠٢) حيث تم انشاء مجلس شورى فى السعودية واصلاح فى المحليات، وكذلك تم اجراء انتخابات برلمانية فى الكويت عام ١٩٩٢، وإن كانت هذه التحولات ايضا كان ورائها ضغوط شعبية فى كلتا الدولتين مما اضطر القيادة السياسية إلى الرضوخ لهذه المطالب(١٠٣).

وهناك إتجاه آخر يؤكد أن التحول نحو الديمقراطية ليس ناتجا مباشرا للحرب، بل وينتقد البعض الاستشهادات التى تمت بأن حرب الخليج الثانية قد أدت إلى تحولات ديمقراطية فى بعض البلدان خاصة الكويت والسعودية(١٠٤).

ومن ثم نصل إلى أن الحرب قد تفرز بعض الظروف التى تهيىء بيئة داخلية تتيح التحول نحو الديمقراطية إلا أن هذا التحول لا يمكن أن يعتمد على ظروف حرب وإنما ينتج من عملية تطور سياسى داخلى ومطالب شعبية من أجل الديمقراطية وإيجاد المؤسسات التى يمكن أن تساعد فى عملية التحول هذه.

- الحرب واستقرار النظم السياسية

تعددت الدراسات التى تناولت العلاقة بين الحرب واستقرار النظم السياسية حيث ذكرت بعض الدراسات أن عدم استقرار النظام السياسية قد يكون باعثا له للدخول فى حرب وذلك لزيادة تأييد النظام وتوجيه الشعب إلى وجود عدو وخطر خارجى مما يتيح درجة من الاستقرار الداخلى، كما أن بعض الدراسات تناولت أثر الحرب على النظم السياسة وهنا ظهرت درجة عالية من التناقض حبث إن بعض الدراسات أكدت أن الحرب خاصة فى حالة الانتصار ينجم عنها درجة من الاستقرار الداخلى، بينما فى حالة الهزيمة فإن الحرب يكون تأثيرها سلبيا على استقرار النظام السياسى حيث يقل التأييد الشعبى للنظم السياسية(١٠٥) كما قد تؤدى إلى تغيير شكل النظام السياسى ذاته(١٠٦) كما أن الهزيمة العسكرية ينتج عنها مطالب شعبية بإقالة بعض الوزراء والمسئولين باعتبارهم مسئولين عن هذه الهزيمة وفى النظم التى تشهد نظما حزبية تعددية فإن الهزيمة العسكرية قد ينجم عنها تراجع فى شعبية الحزب الذى يتولى الحكم خلال فترة الحرب وتمثل سوء إدراته للحرب انتقادا أساسيا له فى برامج الأحزاب الأخرى(١٠٧). وهو ماحدث فى اسرائيل من تراجع شعبية حزب العمل بعد هزيمة اكتوبر ١٩٧٣، وظهور حركات سياسية جديدة على الساحة السياسية فى اسرائيل وفوز حزب الليكود فى انتخابات مايو ١٩٧٧(١٠٨).

ومن ثم نخلص إلى أن الآثار الداخلية للحرب تتفاوت من حرب إلى أخرى ومن دولة إلى اخرى تبعا للعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن العوامل السياسية وطبيعة النظام السياسى طبيعة القيادة ومدى شرعية النظام وحجم التأييد الذى يحظى به والممارسة الديمقراطية والقوى السياسية فيه، ومن ثم فمن الصعب صياغة نظريات محددة، وانما قدمنا أمثلة لبعض الآثار السياسية الداخلية للحروب.

ثانيا - الآثار الإقليمية :

تنجم عن الحرب العديد من الآثار السياسية على النظم الإقليمية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها قد تكون فى الأجل القصير وقد لا تظهر إلا على الأجل الطويل كما أنها قد تنتهى بعد فترة زمنية محدودة وقد تستمر كأحد المؤثرات الهيكلية فى النظام الإقليمى وسنتناول آثار الحرب على التفاعلات الإقليمية، والتهديدات الموجهة للنظام الاقليمى، ووحدات النظام ثم الحرب وتأثيرها على المنظمات الإقليمية.

أ - الحرب والتفاعلات الإقليمية

تؤدى الحرب خاصة اذا ماكانت بين أعضاء فى نظام إقليمى واحد إلى وجود نمط من التفاعلات الصراعية داخل النظام تصل إلى الصدام المباشر بين وحداته، كما أنها قد تؤدى إلى انقسام النظام إلى قسم مؤيد لطرف وقسم آخر مؤيد لطرف ثان وهو ما يؤدى إلى نمط من العلاقات التعاونية فى جانب ونمط من العلاقات الصراعية فى آخر، وهو مايمكن أيضًا ان ينطبق على حرب أحد طرفاها دولة خارج هذا النظام الإقليمى يؤيدها بعض الاعضاء فى النظام، ومن ثم قد تؤدى إلى مواجهات أو على الأقل

درجات أقل من الصراع داخل النظام الاقليمي مما يهدد بانهياره أو على الأقل سحب بعض الدول من إطار هذا النظام إلى نظام آخر أو زيادة عدم ثقتها فى النظام الاقليمى الخاص بها والاعتماد على تحالفات خارجية.

ومن الامثلة الدالة على ذلك حرب الخليج الثانية وما أدت اليه من قيام تحالفات داخلية فى النظام الاقليمى العربى يتوقع لها أن تستمر، وكذلك انقسام داخل النظام بين مؤيد للعراق وآخر للكويت كطرفين للحرب(١٠٩)، كما قلت تفاعلات البلدان الخليجية التعاونية مع أعضاء النظام العربى فى حين زادت مع بلدان أجنبية خارج هذا النظام(١١٠)، بل وعدم ثقة فى قدرة النظام على تقديم دعم عسكرى لتوفير الحماية لدولة تعرضت لعدوان هى عضو فيه(١١١) بل وتم فصل الخليج من الناحية السياسية والاستراتيجية عن الوطن العربى(١١٢).

ب - الحرب والتهديدات الموجهة للنظام الإقليمى

قد تسهم الحرب فى زيادة التهديدات الموجهة لنظام إقليمي، وذلك من خلال عدة محاور داخلية مثل إحداث نوع من الفرقة والتشتت داخل النظام وترسيخ الانقسامات والعنف ومن ثم يصبح التهديد نابع من داخل النظام ذاته(١١٣)، حيث إن النظام قد يصاب بحالة من الشلل الكامل بسبب عزوف أطرافه عن تنفيذ إلتزاماتها للحفاظ على النظام(١١٤)

ومن ثم ظهرت مجموعة من التهديدات داخل النظام والتى تؤثر على وجود النظام ذاته، كما أن النظام قد يتهدد إذا ما ظهر اختلال فى علاقات التوازن القائمة فيه بزيادة قوة احدى الوحدات(١١٥)، مما يؤدى إلى توتر وتهديد فى بقاء النظام(١١٦).

كما تظهر تهديدات خارجية ـ حيث أن الحرب يمكن أن تزيد من التهديدات الموجهة لنظام إقليمى ما من خلال زيادة أو تعزيز التفوق لقوى يعتبرها النظام مصدر تهديد له، ومن أمثلة ذلك تعزيز التفوق الاسرائيلى العسكرى خلال حرب الخليج الثانية وفيما بعدها سواء أكان ذلك بسبب الاختلال الذى نجم عن تدمير قوة العراق أو بسبب الأسلحة الجديدة التى حصلت عليها خلال الحرب[١١٧]. كما أن حرب الخليج الثانية أفادت إيران من حيث اضعاف القوة الموازنة لها فى المنطقة وهى العراق مما أدى إلى زيادة أطماعها فى تفتيت النظام الإقليمى العربى وتأسيس نظام إقليمى مستقل لدول الخليج وتأكيد وضعها الجيوبوليتكى فى المنطقة، ومن ثم زادت تهديداتها للنظام الإقليمى العربى، كما أن الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة نتيجة لحرب الخليج الاولى والثانية بلا شك يمثل تهديدا للنظام الإقليمى العربى.

جـ ـ الحرب ووحدات النظام

كما أن الحرب قد تؤدى إلى التأثير على طبيعة وعدد وحدات النظام الإقليمى حيث قد تؤدى الحرب إلى زيادة عدد الفاعلين فى نظام إقليمى ما، نتيجة لإيجاد دولة مستقلة جديدة فى النظام، ومثال ذلك أن الحرب الهندية/ الباكستانية قد أدت إلى ايجاد فاعل إقليمى جديد فى شبه القارة الهندية وهو دولة بنجلاديش التى كانت جزءا من باكستان قبل الحرب.

كما قد تؤدى الحرب إلى انخفاض فى عدد وحدات النظام وذلك بصفة دائمة من خلال ضم دولة لأخرى نتيجة للحرب مثل ذلك الحرب الأخيرة بين اليمنيتين وتوحيدهما فى دولة اليمن، أو لفترة مؤقتة ومن ذلك تهميش الدور العراقى فى النظام الاقليمى لفترة من الزمن على إثر حرب الخليج الثانية.

د- الحرب والمنظمات الإقليمية

تمثل الحرب اختبارا واقعيا لفاعلية وكفاءة المنظمات الإقليمية فى ضبط وادارة الصراعات الإقليمية فيما بين اعضائها أو بين أعضائها وأطراف أخرى أو فى القيام بالتزاماتها تجاه احد اعضائها اذا ماكان طرفا فى حرب ما، أو تحقيق التنسيق والوصول لموقف موحد للمنظمة ومن ثم نتيجة للحروب يمكن أن تنهار منظمات إقليمية رسميا مثل الغاء مجلس التعاون العربى بين مصر واليمن والاردن والعراق نتيجة لقيام العراق بغزو الكويت، أو واقعيا فى فشل المنظمة فى اتخاذ تدابير فعالة أثناء الحرب أو ايجاد موقف موحد لأعضائها مثلما حدث لمجلس التعاون الخليجى وفشله فى الدفاع عن أحد اعضائه أو مساندتها عسكريا، وكذلك فشل جامعة الدول العربية فى اتخاذ موقف واجراءات فاعلة ضد العراق فى غزو الكويت نتيجة لتراخى اعضائها فى تنفيذ التزاماتهم تجاه إدانة العدوان[١١٨].

ومن ثم ينتج عن ذلك إما الانهيار الرسمى للمنظمات نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه أعضائها أو استمرارها مع اتجاه اعضائها لاتفاقيات وتحالفات خارج اطار المنظمة.

ثالثا - الحرب والنظام الدولي

كما أن الحروب قد تؤدى إلى تغيرات فى النظام الدولى اذا ماشاركت فيها الدول الكبرى فى هذا النظام وأفرزت تغيرات هيكلية فى التفاعلات العالمية، أو شارك فيها عدد كبير من الوحدات فى هذا النظام، وفى هذا الإطار تتشابه الآثار الناجمة عن الحرب على النظام الإقليمى وعلى النظام العالمى من حيث أبعادها فهى قد تحمل التفاعلات والتهديدات الموجهة للنظام اووحداته أو منظماته ولكن طبيعة وحجم التأثير تختلف بلا شك.

فالحروب العالمية بتعريفها الذى اوضحناه فى السابق، قد تؤدى إلى انهيار قوى عظمى فاعلة فى النظام الدولى وذلك مثلما حدث كنتيجة مباشرة للحرب العالمية الاولى من تراجع دور الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها، كذلك تراجع الوزن النسبى لألمانيا كإحدى القوى العظمى فى النظام السائد قبل الحرب العالمية الاولى نتيجة لآثار الحرب وظهور نظام تعددية قطبية به قطب رئيسى وهو بريطانيا(١١٩).

كما أن الحرب العالمية الثانية نتج عنها تغيرات أساسية فى النظام العالمى من حيث هيكلة وطبيعة التفاعلات فيه، حيث ظهرت حالة من الاستقطاب وانقسام العالم تقريبا إلى معسكرين متمايزين ايديولوجيا وجيوبوليتكيا(١٢٠).

وكنتيجة مباشرة للحرب وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى فى العالم حبث لم يكن لها منافس سواء فى قدراتها العسكرية أو الاقتصادية وعملت على تسيير المنظمات الدولية سواء القائمة أو التى تم انشاؤها بعد الحرب لخدمة مصالحها(١٢١). وإن كانت هذه الهيمنة تراجعت بعد انتشار السلاح النووى وظهور مراكز قوى اقتصادية أخرى(١٢٢) وبالتالى حدث نوع من إعادة توزيع القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وعلى مستوى التفاعلات أيضا نجم عن الحرب العالمية الثانية وجود نوعين من التفاعلات الاول يتعلق بالتفاعلات السياسية العسكرية بين وحدات فى النظام وتغليب العنصر التوسعى عليها، والثانى يتعلق بالتفاعلات التجارية وزيادة البعد الخاص بالاعتماد المتبادل وتراجع استخدام القوة(١٢٣).

وفيما يتعلق بالمنظمات العالمية فإن الحرب ايضا قد تسفر عن انهيار منظمة عالمية نتيجة لفشلها فى حفظ السلم والامن العالمى مثل انهيار عصبة الامم اثر نشوب الحرب

العالمية الثانية، كما أن الحروب قد تزيد من النقد الموجه للمنظمات العالمية لكونها أداة في يد القوى العظمى، بل وأن حربا إقليمية قد تؤدى إلى زيادة فعالية المنظمة العالمية من خلال النداءات الخاصة بوجوب تدخل المنظمة وليس الاعتماد على تدخل الدول فرادى.

ولم نطل فى تفصيل آثار الحروب على النظام العالمى حيث إن المجال لا يتسع لذلك كما أننا نتناول فى هذه الدراسة حربا إقليميا نحلل بعض آثارها الداخلية والإقليمية هنا وسنفصل ذلك فى بقية أجزاء الدراسة.

المطلب الرابع

آثار الحرب على سياسات الدفاع

تترك الحروب آثارا عسكرية متعددة ومن ثم تتعدد الأوجه التى يمكن أن تتأثر بها سياسات الدفاع للدول أطراف الحرب وكذلك الدول التى لا تكون طرفا مباشرا فيها يمكن أن تتأثر سياساتها الدفاع وسوف نقوم بتناول عدة أبعاد وهى:

أولا ـ سياسات التسليح

ثانيا ـ سياسات الإنفاق العسكرى

ثالثا ـ حجم القوة العسكرية والتوازن العسكرى

رابعا ـ التعاون العسكرى

خامسا ـ الدروس الاستراتيجية والعسكرية

وسنقوم بتناول هذه الابعاد بشىء من التفصيل فيما يلى:

أولا ـ سياسات التسليح

تتأثر سياسات التسليح مباشرة نتيجة للحروب حيث إن الحرب تمثل مجال الاختبار العملى لسياسات التسليح المتبعة لدى أطرافها حيث إن سياسات التسليح يمكن أن تتأثر من عدة أوجه.

ـ الحرب تمثل اختبارا لقدرة ورغبة مصادر السلاح أو الدول المصدرة على تعويض الفاقد أو الخسائر المتعلقة بالسلاح خلال فترة الحرب وفيما بعدها، حيث إن حرب أكتوبر على سبيل المثال أدت إلى استغناء مصر عن الاتحاد السوفيتى كمورد وحيد للسلاح نتيجة لأنه لم يقم باستعواض بعض الاسلحة التى طلبتها مصر خلال الحرب، كما لم يقدم الاسلحة الرئيسية المطلوبة بل وضغط على الهند كى لا ترسل لمصر قطع غيار للأسلحة التى تقوم بتصنيعها بترخيص منه.[١٢٤] وذلك على الرغم من استغلاله لصفقات التسليح لمصر فى الحصول على تسهيلات عسكرية أقرب لأن تكون قواعد عسكرية ولنشر الإيديولوجية الماركسية[١٢٥].

تؤدى الحروب إلى إتجاه فى سياسات التسليح يهدف إلى الوصول للإكتفاء الذاتى فى الانتاج الحربى المناسب اقتصاديا وعسكريا لاحتياجات القوات المسلحة وعدم الاعتماد الكامل على السلاح المستورد والاهتمام بصناعة المواد الاستراتيجية اللازمة للإنتاج الحربى مثل الصلب والألمونيوم والكيماويات والمفرقعات[١٢٦]. إلا أن ذلك يتوقف على عوامل أخرى مثل القاعدة الانتاجية فى هذه الدولة والمستوى التكنولوجى والخبرة الفنية المتاحة لها.

تتضح خلال الحرب قدرات الاسلحة المختلفة عند استخدامها فى مسرح العمليات ومن ثم يتم إعادة التخطيط لطبيعة ومستوى الأسلحة المتاحة لدى الدول أطراف الحرب، بل ولدى دول أخرى تتابع مستوى أداء الأسلحة فى الحرب خاصة اذا ماكانت

هذه الأسلحة جديدة نسبيا عليها، ومن ثم تعتبر الحرب مسرحا لتجربة العديد من الاسلحة وربما إدخالها إلى منطقة ما تبعا لمستوى أدائها فى الحرب. من ذلك خبرة صواريخ باتريوت التى تم استخدامها فى حرب الخليج الثانية وهى صواريخ مصممة أصلا كصواريخ مضادة للطائرات تستخدم كصاروخ مضاد للصواريخ استخدم فى الحرب لإعتراض الصواريخ سكود ويعتبر اول صاروخ مضاد للصواريخ يستخدم فى ظروف المعركة وان كانت نسبة نجاحه فى اصطياد أهدافه كانت أقل مما كان متوقعا(١٢٧). وقد مثلت هذه الحرب اختبارا لقدراتها ومستوى أدائها خلال هذه الحرب مما أدى إلى زيادة الطلب عليها فيما بعد فى المنطقة(١٢٨) ومن أمثلة ذلك أيضًا الدور الذى قامت به الصواريخ المضادة للدبابات عالى الكفاءة فى القتال البرى فى حرب اكتوبر ١٩٧٣، حيث قامت بإبطال عمل وشل فاعلية القطعة المركزية للحرب الحديثة وهى الدبابة حيث تركت الحرب تأثيرا على استخدام الدبابات فى الحرب الحديثة وكتب المحللون العسكريون عن تراجع دور الدبابة وربما وصل إلى الاختفاء ومن ثم ظهرت الأفكار الخاصة بتطوير الدبابات كسلاح عسكرى فى الحرب خاصة فى ظل ما ألحقته الأسلحة المضادة للدبابات من خسائر بها خلال حرب أكتوبر كما أظهرت الحرب عيوبا فى استخدام الصواريخ المضادة ذاتها لكونها أسلحة دفاعية بالاساس واستغراقها لوقت حتى تستخدم بشكل دقيق وهو مايفقدها فاعليتها فى المدى القصير(١٢٩).

كما تؤدى الحرب إلى تنامى توجهات تتعلق بتنويع مصادر السلاح أو تغييرها وذلك نتيجة لعدم خضوعها للقيود والشروط التى قد يفرضها المصدر الوحيد للسلاح، ومن ثم فقد تؤدى الحرب إلى تنويع مصادر السلاح سواء اثناء الحرب أو فيما بعدها لعدم الخضوع للشروط التى قد يفرضها المصدر الوحيد للسلاح حتى وإن كان يفى بالتزاماته فى تزويد الدولة بالاسلحة اللازمة لها حيث إنه قد يفرض عليها تسويات معينة من ذلك ضغوط الولايات المتحدة على إسرائيل فيما بعد حربى ١٩٦٧ وخلال

حرب ١٩٧٣ اعتمادا على تأثير امدادات السلاح التى تقدمها لها[١٣٠] وكذلك تأثير الاتحاد السوفيتى على السياسة العسكرية من خلال إمدادات السلاح وصياغة سياسة عسكرية مصرية تخدم مخططاته ومشروعاته فى المنطقة العربية والأفريقية ومن ثم التأثير على الاهداف العسكرية والسياسية وغياب هوية وطنية للسياسة العسكرية المصرية [١٣١] والتأثير الذى مارسه فى تسليح القوات المصرية من خلال تزويد مصر بأسلحة دفاعية رغم حاجتها لأسلحة هجومية لتحرير الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وزيادة تدخله فى الشئون الداخلية للدولة[١٣٢].

تترك الحرب آثارا بالغة على تطوير الأسلحة المتاحة لدى الدولة وذلك باستغلال خبراتها الفنية الذاتية وفقا لمتطلبات وظروف المعركة كلما أمكن ذلك أو بالاعتماد على خبراء ومستشارين أجانب كما أن طبيعة مسرح العمليات ذاته تترك آثارا على تسليح الدولة أثناء وبعد الحرب ، ومن ذلك وضع خطط لتطوير الأسلحة المختلفة بالاستفادة من أسلوب توظيفها ومستوى أدائها وأهمية دورها خلال الحرب وهو ماظهر واضحا فى عرض خطط لتطوير الأسلحة المصرية فى ضوء خبرات حرب الخليج الثانية.

تؤدى الحرب إلى اتباع سياسات تسليحية تقوم بالاساس على مفاهيم وقواعد سباق التسلح فى المنطقة و بين أطراف الحرب حتى إذا ماتم تسوية النزاع بشكل نهائى حيث يسعى كل طرف إلى استعواض خسائره فى الحرب مما يزيد من سباق التسلح مثل ما برز بين مصر وإسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بل وشمل بقية دول الوطن العربى أيضًا[١٣٣] ، وأيضًا نتج عن الحرب العراقية/ الايرانية استيراد دول الخليج اعضاء مجلس التعاون الخليجى كمية هائلة من الاسلحة المتطورة[١٣٤] مما زاد من سباق التسلح فى المنطقة وزاد من سعى ايران والعراق لاعادة بناء قواتهما المسلحة وهو ما سيتضح بصورة أكبر عند تناولنا لسياسات الانفاق العسكرى.

ثانيا ـ سياسات الانفاق العسكرى

فى البداية نودأن نشير إلى أن الانفاق العسكرى يقصد به ذلك الجزء من موارد وامكانات الدولة الذى يخصص للاستخدامات العسكرية(١٣٥) من خبرة الحروب المختلفة اتضح وجود علاقة طردية بين الحرب والانفاق العسكرى حيث تؤدى الحرب إلى زيادة مخصصات القوات المسلحة وتوظيف معظم موارد الدولة لخدمة الجهد الحربى لاستعواض الاسلحة التى فقدت أو دمرت فى الحرب وتوفير الصيانة والتجهيزات اللازمة للحرب والاسلحة المستخدمة فعلى سبيل المثال نتيجة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ زادت مبيعات الاسلحة إلى منطقة الشرق الاوسط مابين عامى ١٩٧٣ و١٩٧٤ وصلت إلى ٤ بلايين دولار، وسعت مصر للحصول على أسلحة بريطانية وعقدت صفقات للحصول على ٢٠٠ طائرة بريطانية مقاتلة، وباعت فرنسا أسلحة لدول المنطقة ومن ضمنها الكويت والتى بلغت مشترواوتها ٣٠٠ مليون دولار واخرى للسعودية بلغت قيمتها ٨٢٥ مليون دولار(١٣٦) فالحرب تؤدى إلى زيادة الانفاق العسكرى ليس لدى أطرافها فقط وإنما لأطراف أخرى لمجرد ادراكها لوجود تهديد محتمل.

ومن أمثلة تزايد الانفاق العسكرى نتيجة للحروب، ارتفاع الانفاق العسكرى الاسرائيلى بنسبة ١٨٪ عام ١٩٦٨ ثم بنسبة ٢٦٪ عام ١٩٦٩ ثم ٤٧,٥٪ عام ١٩٧٠ وهو معدل عال يفوق حينذاك معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى(١٣٧).

ولقد شهدت اسرائيل ثلاثة حروب منذ نشأتها حتى عام ١٩٧١ وكان معدل الانفاق خلال هذه الفترة يتزايد حسبما تشير بعض المصادر بنسبة تصل فى المتوسط إلى ٢٥,٥٪ وبلغت نسبة الزيادة فى الانفاق العسكرى الاسرائيلى عام ١٩٥٦ أى مع العدوان الثلاثى على مصر إلى ١١٢٪ وبلغت الزيادة عام ١٩٦٧ وهو عام الحرب مع مصر إلى ٩١٪ وتزايد نسبة الانفاق العسكرى من الناتج القومى فى نفس العام حتى

وصلت ٨,٧٪ بينما كان فى عام ١٩٦٦ يمثل ٩,٦٪ فقط من الناتج القومى الإجمالى (١٣٨).

ويتزايد الانفاق العسكرى كلما زاد ادراك القيادة فى دولة ما بتهديد بنشوب حرب تكون هى طرف فيها، فعلى سبيل المثال خصصت بريطانيا نسبة ٦,٩٪ من الدخل القومى للإنفاق العسكرى عام ١٩٣٨ وكذلك خصصت ألمانيا نسبة ٥٪ حيث كانتا الدولتان اللتان تحشدان الاسلحة للحرب القادمة على حين أنه فى أوائل الثلاثينات من القرن الحالى كانت نفقات الدولتين العسكرية تبلغ ٣٪ من الدخل القومى (١٣٩).

ومن ثم نصل إلى وجود علاقة طردية بين الحرب واتباع سياسة دفاعية تتميز بارتفاع الانفاق العسكرى سواء للدول أطراف الحرب أو تلك التى تعرضت لتهديدها وأثارها بشكل غير مباشر وذلك فى فترة التهديد بالحرب أو ادراك قرب حدوثها أو خلال فترة الحرب ذاتها، وفيما بعد انتهاء الحرب فى حالة عدم تسوية النزاع بشكل نهائى أو وجود حلفاء إقليميين للطرف الآخر، وعدم تحقيق نصر عسكرى شامل عليه، إلا أنه فيما بعد الحرب قد تتجه الجهود لتعويض الخسائر العسكرية فى الحرب أو القيام بأنشطة تنموية لتعمير البنية الاساسية وما ألحقته الحرب من خسائر بالقطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة فى الدولة، واذا ماتم تسوية النزاع بشكل نهائى ووجود ضغوط شعبية لاعادة إعمار ماخربته الحرب يزداد التوجه نحو اعادة البناء ويقل الانفاق العسكرى.

ثالثا ـ حجم القوة العسكرية والتوازن العسكرى

يختلف تأثير الحروب على حجم القوة العسكرية والتوازن العسكرى فى المنطقة أو

لدى الدول المشاركة فى الحرب ولكن اتجاه هذا التأثير يأخذ عدة أشكال.

فالدولة قد تتمكن من زيادة حجم قواتها المسلحة بسرعة استعواض الفاقد لديها من الأسلحة فى الحرب، وقد تجلب أسلحة اكثر تطورا إذا ماتوافرت لها الموارد والقدرة للحصول عليها، ومن ذلك زيادة الكفاءة والخبرة القتالية التى أكتسبها الجيش العراقى من حرب الخليج الاولى وتطوير القوات المسلحة العراقية وامدادها بالاسلحة الحديثة[١٤٠]. بل وزادت القدرة العسكرية العراقية إلى درجة لم تصلها غير القليل من الدول النامية حيث أشارت تقديرات إلى أنه فى عام ١٩٨٨ أصبح لدى العراق ٥٥ فرقة عسكرية و١,٠٠٨ مليون مقاتل فى القوات المسلحة النظامية علاوة على ٦٥٠ الف مقاتل فى الاحتياط «الجيش الشعبى» و٧٠٥ طائرات مقاتلة و٥٥٧ طائرة هليكوبتر و٨٦ طائرة نقل ونحو ٥٥٠٠ دبابة قتال رئيسية وحصلت على نظم أسلحة تفوق نوعية اكثر مما هو متوافر للعديد من دول العالم الثالث[١٤١] . وبالتالى توافر للعراق قوة عسكرية لم تكن متوافرة لديه قبل الحرب.

وقد تكون خسائر الدولة أكبر من أن يمكن تعويضها فى الأجل القصير مثل انخفاض الكفاءة القتالية نتيجة لكبر حجم الخسائر فى الاسلحة والمعدات[١٤٢] وفقدان الكوادر الفنية اللازمة للحفاظ على الكفاءة الفنية والمعدات كما أن الحرب قد تؤدى إلى خسائر كبيرة للقوات المسلحة للطرف المنهزم من الصعب تعويضها مثلما حدث نتيجة لحرب الخليج الثانية وماترتب عليها من اخراج القوات المسلحة العراقية من حسابات القدرة العسكرية العربية وفقدانه الأسلحة الكيماوية والبيولوجية واحتمالات تطوير سلاح نووى عراقى، والتى كانت تمثل سلاح ردع من وجهة نظر بعض المحللين ضد اسرائيل وورقة للضغط عليها[١٤٣].

فالحرب باحداثها لتغييرات فى حجم القوى العسكرية لأطرافها فانها تحدث

تغييرات على الميزان العسكرى فيما بين أطرافها أو فى المنطقة ومن ثم تؤثر على التوازن العسكرى فيها إما فى اتجاه التوازن بزيادة أو إضعاف القوة المتاحة لدى أطرافها أو عدم التوازن بنفس الطريقة، فنتيجة لحرب الخليج الأولى وتزايد القوة العسكرية المسلحة للعراق اتجه الميزان فى منطقة الخليج العربى إلى عدم التوازن سواء بين الدول الخليجية العربية والعراق أو بين العراق وايران، وعلى العكس من ذلك فإن الخسائر العراقية من الاسلحة التقليدية والكيماوية والبيولوجية والامكانات النووية خلال حرب الخليج الثانية أوجدت حالة من التوازن أو مايسمى بتوازن الضعف بين ايران والعراق، وبقية الدول الخليجية والعراق من ناحية اخرى، الا انها أدت إلى حالة من عدم التوازن فى الشرق الاوسط لصالح الطرف الاسرائيلى، ومن ثم فإن التغير فى حجم القوة العسكرية يترك آثارا متعددة ومختلفة الاتجاهات على التوازن العسكرى سواء بين طرفى الحرب أو فى الإطار الاقليمى كذلك.

رابعا ـ التعاون العسكري

تؤدى الحرب إلى ترسيخ أنماط معينة من التعاون العسكرى أو إلى إضافة أنماط أخرى إليها أو أطراف فى العلاقة التعاونية أو إحلال أطراف معينة بأطراف أخرى، والخبرة الواقعية تؤكد على أن هذه الانماط الثلاثة قائمة ويمكن حدوثها.

فعلى سبيل المثال أكدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على التعاون العسكرى فيما بين اسرائيل والولايات المتحدة والذى زادت كثافته بعد حرب ١٩٦٧، بينما أدت حرب ١٩٧٣ وسلوك الاتحاد السوفيتى مع مصر وتأخير إمدادته بالاسلحة المطلوبة لمصر إلى تقويض التعاون العسكرى بين مصر والاتحاد السوفيتى[(١٤٤)]، مما دفع مصر إلى توسيع تعاونها العسكرى مع دول اخرى مثل بريطانيا وفرنسا.

ونتيجة لحرب عام ١٩٦٧ زاد التنسيق والتعاون العسكرى العربى سواء على مستوى الدول أو من خلال الجامعة العربية بإنشاء قيادة مشتركة للجبهات العربية ضد اسرائيل[١٤٥] ولقد نتج عن حرب الخليج الاولى احياء التعاون العسكرى بين مصر والعراق وقل التعاون العسكرى بين العراق والاتحاد السوفيتى بعد تقاعسه عن امداد العراق بقطع الغيار والاسلحة المتعاقد عليها قبل بدء الصراع[١٤٦] ومن ناحية اخرى بدأت إيران تعاونا عسكريا مع إسرائيل للحصول على الخبرة الفنية والأسلحة كما تعاونتا سوريا وليبيا مع ايران مما ادى إلى تشتيت الدعم العربى لكل طرف على حدة، وقل التعاون العسكربى العربى.

كما أن الحرب قد تؤدى إلى زيادة التعاون الأمنى والعسكرى بين دول ليست أطرافا فى الحرب نتيجة لشعورها بتهديد الحرب ومن ذلك انشاء مجلس التعاون الخليجى لمواجهة أخطار حرب الخليج الاولى بين العراق وايران ومن ثم فقد أدت الحرب إلى قيام مجلس التعاون الخليجى أو على الأقل قد عجلت بقيامه[١٤٧]، وظهور ترتيبات أمنية جماعية بين أعضائه لمواجهة التهديدات الناجمة عن الحرب وان كانت لم تأخذ شكلا واقعيا تنفيذيا[١٤٨].

وقد يأخذ التعاون العسكرى صورة الوجود العسكرى الاجنبى لصالح طرف أو آخر فى الحرب أو بناء على طلب دول تهددها الحرب، وهو ماقد برز فى طلب الكويت لتدخل القوى العظمى لحماية أمن الخليج أثناء الحرب العراقية/الإيرانية مما زاد من حجم القوات البحرية الاجنبية فى المنطقة[١٤٩]. بل والوجود العسكرى بشكل عام فى فترة الحرب الثانية فى الخليج واستمر فيما بعد انتهائها وتم عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة بالحماية والتعاون العسكرى بين الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجى والدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فيما بعد الحرب.

نصل إلى أن أنماط التعاون العسكرى وإتجاهاته الناجمة عن الحرب قد تتباين وتختلف من حالة إلى اخرى، كما أن درجات التعاون العسكرى قد تبدأ بارسال الخبراء والمستشارين وتنتهى بالوجود العسكرى الفعلى فى مسرح العمليات إما لصالح طرف فى الحرب أو حماية طرف تهدده الحرب.

خامسا - الدروس الاستراتيجية والعسكرية

تسهم الدروس المستفادة من الحروب فى صياغة السياسات الدفاعية سواء لأطرافها أو لدول أخرى وذلك لأن الحرب هى اختبار لنجاح أو فشل السياسات الدفاعية ومن ثم فإن الدروس الناجمة عن الحرب سواء على المستويات الاستراتيجية أو التعبوية أو التكتيكية تمثل تأثيرا غاية فى الأهمية عند دراسة آثار ونتائج الحروب المختلفة.

فعلى سبيل المثال افرزت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ العديد من الدروس العسكرية مثل إمكانية تحقيق المفاجأة فى الاراضى الصحراوية المكشوفة على الرغم من تقدم وسائل الاستطلاع[١٥٠]. وتضافر الاجهزة السياسية والاعلامية وتنسيقها لخداع العدو[١٥١] واستخدام الخداع الاستراتيجى من خلال عدم إظهار أى ترتيبات عسكرية هجومية سواء على مستوى الافراد أو المعدات والقيام بتحركات وإتخاذ قرارات توضح للعدو عدم استعداد الدولة للحرب.

كما أن الحروب تمثل مؤشرا هاما لقدرة الافراد ومستوى تدريبهم العسكرى وكذلك مهارة القادة ومدى تأثر الروح المعنوية لدى الافراد[١٥٢].

وقد يتم الاستفادة من دروس حرب سابقة فى خوض حرب جديدة ضد نفس العدو أو عدو آخر، ومن أمثلة ذلك استفادة القوات الجوية وكذلك قوات الدفاع الجوى المصرية

من هزيمة عام ١٩٦٧ لتحقيق الانتصار فى عام ١٩٧٣، وذلك فى إعداد الخطط والافراد والأسلحة ومسرح العمليات.[١٥٣] بل وأن الحرب قد تؤدى إلى تغيير فى استراتيجيات القو ى العظمى وتقييمها للقوات ومسارح العمليات فى مناطق الحروب[١٥٤] .

ولقد أفرزت حرب الخليج الثانية عدة دروس فى تهيئة المسرح الدولى للحرب وإعداد مسرح العمليات وإمكانية قيادة قوات مختلفة بشكل منسق والدور الحيوى للعمليات الجوية فى تأمين العمليات البرية وضرورة التنظيم بين القوات المتحالفة برية وجوية وبحرية بالاضافة إلى تطور أساليب حشد ونقل القوات.[١٥٥]

كما أن الحرب تمثل من خلال إدارتها تقييما لأساليب التنسيق بين القادة الرئيسيين للقوات المسلحة واكتشاف أوجه القصور كما أنها قد تؤدى إلى تغيير فى هيكل صنع السياسة الدفاعية، والمثال الابرز على ذلك هو الخلافات العلنية بين الجنرالات الاسرائيليين شارون من جانب وجونيه وبارليف من جانب آخر وكذلك بين جونيه وأدان بعد حرب ١٩٧٣. والتى اتسمت بطابع علنى[١٥٦] ومن ثم فإن هذه الخلافات تفرز آثارا على هيكل صنع السياسة الدفاعية واعادة ترتيبه لضمان اجرا ءات الضبط والسيطرة والتسلسل القيادى.

نخلص من ذلك إلى أن للحرب آثاراً متعددة على سياسات الدفاع سوا ء من حيث مضمونها أو هيكل صنعها إلا أننا الآن مازلنا فى حاجة إلى المزيد من الأطر النظرية التى تتناول تأثير الحرب على سياسات الدفاع نظرا لتشعب هذا التأثير وتعقيده وكذلك إختلاف اتجاهاته من حالة إلى اخرى، وقد حاولنا فى عرضنا هذا الاستفادة من خبرات حروب مختلفة لدراسة الآثار العسكرية الاستراتيجية للحرب مثل الحروب العالمية وحربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ وحربى الخليج الاولى والثانية والحرب الهندية/ الباكستانية

وعلى الرغم من اجتهادنا فى البحث و الاطلاع على مصادر مختلفة، إلا أنه مازالت تواجهنا مشكلة أساسية تتعلق بالدرجة العالية من السرية والتحفظ التى تفرضها الدول على سياساتها الدفاعية خاصة فى البلدان النامية التى تجعل الاطلاع على هذه المعلومات حكرا على العسكريين إلا أننا حاولنا الاستفادة قدر الامكان مما هو متاح.

وفى النهاية أرجو أن يكون هذا التناول النظرى قد استطعت من خلاله تحقيق الهدف الذي كنت أسعى اليه من هذه الدراسة وهو تقديم دراسة شاملة لظاهرة بالحرب تحاول الاستفادة من العلوم المختلفة التى تهتم بظاهرة الحرب سواء من حيث تعريفها وطبيعتها وأنواعها ومصادرها وتفسيرها وأثارها وإنعكاساتها المختلفة، حيث إننى فى اثناء فترة جمع المادة وجدت نقصا إلى حد ما فى الكتابات العربية وكذلك كتابات الدول النامية بشكل عام التى تناولت ظاهرة الحرب من خلال هذا الإطار الشامل.

هوامش الفصل الأول

١. Quincy Wright, War, In David Sills, ed, International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 16, (New York: The Macmillan Co. The Free Press,1968),p 453.

٢. Ronald .J. Glossop, Confronting War: An Eximination of Hmanity's Most Pressing Problem, (london: Mc. Farland, 1983) P, 7.

٣. Quincy Wright, op cit, pp. 453 - 454.

٤. Quincy Wright, Astudy Of War,

(Chiago: The University of chicago Press, 1965) pp. 8 -9.

٥. Ibid, p.10.

٦. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص١٠٧.

٧. Cordon Turner, The Nature of War, In, Michael Simpson, ed, War: Strategy and Martime Power, (New Gersey Rutger University Press, 1977), P. 27.

٨. Julian Lider ,ed, Military Theory, (Londen: Gower Pulishers, 1983 p. 106.

٩- Michael Nicholson, Conflict Analysis, (New York, Barnes & Noble, Inc., 1971), P.2.

١٠- د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية: ١٩٤٥ ـ ١٩٨٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٤٠.

١١. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى د. مصطفي علوي، سلوك مصر الدولى خلال أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١) ، ص٧.

Ole R. Holsti, Theories Of Crisis Decision Making, In, Robert Mathews and J. Stein,eds., Internation Conflict and Conflict Management, Ontario: Prentice-Hall of Canada, 1981, op. cit pp. 67- 85.

١٢. د. حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسية في النظم العربية، رسالة دكتوراة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم، ١٩٩٠، ص٣٦.

١٣. انظر في ذلك المرجع السابق، ص ص ٣١ ـ ٣٦.

السيد يسين، العنف وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ورقة مقدمة إلي الملتقي الفكري الأول حول حقوق الإنسان في مصر، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الفترة من ٨ ـ ٩ ديسمبر ١٩٨٨).

١٤. Plinio Prioreschi, Man and War, (New York: Philosophical Library, 1987) pp. 3 -- 4.

١٥. د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ص٣٦٤.

١٦. حول طبيعة الحروب خلال القرنين الثامن والتاسع عشر يرجي الرجوع إلي Gordon B. Turner, op. cit, pp. 21 2
Ronald, J. Glossop, op. cit, pp. 4 - 7.

١٧. انظر Julian Lidder, op. cit, p. 79.

Robert L. phillips, War and Justice, "Oklahoma, University of Oklahoma Press, 1984" p, 133.

١٨. Moti Nissane, Lives In The Balance: The Cold war and American Politics 1945 - 1991, (New Hampshire: Hollow Brook. Co. 1992) PP. 58 - 59.

١٩. د. أسامة الغزالي حرب، الحرب الثورية: نقد النظريات الغربية السائدة، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٢٠، إبريل ١٩٨٧) ص١٦.

Raymond Aron, Clausewitz: Philosopher of War, Transelated by, Christine and Norman Stone, (London: Rouledge & kegan Paul Inc., 1988) p. 3480

W. I. la Croix, War and International Ethics, (New York: University Press of America, 1988) p. 255.

٢٠. Ladislis Fargo and Others, German Psychological Warfare, (New York; Com- mitte For National Morale Press, 1941)pp. 45 - 46.

٢١- William V. O' Berin, The Conduct of Just and Limited War, (New York: prag- er publishers. 1981),pp. 6 -8.

٢٢- L.L. Bernard, War and Its Causes, (New york Henry Holt aand Co. Publishers, 1988) pp. 51 - 52.

Evan Luarrd, The Blunted Sword, (London: Tauris and Co., 1988) pp. 57 - 59.

٢٣- Willian V. O'Berin, op. cit, pp. 4 - 5.

L. L. Bernard, op. cit, pp. 56 - 57.

Julian Lidder, op. cit, p. 188.

٢٤. J. David Singer, System Structur: Decision Process and The Incidences of Inter- natioal War, In, Manus Midlarsky, ed, Hand Book of War Studies, (Boston: Hy- man Inc, 1989), pp. 1-2.

٢٥. Symon Brown, The Causes and Prevention of War, (New York: St. Martin's Press, 1987), pp. 71 - 76.

٢٦. لمزيد من التفاصيل أنظر Richard Little, Asystem Approach, In Trevor Taylor, ed, Ap- proaches and Theory In International Relations, (New York: Longman, 1980) pp. 182 - 205.

٢٧. David Singer, op. cit, pp. 15 - 17.

Manus Midlarsky, On War, (New York: The Free Press, 1975) P. 185.

Ken Booth and Morhead Wright, American Thinking About Peace and War, (New York: Barnes & Noble, 1978) pp. 60 - 61.

٢٨- Richard Rosecranes, op. cit, pp. 400 - 403

Bernard Brodi , Op. cit, p. 21.

٢٩. Robert Osgood, The Natore of Allianc, In, R. Mathews and J. Stein, eds, op. cit, p 458.
Bernard Brodi, op. C:t, pp. 22 - 23.
William Fox, Arms Control: Achievement, Relevence and Purpose, In R. Mathews and J. Stein, eds., op. cit, pp. 524 - 525.

٣٠. Michael Gordon, Domestic Conflct and The First World War, op. cit, p. 286..
Quincy Wright, Astudy of War, (Chicago: The University of Chicago Press, 1965) pp. 278 - 280.

٣١ - L.L. Bernard, op. cit, pp. 49 - 50.
Michael Gordon, op. cit, pp. 288 - 289.
Bernard Brodi, Op. Cit, p. 16..
Dan Smith and Ron Smith, The Economics of Militarism, (Britain: Pluto Press, 1983) PP. 10 - 11.

٣٣. لمزيد من التفاصيل حول أسس و مفاهيم وفرضيات نظرية الضغط للخارج يرجي الرجوع إلي
Nazli Choueri, and Robert North, Dynamics of International Conflict, World Politics, Dec. 1972, pp. 82. 122.
Robert North and R. Lagestorm, War and Domination: Atheory of Lateral Pressure, (New York: General Learning Press, 1971) pp. 2 - 30.
Nazli Chouceri, and Robert North, Nations In Conflict, (San Francisco: W.H Free Men Co., 1975) pp. 15 - 25.

٣٣. L.L. Bernard, op. cit, P. 303.

٣٤. Michael Gordon, op. cit, pp. 286 - 287.

٣٥. Quincy Wrignt, Astudy of War, op. cit., p. 285.
Ibid, pp. 286 - 288.
L.L. Bernard, op. cit, pp. 54 - 55.

٣٦. Quincy Wright, Astudy of War, op. cit, pp. 288 - 289.
Ladlis Fargo, op. cit, pp. 45 - 49.
David W. Ziegler, War, Peace and International Politics, (Boston: Little Brown and Company, 1984) pp. 118 - 120

٦٢ M. Howard, The Theory and Practice of War, (Bloomington, Indian University Press, 1967) p. 215.

٦٣. أحمد عبده بيلي، الحرب وأثرها في القيم الأخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعي ، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الأداب، ١٩٨٤)، ص٥٧.

٦٤ ـ إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص ١١١.

٦٥. W. Urlanis, Wars & Population, (Moscow: Progress Publishers, 1971), P 222.

٦٦. عادل محمد عبد اللطيف، استبعاب العمالة العائدة حالة الأردن ومصر ولبنان واليمن، المستقبل العربي ، العدد ١٨٢، ١٩٩٤/٤، ص٥٣.

٦٧- W. Urlanis, op. cit, p. 258.
٦٨- Ibid, P. 291.
٦٩- L. L. Bernard, op. cit,, p. 301.
٧٠- على عبده بيلى ، مرجع سابق، ص١٩٦.
٧١- المرجع السابق، ص ١٩٦.
٧٢- د. بدر العمر، الأثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقى للكويت، (البحرين: المكتب التنفيذى لوزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجى) ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد رقم ٢٠ أغسطس ١٩٩٢، ص٦٧.
٧٣- د. أمانى قنديل، إحتلال العراق للكويت وتأثيراته على المفاهيم والقضايا الاجتماعية، المرجع السابق، ص ص ٢٣ ـ ٢٤.
٧٤- على عبده بيلى ، مرجع سابق، ص٢٠٤.
٧٥ ـ نفس المرجع السابق، ص٢١٢.
٧٦- سعد الدين على رؤوف، الحرب الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، ص ص٣٢٧ - ٣٢٨.
٧٧- حسن شكرى، أسرار حقبة العرب والنفط والآلف مليار دولار، (القاهرة: دار الكتاب العربى ، ١٩٩١)، ص١١١.
٧٨- عبد الرحمن حسن صبرى، أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ، ١٩٨٠) ص١٩٦.
٧٩- Dan Smith and Ron Smith, op. cit, P. 24.
٨٠- جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربينى، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص٦٠.
٨١- د. سلطان أبو على ، الاستراتيجية الاقتصادية(٢)، فى، مجموعة باحثين، الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص١٥٣.
٨٢- د. سعاد الصباح، الاستراتيجية الاقتصادية(١)، المرجع السابق، ص١٥٣.
٨٣ ـ د. مصطفى كامل السيد، الأثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية، فى د. نازلى معوض، محرر، الوطن العربى فى عالم متغير: أزمة الخليج الثانية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص٦٠.
٨٤- سحر سلام، تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص١١١.
٨٥- المرجع السابق، ص١١١.
٨٦- د. عمرو محيى الدين، الاستراتيجية الاقتصادية(٣)، ص ٩٣، مجموعة باحثين، مرجع سابق، ص ١٨٤.
٨٧ ـ سعد الدين على رؤوف، مرجع سابق، ص٣٢٦.
٨٨- د. محمد أحمد صقر، أثر حرب، رمضان ٨٨ على الاقتصاد الإسرائيلى ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٧٥)، ص١٢.

٨٩. د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص٦٠.
٩٠. Facts on File, Feb. 28, 1991, p. 132. and Facts on File Feb. 21, 1991, p. 110.
٩١. لواء زكريا حسين أحمد، وآخرون، إنعكاسات حرب أكتوبر والغزو العراقي للكويت على الأمن القومي العربي والمصري ، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠) ص٤٣.
٩٢. إيهاب صلاح الدين، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص١١٧.
٩٢- د. مصطفى كامل السيد، الآثار السياسية الداخلية للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص٤١.
٩٤- سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص٣٢٧.
٩٥. Saad Eldin Ebrahim, Arab Elites and Societies After The Gulf Crisis, In, Dan Thchtgri, ed, The Arab World Today, (London: Lynne Rienner Inc, 1994)p. 81.
٩٦. د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص٤٢.
٩٧. المرجع السابق، ص ص ٤٢ ـ ٤٣.
٩٨- Saad El - Din Ebrahim, op. cit, p. 81.
٩٩ . Mustapha K. El. Sayyid, The Third Wave of Democratization In The Arab World, In Dan Tschigre, ed, op. cit, p. 180.
١٠٠. د. حليم بركات، حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص٢٥٤.
١٠١- سعد الدبن علي رؤوف، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٨.
١٠٢. Mustapha K.El. Sayyid, op. cit, p. 186.
١٠٣. Saad Eldin Ebrahim, op. cit, pp - 81 - 84.
١٠٤. وحيد عبد المجيد، أفاق المشاركة السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي ، في د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لاتنشب حرب عربية / عربية آخرى ، مرجع سابق، ص٣٧٢.
١٠٥. Mustapha K. El. Sayyid, op. cit, p. 180.
١٠٦. سعد الدين علي رؤوف، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.
١٠٧. Saad El Din Ibrahim, op. cit, pp - 81 - 84.
١٠٨. خلدون ناجي معروف، حرب أكتوبر وآثارها على المجتمع الإسرائيلي ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، رسالة دكتوراه، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣، ص ص٣٨١ ـ ٣٩٢.
١٠٩. Bruce Maddy Weitzman, Continuity and Change In The Inter Arabismin, in, The Gulf Gad Barzilan and Gil Shidlo, eds, (London: Roultledge, 1993) p. 50. Crisis and Its Global Aftermath,
١١٠. يزيد صايغ، أزمة الخليج وإخفاق النظام العربي، المستقبل العربي ، العدد ١٤٩، ١٩٩١/٧، ص ١٦.
١١١. د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرف، الكتاب رقم ١٥٨، ١٩٩٢)، ص٩٥.

١١٢ ـ برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية فى المنطقة العربية، فى برهان غليون، محرر، أزمة الخليج وتداعياتها عن الوطن العربى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص٢٢

١١٣ـ د. حليم بركات، مرجع سابق، ص٢٥٤.

١١٤ـ د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص٧١.

١١٥ـ تركى الحمد، أزمة الخليج: الجذور والآثار: المستقبل العربى، العدد ١٥٢، ١٠/١٩٩١، ص٧٩.

١١٦ـ سعد الدبن على رؤوف، مرجع سابق، ص٣٣٣.

١١٧ـ برهان غليون، مرجع سابق، ص٢١.

١١٨ـ د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص٧١.

١١٩ـ طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص٦١.

١٢٠ ـ نفس المرجع السابق، ص٦١.

١٢١ـ Robert Koehane and Joseph Nyc, op. ci t, p. 724.

١٢٢ ـ Robert Gilpin, Chang and War In The Contemporary World, In R. Mathews and J. Stein, eds., op. cit, p. 578.

١٢٣ـ Richard Rosecrance, op. cit, pp. 398 - 399.

١٢٤ـ محمد أحمد السيد خليل، التصنيع الحربى فى مصر وسياسة تنويع مصادر السلاح، (القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٢)، ص٨.

١٢٥ـ إبراهيم عبد العال عبد الرسول، تنويع مصادر السلاح وتأثيرها على الاستراتيجية القومية المصرية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٤)، ص١٨.

١٢٦ـ أحمد شوقى أبو الغمط، مستقبل الإنتاج الحربى بجمهورية مصر العربية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨١)،ص ٢٠.

١٢٧ـ لواء فاروق فهيم، حرب الخليج وإنعكاسات على السياسات والعقائد العسكرية المصرية، فى د. مصطفى علوى ، محرر، حرب الخليج والسياسة المصرية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص٢٥١.

١٢٨ـ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى Theodore A. Postol, Lessons of The Gulf War Experience With Patriot, International Security, Winter 1991/ 29, pp. 119 - 170.

١٢٩ـ انظر فى ذلك الفريق محمد الجمسى ، الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص٣٣.

Martin Van Creveld, Miliary Lessons of The Yom Kippur War, The Washington Papers,Vol. 111, No. 24, (Beverly Hills: Sage Publications, 1975)pp.. 22 - 29.

١٣٠- William B. Quandt, Influence Through Arms Supply: The U.S Experience In The Middle East, In, R.l. Pfaltzgraff, Geoffery Kemp and Urira'anan, eds, (Colorado: Westview Press, 1978) PP. 124 - 126.

١٣١ـ زكريا حسين أحمد، السياسة العسكرية المصرية فى مواجهة المتغيرات الإقليمية والولية، رسالة دكتوراة

غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا)، ص ص ١٧٧ - ١٧٩.

١٣٢- إبراهيم عبد العال عبد الرسول، مرجع سابق، ص٢٦.

١٣٣- أحمد شوقى أبو الغيط، مرجع سابق، ص١١.

١٣٤- د. حسن شكرى، أسرار حقيقة الحرب والنفط والألف مليار دولار، (القاهرة : دار الكتاب العربى، ١٩٩١)، ص١٢١.

١٣٥- فاروق إمام محمد حماد، الانفاق العسكرى وأثره على إعداد الدولة للدفاع، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٦)، ص٦.

١٣٦- R.L Pfaltzgraff, Resource Constraints and Arms Transfers, In R. L. Pfaltzgraff and Gecoffrey Kemp, op. cit, pp. 163 - 194.

١٣٧- عبد الرحمن حسن صبرى ، مرجع سابق، ص١٩٦.

١٣٨- المرجع السابق، ص١٠٣.

١٣٩- Dan Smith and Ron Srmith, op. cit, p.24.

١٤٠ سيد محمود عرفه، أثر إيقاف الحرب العراقية الإيرانية على النظام الإقليمى العربى، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٩)، ص ٤.

١٤١- محمد ياقوت خليل، انعكاسات وقف الحرب العراقية / الإيرانية على الأمن القومى المصرى، (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٩)٥٥- ٦٠

١٤٢- سيد محمود عرفه، مرجع سابق، ص٤٢.

١٤٣ - حسن شكرى، مرجع سابق، ص١٢٠.

١٤٤- إبراهيم عبد العال عبد الرسول، مرجع سابق، ص٢٦.

١٤٥- زكريا حسين أحمد، وآخرون، انعكاسات حرب أكتوبر والغزو العراقى للكويت على الأمن القومى العربى والمصرى، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠) ص ص ١٤ - ١٥.

١٤٦- سيد محمود عرفه، مرجع سابق، ص ٤١.

١٤٧- محمد عبد اللطيف سعود الهاشمى ، استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠)، ص ٧٤٠

١٤٨- سيد محمود عرفه، مرجع سابق، ص٧٤.

١٤٩- محمد عبد اللطيف سعود الهاشمى، مرجع سابق، ص٧٤.

١٥٠- كمال أبو العزايم، لمن ترفع الرايات: فى ذكرى مرور عشرةأعوام على حرب أكتوبر، (القاهرة مطبوعات وزارة الدفاع، ١٩٨٣)، ص ص ١٥ - ١٨.

١٥١- Hassan El. Badri, Taha El Mgdoob and M. Dia El Din Zohdy, The Ramadan War, (Virginea, T. N. Dupuy Associates, Inc., 1979), P. 45.

١٥٢- فاران هوكلى، الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر وأثرها على الاستراتيجية العالمية، الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص٧١.

١٥٣- محمد على فهمى، دور الدفاع الجوى المصرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ص ٧٢ - ٧٩.

١٥٤ـ الجنرال ج. بوى، إستراتيجية حرب أكتوبر ونتائجها على الاستراتيجية الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص٦٢.

١٥٥ـ لواء زغلول فتحى وآخرون، حرب الخليج الثانية، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٢)، ص ص ١٢١ - ١٢٦.

١٥٦ـ تريڤور. ديبوى، تحليل عسكرى لحرب أكتوبر، الندوة الدولية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٨.

الباب الثانى
الحرب وبيئة السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجى

تمثل منطقة الخليج أهمية استراتيجية على المستويين الدولى والإقليمى، فعلى المستوى الدولى مثلت منطقة الخليج ركنًا استراتيجيًا هامًا وأساسيًا فى استراتيجيات وسياسات الدول العظمى سواء فى النظام العالمى السائد بعد الحرب العالمية الثانية .. أو فى إطار النظام الدولى الآخذ فى التبلور حاليًا، وذلك للاعتبارات الخاصة بوضعها الجيوبوليتيكى وقربها من الاتحاد السوفيتى السابق، وأيضًا احتواؤها على النصيب الأكبر لواحدة من أهم السلع الاستراتيجية فى العالم سواء من حيث الإنتاج الحالى أو الاحتياطى العالمى وهى النفط، كما أنها تمثل سوقًا رائجة للسلع المختلفة وتقدم هذه الدول مجالاً للاستثمار العالمى فيها أو من خلال إعادة استثمار العوائد النفطية فى الدول المختلفة.

ومن هنا نجد أن التغيرات سواء فى البيئة الدولية أو فى البيئة الإقليمية تترك آثاراً على السياسات الأمنية والدفاعية فى هذه المنطقة، كما أن التغيرات فى المنطقة تترك أيضًا بدرجات متفاوتة اثاراً على الأوضاع الدولية والإقليمية، واستراتيجيات القوى الفاعلة فى هذين المستويين.

ـ إنطلاقًا من هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالى :

ـ المبحث الأول ـ الحرب والبيئة الدولية.

ـ المبحث الثانى ـ الحرب والبيئة الإقليمية.

ـ المبحث الثالث ـ التهديدات النابعة من البيئة الدولية والبيئة الإقليمية.

الفصل الأول

الحــرب والبيئة الدوليــة

أفرزت حرب الخليج الثانية العديد من الآثار والإنعكاسات على البيئة الدولية، حيث إنها نشبت فى ظروف دولية متميزة خاصة إلى حد بعيد، حيث تمت فى فترة تحول من نظام عالمى قديم إلى نظام عالمى جديد آخذ فى التبلور حينذاك ومن ثم قدمت الحرب مؤشرات فيما يتعلق ببنية وهيكل النظام العالمى الجديد وطبيعة التفاعلات بين الوحدات الرئيسية فيه، كما أوضحت بعض أنماط التهديدات الموجهة للبيئة الدولية وللنظام العالمى الجديد الآخذ فى التبلور، خاصة أننا مازلنا حتى الآن فى مرحلة انتقالية فيما بعد انهيار نظام عالمى سابق فى عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠، تسبق تبلور نظام عالمى جديد يخلف السابق، ومن ثم فإن حرب الخليج الثانية أوضحت عناصر وجُدت فى البيئة الدولية مع التغيرات الحادثة فيها.

ـ ولقد تم تقسيم تناول تأثير الحرب على البيئة الدولية إلى النقاط التالية :

المطلب الأول ـ البيئة الدولية السائدة إبّان الحرب.

المطلب الثانى ـ الحرب والنظام العالمى الجديد.

المطلب الثالث ـ الحرب والتفاعلات الدولية.

المطلب الرابع ـ الحرب ودور الأمم المتحدة.

المطلب الخامس ـ الحرب والتهديدات الموجهة للنظام العالمى الجديد.

وفيما يلى نتناول هذه الجوانب مع مراعاة أننا نركز على الجزء الخاص بتأثير الحرب فى الدراسة.

المطلب الأول

البيئة الدولية السائدة إبَّان الحرب

كانت البيئة الدولية فيما قبل حرب الخليج الثانية تشهد درجة عالية من التغيرات الحادثة فيها ولقد اتسمت بعدة سمات منها :

أولاً : التوافق الغربى / السوفييتى

اتسمت البيئة الدولية فيما قبل الحرب بدرجة عالية من التوافق فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، والذى يمكن تعميمه لكى يصبح توافقًا ما بين الشرق والغرب، حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة بتخفيف حدة التوتر بين المعسكرين، مثل اتفاقات الحد من التسلح فى مجالات الأسلحة التقليدية، والأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية الاستراتيجية وكذلك الحد من التجارب النووية، كما تم توقيع اتفاقية لمنع الأنشطة العسكرية الخطرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ١٩٨٩/٦/١٢[١].

- كما ظهر نوع من الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، حيث انسحب الأخير من أفغانستان وأنجولا، ولقد تحدث البعض عن وجود نوع من الصفقة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بأن ينسحب الأول من أفغانستان ويتم التعاون فيما بينهما لإنهاء الحرب العراقية/ الإيرانية[٢].

- كما تم تخفيض الالتزامات السوفيتية تجاه العديد من العملاء والنظم الصديقة فى السابق، وذلك نتيجة لما شهده الاتحاد السوفيتى من صعوبات سواء من جراء المشكلة الاقتصادية أو الصراع السياسى والايديولوجى الداخلى. وهو ما ظهر بصورة

واضحة فى جمهوريات البلطين الثلاث «ليتوانيا ولاتفيا واستونيا »[٣]، كـمـا تفجرت عدد من الحروب الأهلية فيما بين الجمهوريات السوفيتية مثل الحرب بين جمهوريتى أرمينيا وأذربيجان خلال عامى ١٩٨٨، و١٩٨٩ حول إقليم ناجورنو كاراباخ.

ـ سادت العالم فيما قبل الحرب النظرة الخاصة بأن الحرب الباردة قد انتهت وقلت احتمالات الصدام بين الدولتين العظمتين وظهر نوع من التوافق الاستراتيجى بين الدول الكبرى فى مناطق النزاعات ومنها الخليج[٤]، كما ظهرت رؤية مفادها أن عالم ما بعد الحرب الباردة يسعى إلى تخفيف التوتر بإنهاء احتمالات الحرب فيما بين الدول المتقدمة[٥].

ثانيًا ـ التحولات فى أوروبا الشرقية

شهدت أوروبا الشرقية موجة من التحول عن الاشتراكية، بدأت فى عام ١٩٨٩ وشملت العديد من دول أوروبا الشرقية وكان أكثر هذه التحولات درامية هو التحول الحادث فى رومانيا وكذلك بولندا وألمانيا الشرقية والمجر، وخلال عام ١٩٩٠ تم تقنين التحول السياسى فى أوروبا الشرقية بإجراء انتخابات ديمقراطية فى هذه البلدان. ففى بولندا تم انتخاب «ليخ فاونسا» زعيم نقابة «تضامن» التى كانت محظورة إبان الحكم الاشتراكى، وتم إجراء انتخابات عامة فى المجر لانتخاب البرلمان الجديد فى ٢٥ مارس و٨ إبريل، وانتخابات برلمانية حرة فى تشيكوسلوفاكيا فى شهر يونيو، وكذلك فى رومانيا وبلغاريا، وتم إجراء انتخابات عامة فى ألمانيا فى مارس ١٩٩٠[٦].

لقد خلقت هذه التحولات تحديات للدول الأوروبية الغربية وذلك لمساندة هذه التحولات سياسيًا واقتصاديًا ومساعدة هذه الدول للخروج من الأزمات الاقتصادية

الطاحنة التى تمر بها والحيلولة دون اضطراب القارة، كما ظهرت أراء لتفكيك حلفى «وارسو» و«الناتو» بل ووصلت بعض الآراء إلى الدعوة لتوحيدهما.

ثالثًا ـ القوى البارزة في البيئة الدولية

بدأت العديد من القوى الدولية الجديدة فى بلورة دور لها فى البيئة الدولية أو البحث عن دور أكثر فعالية ، ومنها الجماعة الأوروبية التى شهدت العديد من الإضطرابات فيما بعد تحقيق الوحدة الالمانية التى أخذت خطوات جادة فى عام ١٩٩٠ إنتهت بتحقيق الوحدة فى أوائل شهر أكتوبر عام ١٩٩٠، وهو ما اثار مخاوف بريطانية وفرنسية من قوة ألمانية صاعدة، كما ظهر التحدى الخاص لرغبة الدول الأوروبية الشرقية فى الانضمام للجماعة .

كما أن الجماعة الأوروبية بدأت تسعى إلى دور مستقل لها عن السياسة الأمريكية ومن ثم بدأت فى الإتجاه نحو الاتحاد السوفيتى والتفاوض معه بصورة أكثر استقلالية فى ظل تراجع التهديد السوفيتى لها مما أتاح لها قدراً أكبر من حرية الحركة .. الا أنها فشلت فى تشكيل هيئة موحدة للتفاوض مع الاتحاد السوفيتى(٧) كما ظهرت دعوات خاصة بتكوين كونشرت جديد لأوروبا.(٨) ومن ثم بدأت النظرة تتغير إلى الجماعة الأوروبية باعتبارها قوة صاعدة لا يمكن إغفالها فى النظام العالمى الجديد.

كما ظهرت اليابان باعتبارها قوة اقتصادية عالمية يمكن أن تلعب دوراً سياسيًا هامًا فى البيئة الدولية، ويضاف إلى ذلك القوى الآسيوية مثل الصين والنمور الاقتصادية الآسيوية باعتبارها تملك موارد هامة تؤهلها لكى تصبح مؤثرة فى البيئة الدولية سواء الموارد الاقتصادية أو العسكرية.

لقد اتسمت البيئة الدولية فيما قبل الحرب بانتهاء الحرب الباردة وظهور مفاهيم الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح فى السياسة الخارجية السوفيتية ولدول أوروبا الشرقية ، ومحاولة بناء جسور الثقة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من خلال مفاوضات الحد من التسلح، وتصفية الوجود العسكرى السوفيتى فى الخارج خاصة فى انجولا وافغانستان والسعى مع الولايات المتحدة لحل النزاعات الإقليمية مثل الحرب العراقية / الايرانية وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية كما ظهرت قوى دولية جديدة فى النظام الدولى مثل الجماعة الأوروبية والصين. ونخلص إلى ان الاهتمام العالمى تمحور فى الشمال حيث الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وفى اقصى الشرق حيث اليابان والصين وجنوب شرق آسيا وتراجعت الاهمية النسبية التى يحتلها الشرق الاوسط فيما قبل الحرب.

المطلب الثانى

الحرب والنظام العالمى الجديد

إرتبطت حرب الخليج الثانية بتغيرات هيكلية فى البيئة الدولية كما ذكرنا سواء على مستوى الوحدات المكونة للنظام الدولي أو التفاعلات فيما بين هذه الوحدات كما أسلفنا، حيث تزامنت الحرب مع انهيار النظام الدولى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية والذى اتسم بالقطبية الثنائية، إلى نظام آخر جديد آخذ فى التبلور .

أولا ـ تطور النظام الدولى

أعلن الرئيس الامريكى چورج بوش فى خطاب له أمام الكونجرس فى

١١سبتمبر ١٩٩٠، في إطار عرضه لأهداف السياسة الأمريكية فى التعامل مع الغزو العراقى للكويت، بالاضافة إلى الانسحاب العراقى الفورى وغير المشروط من الكويت، وعودة حكومة الكويت الشرعية، وضمان الأمن والاستقرار فى الخليج وحماية المواطنين الأمريكيين، هدفًا خامسًا وهو مايتعلق بتوطيد نظام عالمى جديد خال من التهديد بالرعب، أقوى فى إتباع العدالة ويؤمن بالسلام بدرجة أكبر، نظام يتسم بأن أمم العالم غربا وشرقا، شمالا وجنوبا يمكن أن تعيش فى سلام ورخاء وتناغم(٩).

ومن ثم فقد ظهر مفهوم النظام العالمى الجديد إبان حرب الخليج الثانية ليؤكد على انتهاء النظام العالمى السابق الذى ظهرت بوادر إنتهائه منذ عام ١٩٨٥، وتغيرت توجهات السياسة السوفيتية تجاه الغرب والتى تأكدت عامًا بعد عام وأصبحت واضحة خلال عامى ١٩٨٩، ١٩٩٠ بتخلى دول أوروبا الشرقية عن النهج الإشتراكى عن طريق الإطاحة بالنظم الشيوعية الحاكمة ولو باستخدام العنف المسلح فى بعض الحالات ، ومن ثم يمكن التأكيد على الرأى القائل بأن الحرب قد مثلت إختبارا أساسيا للنظام العالمى فيما بعد الحرب الباردة الآخذ فى التبلور(١٠) .

لكن مع حرب الخليج الثانية ظهر تشكيك فى قيم العدل والسلم وعدم استخدام العنف فى تفاعلات الدول استنادا إلى تجاوزات القوى الدولية ضد العراق اثناء وبعد الحرب ، وأن هذه القوى بررت الحرب ضد العراق بالنظام الدولى الجديد وتوطيد أركانه رغم ادعائهم بأنه نظام يسعى للسلم.(١١) ومما أدى إلى التشكيك فى مصداقية دعواهم لقيم ومبادىء النظام الجديد من قبل العديد من دول العالم الثالث حيث أكدت أن القوى الدولية قد تدخلت كثيرا فى شئون العراق الداخلية بدعوى النظام العالمى الجديد ورغم تنفيذ القرارات الاساسية التى تدخلت من أجلها، ومن ثم إنتقدوا قيم

النظام الجديد بالازدواجية حيث تسود قيم النظام فيما بين دول الشمال بينما توجد قيم اخرى عند التعامل مع دول الجنوب.

نتيجة للحرب ظهرت آراء حول أن هيكل النظام العالمى الجديد يتسم بالقطبية الأحادية حيث إن الحرب أكدت أن مركز القوة العالمية هو الولايات المتحدة بوجود حلفائها الغربيين مما يؤكد توجهه نحو القطبية الأحادية (١٢).

كما ظهرت آراء أخرى ترى أن النظام العالمى كما اتضح من الممارسات فى الحرب يتسم بأنه نظام قطبى متعدد يهيمن عليه قطب واحد يتصرف بطريقة آحادية فى شئون العالم كما يشبه رجل البوليس الدولى(١٣) .

ومن ثم إتجهت العديد من التحليلات إلى الاستشهاد بالممارسات التى تمت فى الحرب للتأكيد على أن النظام العالمى الجديد يتسم بالقطبية الأحادية، إلا أننا نرى أن هذا الحكم إلى حد ما يتسم بالتسرع لأننا مازلنا فى مرحلة انتقالية من نظام سابق إلى آخر جديد كل ما ظهر منه مجرد إرهاصات وسوابق ولكن عملية التكوين لم تكتمل بعد. ومن ثم فإذا كانت الحرب قد أبرزت هيمنة أمريكية فعلية فإننا نؤكد أن هذه الهيمنة تمت فى مرحلة إنتقالية للنظام العالمى وليست هيمنة على النظام العالمى الجديد حيث مازال هناك العديد من القضايا المتعلقة بهيكل هذا النظام وتوزيع القوة فيه معلقة، كما أن قدرات ومقومات الولايات المتحدة كقطب أحادى فى هذا النظام مازالت تحتمل درجة من التشكيك فى هيمنتها على العالم، كما ان النظرة للقوى الغربية واليابان والصين بالاضافة إلى الولايات المتحدة لا يمكن أن تتسم بأنها نظرة إلى كل واحد متجانس متفق بشكل تام كقطب واحد .

ثانيا ـ القوى الدولية الرئيسية والحرب

نتناول هنا الدور الذى قامت به القوى المختلفة فى الحرب ، تلك القوى التى مازال يثور الجدل حول ترتيبها كوحدات رئيسية فى الهيراركية الدولية الجديدة كما نقيمً هذا الدور.

١ـ الولايات المتحدة الأمريكية

أتاحت الحرب للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المهيئة لدور عالمى يعيد اليها مكانتها الدولية ويقدم لها العدو الذى يمكن أن تستغله كهدف للسياسة الخارجية وتسعى للقضاء عليه، ومن ثم تحفز الرأى العام الأمريكى لمساندة دور توسعى أمريكى وتؤكد قيادتها للمعسكر الغربى وتحكم سيطرتها على الحلفاء الذين بدأوا ينسلخون عنها بعد انتهاء التهديد الشيوعى. كما عملت على قيادة الجهود الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لإتخاذ موقف ضد العراق ونظام الرئيس صدام حسين لتأكيد سيطرتها على البيئة الدولية(١٤).

مثلت الحرب ظرفا مناسبا للولايات المتحدة للعب دور رئيسى ومبادر فى الحرب بوصفها القوة الدولية الرئيسية فى المرحلة الانتقالية والتى تسعى إلى توجيه التفاعلات الدولية فى هذه المرحلة(١٥). كما انها خلال الأزمة حددت بمنتهى الحرية دورها وأدوار الأطراف الأخرى فى الأزمة حسب الرؤية الأمريكية .

نظراً لأن الحرب دارت فى منطقة حيوية للعالم حيث تحتوى على النفط الذى يمثل عصبا حيويا لإدارة اقتصادات العديد من الدول الأخرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة اليابان والدول الأوروبية ، فإن الولايات المتحدة من خلال دورها فى الحرب وهيمنتها على المنطقة فيما بعد الحرب أكدت لهذه القوى أنها لاتزال تملك أوراق

ضغط عليها . حيث انفردت بالقدرة على إعداد ترتيبات أمن المنطقة.

إلا أن الأزمة أوضحت أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات خاصة لدورها كقطب أحادى خاصة العبء الاقتصادى الذى يضع حدودا لتحمل ما يسمى بأعباء الأحادية العالمية.(١٦) كما ظهرت العديد من الانتقادات للدور المنفرد لدولة وحيدة وهو ما أدى إلى انتقادات من القوى الغربية وكذلك دول الجنوب بل وداخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ولهذا حرصت الأخيرة قدر الإمكان على إشراك الدول الأخرى معها سواء بالدعم الاقتصادى أو الدعم السياسى من خلال الأمم المتحدة لإعطاء التدخل صبغة دولية.

ك- الاتحاد السوفييتى

أثبتت الحرب تراجع الدور السوفيتى فى التدخل خارج إطاره الإقليمى والقيود العديدة الواردة على ذلك بسبب إنغماسه فى مشاكله الخاصة بالاقتصاد أو القوميات مما يهدد كيانه ووجوده ذاته ، وهو ما حدث بالفعل حيث تم انهاء الاتحاد وتكوين الكومنولث الروسى بدلا منه بعد انسحاب العديد من الجمهوريات، فى صورة دول مستقلة ، كما ظهرت حاجة الاتحاد السوفيتى إلى المساندة الغربية ولقد رفض الاتحاد المشاركة فى القوات الدولية رغم الجهود الأمريكية لإقناعه بالمشاركة فيها.(١٧) كما أنه لم يرفض القرار ٦٧٨ لاستخدام القوة ضد العراق فى حالة عدم إنسحابه، إلا أنه حاول تأكيد دوره من خلال مبادرات متعددة للوساطة وتحقيق الإنسحاب العراقى من الكويت لكنه فشل نتيجة لتعنت العراق ولقد أثبتت الحرب كذلك أن تراجع دور الاتحاد السوفييتى كان ظرفا مهيئا لتحقيق إجماع دولى على الحرب.(١٨)

فلقد ظهر من الحرب عدم صلاحية الاتحاد السوفييتى فى ظل ظروفه حينذاك

والتى لم تتحسن فيما بعد للعب دور فى حل المشكلات الدولية، وأن حرص الولايات المتحدة على التشاور معه كان لإقناعه بعدم استخدام حق «الڤيتو» لتعطيل قرارات مجلس الأمن بشأن التعامل مع العراق.

٣ـ الجماعة الأوروبية

أبرزت الحرب العديد من النتائج فيما يتعلق بدور الجماعة فى التفاعلات الدولية ، حيث أكدت على أهمية دورها سواء فى المشاركة الفعلية فى العمليات العسكرية أو فى تمويل هذه العمليات كما أنها قد أدت إلى بيان أن مستوى التنسيق والتشاور فيما بين الدول أعضاء الجماعة رغم إرتفاعه نسبيا فى الحرب إلا أنه ظل دون المستوى، وهو ما ظهر واضحا فى تناقض مواقفها بشأن إستخدام القوة المسلحة ضد العراق أثناء الحرب ، وفيما بعد الحرب عند الحديث عن السلام فى المنطقة بعد الحرب ، وكذلك ترددها بشأن قضية الأكراد . إلا أن دول الجماعة الأوروبية كانت تجتمع فى شكل ندوة أو منتدى، كما أنها أكدت أنه توجد حدود لإلتزامات بريطانيا وفرنسا كعضوين دائمين فى مجلس الأمن تقيد تصرفاتهما أكثر من كونهما عضوين فى المجلس الوزارى الأوروبى.[(١٩)]

تمثلت الآثار الايجابية للحرب على الجماعة فى أنها أصبحت تولى اهتماما أكبر للتحرك العسكرى وضرورة دراسة الأبعاد الأمنية والعسكرية للتعاون الأوربى وضرورة إنشاء جهاز دفاعى يتناول الشئون الأمنية للوحدة الأوروبية ويضم كل دول المجموعة الأوربية وليس تسعة أعضاء فقط منها، كما هو الحال فى اتحاد غرب أوروبا[(٢٠)].

لقد اتضح من الحرب عدم صلاحية الجماعة الأوربية للعب دور عسكرى موحد يمكنها من الدخول فى حرب أو التدخل العسكرى فى أزمة بصورة مستقلة ومتحدة،

نظراً لأنها لم تصل إلى هذا المستوى من الوحدة بعد، كما انها أثبتت أنها مازالت تتحمل العبء الاقتصادى للتدخلات العسكرية الأمريكية لحماية المصالح الأمريكية والأوربية،كما أنه مازالت توجد حساسيات بين الدول فى النواحى العسكرية خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا مما يعوق تحقيق تعاون عسكرى فيما بينها فى إطار الجماعة، بل أن بعض الدول الأعضاء ترفض دوراً عسكريًا خارجيًا للجماعة.

٤ ـ اليابان

أكدت الحرب أن اليابان مازالت أمامها فترة أخرى من الزمن للقيام بدور سياسى / عسكرى يتناسب مع مكانتها الاقتصادية العالمية حتى إذا ما تهددت مصالحها الاقتصادية فإنها لا يمكن أن تقوم بحمايتها عسكريا بل إن البعض ذكر أن اليابان اختبأت مع بدء الطلقات الأولى فى الخليج وتراجع دورها.[٢١] ولقد اقتصر الدور اليابانى على تحمل النفقات الاقتصادية للعمليات العسكرية حيث تحملت تكاليف زادت على ١٢ بليون دولار.[٢٢] فعلى الرغم من الآراء التى طالبت بتعديل الدستور اليابانى لتمكين الحكومة من إرسال قوة عسكرية للوجود فى هذا الحدث الخطير ولكن هذه المحاولات فشلت لأن الأصوات المعارضة كانت أكثر قوة[٢٣].

كما اثيرت العديد من الإنتقادات سواء داخل اليابان أو الولايات المتحدة حول استمرارية وصلاحية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية المصالح اليابانية فى الخارج ، خاصة فى ظل تنامى الميزانية اليابانية للبحوث العسكرية والذى يشجع إرسال عدد من السفن الحربية اليابانية للمنطقة .

نخلص من ذلك إلى أن الحرب وإن كانت قد أكدت على الآراء المروجة للأحادية القطبية للولايات المتحدة فى ظل البيئة الدولية السائدة أثناء الحرب

باعتبارها تملك القدرات والمقومات الملائمة لذلك بصورة أكبر من بقية الدول الكبرى القائمة إلا أنها فرضت قيودا على الدور الأحادى الأمريكى سواء داخليا أو خارجيا، كما إنها أثارت جدلا حول دور عسكرى يتوائم مع المكانة الاقتصادية لأطراف دولية مثل اليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية .

المطلب الثالث

الحرب والتفاعلات الدولية

ظهر إبان حرب الخليج الثانية أنماط من التفاعلات فيما بين القوى الرئيسية فى البيئة الدولية يجب الإشارة اليها لكونها مؤشرات لما يمكن أن تكون عليه تفاعلاتها فى المستقبل نذكر بعضًا منها.

- التفاعلات الأمريكية / السوفيتية

ظهرت درجة عالية من التوافق فيما بين الدولتين ولاحظنا درجة عالية من الإنضباط السوفيتى من خلال التجاوب مع الأسلوب الأمريكى فى إدارة الحرب إلا أنه حرص على إبداء رغبته المستمرة فى أن تلعب الأمم المتحدة دورا أكبر فى الإشراف على القوات الدولية فى المنطقة[٢٤]. ولقد رفض الاتحاد السوفيتى المشاركة فى هذه القوات بل وظهرت أصوات سوفيتية تنادى بخطورة وجود الحشد الدولى بالقرب من الأراضى السوفيتية ولكن لم يعلن ذلك رسميا وسعى إلى تأكيد دوره من خلال المبادرات السلمية لحل الأزمة لكنه فشل بسبب التعنت العراقى ومن ثم نلحظ أن الولايات المتحدة كانت الطرف الأقوى فى العلاقة التفاعلية مع الاتحاد السوفيتى وذلك فى إطار تأثر السياسة الخارجية السوفيتية بالأوضاع الداخلية المتردية، وأيضا لسعيه

إلى الاعتدال وعدم التورط فى المشاكل الإقليمية.[٢٥] ومن ثم ظهر ضعف الاتحاد السوفيتى وعدم قدرته على التأثير وذلك نتيجة لاستخدام ورقة المساعدات الغربية والخليجية له للضغط عليه لإحتياجه الشديد إليها مما أدى إلى إتخاذه مواقف متوافقة مع مصالح هذه الأطراف.

- الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة

ظهر من الحرب أن الولايات المتحدة مازالت تلعب دوراً فى توجيه أداء الجماعة على المستوى العالمى، وإرتفاع درجة التنسيق بين الطرفين وحاجة الولايات المتحدة لدعم دول الجماعة لموقفها سياسيا واقتصاديا وظهر الانقسام الأوروبى واضحًا مما أعاق قيامها بموقف موحد فى الحرب، كما ظهر تردد الجماعة عن إتخاذ موقف منفرد تجاه مشكلة الأكراد عندما تأخر التحرك الأمريكى[٢٦].

أكدت الحرب الإرتباط فيما بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى إطار ما يسمى بالإرتباط "الأنجلو - أمريكى " وهو إرتباط مستمر وعلى الرغم من محاولات فرنسا المستمرة للعب دور أكثر استقلالية خاصة فى المطالبة باشراف الأمم المتحدة على القوات الدولية فى الخليج، بل ومساندة الرغبة السوفيتية فى ذلك وحرص كلا الدولتين على إعطاء فرصة للدور العربى وأن يكون الدور الدولى معاونًا للدور العربى وليس بديلا عنه[٢٧]. إلا أن هذه الدعوات لم تدخل حيز التنفيذ.

ولقد أبدت دول الجماعة الأوروبية قلقها من تكثيف وتأكيد الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج العربى والتحكم فى منطقة تحتوى على إحدى السلع الأساسية لدول الجماعة وهو ما اتضح فى حديث الوزيرة البلجيكية. لشئون أوروبا عام ١٩٩٢، بأن الأزمة بالنسبة للدول الأوروبية من أخطر الأزمات بعد الحرب العالمية الثانية وأنها

تخشى من تسويتها على حساب أوروبا وإستبعاد أوروبا كطرف متحاور مع الدول العربية[٢٨].

فقد أكدت الحرب أن أوروبا لا تستطيع القيام بعمل عسكرى موحد وجماعى بشكل منفرد وانما اتسم دورها بالتبعية للدور الأمريكى فى الشئون العسكرية بل إن الولايات المتحدة فرضت على الدول الأوروبية تقديم مساعدات اقتصادية سواء فى تمويل القوات الدولية ـ الأمريكية بالأساس ـ أو تعويض الدول المتضررة من الحرب والمشاركة فى الحظر الاقتصادى المفروض على العراق فيما قبل وأثناء وبعد الحرب ، وعلى الرغم من سعى أوروبا وتأكيدها على أنها لا ترغب فى القيام بتحمل العبء الاقتصادى الناجم عن هذه الحرب وحدها ، إلا أنها لبت الدعوة الأمريكية ولم تستطع رفضها.

ـ الولايات المتحدة واليابان

أكدت الحرب على أن الولايات المتحدة مازالت القوة التى يعول عليها اليابان لتوفير الحماية العسكرية لمصالحها الاقتصادية فى الخارج، وهو ما أثار انتقادات داخل اليابان وكذلك داخل الولايات المتحدة حول حدود الإلتزام الأمريكى بحماية المصالح اليابانية فى الخارج. بل إن بعض الآراء ذهبت إلى أن الولايات المتحدة تقوم باستغلال الحرب كورقة للضغط على اليابان من خلال الهيمنة على منطقة إستراتيجية هامة للاقتصاد اليابانى.[٢٩] ومع بدايات الأزمة لم تستطع اليابان رفض تحمل أعباء اقتصادية وصلت مبدئيًا إلى ٩مليارات دولار.[٣٠]وصلت فى النهاية إلى ١٢ مليار دولار تقريبًا.

وعلى الرغم من بروز تأكيد دور الولايات المتحدة فى التأمين العسكرى للمصالح

إنها أوضحت حرية الحركة التي تتمتع بها دول الشمال فى إستخدام الأساليب المختلفة سواء العسكرية أو السياسية أو العسكرية، سواء بشكل منفرد أو من خلال المنظمة الدولية فى مواجهة دول الجنوب، بدعوى حماية مصالحها.

المطلب الرابع

الحرب ودور الأمم المتحدة

لقد مثلت الحرب حدثا فريدا فى تاريخ الأمم المتحدة حيث إنها المرة الثانية التى يسمح فيها باستخدام القوة العسكرية بعد الحرب الكورية عام ١٩٥٠، كما ظهر الحديث عن احتمالات التكرار فى حالات أخرى(٣٤).

لقد إزداد دور الأمم المتحدة أهمية فى هذه الأزمة وذلك لأن الأصوات تعالت منادية بتأسيس نظام للأمن الجماعى يتضمن استخدام الإجراءات العسكرية من جانب الأمم المتحدة فى ظل العديد من التغيرات الحادثة فى البيئة الدولية مثل نهاية الحرب الباردة والتى أدت إلى صدور قرارات متتالية من المنظمة بإجماع الدول أعضاء مجلس الأمن.

كما انتشرت الآمال حول دور فعال للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك فى ضوء تطوير قوات الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها فى حسم وتسوية الصراعات الدولية. وذلك من خلال توفير قوات تستخدم للردع وكذلك للإجبار تكون تحت قيادة الأمم المتحدة(٣٥).

كما ظهرت آراء أخرى وجدت أن الولايات المتحدة هى التى حركت الأمم المتحدة

اليابانية إلا أن الأزمة أثارت جدلا داخل اليابان حول دور عسكرى مستقبلى لليابان وإن كان مازال أمامه فترة من الزمن لإقناع الأصوات المعارضة.. لأن ذلك سيتطلب تعديلا دستوريًا واستعدادات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلى اليابانيين تقبلها وتحملها.

- التفاعلات ما بين الشمال والجنوب

أبرزت حرب الخليج الثانية عدة نتائج أولها: أنه مع إنهيار الحواجز بين المعسكرين المتصارعين فى الشمال فإن العديد من دول الجنوب أرادت أن تلعب دورا فى التوازنات الإقليمية القائمة فى المناطق التى تقع فيها.. وأن ساحة الصراع الدولى إنتقلت من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال و الجنوب أى بين الشمال الصناعى المتقدم ذا القاعدة الصناعية والعسكرية المتقدمة.. وبين الجنوب الذى يملك المواد الخام والأسواق الكبيرة لتصريف المنتجات الشمالية فى الجنوب(٣١) ثانيها : أن الحرب أظهرت زيادة التعاون العسكرى بين دول الشمال فى مواجهة دول الجنوب، بل وأوضحت كذلك احتمالات خرق دول الشمال لتعاقداتها بشأن إمدادات السلاح التى تقدمها لدول الجنوب، وذلك مثل ماظهر من تزويد الاتحاد السوفييتى وفرنسا للولايات المتحدة بمعلومات عن الأسلحة التى زودا بها العراق.(٣٢) وثالثها: أن الحرب مثلت رسالة لدول الجنوب أن لا تحاول إحداها تغيير الخريطة الخاصة بالتراب والثروة والسيادة التى تضعها دول الشمال، كما أن هذه الحرب مثلت حدثًا يمكن أن يتكرر إذا ما حاولت إحدى دول الجنوب زيادة قدراتها التسليحية أو تعديل خريطة التفاعلات القائمة فى مناطق أخرى.(٣٣)

لقد أفرزت الحرب العديد من السلبيات على العلاقات بين الشمال والجنوب حيث

والتى لا تمثل مولدا أو محركا لشىء الا من الناحية الشكلية، وأن نظام الأمن الجماعى لا يمكن أن يوجد فى ظل هذه البيئة، ولو لم تتحرك الولايات المتحدة فى الخليج ما كان أحد ليتحرك وماكان لشىء أن يتم خاصة فى مجال استخدام القوة العسكرية.(٣٦) لقد أعلن بيريز دى كويار الأمين العام للأمم المتحدة صراحة أن «الحرب فى الخليج جرت بتفويض من الأمم المتحدة ولكن لم تكن هى التى قادتها، إنها حرب قادتها أمريكا وشاركت فيها أطراف أخرى واقتصرت مهمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على إجازتها وهناك فرق بين الإجازة وتولى القيادة».(٣٧)

فعلى الرغم من أن الآمال قد انتعشت حول الدور المستقبلى للأمم المتحدة فى فض النزاعات الدولية والوئام الدولى السائد الذى يساعدها على العمل بفاعلية، خاصة بعد قيام الأمم المتحدة بإنهاء بعض الأزمات المزمنة مثل الحرب الأهلية فى السلفادور، وتوقيع إتفاق لإنهاء الأزمة الكمبودية فى أكتوبر ١٩٩١.(٣٨)، إلا أن دور الأمم المتحدة خلال حرب الخليج والخبرات التى بعدها مثل الأزمة اليوجوسلافية أكدت أن الإتفاق بين الدول الكبرى الذى ظهر خلال حرب الخليج الثانية هو اتفاق نادر، كما تأكد أن الولايات المتحدة والدول الكبرى مازالت هى المتحكمة لتسيير أو عرقلة عمل المنظمة الدولية وأن المنظمة لا يمكنها تحقيق الآمال الخاصة بالأمن الجماعى أو إتخاذ مواقف أكثر فعالية لمساعدة دول الجنوب ما لم تجتمع إرادات الدول العظمى على ذلك، كما أكدت الحرب الثانية فى الخليج أن المنظمة الدولية تتحكم فيها وبصفة رئيسية الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الخامس

الحرب وتهديدات النظام العالمى الجديد

أبرزت حرب الخليج الثانية عدة تهديدات مستقبلية للاستقرار الخاص بما يمكن أن نسميه النظام العالمى الجديد "الآخذ فى التبلور» وهذه التهديدات هى:

أولا ـ الصراعات والتوازنات الإقليمية فى العالم الثالث.

ثانيا ـ سباق التسلح فى العالم الثالث.

ثالثا ـ سوء التحليل للقدرات العسكرية لدول العالم الثالث.

ولقد ركزنا هنا على التهديدات النابعة من العالم الثالث باعتبار أن الحرب قد نشبت فى منطقة تقع فى العالم الثالث وتجسد طبيعة الخلافات والتهديدات والتحديات النابعة منه:

أولاـ الصراعات والتوازنات الإقليمية فى العالم الثالث

أوضحت الحرب أن العالم الثالث مازال أرضا خصبة للصراعات الإقليمية، وهو ما يحمل معه تأثيرات على النظام العالمى الجديد، خاصة فى المناطق الحيوية له مثل الخليج العربى، حيث أن العالم الثالث مازال يعانى من مشاكل تجعله بيئة خصبة للصراعات الإقليمية مثل مشكلات الحدود والتى لم يتم تسويتها بشكل نهائى أو تم فرضها بصورة تعسفية دون رضى بعض أطرافها.

توجد أربعة عوامل للصراعات فى دول العالم الثالث أكدت عليها حرب الخليج تتعلق بطبيعة الأوضاع الداخلية والإقليمية فى هذه الدول .

١- وجود العديد من النظم التسلطية فى العالم الثالث التى تقودها للحرب قراءة سليمة لمعطيات الموقف وسوء تحليل العواقب مما يهدد الاستقرار فى هذه المناطق .

٢- فشل تجارب التنمية القومية والبحث عن مصادر جديدة للتمويل المادى والمعنوى فى النطاق الإقليمى وذلك لمواجهة الضغوط والعقبات الداخلية الناجمة عن هذا الفشل.

٣- إحتمالات تزايد دور القوى الإقليمية فى السياسات الإقليمية بشقيها الصراعى والتكاملى على المستوى الإقليمى، ومن ثم التأثير على حماية وتهديد مصالح القوى العالمية فى المنطقة فى ظل تراجع التنافس الثنائى بين القوتين الأعظم فى مناطق العالم الثالث[٣٩].

٤- محاولة إعادة صياغة التوازنات الإقليمية فى مناطق العالم الثالث من قبل الدول التى تتحكم فى توازنات القوى الفرعية فى الجنوب بصورة عنيفة تتضمن إستخدام القوة المسلحة لإعادة ترسيم الحدود التى لم تكن محل قبول لها ، بل إن إنهيار الكتلة الشرقية أدى إلى بروز أنواع من الإرتباطات بين الدول فى هذه المناطق وإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية فى ظل إنسحاب القوى الكبرى وهو ما يهدد الاستقرار فى هذه المناطق.

ثانيا ـ سباق التسلح فى العالم الثالث

أثبتت الحرب أن الدول الكبرى فى الشمال قد أدت بتسابقها على بيع إنتاجها من الأسلحة المختلفة للعالم الثالث يمثل عنصراً مهمًا للتهديد حيث إنها تسهم فى بناء ترسانات أسلحة ضخمة لدى هذه الدول بشكل يهدد النظام العالمى ككل ، ولعل ذلك كان واضحا عند كشف القدرات التسليحية الفعلية الهائلة لدى العراق، إلا أن الحرب

قد أثبتت أن القدرات التسليحية لدى الجنوب مقارنة بدول الشمال بينها فارق شاسع أو تقع فى فئات عسكرية مختلفة تماما من حيث القدرات الامكانات.(٤٠) إلا أن ذلك مازال يمثل عامل تهديد.

وعلى صعيد آخر فإن الحرب يمكن أن تؤدى إلى تسابق العديد من الدول على التسليح خاصة فى مجال الصواريخ، بل وتطوير قدرات الأسلحة فوق التقليدية بل وأسلحة الدمار الشامل كذلك ، وذلك على ضوء ما ظهر من القوة العسكرية العراقية وإن كانو ا سيحاولون تجنب أخطاء صدام(٤١) .

ومن ثم ستؤدى الحرب إلى نوع من إعادة التفكير فى صادرات الأسلحة من دول الشمال أو الشرق الأقصى وسيكون هناك نوعًا من الشفافية أو الكشف عن صفقات السلاح لدول العالم الثالث ولو بشكل سرى فيما بين الدول المتقدمة ، إلا أن الحرب كذلك يمكن أن تؤدى إلى زيادة طلب دول العالم الثالث للسلاح مع احتمال عدم رفض المصدرين لتوريدها لمواجهة تهديدات إقليمية وتحقيق مركز إقليمى ودولى أفضل مما قد يؤدى إلى الدخول فى دائرة سباق التسلح وإحتمالات مواجهات عسكرية متزايدة.

ثالثا - سوء التحليل للقدرات العسكرية لدول العالم الثالث

أبرزت الحرب أن هناك قصوراً فى تحليل القدرات العسكرية لدول العالم كما أوضحت قصورا فى الإجراءات المعدة لمواجهة هذه التهديدات حيث إنه لم يتم حساب خطورة العراق بشكل سليم سواء إقليميا أو دوليا بل أن الولايات المتحدة بما لها من إمكانات إستخباراتية متقدمة كانت تعتقد فى البداية أن الرئيس صدام حسين ليس صادقا فى تهديداته ضد الكويت وعلى أقصى تقدير فهو يعد لغارة محدودة.(٤٢)

وقد تم تدمير قدر كبير من الآلة العسكرية العراقية فى مجال الأسلحة الكيماوية

والبيولوجية والبرنامج النووى العراقى لأسباب منها : تخفيض القدرة العسكرية العراقية ، ومعالجة سوء التحليل الغربى وأيضا أن يكون ذلك درسا واضحا لدول العالم الثالث الساعية لزيادة ترسانتها العسكرية وإعلامها بحجم الخسائر التى يمكن أن تتحملها نتيجة لمواجهة عسكرية مع دول الشمال خاصة الولايات الأمريكية التى أظهرت إستعدادالذلك وتخلصها من عقد فيتنام ولبنان وكونها جاهزة للتدخل المحسوب لمواجهة تجارب مماثلة.

ومن ثم نخلص إلى أن حرب الخليج الثانية تركت بعضا من الآثار على البيئة الدولية، إلا أننا لا يجب أن نبالغ فى تقييم هذه الأثار حيث إن حرب الخليج الثانية حدثت فى منطقة فريدة من العالم وأن أسلوب التعامل معها لا يمكن أن يكون الأسلوب المتبع فى مناطق أخرى أقل أهمية ومن هنا نجد بعض الملاحظات:

فعلى صعيد النظام العالمى الجديد . فإن الحرب لم تسهم فى انشائه أو أنه تحدد على أرض المعركة كما كان يبالغ البعض إنما أكدت الحرب توجهات كانت سائدة منذ النصف الثانى من الثمانينيات بشأن التحول السوفييتى وأن التحول فى أوروبا الشرقية حدث فيما قبل الحرب، كما أن دور الوحدات الدولية مثل الجماعة الأوروبية واليابان لم يكن جديدا وإنما طرحت الحرب آفاقا للتغيير ولكنها لم تتم حتى الآن فالحرب أثبتت فى إطار التفاعلات أن الولايات المتحدة مازالت تلعب الدور المسيطر مع بقية الفاعلين ولكنها لم تخلق هذا الدور وإنما أكدته، فالحرب أبرزت وأوضحت تغيرات دولية وإنما لم تخلقها.

أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة فإن الحرب لم تغير فى هذا الدور إلا على مستوى التفكير والآمال. إلا أنه من الناحية الواقعية مازالت الأمم المتحدة تلتزم بتوجهات القوى الكبرى الفاعلة ولا تستطيع التحرك إلا إذا تحركت هذه القوى وأن

الدور الذى قامت به فى الحرب كان لاضفاء الشرعية على الحرب أكثر منه تطبيقا لإلتزامات الدول الكبرى تجاه المنظمة وليس هناك ضمان بدور مماثل فى أزمات أخرى في مناطق أخرى من العالم وهو ما أثبتته خبرات ما بعد الحرب.

وعلى صعيد التهديدات النابعة من دول العالم الثالث فإن حرب الخليج أكدت أن هذه الدول ما زالت بؤرا متفجرة يجب أن تبذل جهود دولية لدعم الاستقرار فيها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية وغياب الديمقراطية ووجود العديد من المشاكل السياسية الداخلية والإقليمية فى هذه الدول يجب أن تحل وإلا ظلت مصدرا لتهديد الاستقرار فى العالم.

الفصل الثانى

الحرب والبيئة الإقليمية

مثلت حرب الخليج الثانية حدثاً فريداً فى تاريخ المنطقة العربية حيث أدعت إحدى الدول العربية لنفسها السيادة على دولة عربية أخرى، أتُفِقَ على مدى ثلاثين عاماً أنها دولة مستقلة ذات سيادة، حيث ادعت العراق أن دولة الكويت هى جزء من أراضيها وقامت بغزوها وإحتلال أراضيها بالقوة وإعلانها كإحدى محافظات العراق. وبقدر ماكانت درجة خطورة الحدث بقدر ماكانت محورية وأهمية النتائج الناجمة عنه، خاصة فى الإطار الاقليمى، حيث أن الحرب بمراحلها المختلفة منذ الغزو العراقى للكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ حتى قيام قوات التحالف الدولى بتحرير الكويت ثم العقوبات على العراق وتدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل أفرزت العديد من الآثار على البيئة الإقليمية والتفاعلات والتوازنات التى تتم فى إطارها والتى من المنتظر أن يستمر تأثيرها إلى فترة مستقبلية ممتدة نسبياً بل وأفرزت أثاراً هيكلية على النظام الإقليمى العربى.

- لقد قسمنا تناولنا للآثار الاقليمية للحرب إلى النقاط التالية.

المطلب الأول- البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب.

المطلب الثانى- الحرب والنظام الإقليمى العربى.

المطلب الثالث- الحرب والمنظمات الإقليمية العربية.

المطلب الرابع- الحرب والتوازنات الإقليمية.

المطلب الخامس- الحرب ومشاكل المنطقة العربية.

وفيما يلى نتناول هذه النقاط بشئ من التفصيل.

المطلب الأول

البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب

من الصعب تناول كافة التطورات الحادثة فى البيئة الإقليمية فى فترة ماقبل الغزو العراقى، لكننا سنتناول البيئة الإقليمية والتطورات الحادثة فيها من حيث كونها من العوامل المحفزة أو الكابحة لإندلاع الحرب وتزايد القوة العراقية.

مثلت البيئة الإقليمية فيما قبل الحرب مناخاً ملائماً لتنامى الدعاوى العراقية بشأن السيادة على الأراضى الكويتية.

حيث خرجت العراق من حربها مع إيران باعتبارها أقوى دول المنطقة على الإطلاق، وذلك على الرغم من أن العراق لم تحقق أهدافها الرئيسية من الحرب، إلا أنها أستطاعت تحجيم القوة الإيرانية وكسب تأييد عربى وغربى للعراق باعتبارها تحقق مصالح هذه الدول فى مواجهة إيران الأصولية وتكبح أطماعها[٤٣].

فخرجت العراق من الحرب باعتبارها الدولة صاحبة السيادة التى لا يباريها أحد، خاصة فى المجال العسكرى وباعتبارها الدولة المدافعة عن القومية العربية، وتمتعت بكل الدعم العربى فى مواجهة إيران، فالدول الخليجية التى ساندتها ضد إيران ـ عدا عمان والإمارات اللتان عملتا على إبقاء قنوات مفتوحة مع إيران- وتحت الضغط السعودى لاعتبار إيران هى التهديد الرئيسى هى التى خلقت الوضع غير التوازنى فى منطقة الخليج العربى[٤٤].

- تمتع العراق بوجود العديد من المساندين له فى حين أن أعداءه كانوا غير قادرين على تهديده، خاصة فى ظل المساندة الأردنية والمصرية للعراق أثناء الحرب وعدم منافساتهما له فى جهوده للهيمنة على المنطقة من ناحية أخرى ومن ثم تراجع ثقل أعداء العراق مثل سوريا وإيران. بل أن الرئيس العراقى صدام حسين تم اعتباره كالرئيس عبدالناصر أو صلاح الدين الأيوبى الجديد فى مواجهة الحملات الصليبية الجديدة.(٤٥)

شهدت المنطقة العربية فيما قبل الحرب العديد من الأحداث التى كانت تبشر بازدياد التعاون فيما بين الدول العربية، حيث عادت مصر الى الجامعة العربية التى عادت إلى مقرها بالقاهرة، كما تم تسوية عدد من الخلافات العربية الهامة، وتحققت الوحدة اليمنية فى عام ١٩٩٠، وإزدادت سيطرة الحكومة اللبنانية فى مواجهة قوات الميليشيات، مما كان يبشر بمصادر للإستقرار فى المنطقة، فى ظل المساعى المختلفة لرأب الصدع العربى الناشئ من مساندة بعض الدول العربية لإيران وأخرى للعراق.

لكن ظهرت عدة مصادر لعدم الإستقرار فى المنطقة خلال هذه الفترة منها:

أ- استمرار تصعيد الخلاف السورى/العراقى الذى مثل أهم مصدر للتوتر فى النظام العربى.

ب - وصول الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية إلى طريق مسدود خاصة بعد وصول حكومة يمينية متشددة بقيادة حزب الليكود للحكم فى إسرائيل عقدت التسوية وعرقلتها بجلب أعداد كبيرة من اليهود السوفييت إلى الأراضى المحتلة.

جـ - تزايد التوتر بين بعض الدول العربية المصدرة للبترول، نتيجة لكسر هذه الدول

لسقف الإنتاج المقرر لها وفقا لنظام الحصص الذى أقرته منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، وخاصة تجاوز الإمارات والكويت والسعودية لحصصهم فى الصادرات النفطية مما أدى إلى إتهام العراق لهذه الدول بمسئوليتها عن إنخفاض سعر البترول وتقليل العائدات العراقية من الصادرات النفطية والمطالبة بزيادة نصيب العراق من حصص التصدير.

د- إستمرار مشاكل الحدود فى منطقة الخليج والجزيرة العربية دون حل أو تسوية نهائية مما يجعلها قابلة للإنفجار فى أية لحظة(٤٦).

هـ - كما ظهر فى المنطقة العربية نوع من الإستقطاب الجزئى مما أفرز آثاراً سلبية على التضامن العربى فيما قبل الأزمة، والذى ظهر فى شكل التجمعات الإقليمية وتشتيت الكيان العربى ككل واحد إلى كيانات فرعية، والتى بدأت فى مايو ١٩٨١ بتأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» وترسخت فى فبراير١٩٨٩ بتأسيس "مجلس التعاون العربى" والذى تشكل من العراق ومصر والأردن واليمن الشمالية، وتأسيس"إتحاد المغرب العربى" الذى ضم فى عضويته تونس وليبيا والمغرب والجزائر وموريتانيا، وهو ما رسخ نوعاً من الانقسام العربى بصورة هيكلية على الرغم من أن مواثيق إنشاء هذه المجالس نصت صراحة على حرصها وتأكيدها على التضامن والوحدة العربية، كما تنامى الشعور بالتهديد فيما بين الدول العربية وكون هذه المجالس تحالفات موجهة لدول عربية أخرى.

نخلص إلى أن البيئة الإقليمية فيما قبل الغزو العراقى للكويت مثلت عامل تحفيز وتشجيع للسلوك العراقى تجاه الكويت وذلك من خلال شن حملة ضد الكويت لخرقها حصصها التصديرية من النفط واتهامها بسرقة نفط عراقى من حقل الرميلة ومحاولة العراق تحييد السعودية من خلال عقد إتفاق عدم اعتداء عليها، ومصر

لكونهما عضوين فى مجلس التعاون العربى وعزل سوريا عن تفاعلات المنطقة ومن ثم وجد العراق أن البيئة الإقليمية مشجعة له ولايوجد من سينافس العراق فى تطلعاته أو يملك القدرة على مواجهته إقليمياً وأن القليل الذى يملك هذه القدرة تم تحييده أوعزله وإستغلال الفرقة والتشتت التى شهدها النظام العربى حينذاك.

المطلب الثانى

الحرب والنظام الإقليمى العربى

أفرزت حرب الخليج الثانية آثاراً متعددة على النظام العربى سواء من حيث الهيكل الخاص بالنظام- إن صح أن نطلق على ماكان قائماً بين الدول العربية نظاماً أو على مستوى التماسك والتفاعلات العربية/العربية أو على مستوى التحديات التى تواجه النظام.

أولاً- الحرب وهيكل النظام العربى

أكدت حرب الخليج الثانية ضعف وهشاشة النظام العربى وأوضحت أن البعد الهيكلى الخاص بهذا النظام كان غائباً منذ بدايته فى عام ١٩٤٥، حيث أن هذا النظام يفتقد إلى وجود مؤسسات وقواعد أو مبادئ تحكم التفاعلات فيما بين الدول الأعضاء فيه. حيث أكدت مواقف الدول أعضائه من الغزو العراقى للكويت أن المصلحة القومية هى الحافز والباعث الأساسى لتحركات وسياسات الدول العربية، بل إن إتخاذ موقف عربى موحد تجاه الغزو إنطلاقاً من أسس ومبادئ ثابتة إستمر كما هو الحال تجاه القضايا الهامة التى طالما واجهت النظام. فعلى سبيل المثال وجدنا الموقف السورى من

الحرب العراقية/الإيرانية يميل إلى الجانب الإيرانى على الرغم من كون سوريا والعراق عضوان فى النظام العربى وكونهما النظامان البعثيان الوحيدان فى العالم.(٤٧)

كما أتضح الضعف الهيكلى للنظام الإقليمى العربى، بل وأصبحنا نشكك فى مصداقية إطلاق مصطلح "نظام إقليمى" على تلك الرقعة التى تحتلها الدول العربية حاليا بل وصدق التسمية ايضا على الفترات السابقة، حيث أنه مع البدايات الأولى للأزمة ظهر انشطار الدول الأعضاء فى النظام الى قسمين متساويين حيث ضم القسم الأول المعسكر "ضد صدام" Anti Saddam- دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة إلى مصر وسوريا والمغرب ولبنان وچيبوتى والصومال، والقسم الثانى - معسكر صدام- ضم العراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا.(٤٨) وهو ماأبرز ضعف وهشاشة الهيكل والأساس الذى يقوم عليه النظام وعدم وجود قواعد تحكم سلوك أعضائه.

ثانيا: التماسك والتفاعلات فى النظام

إن الحرب كما أوضحنا أكدت حالة عدم التماسك والإنقسام التى يتسم بها النظام العربى، كما أكدت أن دعاوى الوحدة العربية والتضامن والإتحاد العربى هى مجرد تصريحات لفظية «مناسباتية» وليست هى العناصر الحاكمة للتفاعلات العربية فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه يرفض الغزو من حيث المبدأ على مستوى الوطن العربى كدول إلا أن الطريقة التى تصرف بها عدد من الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق(٤٩).

كذلك أكدت الحرب بوضوح وجود إنقسامات داخل النظام العربى بشكل عام، حيث استقرت فجوة كبيرة بين المغرب الكبير والمشرق العربى بما فيه مصر، مما يهدد

بانفصام حقيقى بين جناحى الوطن العربى وتركيز التفاعلات داخل هذين الجناحين.(٥٠) كما ظهرت الإنقسامات داخل الدولة الواحدة بل وداخل الإتجاه السياسى الواحد فى العديد من الدول.(٥١) وهو ما يوضح أن هذه الإنقسامات كانت موجودة وقائمة سواء فيما بين الدول العربية أو حتى داخل الدول العربية وأن الحرب أظهرت هذه الإنقسامات ولم توجدها. والأثر الأكثر خطورة يتمثل فى أن الحرب قد تركت الشعور بالمرارة فيما بين الشعوب العربية وإنهيار الثقة وإيجاد أنماط مشوهة عن المجتمعات العربية فيما بين بعضها البعض.(٥٢) فإنه على مستوى التماسك الداخلى أكدت الحرب الفجوة بين من يملكون ومن لايملكون داخل النظام، واتسمت التفاعلات داخل النظام بالتحزب والإستقطاب والشعور المتبادل بالتهديد فيما بين الدول العربية.

ثالثا - تحديات النظام العربى

أما على مستوى التحديات فقد أبرزت الأزمة تحدياً جديداً يتمثل فى إستخدام القوة من جانب دولة عربية ضد دولة عربية لضمها، فقد أوضحت الحرب أن تحديات النظام لا تنبع من خارجه فقط، بل قد تنبع من داخله، فيما بين الدول العربية ذاتها، سواء نتيجة للطبيعة التسلطية للنظم السياسية فيه، أو للفجوة الاقتصادية فيما بين دوله، أو نتيجة لمشاكل الحدود فيما بين دوله التى لم تسوء بشكل نهائى، أو عدم إيجاد حلول للمشاكل المزمنة مثل الصراع العربى/ الاسرائيلى فى المنطقة، أو نتيجة للسبب الأهم وهو ضعف النظام ذاته وعدم قدرته السيطرة على سلوك أعضائه.

كما ظهر فيما بعد الحرب تحدياً غاية فى الخطورة وهو ذلك التحدى الخاص بإنهيار النظام الإقليمى العربى، حيث ظهر فيما بعد الحرب الطرح الخاص بإنشاء نظام إقليمى لغرب آسيا(٥٣)، وذلك لعزل منطقة الخليج عن النظام العربى، كما ظهر الطرح

الخاص بالنظام الشرق أوسطى، وهو مـايهدد النظام العربى بشكل أساسى خاصة فى ظل أزمة الثقة فيما بين الدول أعضاء النظام وضعف النوايا والأليات للإبقاء على النظام الإقليمى العربى.

ومن ثم فقد أفرزت حرب الخليج الثانية العديد من الآثار السلبية فى مجملها على النظام العربى حيث أوضحت حالة الهشاشة والضعف التى يعيشها، وأوضحت حقيقة أن التفاعلات العربية يسودها عدم التجانس والتشكك وأن المصلحة القومية هى الحاكمة لها بالاساس، وأوضحت حقيقة التحديات الداخلية التى كانت كامنة بالأمس.

ولكن يبقى السؤال المطروح وهو هل يمكن أن نتعلم من سقطتنا حتى لانسقط ثانية والصعود بنظام عربى اكثر فاعلية أم أنها السقطة التى لايمكن أن يكون بعدها وقوف؟

المطلب الثالث

الحرب والمنظمات الاقليمية العربية

مثلت الحرب هزة شديدة للنظام العربى وبالتالى المؤسسات التى قامت فى إطار هذا النظام، حيث كان لابد من تقييم أداء وفعالية هذه المؤسسات خلال الأزمة، وسنركز هنا على الجامعة العربية باعتبارها المنظمة الرئيسية فى هذا النظام مع تناول موجز للتجمعات العربية الفرعية.

يمثل تعامل الجامعة العربية كمنظمة إقليمية مع الغزو العراقى للكويت أهمية متزايدة فى ضوء حقيقتين- الأولى: دافع الأمن - أى دور المنظمة سواء عالمية أو إقليمية فى حفظ السلم والأمن للدول الأعضاء فيها يمثل الحافز الأساسى لإنشائها

باعتبارها منظمة سياسية بالأساس وأن الأهداف الإقتصاية والاجتماعية والثقافية تأتى بصورة ثانوية. والثانية: ضرورة توافر الإمكانات والآليات للمنظمة الدولية للقيام بالوظيفة السابقة إذا استلزم أداؤها جهودا سلمية أو قسرية، بل إن هذه التنظيمات لاتصبح منظمات إقليمية بمفهوم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بدون وجود مثل هذه الآليات للإستعانة بها فى أعمال القمع إذا ماكان ثمة ضرورة تستدعى ذلك(٥٤).

وإذا ماتناولنا فعالية المنظمة الإقليمية الرئيسية وهى الجامعة العربية نجد ملاحظات فعلى مستوى إدارة الجامعة للأزمة- نجد أن فعالية الجامعة كانت منخفضة للغاية بل وأوضحت قدرة هزيلة فى التصدى للعدوان العراقى وهو أحد أعضائها على إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة وهى الكويت، حيث إن الجامعة اقتصر دورها على الإدانة اللفظية والشجب الشفوى للعدوان ومناشدة العراق للإنسحاب دون قيد أو شرط من الكويت بل إن إنقسام الدول العربية داخل المنظمة حول وسيلة التعامل مع الغزو العراقى أدى إلى شل فعالية المنظمة.

أوضحت الأزمة أن الجامعة العربية، ركيزة النظام العربى كمنظمة.. ليس لديها الآليات اللازمة لفرض حل عربى لأزمة عربية، بل أن تصفية كامل آثار الغزو العراقى لايمكن تحقيقها إلا بموافقة العراق وهى الدولة المعتدية(٥٥).

لقد أثرت الحرب على مصداقية الجامعة العربية كمنظمة لها قواعد ومبادئ تحكم تفاعلات الدول الأعضاء، بل أن الجامعة اتضح أنها أداة للدول العربية تستخدمها حينما تجد فى ذلك مصلحة لها وتعطلها طالما كان ذلك فى مصلحتها.

وفى تحليل تدنى دور الجامعة العربية فى التعامل مع الأزمة اتضحت بعض اوجه القصور مثل:

١- أن نصوص الميثاق الخاص بالجامعة جاءت غامضة فيما يتعلق بالتدابير التى يتم إتخاذها للتصدى للعدوان وقمعه، مما أعاق الاتفاق على إجراءات محددة لمواجهة الأزمة.

٢- وجود صعوبات تتعلق بنظام التصويت على الإجراءات والتدابير التى يجب اتخاذها فى مجال الأمن الجماعى العربى، حيث يشترط أن يصدر مجلس الجامعة فى مجال التصدى للعدوان قراراً وأن يكون هذا القرار بإجماع الدول الأعضاء فيما عدا صوت الدولة المعتدية فى حالة كونها دولة عربية(٥٦).

٣- أن ميثاق الجامعة لم يحدد ماهو المقصود بالعدوان أو الاعتداء الذى يحدث ضد دولة عضو بالجامعة سواء من دولة عربية أو غير عربية، وهو مايترك الباب مفتوحاً أمام التفسيرات المختلفة مما يتسبب فى شل حركة المجلس وعجزه عن الإضطلاع بالمهام المنوطة به فى هذا الشأن(٥٧).

كما أوضحت الأزمة أن الجامعة العربية عاجزة عن التصرف بشكل مستقل عن التدخلات الخارجية لهذه الأسباب المتعلقة بنصوصها ذاتها وللتفاعلات فيما بين الدول الأعضاء، بل أن القوى الدولية والمنظمة العالمية أى الأمم المتحدة كانت أكثر سرعة فى التحرك وأكثر فعالية فى التعامل مع حدث يقع فى إطار إختصاص جامعة الدول العربية بل ولم تنتظر حتى تسفر جهود الجامعة عن حل لهذه الأزمة.

أكدت الأزمة أن الجامعة العربية تحتاج إلى التطوير فى الإجراءات والتدابير المتاحة لدى الجامعة، بل وضرورة معالجة أوجه القصور والصياغات العامة غير المحددة لدور المنظمة فى الميثاق المنشئ لها، إلا أن دعوة التجديد والتطوير قد واجهت فتوراً من قبل العديد من الدول العربية ولم تلق مشروعات إحياء أو تجديد نظام الجامعة بما فيها مشروع إنشاء محكمة العدل العربية تأييداً فعلياً من قبل الدول الأعضاء(٥٨).

ومن جراء الأزمة، ظهرت العديد من المقترحات بشأن تطوير الجامعة، وذلك بتطوير سبل التسوية القضائية للمنازعات العربية حيث ظهر فى الأزمة ضعف الأساليب القائمة وهو مايتعلق بشكل أو بآخر بمحنة العلاقات العربية[٥٩].

ظهر الإقتراح الخاص بتطوير القواعد القانونية والأسس التنظيمية الخاصة بالجامعة لزيادة فعاليتها، وخاصة فى مجال تطوير نظام الجزاءات فى نظام الجامعة وسبله ومجالاته، وذلك إما من خلال تعديل الميثاق الخاص بالجامعة أو إعمال النص أو التفسير الوظيفى لما هو قائم من قوانين وذلك لزيادة فعالية المنظمة.[٦٠] حيث اتضح ذلك بصورة ملحة خاصة فى المجال الأمنى نتيجة لفقدان ثقة الدول العربية خاصة الخليجية فى مصداقية دور المنظمة الإقليمية فى حماية الأمن.[٦١]

كما أوضحت الأزمة مدى الهشاشة والضعف الذى تميزت به بقية المنظمات الإقليمية التى نشأت فى المنطقة العربية، حيث أن مجلس التعاون الخليجى فشل فى ردع أو القيام بدور فعال فى مواجهة عدوان على إحدى الدول الأعضاء فيه وهى الكويت، كما أن مجلس التعاون العربى الذى تضمن العراق، كانت القوة الرئيسية - عربيا- المواجهة لها هى مصر وهى إحدى الدول الأعضاء مما يؤكد غياب التنسيق بين الأعضاء فيه، كما أن اتحاد المغرب العربى تباينت مواقف أعضائه مابين مؤيد ومعارض أو متحفظ بشأن الغزو العراقى للكويت أثناء التصويت عليه فى الجامعة.[٦٢] وإزداد هذا التباين بعد نشوب الحرب، مما يؤدى إلى التأكيد على غياب التنسيق بين الدول الأعضاء فى المواقف الحاسمة.

نخلص من ذلك إلى أن حرب الخليج الثانية بمراحلها المختلفة بداية من الغزو حتى تحرير الكويت قد أوضحت الضعف والقصور الذى تعانى منه الجامعة العربية وبقية المنظمات الإقليمية فى المنطقة وذلك لغياب التحديد الواضح والدقيق للأمور والقضايا

والإجراءات فى الميثاق التأسيسى أو توافر الآليات والامكانات لديها لحماية أعضائها بل وطغيان البعد المصلحى للدول الأعضاء عند تعاملها مع المنظمة المنضمة إليها، ومن هنا فقد طرحت العديد من المشروعات لتلافى أوجه القصور إلا أن تنفيذها مازال محل شك بسبب تباين مواقف الدول العربية بشأن إحياء الجامعة العربية وزيادة فعاليتها، وعلى مر خمس سنوات منذ بداية الأزمة لم نجد تقدماً فى هذا المجال.

المطلب الرابع

الحرب والتوازنات الإقليمية

تركت حرب الخليج الثانية آثاراً بالغة الأهمية فيما يتعلق بالتوازنات الإقليمية سواء فى المنطقة العربية بشكل عام أو فى منطقة الخليج على وجه الخصوص.

أولاً- التوازنات فى المنطقة العربية

خسرت الدول العربية القدرات العسكرية العراقية، خاصة القدرات الكيماوية والبيولوجية وإحتمالات تطوير برنامج نووى عراقى فى مواجهة التهديدات التى تواجه المنطقة العربية من خارجها مثل إيران أومن داخلها إسرائيل، إلا أن الحرب أوضحت أن هذه القوة لم يكن بالامكان استخدامها بشكل تكافلى عربياً شاملاً ولكن كانت ستستخدم فقط تبعاً للمصالح العراقية بالأساس.

أدت الحرب الى التخلص من القدرات العراقية الكيماوية والبيولوجية وتعطيل البرنامج النووى العراقى والتى كان يمكن استخدامها كورقة ضغط على الدول المهددة للمنطقة العربية اذا ما اتجهت النيات لاستخدامها على هذا النحو، كما تم تعطيب

حوالى ٨٠٪ من القوات المسلحة العراقية، وتدميرالبنية الاساسية العراقية فى الحرب[٦٣].

أكدت الحرب عدم امكانية إيجاد جبهة عربية موحدة خاصة فى الجوانب الأمنية والعسكرية لمواجهة التهديدات التى تواجه المنطقة العربية، وهو ما أكد عليه فشل البعد الأمنى والعسكرى لإعلان دمشق كنواة للأمن الجماعى العربى وعدم تحقيق شئ من بنوده المحورية منذ توقيعه فى ٦ مارس عام ١٩٩١.

سجلت الحرب عودة تركيا إلى لعب دور فى المنطقة بل والاستفادة من الدمار الذى لحق بالقوة العسكرية العراقية حيث أعلنت مراراً خشيتها من تنامى القدرة العسكرية العراقية[٦٤]، بل ولعبت تركيا دوراً حاسماً فى تسهيل شن الحرب من الجبهة الشمالية للعراق خاصة الهجمات الجوية وأكدت أهميتها الاستراتيچية للمجتمع الدولى ودول الخليج.

كما استفادت تركيا من الحرب بحدوث تقارب سورى/ تركى حيث تطورت العلاقات فيما بين الدولتين ايجابيا وتم إجراء مفاوضات بشأن حل القضايا المعلقة فيما بين الدولتين مثل مشاكل مياه الفرات وأمن الحدود.[٦٥]

ظهرت الاستفادة الإسرائيلية من الحرب دون الإشتراك فيها بشكل مباشر من خلال ضبط النفس وإتباع التعليمات الامريكية حيث حصلت على مزايا عسكرية وسياسية واقتصادية من الحرب، حيث تم إزالة قدرات قوة عسكرية مجاورة ووجود قوات غربية حليفة تعوق قدرات بقية الجيران الأقوياء.[٦٦]

والخطورة هنا تتضح من خلفيات التعاون الإيرانى/ الإسرائيلى خلال حرب الخليج الأولى وإحتمالات التعاون فيما بينهما فى ظل ضعف القدرات العراقية والخليجية

العربية على الرغم من أن إسرائيل تبدو وكأنها ليست مصدر تهديد لدول الخليج بسبب تحالف الطرفين مع الولايات المتحدة.

فى إطار المنطقة العربية يظهر أن الكفة العربية قد تناقصت بشدة فى توازنات المنطقة مع القوى الأخرى، سواء بسبب تدمير القوة العراقية أو جو الإنقسام والشك وعدم الثقة وضعف التعاون العسكرى بين الدول العربية فيما بعد الحرب.

ثانيا: التوازنات فى منطقة الخليج العربى

يتضح أنه على الرغم من أن الحرب كما تم تبريرها من قبل القوى الكبرى فى التحالف الدولى قد قامت بتخفيض القدرات العسكرية العراقية بما يواءم المقاييس الإقليمية وبالقدر الذى يوفر حماية لدول الخليج من هجوم عسكرى عراقى.

إلا أن التوازنات فى منطقة الخليج نتيجة الحرب قد مالت بشكل أساسى فى جانب إيران التى أمكنها من خلال الحرب تحقيق العديد من المكاسب سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية(٦٧). وهو ماتدركه دول الخليج حيث إنه على الرغم من سعى إيران المستمر منذ تولى رافسنجانى السلطة لتحسين العلاقات مع دول الخليج قبل وبعد الحرب إلا أن حالة عدم التوازن بين إيران ودول الخليج مجتمعة قد جعلت هذه المحاولات تفشل على الرغم من تأكيد إيران على رغبتها فى تطبيع العلاقات والتعاون الإقليمى. بل أن الرئيس رافسنجانى أعلن فى أكثر من مناسبة أن إيران ليست فى حاجة إلى اموال وبترول الدول الخليجية(٦٨). وما زال الموقف السعودى الرافض لدور إيرانى فى المنطقة عاملا أساسيا فى ذلك، فعلى الرغم من التحسن الذى طرأ على العلاقات الإيرانية/ الخليجية فيما بعد الحرب خلال عامى ١٩٩٢/٩١، إلا أن نظرة التوجس من إزدياد القوة الإيرانية وعدم توازنها مع القوة الخليجية يجعل الدول العربية الخليجية

تنظر لإيران على أنها مـا زالت مصـدراً للتـهـديد على الرغم من أن العراق هو المصـدر الأول بعد الحرب.

ولتوضيح الأوضاع الخاصة بالقدرات العسكرية تم عمل الجدولين التاليين لعرض حجم القوى البشرية وأسلحة القتال الرئيسية لدى الدول الثمانى.

«جدول (١) حالة القوة العسكرية لدول الخليج الثمانى حسب إحصاءات ١٩٩٠/٨٩

الدولة	أعداد أفراد القوات المسلحة	دبابات القتال الرئيسية	الطائرات المقاتلة
إيران	٦٠٤٥٥٠ + (٣٥٠٠٠٠ احتياطى)	٥٣٠ (منهم ٣٠ دبابة خفيفة)	١٢١
العراق	١٠٠٠,٠٠٠ + (٨٥٠٠٠٠ احتياطى)	٦٥٠٠ (منهم ١٠٠ دبابة خفيفة)	٥١٣
السعودية	٦٥٧٠٠	٥٥٠	١٧٩
الكويت	٢٠٣٠٠	٢٧٥	٤٢ (منها ١٦ هيل مسلح)
البحرين	٤٠٠٠	٥٤	٤٠ (منها ٢٤ هيل مسلح)
الإمارات	٤٣٠٠٠	١٣١ منهم ٧٦ دبابة خفيفة	٨٠ (منها ١٩ هيل مسلح)
قطر	٧٠٠٠	٢٤	٣٣ (منها ٢٠ هيل مسلح)
عمان	٢٥٥٠٠	٣٩ + ٣٠ دبابة خفيفة	٦٣
إجمالى الدول الست أعضاء مجلس التعاون	١٦٥,٥٠٠	١١٧٩	٤٤٧

المصدر تم تجميع هذا الجدول من الإحصائيات الواردة Military Balance, 89/90, and Middle East Mililary Balancc 89/90

يتضح من الجدول حجم التباين فى القدرات العسكرية مابين الدول الخليجية الست وقدرات كل من العراق وإيران. فإذا ماقارنا الدول الست مجتمعة بالعراق تبعاً للإحصاءات السابقة نجد أن إجمالى عدد أفراد القوات المسلحة للدول الست لايوازى إلا ٦ر١٦٪ من حجم القوات العراقية فى حين يمثل نسبة ٤ر٢١٪ من القوات الإيرانية، بل أن الأمر يزداد سوءاً إذا ماقارنا القوى الفردية للدو ل وكلا القوتين فإذا ما أخذنا

السعوددية وهى أكثر الدول الخليجية من حيث عدد أفراد قواتها المسلحة سنجد أنها تمثل فقط ٩ر١٠٪ من إجمالى القوة العاملة فى الجيش الإيرانى، و٦ر٦٪ من حجم القوة العراقى، كما نجد أنها جميعاً ليس لديها أى عدد إحتياطى فى حين أن إيران والعراق لديهما مايزيد على المليون و٢٠٠ ألف جندى إحتياطى . أما على مستوى العراق وإيران فنجد أن العراق استطاعت أثناء حرب الخليج الأولى تكوين جيش ضخم زاد فى الأعداد العاملة وكذلك الاحتياطى عن ايران بلغ ضعفه أما بالنسبة لدبابات القتال الرئيسية فنجد أن الدول الخليجية الست مجتمعة لاتملأ سوى مانسبته ١٨٪ مما لدى العراق فى حين تبلغ ضعف مالدى إيران. كما نجد التفاوت الكبير فى حجم الاسلحة ما بين العراق وايران حيث أن الاخيرة تملك فقط مانسبته ٤ر١٥٪ من الدبابات مقارنة بالعراق والصورة تزداد وضوحا عند مانقارن دولة مثل قطر من حيث حجم الدبابات مقارنة بالعراق أو إيران، بل أن السعودية ذاتها والتى تمثل مركز الثقل فى القوة الخليجية لاتمثل سوى ٨٪ مقارنة بحجم الدبابات العراقية.

أما من حيث حجم الطائرات المقاتلة فنجد أن الدول الست رغم اهتمامها بتطوير سلاحها الجوى إلا أنها مجتمعة لا تمثل سوى ٨٧٪ من حجم القوة العراقية، فى حين تفوق من حيث العدد السلاح الجوى الإيرانى وان كان يجب أن نراعى أن دول الخليج الست لديها ٧٩ طائرة هيل مسلح وهى ليست ذات كفاءة قتالية عالية وإن كنا قد أدخلناها عند حصر الطائرات المقاتلة.

نخلص من ذلك إلى أنه من الجدول السابق يتضح مدى التفاوت الواضح فيما بين الدول الست وكلاً من العراق وايران بصفة فردية أو مجتمعتين، بينما هذا التفاوت يزداد بشدة عند مقارنة الدول الخليجية فرادى بالعراق أو إيران. كما أن القدرات العسكرية العراقية فيما قبل حرب الخليج الثانية فاقت القدرات سواء الإيرانية أو للدول الست

وهو ماتؤكده الأرقام السابقة.

لحقت بالقدرات العسكرية الخليجية بشكل عام العديد من التطورات من جراء حرب الخليج الثانية حيث أن عدد القوات العسكرية العراقية قد قل وكذلك بعد تحطيم وتعطيب العديد من الأسلحة العراقية سواء الدبابات أو الطائرات المقاتلة، كما عملت إيران على زيادة تسليحها، كذلك نتج عن الحرب سعى الدول الست لزيادة قدراتها العسكرية سواء بزيادة عدد أفراد القوات المسلحة أو اسلحة القتال الرئيسية لديها وهو مايوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٢) حالة القوة العسكرية لدول الخليج الثماني حسب إحصاءات ١٩٩٥/٩٤

الدولة	أعداد أفراد القوات المسلحة	دبابات القتال الرئيسية	الطائرات المقاتلة
إيران	٥١٣٠٠٠ + (٣٥٠٠٠٠ احتياطى)	١٢٤٥	٢٩٥
العراق	٣٨٢٠٠٠ + (٦٥٠٠٠٠ احتياطى)	٢٢٠٠	١٣٦
السعودية	١٠٤٠٠٠ + (٥٧ ألف حرس وطنى)	٧٧٠	٢٩٢
الكويت	١٦,٦٠٠ + (٢٣٧٠٠ احتياطى)	١٥٠	٨٣
الإمارات	٥٠٠	٢٠١ (منهم ٧٦ دبابة خفيفة)	٧٤
البحرين	٨١٠٠	٨٠	٣٤ (منهم ١٠ طائرات هيل مسلح)
قطر	١٠١٠٠	٣٠	٣٧
عمان	٤٢٩٠٠	١١٠ (منهم ٢٧ دبابة خفيفة)	٥٨ (منهم ٢٠ طائرة هيل مسلح)
مجموع دول مجلس التعاون الست	٣٣٠٠٢٠٠	١٣٤١	٥٧٨

المصدر : تم تجميع هذا الجدول من الإحصاءات الواردة فى Military Balanc, 94/95 p p 123 - 139

يتضح من الجدول مدى الضعف الذى لحق بالقدرات العراقية من جراء الحرب وهو مايتضح عند مقارنتها بالجدول السابق، إلا أنه على الرغم من ذلك نجد أن حجم أفراد

القوات المسلحة العراقية ما زال يفوق الدول الست مجتمعة، حيث تمثل الأخيرة مانسبته ٧٨٫٦٪ من حجم القوات العراقية، بينما لاتمثل السعودية وهى أكثر الدول الست من حيث عدد قواتها المسلحة إلا ٢٧٫٣٪ من حجم القوات العراقية. أما عن إيران فما زالت تحتفظ بجيش كبير العدد وان كان أقل من إحصاءات ١٩٩١/٨٩ وعند مقارنتها بالدول الست مجتمعة نجد أن الدول الست لاتمثل سوى ٥٨٫٥٪ من حجم القوى العاملة فى الجيش الإيرانى كذلك فلدى إيران إحتياطى من الأفراد يفوق القوى العاملة لدى الدول الست. أما عن التوازن العراقى/الإيرانى فقد إختل الميزان العسكرى من حيث عدد الأفراد لصالح إيران فبعد أن كانت تمثل ٦٠٫٥٪ من إجمالى القوة العراقية العاملة فيما بعد الحرب أختل الميزان وأصبحت العراق هى الأقل ويمثل مجموع أفراد قواتها المسلحة مانسبته ٧٤٫٥٪ من حجم القوات العاملة الإيرانية وإن كان الإحتياطى العراقى ما زال يمثل قوة عسكرية ضخمة ينبغى وضعها فى الحسبان.

أما من حيث دبابات القتال الرتيسية فعلى الرغم من خسارة العراق للعديد منها فى الحرب حيث انخفض حجمها إلى الثلث تقريباً عما كان قبل الحرب إلا أنها ما زالت تفوق الدول الخليجية الست مجتمعة بما نسبته٣٩٪ من حيث حجم الدبابات التى لدى كلا القوتين أما بالنسبة لإيران فقد عملت على زيادة دبابات القتال لديها حيث أنه بعد إنتهاء حربها مع العراق وحرب الخليج الثانية استطاعت عقد صفقات مع دول شرقية سابقة وغربية لتدعيم قواتها البرية، إلا أنها ما زالت أقل من العراق فى هذا المجال حيث يمثل إجمالى مالديها من دبابات القتال مانسبته ٥٦٫٦٪ من حجم الدبابات الموجودة لدى العراق، وما زالت الدول الخليجية الست مجتمعة وإن كان الفارق ضيقًا للغاية حيث تزيد الدول الست فقط بحوالى ٩٦ دبابة تقل قيمتها إذا ماعرفنا أنه من ضمن الإحصائية يوجد لدى الدول الست حوالى ١١٣ دبابة خفيفة.

خسرت العراق العديد من طائراتها المقاتلة فى الحرب وهو مايتضح من حيث الأرقام الخاصة فى حين إرتفعت أعداد الطائرات المقاتلة الإيرانية حتى فاقت مالدى العراق، حيث اصبحت الاخيرة تمثل فقط مانسبته ٤٦٪ مما لدى إيران من طائرات مقاتلة خاصة أن العديد من الطائرات العراقية فرت إلى إيران أثناء الحرب. فى حين عملت الدول الخليجية الست على زيادة طائراتها المقارنة حيث أصبحت مجتمعة تفوق كلا من العراق وإيران سواء مجتمعتين أوفرادى ويتضح التوجة الخليجى نحو التسليح الجوى بمقارنة الأرقام الخام فى عام ٨٩/٩٠ مع إحصاءات ٩٤/٩٥ خاصة بالنسبة للسعودية والكويت.

- يتضح مما سبق أن حرب الخليج الثانية أدت إلى اختلال التوازن العسكرى فى المنطقة فى صالح إيران بصفة أساسية وضد العراق واستفادت الدول الخليجية الست مما لحق بالعراق من خسائر فى الحرب وإن كان ذلك يجب أن يجعلنا نأخذ فى الاعتبار أن الاختلال ليس كبيراً وأن العراق يمكنه تعويض خسائره كما أن التفوق الإيرانى وان كان ليس كبيرا مثل العراق قبل الحرب ايضا يمثل مصدر تهديد للدول الست.

- إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أنه فيما يتعلق بالتوازن فى المنطقة والذى تمثل العراق طرفاً فيه، فلا زالت الأمور غير مؤكدة فى ضوء المعلومات والتقارير العديدة التى تتغير بإستمرار بشأن حقيقة القدرات العسكرية العراقية، إلا أنه من الواضح أن العلاقة التوازنية مع إيران قد مالت فى إتجاه إيران خاصة فى ظل إنخفاض القدرات الاقتصادية العراقية من جراء الحرب، فحسب أحد التحليلات لأوضاع ما بعد الحرب فإن الحرب على الرغم من أنها قد أدت إلى إيجاد حالة من توازن الضعف بين العراق وإيران والتى لاينتظر أن تستمر طويلاً حيث ستتغير فى صالح إيران بالنظر إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية الإيرانية خاصة أن حجم الدمار الذى لحق بإيران خلال

حرب الخليج الأولى لم يكن شاملاً لمجالات أو أقاليم كاملة كما كان الحال بالنسبة للعراق.(٦٩) لكن نريد أن نشير إلى أن الحجم والحالة الحقيقية للقدرات العراقية خاصة فى المجال العسكرى ما زالت غير مؤكدة.

- أما فيما يتعلق بالموقف الخاص بالدول الخليجية الست فإن العلاقة التوازنية ليست فى صالحها سواء فى مقابل إيران، أو حتى فى مقابل العراق فيما بعد حرب الخليج الثانية كما أن الاعتماد على الضمانة والحماية الأمريكية الأوروبية لتأمينها ليس مصدر إستقرار، خاصة بعد فشل خطة تكوين الجيش الخليجى الموحد التى قدمتها عمان فى أكتوبر ١٩٩١ ولم تتحمس لها بقية الدول الخليجية(٧٠). كما أن تطور القوات الخليجية الذاتية لدول الخليج لايمكن أن يصل بإحداهما إلى موازنة القوات المجاورة لها مثل إيران على سبيل المثال رغم تزايد الإنفاق الدفاعى فى هذه الدول بشكل عام فيما بعد الحرب.

- ومن ثم نخلص إلى أن الحرب قد غيرت من خريطة التوازنات الإقليمية سوا . فى المنطقة العربية بشكل عام أوفى منطقة الخليج بصفة خاصة ولكنها لم تكن فى صالح الجانب العربى فى مجملها.

المطلب الخامس

الحرب و مشاكل المنطقة العربية

لقد أدت الحرب إلى عدة نتائج فيما يتعلق بمشكلات الصراع فى المنطقة العربية، حيث أكدت الحرب أن جلب الهدوء للمنطقة هو أمر مستحيل حيث إن العديد من مصادر القلق والتوتر ستستمر وأن المنطقة ما زالت مضطربة ومتوترة وتموج بالعديد من

المشكلات، حيث أكدت الحرب أن مشاكل الحدود ما زالت قائمة فى المنطقة وهو مايمثل تهديداً للإستقرار فيها.

- إلا أن ماأكدت عليه الحرب بصفة رئيسية هو ضرورة إيجاد حل للمشاكل المزمنة فى العالم العربى - خاصة الصراع العربى/الاسرائيلى.

حيث إن الجماهير الأردنية والفلسطينية فى الأراضى المحتلة أيدوا صدام وكذلك العديد من الجماهير العربية فى الدول المختلفة عندما لعب بورقة القضية الفلسطينية وتعلقت الآمال به لايجاد حل للقضية وتحرير الأراضى العربية المحتلة. بل إن صدام حسين عندما ربط إنسحابه من الكويت بتحرير الأراضى المحتلة ساندته بعض القوى الدولية(٧١).

ظهر مع الأزمة ثلاثة تصورات فيما يتعلق بالربط بين تحرير الكويت وحل القضية الفسلطينية هى:

الأول- الربط المتزامن وتبنته منظمة التحرير وبعض الدول والقوى السياسية العربية ويختلف عن الطرح العراقى فى عدم تبنيه لفكرة الجدول الزمنى المرتبط بترتيب وقوع الإحتلالات.

الثانى- رفض أى نوع من الربط وتبنته الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وإسرائيل مع تأكيد أمريكى على ضرورة تسوية مشكلات المنطقة دون إلتزام بالربط بينهما.

الثالث- الربط المتعاقب وتبنته الدول الأوروبية والإتحاد السوفيتى والتركيز هنا على حل أزمة الخليج أولاً مع تهيئة الجو لحل بقية مشاكل دول المنطقة خاصة الفلسطينية واللبنانية وهو ماظهر فى البيان الأوروبى السوفيتى المشترك فى سبتمبر عام ١٩٩٠(٧٢).

فقد ساهمت الأزمة إيجابياً فى اتجاه التسوية للصراع العربى/الإسرائيلى حيث أكدت إستحالة تسكين المنطقة العربية ونزع حالة عدم الإستقرار الممتدة فيها دون تسوية لهذا الصراع وتأكيد الإلتزامات الأمريكية الساعية للتسوية وأن هذه فرصة من الفرص القليلة الممتدة الباقية.(٧٣) ومن ناحية أخرى فقد أدت الحرب إلى ضغوط على إسرائيل من جانب الولايات المتحدة والقوى الغربية لبدء مفاوضات جادة مع العرب لتسوية الصراع العربى/الاسرائيلى، وبالفعل تم تفكيك هذا الصراع إلى مسارات للسلام مابين فلسطين وإسرائيل فى البداية ثم الأردن وإسرائيل وتحققت بالفعل نجاحات فى هذين المسارين. وما زالت المحادثات جارية على المسار السورى/ الإسرائيلى وإن كانت تواجهها بعض الصعوبات خاصة لنمو معارضى السلام فى إسرائيل من المتطرفين بل وصل الحد إلى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين على ايدى شاب إسرائيلى بدعوى أنه يفرط فى الأراضى الإسرائيلية، كما أن الجانب الإسرائيلى ما زال يرفض التنازل عن الجولان ككل كما تطلب سوريا، إلا أن هذا المسار يتقدم ولكن بشكل بطىء، وجدير بالذكر أن تحقيق تقدم على هذا المسار هو المدخل لبدء مفاوضات على المسار اللبنانى/الإسرائيلى.

- أما فيما يتعلق بالمشكلة اللبنانية، ففى ظل إنعدام الدعم العراقى لقوات ميشيل عون وحدوث تقارب أمريكى/سورى فى الحرب سُمح للقوات اللبنانية بالاستعانة بسوريا لمواجهة قوات عون مع موافقة إسرائيلية بضغط أمريكى، مما مكن الحكومة اللبنانية من التخلص من منافس قوى لها، كما أدت الحرب إلى إضعاف الميليشيات الفلسطينية الموجودة فى لبنان، وتمكنت الحكومة بدعم سورى من القيام بأعمال عسكرية فى الجنوب ونشر القوات الحكومية فيه(٧٤). ومن ثم أمكن البدء فى جهود إعادة البناء والتعمير فى لبنان بعد تحقيق درجة من السيطرة الحكومية على الأراضى اللبنانية.

- كما تم إثارة المسار اللبنانى/الإسرائيلى فى تسوية الصراع العربى /الإسرائيلى ولكن نظراً لتعقده والتبعية اللبنانية للموقف السورى تم تأجيله الى ما بعد تحقيق تقدم على المسار السورى/الإسرائيلى.

-أدت حرب الخليج الثانية الى العديد من الأثار، حيث أفرزت آثارا سلبية على النظام الإقليمى العربى مما يضعفه بل يصل الأمر إلى درجة التهديد بالإختفاء لصالح نظم اخرى بديلة سواء النظام الغرب أسيوى أو الشرق أوسطى، كما أثرت سلبيا على التفاعلات العربية/العربية وأحدثت نوعاً من الشق للصف العربى بين مشرقه ومغربه وخاصة فى ظل تدعيم ظاهرة الخليجية باعتبارها كيانا مستقلا والسعى إلى فصل الخليج عن النظام الإقليمى العربى.

- كما تركت الحرب أثاراً سلبية على فاعلية الجامعة العربية ومصداقيتها فى القدرة على التدخل لحماية الدول الأعضاء فيها أو وجود الآليات اللازمة لهذا التدخل بل وأن الأمر إزداد خطورة نتيجة للإنقسامات العربية مما يعيق العمل العربى المشترك فيما بعد الحرب، كما أن الحرب أدت إلى إختلال التوازنات فى المنطقة العربية والخليج لصالح الأطراف غير العربية مثل إيران وإسرائيل وتركيا.

- حملت الحرب معها تأكيداً على ضرورة إصلاح الجامعة العربية وضرورة دعمها، كما أنها أكدت ضرورة النظرة الشاملة لمشاكل المنطقة العربية لتحقيق الإستقرار بها مثل حل مشاكل الحدود، والصراع العربى/الإسرائيلى، والفجوة بين من يملكون ومن لايملكون فى العالم العربى، وضرورة نبذ التسلطية والسعى نحو الديمقراطية كنظام وأسلوب للحكم.

الفصل الثالث

التهديدات النابعة من البيئة الدولية والإقليمية

أدت حرب الخليج الثانية كما أوضحنا إلى تغييرات فى خريطة التفاعلات الإقليمية كما أوضحت ورسخت التغيرات الحادثة فى البيئة الدولية، وإنطلاقاً من هذا فإن الحرب قد أدت الى تغيير فى التهديدات الموجهة لمنطقة الخليج العربى سواء تلك النابعة من البيئة الدولية أومن البيئة الأقليمية وهو ماسنوضحه فى العرض التالى.

فى البداية نشير إلى مفهوم التهديد، فهو يعرف من الناحية الإستراتيجية على أنه «وصول تعارض المصالح والغايات القومية الى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمى يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية مما قد يضطر الأطراف المتصارعة أو أيًا منها إلى اللجوء لإستخدام أداة القوة المسلحة، معرضة الأمن القومى لأطراف أخرى للخطر»(٧٥).

وتوجد تصنيفات عديدة للتهديدات حسب المنظور الذى يتم تحليلها من خلاله، فتبعا لمدى الاستمرارية تقسم إلى تهديدات دائمة وأخرى مؤقتة، ومن حيث درجة توجيه التهديد إلى تهديد مباشر وغير مباشر، ومن حيث واقعية وإحتمالية التهديد أو الإستخدام الفعلى للقوة المسلحة الى تهديدات واقعة وأخرى محتملة وثالثة كامنة(٧٦).

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث نقاط رئيسية هى

المطلب الأول - المصـــادر

العامة للتهديد فى المنطقة.

المطلب الثانى- التهديدات النابعة من البيئة الدولية.

المطلب الثالث - التهديدات النابعة من البيئة الإقليمية.

المطلب الأول

المصادر العامة للتهديدات فى المنطقة

تتميز منطقة الخليج بوجود العديد من مصادر التهديد التى يمكن أن تكون أساساً للعديد من التهديدات لدول المنطقة ومن هذه المصادر.

أولا: طبيعة الأوضاع فى المنطقة

حيث يسود المنطقة حالة من اللاتجانس بين دول عربية فى غرب الخليج ودولة فارسية فى الشرق، وعلى الرغم من أن قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ حمل معه الآمال الخاصة بالتقارب بين شرق الخليج وغربه بإعتبار أنها ثورة إسلامية، إلا أن هذه الثورة عملت على إحداث قلاقل بدعم الأقليات المذهبية فى الوطن العربى مثل الدروز فى سوريا ولبنان والزيدية فى اليمن والشيعة فى مناطق عديدة فى المنطقة العربية وفى منطقة الخليج. والأمر يزداد خطورة إذا ما أضفنا إليه أطماع الجنس الفارسى (الإيرانيين) فى التوسع على حساب الدول العربية فى الخليج وإتجاهه إلى السيطرة على أجزاء من الوطن العربى والمطالبة بأجزاء أخرى[٧٧].

كما أن اختلاف طبيعة النظم السياسية السائدة في إيران الثورية أو العراق الراديكالية أو النظم الخليجية العربية المحافظة يؤدى إلى حالة من تخوف وتشكك كل طرف فى نيات الطرف الاخر، بل ووجود حالة من عدم الاستقرار نتيجة لغياب أسس للتفاهم الإقليمى فيما بين دول المنطقة.

بل أن حالة عدم التوازن الإقليمى تشكل مصدراً أساسياً للتهديد فيما بين دول المنطقة حيث أن ذلك يؤدى إلى حالة من سباق التسلح والتحالفات التى تزيد من حالة عدم الاستقرار.

ثانيا ـ ارتباط منطقة الخليج بمناطق ازمات اخرى

حيث ترتبط منطقة الخليج رغم كل مساعى الفصل إلى منطقة الشرق الأوسط والتى تمثل منطقة عدم استقرار لاستمرار الصراع العربى/الإسرائيلى(٧٨)، كما أن وجود الكيان الإسرائيلى مثّل تحديا وتهديداً للمنطقة من خلال تقديم تسهيلات لعناصر التدخل الأجنبى، وحرصه على تحجيم القدرات العسكرية العراقية أدى إلى تدخلات فى منطقة الخليج من خلال التعاون مع إيران، كما أن إقليم غرب أسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق تمثل مصدراً لعدم الاستقرار فى المنطقة، كما ظهر أن المنطقة مهددة من الدول العربية الأفقر نتيجة الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية وعدم العمل على سدها.

ثالثا ـ الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج

وهو ماجعل المنطقة مسرحاً للصراع مابين القوى العظمى فى النظام العالمى خاصة بعد الإنسحاب البريطانى من الخليج فى عام ١٩٧١ وذلك لإحتواء المنطقة على مورد

إستراتيجى لاقتصاديات العديد من الدول فى العالم بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجى للمنطقة وقربها من المناطق الجنوبية السوفييتية جعلها مسرحاً للتنافس فيما بين الدول الكبرى.

رابعاً: مشاكل الحدود والأطماع التوسعية

كما أن المنطقة تزخر بالعديد من المشاكل الحدودية فيما بين الدول العربية بعضها البعض، أو فيما بين دول عربية وأخرى غير عربية وذلك مثل تركيا وإيران وهو مايجعل المنطقة مسرحاً دائماً للصراعات خاصة أن العديد من مشاكل الحدود لم تسو بشكل نهائى أو حتى لم تسو حتى الآن.

المطلب الثانى

التهديدات النابعة من البيئة الدولية

تتميز منطقة الخليج بإحتوائها على سلعة أستراتيجية عالمية وهى النفط وكونها سوقاً تجارية لمنتجات الدول المتقدمة موقعًا لاستثماراتها ، بالإضافة إلى موقع إستراتيجى هام وهو مايجعلها من المناطق التى تتأثر بالتطورات الحادثة فى البيئة الدولية وإنعكاس التغيرات فى هذه البيئة بشكل مباشر وسريع عليها . ولقد احتوت البيئة الدولية على عدة تهديدات للمنطقة تتمثل فى :

أولا : التنافس الدولى حول المنطقة

نتيجة للأهمية الاستراتيجية للمنطقة فإنها كانت ولاتزال مسرحاً للتنافس الدولى

بين القوى العظمى فى النظام الدولى، حيث إنه فيما قبل الحرب كانت المنطقة مسرحاً للصراع حول النفط والأسواق وكذلك كمدخل لتهديد الاتحاد السوفييتى ومخططاته بالمنطقة كما أن الاتحاد السوفييتى سعى إلى حرمان الولايات المتحدة والدول الغربية من أهم مصادر الطاقة لها فى الخليج وسعى كذلك إلى السيطرة على المنطقة. كما يعتبر الخليج منطقة إقتراب حيوية لجنوب الاتحاد السوفييتى حيث توجد قواعد إطلاق الصواريخ الباليستيكية الإستراتيجية وهى أيضاً منطقة الصناعة السوفيتية.(٧٩)

بعد انسحاب بريطانيا من الخليج فى عام ١٩٧١ بدأت المنافسة تشتد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على السيادة فى المنطقة، حيث اعتبرت النخبه السعودية أن الصراع الأمريكى/السوفييتى فى إطار الحرب الباردة يمثل تهديداً لأمن الخليج(٨٠)، كما انعكس التنافس السوفييتى/الأمريكى على التطورات السياسية فى منطقة الخليج وكان رد القيادة السوفييتية على مبدأ كارتر هو إصدار مبدأ بريچينيف فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٠، بل أن التنافس وصل إلى إتهام المسئولين السوفييت للولايات المتحدة بأنها تلعب بالنار فى منطقة الخليج(٨١).

وفيما بعد إنهيار الاتحاد السوفييتى ما زلنا نجد تنافساً من نوع آخر لايصل إلى المواجهة العسكرية فيما بين الدول الأوربية والولايات المتحدة بالإضافة إلى الصين واليابان، ولكون منطقة الخليج مسرحاً للتنافس الدولى فإن هذا يدعو إلى الشعور بالتوتر حيث إن هناك أكثر من طرف يسعى إلى السير بالمنطقة إلى مايخدم مصالحه وفيما يلى نتناول القوى العظمى وحجم التهديدات النابعة منها للمنطقة.

١- الاتحاد السوفييتى

سعى الاتحاد السوفييتى إلى مواجهة تزايد النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج،

نظرا لأهميتها الإستراتيجية له واحتواؤها على مورد يمثل عصب تقدم الغرب، وتأسست الإستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفييتي تجاه الخليج فى السبعينيات على الأسس التالية:

١- دعم الوجود البحرى السوفييتى فى المنطقة وحولها وذلك بزيادة القوة البحرية السوفييتية فى الخليج العربى والمحيط الهندى والبحر الأحمر مرتكزاً على قاعدة عدن البحرية وقواعد عصب ومصوع وبريم وبعض موانئ شرق افريقيا.

٢- الإحتفاظ بمعدات عسكرية مخزونة فى بعض دول المنطقة.

٣- تدعيم إمتلاك الاتحاد السوفيتى لإمكانية نقل جوى إستراتيجى.[٨٢]

ففى السبعينيات تميزت نظرة الدول الخليجية تجاه الاتحاد السوفييتى على أنه مصدر لتهديد أمن الخليج بإستثناء الموقف الكويتى، وإن تفاوتت درجة التهديد حيث اعتبرته سلطنة عمان والسعودية المصدر الرئيسى خاصة فى ظل وصول النفوذ السوفيتى إلى اليمن الشعبية، كما عبرت دول الإمارات وقطر والبحرين عن مخاوفها من التهديد السوفييتى ولكن بشكل عام وتأثراً بالموقف السعودى. بينما الكويت حاولت اتباع سياسة متوازنة تجاه كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وهو مامثل سياسة شبه ثابتة للكويت سواء فى السبعينيات أو الثمانينيات. بل فى أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت الكويت إتفاقيات عسكرية مع دول غربية وكذلك مع روسيا الاتحادية.[٨٣]

وخلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينات لم يكن للاتحاد السوفييتى علاقات دبلوماسية مع أى دولة خليجية سوى الكويت التى تبادل العلاقات معها رسمياً فى عام ١٩٦٣[٨٤].

إلا أنه بتولى جورباتشوف السلطة وحدوث التغيرات فى سياسات الاتحاد السوفيتى الداخلية والخارجية التى اتضحت فى منتصف الثمانينات، تراجع هذا المصدر من مصادر التهديد وزادت العلاقات الودية بين الدول الخليجية والاتحاد السوفييتى، حيث إنه بعد أن أصبح الاتحاد السوفييتى من المصادر الأولى للتهديد بعد غزوه لأفغانستان وإدانة كافة الدول الخليجية لهذا التدخل، فإنه بفضل تغييرات جورباتشوف تم إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج. فى عام ١٩٨٥ تم إقامة علاقات دبلوماسية سوفيتية/عمانية فى ٢٦ سبتمبر، وفى ١٥ نوفمبر تم إقامة علاقات دبلوماسية سوفيتية/إماراتية، وسادت العلاقات الودية التفاعلات السعودية/السوفيتية خلال النصف الثانى من الثمانينات. وتم كذلك إقامة علاقات سوفيتية مع قطر عام ١٩٨٨، ومع السعودية والبحرين فى عام ١٩٩٠.(٨٥)

أما بعد حرب الخليج الثانية، فإن التهديدات بعد تفكك الاتحاد السوفييتى تمثلت فى إحتمالات إمتداد الصراعات والحروب فى منطقة الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفييتى السابق الى المنطقة، بل وأن تفكك الاتحاد السوفييتى يمكن أن يؤدى إلى تعديلات إقليمية تؤثر على التوازنات الاستراتيجية لغرب أسيا وتنعكس على التوازنات المؤثرة على أمن الخليج خاصة فى ظل تنامى فرص إيران وتركيا للإستفادة من إنفصال الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفييتى السابق(٨٦).

ومن ثم فقد إزدادت التهديدات السوفيتية لأمن الخليج فى السبعينيات بعد إنسحاب بريطانيا منه، وبلغت ذروتها بالتدخل السوفييتى فى أفغانستان وتراجعت هذه التهديدات فى الثمانينيات، خاصة فى ظل المساندة السوفيتية للمواقف العربية فى الصراع العربى/الإسرائيلى، ثم عادت للظهور بشكل جديد فى التسعينيات نتيجة لتفكك الاتحاد السوفييتى وذلك نظراً للقرب الجيوبوليتكى فيما بين المنطقتين وتأثير التغير فى إحداهما على الأخرى.

ب ـ الولايات المتحدة ومنطقة الخليج العربى

اعتبرت الولايات المتحدة نفسها الوريث الشرعى لبريطانيا فى الخليج ومن ثم عينت من نفسها حارساً على المصالح الغربية فى الخليج وحماية هذه المنطقة من النفوذ السوفييتى وضمان إبقاء السوق الخليجية آمنة ومستقرة وحماية الإستثمارات الأمريكية والأوروبية واليابانية فى هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ولقد بنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها فى المنطقة على عدة أسس:

١- تكثيف الوجود البحرى العسكرى بالمنطقة، من خلال زيادة إمكانات وقدرات الأسطول الخامس الأمريكى فى المنطقة خلال أوائل الثمانينات.

٢- قوة التدخل السريع والعمل المشترك والتى بدأ التفكير فى إنشائها منذ يناير ١٩٧٧ بهدف إحتلال منابع النفط وخطوط مواصلاته إذا ماتعرض العالم الصناعى إلى الإختناق من جراء حظر نفطى تفرضه دول المنطقة كما حدث فى أثناء حرب أكتوبر١٩٧٣، أو إحتلال أطراف معادية للولايات المتحدة لمنابع النفط.

٣- إتفاق التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل للتدخل فى الخليج والذى تم توقيعه عام ١٩٨٣ بحيث تصبح إسرائيل مخازن للأسلحة الأمريكية وتقوم بصيانتها وتوفر القواعد الإسرائيلية للإستعمال الأمريكى وكان كل هذا تحت شعار التهديد السوفييتى للخليج والشرق الأوسط.(٨٧)

ولقد رفضت الدول الخليجية بشكل عام الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى المنطقة نظراً لتخوفها من تدخل سوفييتى مماثل، حيث إن هذا السباق يؤدى إلى تهديد المنطقة، كما قابلت مخطط قوة الإنتشار السريع وطلب الولايات المتحدة لقواعد وتسهيلات عسكرية بكثير من التحفظ إن لم يكن الرفض الصريح، ومن ثم رفضت

الوجود العسكرى الأمريكى، فقد أعلنت الكويت صراحة على لسان وزير خارجيتها أثناء زيارة له للاتحاد السوفييتى فى مايو ١٩٨١ بأن "الكويت ليست مهددة من قبل الاتحاد السوفييتى ولكنها على الأصح مهددة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليه فإن الكويت ترفض فكرة تشكيل قوات للتدخل السريع فى منطقة الخليج العربى"(٨٨). إلا أنه وجد اتفاقات عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية وعمان والبحرين فيما قبل الحرب.

ومن ثم يمكن تفسير رغبة الولايات المتحدة فى إطالة أمد الحرب العراقية/الإيرانية لبيان مدى أهمية الدور الأمريكى، وبالفعل هرعت الدول الخليجية العربية إليها لحمايتها وتأمين مياه الخليج ودوله، وعلى الرغم من التصريحات العلنية لرفض الوجود العسكرى الأمريكى أو التحفظ عليه إلا أنه من الناحية العملية ظلت الولايات المتحدة طوال الثمانينيات، بل وفيما بعد حرب الخليج الثانية، الملجأ الذى تقصده الدول الخليجية العربية عند ظهور تهديد لها على الرغم من توجسها منه، ولم تعلن أنه مصدر تهديد لها بشكل مباشر.

ثانيا: التدخل الأجنبي في المنطقة

ركزت الدول الخليجية - نقصد الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى - على رفضها الوجود العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج العربى دوماً، وذلك ما اتضح فى فترة ماقبل حرب الخليج الثانية، حيث إن الدول الخليجية كانت ترفض أى نوع من الوجود العسكرى سواء الأمريكى او السوفيتى- من الناحية العلنية- بل وترفض منح تسهيلات أو قواعد عسكرية للدول الأجنبية فى المنطقة، وهو ما اتضح من موقف الدول الخليجية من قوات الإنتشار السريع الأمريكية حيث أن هذه الدول كانت تخشى أن تصبح المنطقة محلاً للوجود العسكرى للدول العظمى.

بل أن الكويت عندما احتاجت إلى وجود عسكرى أجنبى لحماية ناقلاتها فإنها سعت إلى أن يصبح ذلك فى إطار دولى باعتبار أن حماية الناقلات النفطية هى مسئولية دولية، وبالفعل إستجابت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلچيكا(٨٩).

بعد حرب الخليج الثانية- تغيرت المواقف، حيث إن الوجود العسكرى الاجنبى أصبح ركناً من أركان الإستراتيجية الخليجية، وتنوع هذا الوجود مابين بحرى وجوى وبرى، ولم يعد قاصراً على الوجود البحرى، كما أنه قد أصبح ممولا خليجياً، بل أن وزير الدفاع الأمريكى أكد أن الدول الخليجية تقبل الوجود الأمريكى على أراضيها مع مراعاة أن تتم الترتيبات بصورة سرية، وذلك من قبل الكويت والسعودية اللتان كانتا أكثر حدة من بقية الدول الخليجية فى رفض أى وجود أجنبى.(٩٠) بل أن بعض الدول الخليجية خاصة قطر والبحرين وعمان قد قبلته ايضاً، إلا أن الإمارات رفضت الوجود الأجنبى المباشر.

نخلص إلى أنه، بعد حرب الخليج الثانية لم تعد الدول الخليجية خاصة الكويت والسعودية ترفض الوجود العسكرى على أراضيها، بل أنه استمر فيما بعد الحرب رغم إعلانها أنه لن يستمر بعدها، بل ودخلت فى إتفاقيات دفاعية وأمنية طويلة الأمد تصل إلى عشر سنوات قابلة للتجديد، وذلك مع دول مختلفة خاصة الولايات المتحدة ثم بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الكبرى الأخرى، إلا أن الولايات المتحدة كان لها النصيب الأكبر واصبحت المهيمنة على الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة.

المطلب الثالث

التهديدات النابعة من البيئة الإقليمية

مثلت البيئة الإقليمية فى منطقة الخليج لفترة طويلة المصدر الأساسى لتهديد المنطقة وذلك نتيجة لحالة الإختلال فى التوازنات الإقليمية القائمة فى المنطقة، ولقد إختلف إدراك الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى لمصادر التهديد سواء من فترة زمنية إلى أخرى أو فيما بين الدول الست خلال فترة واحدة، ومن ثم نركز فى تناولنا على القوى الإقليمية المهددة لأمن الخليج ثم بعد ذلك نتناول المشاكل الحدودية بإعتبارها أحد المصادر الأساسية للتهديد.

اولاً- القوى الإقليمية المهددة لأمن الخليج

حيث نتناول القوى التالية بإعتبارها أكثر القوى المهددة لأمن الدول الخليجية الست وهى:

١- إيران.

٢- العراق.

٣- إسرائيل وتركيا.

لقد تباين وإختلف الإدراك الخليجى لهذه القوى بإعتبارها مصادر للتهديد واختلف من فترة إلى إخرى، بل وفيما بين الدول الخليجية ذاتها، وهذه القوى هى:

أ- إيران

مثّل التهديد الإيرانى أحد المصادر الدائمة للتهديد فى إدراك الدول الخليجية،

ولكن فى ظل فترات معينة تراجع التهديد الإيرانى أو قلت أهميته النسبية فى الإدراك، وسنقسم تناولنا للتهديد الإيرانى إلى مرحلتين رئيسيتين ماقبل حرب الخليج الثانية، ومابعد الحرب.

1- ماقبل حرب الخليج الثانية

ركزت إيران سواء فى عهد الشاه أوفى عهد الثورة الخومينية على محاولة السيطرة على دول الخليج والتحكم فى الممر الملاحى فى الخليج العربى حيث إتسمت السياسة الإيرانية بأربع سمات هى:

١- التأكيد على أن منطقة الخليج العربى منطقة نفوذ إيرانية.

٢- السيطرة على الممرات الداخلية بالخليج العربى لتشديد الحصار على الموارد الاقتصادية لدوله.

٣- محاولة نشر مبادئ الثورة الإيرانية بما تضمنته من مبادئ شيعية داخل الدول العربية الخليجية بإحداث قلاقل بها بإستغلال الإقليات الموالية لها للقيام بأعمال الإرهاب والتخريب.

٤- استمرار تعاونها مع إسرائيل للحصول على الإمداد المستمر من التسليح الغربى[٩١].

فلاشك أن هذه المبادئ تساندها مساعى إيرانية لتحقيق دعمها للاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى عام ١٩٧١، ومشاكلها الحدودية مع بعض الدول الخليجية ومطالبتها بالسيادة على دولة البحرين شكلت مخاوف دائمة للدول العربية الخليجية.

فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩ تحسنت العلاقات الإيرانية/الخليجية وحدثت اشكال من التعاون بين إيران وكل من السعودية والبحرين وعمان، بل أن الأمر وصل إلى الحديث عن وجود تحالف ضمنى فيما بين إيران والسعودية لإحتواء الخطر العراقى.(٩٢)

إلا أن التفاهم الإيرانى/ الخليجى خلال هذه الفترة يمكن إرجاعه بالأساس إلى وجود إتفاق بين إيران والولايات المتحدة على خطوط رئيسية لأمن الخليج هى ألا تشكل إيران تهديداً لأمن السعودية وباقى دول الخليج(٩٣).

بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران ظهرت مخاوف خليجية من إمتداد الثورة الإيرانية إليها وإستغلال الشيعة الموجودين فى هذه الدول كطابور خامس لإيران، ومع نشوب الحرب العراقية/الإيرانية، تمحور المصدر الرئيسى للتهديد فى إيران، بل أن مجلس التعاون الخليجى الذى أسس فى مايو١٩٨١ كان هدفه الرئيسى هو إحتواء الخطر الإيرانى، وأخذت الدول الخليجية الست موقفاً مؤيداً للعراق بل وتحالفت فعلياً مع العراق ضد إيران خاصة السعودية والكويت اللتان ترتب على موقفهما إعتبار إيران لهما عدوين فعليين لها فى الحرب، وحاولت إيران إحداث مشاكل واضطرابات فى البحرين والسعودية والكويت.

بعد الحرب العراقية/الإيرانية، حاولت إيران تلطيف علاقاتها مع الدول الخليجية وذلك من خلال محاولة طمأنة الدول الخليجية من جانبها والحديث عن إمكان تحقيق التعاون فيما بين الدول الخليجية الست وإيران بإعتبارها كلها دولاً خليجية، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تقدم جماعى فى العلاقات الإيرانية/الخليجية بسبب توتر العلاقات الإيرانية/ السعودية.

ب ـ مابعد حرب الخليج الثانية

حرصت إيران على إستغلال الحرب لتحسين علاقاتها الخليجية وذلك من خلال التزام الحياد والمساهمة بشكل رئيسى فى إنجاح الحظر المفروض على العراق، وتبادل الزيارات والمحادثات مع بقية الدول الخليجية على مستوى وزراء الخارجية بعد الحرب فى إبريل ومايو ١٩٩١(٩٤).

بعد الحرب بدأت إيران تتحدث عن أمن الخليج، كما أن الدول الخليجية قد بدأت تعترف بالثقل الإيرانى وأهمية لعبها دوراً فى الترتيبات الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب أو على الاقل اخذ رأيها فيما يتم من ترتيبات أو إحاطتها علماً ومراعاة رد فعلها.

شهد التهديد الإيرانى تراجعاً نسبياً فى قائمة التهديدات بالنسبة للعديد من الدول الخليجية خاصة عمان وقطر، إلا أن التوتر والتشكك والتنافس فى العلاقات بين طهران والسعودية قد حالت دون تعاون جماعى مع إيران من جانب الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى.

لم تستطع الدول الخليجية الست الوصول إلى إتفاق على مجالات وحدود التعاون مع إيران بشكل جماعى، ومن ثم الإتفاق فيما بينها على ترك هذا التعاون بصورة فردية لمن يرغب من الدول الست، حيث أن الدول الخليجية ركزت بصورة أكبر على التهديد العراقى كما ظهر التباين فى المواقف الخليجية تجاه التهديد الإيرانى بين مقلل له خاصة قطر وعمان وبين قائل باستمراره خاصة السعودية والبحرين، والكويت التى تأثرت بالموقف السعودى.

٢- العراق

لايمكن النظر الى العراق كمصدر للتهديد من جانب الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى، فى ظل الفترة الراهنة فيما بعد حرب الخليج الثانية فقط ولكن ايضا قبلها.

أ- قبل حرب الخليج الثانية

فى الستينيات والسبعينيات مثّل العراق أحد التهديدات الرئيسية وذلك بالنسبة للكويت بصفة خاصة حيث مثّل العراق تهديداً لها منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية.[٩٥] كما أن العراق نشب بينه وبين الكويت نزاع حدودى فى عام ١٩٦١، كما مثل تهديداً لبقية الدول نظراً لتوجيهات النظام العراقى الراديكالية فى أواخر الستينيات والسبعينيات.

فى أواخر السبعينيات صعد التهديد الإيرانى إلى المرتبة الأولى، وحدث نوع من التحالف العراقى/الخليجى ضد الخطر الإيرانى المشترك لهما وظهر ذلك بصفة أساسية خلال حرب الخليج الأولى.

بانتهاء حرب الخليج الأولى، عاد العراق ليصبح مصدراً للتهديد فى ظل الإتهامات التى وجهها إلى الدول الخليجية بشأن تخفيض أسعار النفط بزيادة عرضها وإتهام الكويت بسرقة نفط عراقى من حقل الرميلة، ودعوته للدول الخليجية بتحمل نفقات الحرب وإسقاط ديونه لهذه الدول، بالإضافة إلى أن الدول الخليجية أصبحت تدرك خطورة حجم ترسانة الأسلحة العراقية التى ساهمت فى صنعها بوصفها تشكل الآن خطراً عليها.

ب ـ بعد حرب الخليج الثانية

مثّلت خبرة حرب الخليج الثانية درساً مريراً للدول الخليجية غيرت فى ترتيب التهديدات الموجهة لها حيث أصبح التهديد العراقى يأتى فى المرتبة الأولى، وذلك حتى فيما بعد الحرب وفى ظل الدمار الذى لحق بالقدرات العسكرية والمدنية العراقية. خاصة أن ترسانة العراق من الأسلحة التقليدية ما زالت تفوق قدرات الدول الخليجية مجتمعة بنسبة ٣:١(٩٦).

ويزداد الأمر خطورة فى ظل استمرار النظام العراقى فى السلطة خاصة بعد الإجراءات التى اتخذها الرئيس صدام حسين لإحكام سيطرته هو وأقاربه على المؤسسات الرئيسية فى الدولة، واستمرار إدعاء العراق بأن الكويت هى جزء من أراضيه، بل أن تغيير النظام، رغم عدم إمكانية ذلك حاليا، لايضمن إحداث تغيير فى الدعاوى العراقية التى يؤمن بها الكثير من العراقيين وليس النظام فقط.

اتفقت الدول الخليجية على عدة مبادئ أكدتها فى قمة مجلس التعاون الخليجى فى الكويت فى ديسمبر ١٩٩١، تمثلت فى استمرار التهديد العراقى وكونه لديه نزعات توسعية، وضرورة تدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأنه لاتعامل خليجى معه فى المستقبل، وأن وجود النظام العراقى مربك للتفاهم الإقليمى وإن كانت الإطاحة به أمر من شأن الشعب العراقى(٩٧).

ظهر التباين بعد الحرب فى الموقف الخليجى حيث تؤكد الكويت والسعودية بدرجات متفاوتة على استمرار التهديد العراقى، بينما الرؤية البحرينية كانت أكثر عمومية ودارت حول التهديدات فى الخليج بشكل عام نتيجة لإنتاجه ومخزونه من النفط(٩٨)، بينما عمان وقطر لا تنظران للعراق كعدو، حيث لم تقطع عمان علاقاتها مع العراق رغم كل التطورات فى المنطقة، وأعادت قطر فتح سفارتها فى بغداد فى الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٩١(٩٩).

ومن ثم نخلص إلى أن التهديد العراقى فى ظل نظام الرئيس صدام حسين صعد إلى مرتبة التهديد الرئيسى لأمن الدول الخليجية خاصة بعد الحرب العراقية/الإيرانية وأن حرب الخليج الثانية مثلت مكسباً لإيران لتحسين علاقاتها مع الدول الخليجية خاصة أن التعاون مع إيران- حتى فى المجالات غير العسكرية- يمثل نوعاً من الإحتواء للخطر العراقى مستقبلاً مع الإعتماد على الضمانة الرئيسية وهى التعاون مع الدول الغربية كما تأكد عدم التنسيق الخليجى فى تباين مواقف هذه الدول بشأن التهديد العراقى فيما بعد حرب الخليج وهو ما اتخذ شكلاً تدريجياً حتى وصل إلى اختلاف تام فى الرؤية بين الدول.

٣- إسرائيل وتركيا

نتناول هاتين الدولتين معاً بإعتبارهما مصدر تهديد غير مباشر لدول الخليج وذلك لإعتبارات التحالفات الخارجية مع الولايات المتحدة وإشتراك كل من الدول الخليجية وإسرائيل وتركيا فيها، وكون الاخيرتين حتى الآن تحترمان النفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة ورغبتها فى استقرارها ومن ثم لاتمثلان تهديداً مباشراً للخليج.

أ- إسرائيل

لاتمثل إسرائيل تهديداً مباشراً للدول الخليجية بشكل عام، إنما الواقع أنها تمثل نوعًا من المشاركة من قبل الدول الخليجية لبقية دول الأمة العربية بإعتبار إسرائيل تحتل مناطق عربية وأن ذلك يرجع بالأساس إلى طبيعة الإتفاق ثلاثى الأطراف بين الولايات المتحدة ودول الخليج وإسرائيل على عدم تهديد المنطقة بإعتبارها منطقة نفوذ أمريكية، انما توجد عدة ملاحظات بشأن التهديد الإسرائيلى.

التأكيدات المتكررة من قبل السعودية والكويت على أن إسرائيل تمثل تهديداً لأمن

الدول العربية كافة ومن ضمنها الدول الخليجية، خاصة بعد إثبات أنها يمكنها أن تقوم بعدوان على أية دولة عربية آياً كان موقعها مثل تدمير المفاعل العراقى والإعتداء على مقر منظمة التحرير فى تونس(١٠٠). خاصة بعد إختراقها المجال الجوى السعودى لتدمير المفاعل.

يشير التعاون الإسرائيلى مع إيران خاصة منذ عام ١٩٨٥ مخاوف الدول الخليجية، خاصة يعد ما أعلنته وثيقة لمجلس الأمن القومى الأمريكى عن موافقة الولايات المتحدة على ذلك خلال الحرب العراقية/الإيرانية(١٠١). وذلك لعدم السماح بتنامى القدرات التقليدية والنووية لدولة عربية.

وأثيرت إحتمالات إستخدام الولايات المتحدة لإسرائيل لزعزعة استقرار الخليج بشكل غير مباشر أو احتمالات حدوث خلافات أمريكية/إسرائيلية مما يؤدى إلى تنامى دور إسرائيلى منفرد فى الخليج(١٠٢). ولكن هذا احتمال غير وارد حاليا خاصة لدى دول الخليج ذاتها، بل والحديث يدور حول مفاوضات إسرائيلية/قطرية لمد إسرائيل بالنفط والغاز الطبيعى وتقارب إسرائيلى/خليجى عام بمساع أمريكية.

نخلص إلى أن الدول الخليجية لاتنظر إلى إسرائيل بإعتبارها تهديداً مباشراً لها، وإنما هو نوع من المشاركة لبقية الدول العربية، إلا أن تحالفها مع الولايات المتحدة يضمن لها تأمين هذا المصدر، كما أن الاسراع بتسوية الصراع العربى/ الإسرائيلى أو التعامل مع بؤر التوتر فيه خاصة القضية الفلسطينية يؤدى إلى تراجع هذا التهديد غير المباشر.

ب ـ تركيا

أثرت حالة الضعف التى يعانى منها العراق حالياً بالسلب على الدول الخليجية

حيث أدت إلى تغيير التوازنات الإقليمية لصالح تركيا ، كما أن تراجع إحتمالات إنضمام تركيا للجماعة الأوروبية سيؤدى بها إلى الإتجاه الى منطقة غرب آسيا ، ومن ثم فإن إحتمالات وجود صدام بين سوريا أو العراق وتركيا ، أو التنافس التركى/ الإيرانى الذى قد يتطور إلى صدام عسكرى يمكن أن يؤدى إلى إعادة ترتيب الإستقطابات الإقليمية بصورة تؤثر على أمن الخليج وقد يزداد الأمر خطورة بإحتمالات نشوء تحالف بين تركيا وإسرائيل(١٠٣).

إلا أنه على الرغم من الدور المحورى الذى لعبته تركيا خلال حرب الخليج الثانية كحليف إستراتيجى للولايات المتحدة وإختراقها للحدود العراقية أكثر من مرة، إلا أنها ما زالت ملتزمة بحدود الدور الذى ترسمه لها الولايات المتحدة فى منطقة الخليج إلا أن ذلك لايجب أن يؤدى إلى إهمال تام لدورها فى المستقبل.

ثانيا- مشاكل الحدود

أثبتت حرب الخليج الثانية أن المشاكل الحدودية فى منطقة الخليج تمثل عنصراً أساسيا فى التهديدات الموجهة للمنطقة فى المستقبل، حيث أن العديد من النزاعات الحدودية فى المنطقة.

لم تسو بشكل نهائى أو سويت ولكن بصورة غير مرضية لأطرافها ، وهو مايجعلها سبباً مباشراً أو إحدى الدعاوى الظاهرة لصراعات قادمة فى المنطقة.

بل أن إحدى الدراسات قامت بإحصاء نزاعات الحدود فى هذه المنطقة بحوالى ١٧ نزاعًا مثلت إيران طرفاً فى ٥ منها ، والبقية فيما بين دول عربية خليجية فيما بينها وأخرى غير خليجية(١٠٤).

توجد العديد من النزاعات الحدودية فى منطقة الخليج تم تسويتها بصفة مؤقتة وذلك مثل النزاع الحدودى العراقى/الإيرانى وذلك بعد إعلان العراق عام ١٩٩٠ قبوله لإتفاقية سنة١٩٧٥ بين البلدين، كما يوجد النزاع الحدودى العراقى/الكويتى فى ظل استمرار الدعاوى العراقية رغم قيام لجنة من الأمم المتحدة بتعيين الحدود بين الدولتين فى عام ١٩٩٢ وإن كان العراق قد وافق عليه رسميًا[١٠٥].، مما يهدد بإندلاع النزاع مرة أخرى إذا ما استرد العراق قدراته وسمحت له البيئة الإقليمية والدولية بذلك.

وتجرى تسوية نزاعات حدودية حاليا فى الخليج مثل النزاع الحدودى البحرينى/القطرى حول إقليم الزيارة وجزر حوار وفشت الديبل، والنزاع الحدودى بين قطر والإمارات حول عدة جزر تقع فى المنطقة الفاصلة بين حدوديهما البحرية وهى جزر حالول والإصحاط وشراعوه ودوبينه دمار بمنطقة خور العيديد[١٠٦].

وتوجد نزاعات حدودية قابلة لتفجير أزمات سياسية، خاصة النزاع الإمارتى/الإيرانى حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ويوجد كذلك النزاع الحدودى السعودى/القطرى الذى أدى إلى توترات فيما بين الدولتين، بل ومواجهات عسكرية محدودة فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٢[١٠٧]. كما أدى الصراع الأخير إلى تأكيد التوجهات القطرية الخاصة بلعب دور أكثر فاعلية فى المنطقة وبصورة مستقلة عن السعودية ومن ذلك توطيد علاقاتها مع إيران وفتح حوار مع العراق وكذلك مع إسرائيل وهو مايتناقض مع التوجهات السعودية.

نخلص إلى أن مصادر تهديد الدول الخليجية الست التى تركز عليه الدراسة تأتى من أكثر من مستوى، فمنها ماهو دولى ومنها ماهو إقليمى.

فعلى المستوى الدولى، وجدنا أن المنطقة نظراً لأهميتها الإستراتيجية دولياً، فإنها كانت وستظل مجالاً للتنافس الدولى من أجل النفط وضمان سوق رائجة لسلع الدول

العظمى واستثماراتها، كما أن احتمالات التدخل الأجنبى ستظل قائمة إذا ما تهددت المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى فى المنطقة، واتضح لنا مدى حساسية المنطقة وتأثرها بالتغيرات الحادثة فى البيئة الدولية.

أما فيما يتعلق بالتهديدات النابعة من البيئة الإقليمية فإنها ستظل سائدة فيما بعد الحرب وذلك لاستمرار حالة عدم التوازن فى ميزان القوى فى المنطقة حيث الدول الخليجية الست من جانب وإيران والعراق من جانب آخر، كما أنها ستظل مهددة فى ظل وجود أطماع إقليمية لقوى أخرى فى المنطقة، بل وأن مشاكل الحدود فى المنطقة ما زالت تمثل محوراً وسبباً سواء جوهرياً أو ظاهرياً فقط للعديد من الصراعات فى المنطقة مستقبلاً.

كما اتسمت مصادر التهديد للمنطقة بالتبدل والتغير بصعود أحدها ثم هبوطه ثم صعوده كما أوضحنا خاصة فى حالة إيران والعراق بإعتبارها تهديدات إقليمية مباشرة وكذلك بالنسبة للتهديدات الدولية، كما اتسمت رؤية الدول الست تجاه التهديدات فى المنطقة بالتباين والاختلاف فيما بينها.

أما إذا نظرنا إلى أنماط التهديدات الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي الست فسنجد أنها قد حدث لها نوعًا من التغيير أيضًا نتيجة للحرب فنجد أنه فيما قبل الحرب كانت الدول الست تنظر إلى إيران والعراق بصفة أساسية كتهديد ثقافى وأيديولوچى نظراً للطبيعة الراديكالية للنظام الحاكم في كلا الدولتين ولكن فيما بعد الحرب نجد أن التهديد بعد أن كان ثقافيًا وسياسيًا ونفسيًا أصبح يتم النظر إلى وجود الدولتين كتهديد عسكرى يجب العمل على إعداد ما يلزم لمواجهته حين وقوعه وإن كانت الدول الست تباينت في ذلك الإدراك حيث إن السعودية والكويت كانتا أكثر الدول الست إدراكًا لإمكانية وجود تهديد عسكرى في المستقبل وهو ما انعكس فى تصريحاتها واستعداداتها العسكرية بعد الحرب.

أما إذا نظرنا إلى القيم والأهداف التي يتجه إليها التهديد فسنجد أن الدول الست بلا استثناء تربط بين الأمن القومي للدولة وبين أمن النظام الحاكم أو التأمين الذاتي وعلى الرغم من أن أمن النظام هو جزء من الأمن القومي للدولة من الناحية النظرية والمفاهيمية إلا أنه في دول العالم الثالث بوجه عام نجد أن أمن النظام يترادف تمامًا مع الأمن القومي للدولة، وبالنسبة للدول الست فإنها كانت في فترة من الفترات متفقة على إيران كمصدر تهديد وذلك نتيجة لكون الأخيرة كانت تشكك في شرعية النظم الحاكمة في هذه الدول ونتيجة لسعيها لمساندة انقلابات وتمردات وأعمال تخريب لزعزعة هيبة النظم الحاكمة في دول مثل البحرين والكويت والسعودية كما أوردنا.

هوامش الفصل الثانى

١. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٩ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، ١٩٩٠)،ص ص ٣٨ ـ ٤١.

٢. د. إيهاب الشريف، الانسحاب المتزامن من الخليج وافغانستان، السياسة الدولية، العدد ٢٩٤ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٢١.

٣. أ. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٩٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، ١٩٩١) ص ص ٤٤ ـ ٤٧.

٤. د. محمد السيد السعيد، مستقبل النظام العربى بعد ازمة الخليج، مرجع سابق ، ص ٧٦.

٥. Robert W. Tucker, On Ending The Cold War, National Interest, No. 16, Summer 1989, p. 117.

٦- أ -السيد يسين، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مرجع سابق ص٤٧ .

٧- Ronald Steel , Nato's Last Mission , Foreign Policy, No. 76,FALL 1989, P.83.

٨- لمزيد من التفاصيل أنظر، John Mueller, Anew Concert of Eurpe, Foreign Policy , No, 77 winter 1989 . 1990, PP. 3- 16.

٩. Lawrence Freed man, The Gulf War and The New World Order, Survival, Vol. xxx 111. No. 3, May, June 1991, P.195.

١٠. محمد سيد أحمد، حول إشكالية النظام الدولى الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص٢٥.

١١. The Road To War, Foreigh Affairs, vol. 70, No. 1, 1991, P.l.

١٢. Charles Krauthammer, The Unipolar Moment, Foreign Affairs, Vol . 70, No. l, 1991, p. 23.

١٣. حسن بكر ، دور القوتين الأعظم فى إدارة الأزمة الدولية، فى د. نازلى معوض، محرر، مرجع سابق، ص٢٧١.

١٤. أ. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، ص ص ٧٩ ـ ٨٠.

١٥. وحيد عبد المجيد وآخرون، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١، نوفمبر ١٩٩٠، ص ص ٣٠ ـ ٣١.

١٦. د. تيس هيل،فوضى شاملة فى أعقاب الحرب، فى مجدى نصيف، محرر، حرب الخليج والنظام العالمى الجديد، (لندن، د.ن، ١٩٩١)، ص ص ٣٠ ـ ٣١

١٧. د. مصطفى علوى، القوتان العظميان وإدارة أزمة الشرق الأوسط، فى د. أحمد الرشيدى، محرر، الانعكاسات الإقليمية والدولية لأزمة الخليج، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص٣٦.

١٨. د. وحيد عبد المجيد، التصور الأمريكى لأمن الخليج بعد الحرب، فى د. مصطفى علوى، محرر، مصر و أمن الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ٩٢.

١٩. Lawerence Freedman, op. cit, P. 199.

٢٠. صفاء موسى، أزمة الخليج و المجموعة الأوروبية، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص ص ٦٢ - ٦٣

٢١. Charles Krauthammer, op. cit, p. 24.

٢٢. دنيس هيلى ، مرجع سابق، ص ٣١

٢٣. د. نادية مصطفى، أزمة الخليج والنظام الدولى، فى د. أحمد الرشيدى، محرر، مرجع سابق، ص ١٠٨.

٢٤. وحيد عبد المجيد وآخرون، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٣١.

٢٥. د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٨٨

٢٦. Lawrence Freedman, op. cit, p. 199.

٢٧. وحيد عبد المجيد وآخرون، مرجع سابق، ص٣١.

٢٨. د. ودودة بدران، أزمة الخليج: الاستمرارية والتغير فى سياسة القوى الغربية تجاه مصر، فى د. مصطفى علوى، محرر، حرب الخليج والسياسة المصرية، مرجع سابق، ص١٩٩.

٢٩. أ. السيد يسين، محرر، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٧٣.

٣٠. محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص٢٧.

٣١. د. حسن بكر، مرجع سابق، ص٢٧١.

٣٢. وحيد عبد المجيد واخرون، مرجع سابق، ص ص ٣٢ - ٣٣.

٣٣ - عبد الله بلقزيز، بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى: ما العمل، المستقبل العربى، العدد ١٥٤، ١٢/١٩٩١، ص١٩.

٣٤ - Bruce Russett and James S. Sutterlin, The U. N. In A New World Order, Foreign Affairs, Vol 70, No. 2, Spring 1991, p. 67.

٣٥. Bruce Russett and James S. Sutterlin, op. cit, pp. 75 - 82.

٣٦. Charles Krauthammer, op. cit, p.25.

٣٧. محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧.

٣٨. أ. السيد يسين، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١، مرجع سابق، ص١٠٤.

٣٩. حول عناصر التهديد الثلاث الأولى، انظر د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٧٢ - ٧٣.

٤٠ - Lawrence Freedman, op. cit, P.202.

٤١ - دنيس هيلى، مرجع سابق، ص ٣٩.

٤٢ - The Road To War, op. cit, P. 1.

٤٣ - لواء/ أحمد عد الحليم، أمن الخليج: إلى أين، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٢٨.

٤٤ - المرجع السابق، ص ٢٩.

٤٥ - Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op.cit, p.140

٤٦ - حول المصادر الأربع الأولى انظر - حسن أبو طالب وآخرين، مرجع سابق، ص ص٣٣-٣٤.

٤٧ William Quandt, The Middle East In 1990, op. cit, p. 65

٤٨- Walid Khalidi, The Gulf Crisis: Origions and Consequences, Jornal of Palestine Studies, No. 78, Winter 1991, pp.14,
٤٩- د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وأزمة الخليج ، فى د. أحمد الرشيدى، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
٥٠- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٩٩.
٥١- د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٣.
٥٢- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق ، ص ٨٩.
٥٣- المرجع السابق، ص ١٤٢.
٥٤- د. أحمد الرشيدى، وظيفة الجامعة العربية فى مجال التصدى للعدوان: قراءة للنصوص القانونية فى ضوء الواقع العربى المعاصر، شئون عربية، العدد٦٧، سبتمبر ١٩٩١، ص ص ١٦-١٧.
٥٥- د. عطية حسين أفندى، الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص ٥٣.
٥٦- د. أحمد الرشيدى، أزمة الإحتلال العراقى لدولة الكويت فى إطار جامعة الدول العربية، فى د. أحمد الرشيدى ، محرر، مرجع سابق، ص ٣٦٠.
٥٧- د. أحمد الرشيدى، وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التصدى للعدوان، مرجع سابق، ص٢٠
٥٨- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص٩٩.
٥٩- د. عبد الله الأشعل، التسوية القضائية للمنازعات العربية، فى د.مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لاتنشب حرب عربية عربية أخرى، مرجع سابق؛ ص ص ٥٥٨-٥٧٨.
٦٠- د. أحمد الرشيدى، تطوير نظام الجزاءات فى نطاق جامعة الدول العربية: مدخل لزيادة فعالية النظام الإقليمى العربى فى التصدى لأزماته الداخلية، المرجع السابق، ص ٥٩٩.
٦١- Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op. cit, p. 142.
٦٢- د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وأزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
٦٣- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ١١١.
٦٤- د. جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربى: الجانب الأمنى، شئون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر١٩٩١،ص ٥٤.
٦٥- المرجع السابق، ص ٥٧.
٦٦- Charles Chubin, Post War Gulf Security, op. cit, p. 146.
٦٧- James Schlesinger, New Instabilities: New priorities, Foreign policy, No.85, Winter 1991/92, p.13.
٦٨- Shahram Chubin, Iran and Regional Security in the Persian Gulf, Survival, Vol34 No.3, Autmn, 1992, pp.65-66.
٦٩- د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٤.
٧٠- Charles Tripp, The Gulf States and Iraq, Survival, vol34, No. 3, Autmn. 1992, pp.47-48.
٧١- James Schlesinger, op. cit, p. 13.
٧٢- وحيد عبد المجيد، تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينية واللبنانية، فى د. أحمد الرشيدى، محرر، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٤.

٧٣- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ص ١٨٥-١٨٦

٧٤- وحيد عبد المجيد، تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينية واللبنانية، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.

٧٥- لواء/ أحمد عد الحليم، أمن الخليج: إلى أين، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٢٨.

٧٦- المرجع السابق، ص ٢٩.

٧٧- Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op.cit, p.140

٧٨- محمد سعود الهاشمي، إستراتيچية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية في اطار مجلس التعاون الخليجي ، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، ١٩٩٠)، ص ٢٩

٧٩- المرجع سابق، ص ٣٨.

٨٠- د. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، في د. عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٧.

٨١- حسن العلكيم، السياسة السوفيتية تجاه الخليج في عهد جورباتشوف، المستقبل العربي، العدد ١٢٥، ١٩٨٩/٧، ص١٢٨.

٨٢- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص٤٠.

٨٣- د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في د. عبد المنعم المشاط، محرر، مرجع سابق، ص١١٥.

٨٤- حسن العلكيم، مرجع سابق، ص ١٣١.

٨٥- المرجع السابق، ص١٣١.

٨٦- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، مرجع سابق، ص١٢٠

٨٧- محمد عبد اللطيف الهاشمي ، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٣٦.

٨٨- د. درية شفيق بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي؛ الثوابت والمعطيات، الفكر الإستراتيچي العربي، العدد ٤١، يوليو١٩٩٢،ص ١٠٢.

٨٩- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٤٤.

٩٠- لمزيد من التفاصيل، أنظر، محمد السعيد إدريس، رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج، في د. عبد المنعم المشاط، محرر، مرجع سابق، ص ص ١٩١-٢٠٥.

٩١- محمد عبد اللطيف الهاشمي، مرجع سابق، ص ٤٨.

٩٢- Shahram Chubin, Post War Gulf Security, op.cit, p.143.

٩٣- د. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ٤٤.

٩٤- Shahram Chubin, Iran and Regional Security In The Persian Gulf, op. cit, p.70.

٩٥- د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق، ص ١٢١.

٩٦- Charles Tripp, op.cit, p.53.

٩٧- د. حسن أبو طالب، تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص١٢٧.

٩٨- د. مصطفى علوى، أمن الخليج وتحالفات مابعد الحرب، نظام أمنى أم ترتيبات أمنية غير مترابطة، فى د. مصطفى علوى، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ص ٦٧-٦٩.

٩٩- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.

١٠٠- د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١١٦.

١٠١- محمود عزمى، حرب الخليج والتوازن الإستراتيجى العربى/الإسرائيلى، الفكر الإستراتيجى العربى، العدد ١٩، يناير ١٩٨٧، ص ٥.

١٠٢- د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ١٢٧.

١٠٣- نفس المرجع السابق، ص ١٢٦.

١٠٤- انظر فى تفاصيل ذلك - عماد جاد، نزاعات الحدود فى منطقة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد٧، نوفمبر١٩٩٢، ص ص٧٨-٨٣.

١٠٥- د. محمد السيد سليم، خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة، أوراق الشرق الأوسط، العدد٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٦٧.

١٠٦- نفس المرجع السابق، ص ص ٦٧-٦٨.

١٠٧- المرجع السابق، ص ٧١.

الباب الثالث
محددات سياسات الدفاع
لدول مجلس التعاون الخليجى

شأنها شأن العديد من السياسات المتبعة من قبل الدول المختلفة تتأثر سياسات الدفاع بالعديد من المحددات التى تسهم فى تشكيلها ومن هنا تختلف طبيعة السياسات الدفاعية للدول إنطلاقًا من سماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المميزة لها عن غيرها من الدول، حيث أن كل هذه المؤثرات هى مدخلات فى تحديد الأبعاد الخاصة بسياسات الدفاع وكذلك كيفية صنع القرار الدفاعى فى الدول المختلفة.

تتميز الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى بخصوصية فيما يتعلق بعدة محددات تترك تأثيراً على سياساتها الدفاعية وتجعلها متميزة إلى حد كبير عن بقية دول المنطقة. حيث تتسم الدول الخليجية الست بخصوصية فيما يتعلق بنظمها السياسية والبيئة السياسية التى تعمل فيها هذه النظم. كما تتمتع الدول الخليجية الست ـ مع اختلاف الدرجة ـ بحالة من الوفرة الاقتصادية ووجود موارد للدخل القومى ناجمة بالأساس عن صادراتها النفطية، كذلك تتميز الدول الخليجية الست بسمات ديموجرافية خاصة للغاية تتمثل فى قلة عدد سكانها المواطنين ووجود ظاهرة العمالة الوافدة بكثافة وزياة نسبة غير المواطنين مقارنة بالمواطنين من سكان هذه الدول خاصة فى حالة (قطر والإمارات والكويت) وإلى حد ما عدد سكانها مع مساحتها الشاسعة ويتزايد غير المواطنين بها. كما أن طبيعة موقعها ومساحتها وكذلك خبرتها التاريخية تترك تأثيراً على سياساتها الدفاعية.

وأخيراً اتسمت الدول الخليجية الست بتجمعها معًا فى إطار مجلس التعاون الخلبجى الذى نشأ أساسا لأسباب أمنية يسعى إلى تدعيم التعاون الأمنى والعسكرى بين الدول الست وهو ما جعله متميزاً كتجمع فى المنطقة العربية.

وفى هذا الفصل سوف نتناول دور هذه المحددات والتأثير الذى تلعبه على سياسات الدفاع للدول الست ولذلك ينقسم هذا الفصل إلى بحثين:

ـ الفصل الأول ـ المحددات الداخلية لسياسات الدفاع.

ـ الفصل الثانى ـ مجلس التعاون الخليجى والتنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء.

الفصل الأول

المحددات الداخلية لسياسات الدفاع

تتعدد وتتنوع العوامل والمحددات المؤثرة على صنع سياسات الدفاع إلا أننا نركز في هذا المبحث من خلال تناولنا لسياسات الدفاع للدول الست على الدور الذى تلعبه المحددات الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والچيوبوليتكية والتاريخية فى رسم وتنفيذ سياسات الدفاع للدول الست، حيث أن سياسات الدفاع لا تتم بمعزل عن تطور المجتمع والدولة إنما تتأثر بالعديد من العوامل.. حيث أن طبيعة النظام السياسى والقوى المشاركة فى هذا النظام ونمط توزيع السلطة فيه وبالتالى ترتيب الأولويات والقوى المشاركة فى صنع القرار تترك أثراً واضحًا على صنع سياسات الدفاع حيث أن صنع القرار الدفاعى يمثل صورة مصغرة لهيكل صنع القرار فى النظام السياسى ككل بالتالى تتحدد الجهات المخولة بصنع وتنفيذ هذا القرار تبعًا لنمط توزيع السلطة فى النظام ككل.

تؤثر المحددات الاقتصادية عند رسم سياسات الدفاع الخاصة بالدولة حيث أن حجم وطبيعة الموارد المتاحة للدولة يحدد لها القدر الذى يمكن أن تحصل عليه من صفقات الأسلحة والخبرات الأجنبية، وكذلك يحدد مستوى تطورها الاقتصادى ومستوى التصنيع الذى وصلت إليه إمكانية إيجاد صناعات حربية فى هذه الدولة كبعدين أساسيين للتأثير.

وأخيراً نجد أن القوى البشرية هى عماد تأسيس القوى العسكرية للدولة سواء من حيث العدد أو من حيث مستوى تأهيلها وكفاءتها وبالتالى لم يكن بالإمكان إغفال دور العوامل الديموجرافية فى صنع سياسات الدفاع كما أن طبيعة الأوضاع

الچيوبوليتكية والتاريخية تلعب دوراً محوريًا فى صنع سياسات الدفاع:

المطلب الأول ـ المحددات السياسية.

المطلب الثانى ـ المحددات الاقتصادية.

المطلب الثالث ـ المحددات الديموجرافية.

المطلب الرابع ـ المحددات الچيوبوليتكية والتاريخية.

المطلب الأول

المحددات السياسية

تمثل البيئة السياسية التى يمارس فيها نظام الحكم نشاطه واحدة من أهم المحددات الخاصة بصنع السياسات المختلفة التى يتبناها ذلك النظام ومما لا شك فيه أن سياسات الدفاع هى جزء من هذه السياسات.

تعتبر السياسات المتعلقة بشئون الأمن والدفاع واحدة من أهم السياسات التى تحرص كافة نظم الحكم على وضع الحدود والأهداف لها ، وشأنها شأن العديد من السياسات الأخرى تتأثر بالعديد من العوامل والمؤثرات.

تمثل سياسات الدفاع على الرغم من أهميتها ووضوح أثارها إحدى نقاط الغموض والسرية المطلقة لدى العديد من النظم السياسية خاصة فى الدول النامية. إلا أن طبيعة وشكل البيئة التى يعمل فيها النظام السياسى ومدى مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات المختلفة يمثلان محددات أساسية لسياسات الدفاع ولذلك نركز فى تناولنا على نقطتين رئيسيتين الأولى ـ سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى وأثارها

السياسية، والثانية ـ طبيعة النظم السياسية وصنع القرار فى الدول الست ثم نختتم بالحديث عن معوقات المشاركة والعوامل المؤدية إلى تشكيل الوضعية السياسية فى هذه الدول.

أولا ـ سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى و آثارها السياسية فى الدول الست

تمثل الدول الخليجية الست نماذج فريدة بين دول العالم الثالث فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسى وكيفية اتخاذ القرار السياسى فيها ، حيث تتمتع النظم الحاكمة فى هذه البلدان بكافة الحقوق والصلاحيات لاتخاذ القرار السياسى الذى تراه فى مقابل أن توفر للمواطنين حياة هانئة وراغدة اقتصاديا ، كذلك درجة عالية من الأمن. وذلك فى إطار يشبه نوعًا من العقد الاجتماعى غير المكتوب فيما بين الحكام والمحكومين فى هذه الدول.

عملت النظم الحاكمة فى هذه الدول، خاصة بعد اكتشاف النفط بها وبداية ظهور عوائد نفطية هائلة، على اتباع سياسات موسعة للرفاه الاقتصادى والاجتماعى وذلك لتوفير كافة احتياجات المواطنين من أجور وقروض للإسكان وخدمات مختلفة فى مجال التعليم سواء فى الداخل أو الابتعاث للخارج سواء لدول عربية أكثر تقدمًا مثل مصر أو دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

حرصت هذه النظم على توفير كافة أوجه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها فى مقابل إلهاء المواطنين عن المشاركة فى عملية صنع القرار السياسى وتوظيف عوائد النفط كصمام أمان للنظم والأسر الحاكمة فى هذه الدول مما أتاح لها حرية أكبر فى عملية صنع القرار فى المجالات المختلفة بشكل عام وفى مجالات الدفاع

بشكل خاص فى مقابل الحفاظ على مستوى عالٍ من الرفاهية لمواطنيها الذين رضوا بذلك. ومن ثم فإنه إذا كان نمط الإنفرادية والسلطوية فى اتخاذ القرار السياسى سمة عامة للنظم السياسية فى العالم الثالث حتى بدون مقابل للمواطنين فى بعض الأحيان فقد كانت هذه الرفاهية هى المقابل فى الدول الخليجية الست مع اختلاف درجتها بين هذه الدول.

تؤدى سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى إحدى جوانبها إلى إحكام سيطرة جهاز الدولة على المؤسسات المختلفة داخل المجتمع مع تحقيق درجة أكبر من الرضاء وبالتالى الشرعية للنظام الحاكم مع قلة المطالب السياسية، إلا أنها فى جوانب أخرى قد تؤدى إلى درجات عالية من التحديث وبالتالى تزايد المطالب السياسية من قبل المواطنين للمشاركة فى صنع القرار السياسى والإسراع بتحول المجتمع إلى الديمقراطية مع زيادة الوعى السياسى نتيجة لعملية التحديث هذه.

أدت سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى دول الخليج الست ـ مع مراعاة تفاوت قدرة الدولة على توفير هذه الرفاهية من الدول الأكثر غنًا مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر إلى الدول الأقل غنًا مثل البحرين وعمان ـ إلى أثار تدعم الشرعية للنظام الحاكم وزيادة درجة استقلاليته فى صنع القرار، على الأقل حتى الآن فى الدول الست، فقد أدت هذه السياسات إلى أثرين هامين فى هذه الدول.

١ ـ تضخم جهاز الدولة مع زيادة تغلغله وسيطرته على المجتمع ـ حيث أدى توسع الدول الخليجية الست فى تطبيق سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى إلى ضرورة إيجاد جهاز ضخم للدولة لتمكينها من الوفاء بهذه الخدمات التى مثلت القطاع الأكبر من الانفاق الحكومى.

فعلى سبيل المثال فأن قطر فى فترة السبعينات والثمانينات لم تقل نسبة الانفاق

الحكومى على قطاعات الرفاه الاجتماعى والاقتصادى عن ٥٠٪ من الانفاق العام للدولة وذلك على خدمات التعليم والصحة والكهرباء والماء والرعاية الاجتماعية والإسكان[١].

فقد أدى إشراف الدولة على توفير سياسات الرفاه الاجتماعى والاقتصادى إلى هيمنة الدولة بجهازها الضخم على المجتمع فى الدول الخليجية الست حيث هيمنت الدولة على الجمعيات والأندية وكافة مؤسسات المجتمع المدنى التى يمكن أن تدعو أو تؤدى إلى زيادة المطالب السياسية للمجتمع فى هذه الدول وبالتالى توفير نوع من الإطار الحكومى الذى يحتوى فى داخله المجتمع ككل، وبالتالى المؤسسات المجتمعية إن سمح لها بالوجود.

٢ ـ تعزيز الشرعية وتدعيم الاستقرار السياسى.

فى هذا الإطار يمكن أن نورد علاقة ذكرها أحد الباحثين الخليجيين تقدم وصفًا دقيقًا لتأثير سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى هذا المجال حيث يرى أنه توجد علاقة مباشرة بين هذه السياسات وتحقيق الشرعية ودعم الاستقرار تتمثل فى :

أ ـ إذا كانت شرعية النخبة الحاكمة تعنى إقرار المواطنين بحق الحاكم فى ممارسة السلطة السياسية تستمد من رضاء مجموع المواطنين فإن الشرعية أحد أسباب الاستقرار السياسى.

ب ـ وإذا كانت سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى تحقق إشباعا مادبا لمجموع المواطنين فإن ذلك يسهم فى خلق رضاء بين أغلب المواطنين عن النخبة الحاكمة التى تتبنى هذه السياسات.

جـ - إن سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى تسهم فى تعزيز شرعية السلطة الحاكمة وتدعم أسس الاستقرار السياسى الداخلى(٢).

حرصت الدول الخليجية الست على استغلال سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق درجة أعلى من الأمن للنظام الحاكم بإرضاء المواطنين قدر الإمكان وتلبية متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك لضمان عدم استخدام العنف فى المطالبة بحقوقهم السياسية ولقد نجحت الدول الست فى ذلك إلى درجة بعيدة حتى الآن. حيث يمكننا القول بأن حركات الاحتجاج والمطالب السياسية لشعوب هذه الدول ظلت إلى حد ما مطالب وتحركات نخبوية لا تدعمها مطالب وتحركات شعبية، ولكن يبقى السؤال المطروح هو - إذا كانت عملية التحديث فى المجالات المختلفة تترك أثاراً بعيدة المدى على تزايد المطالب السياسية فهل يمكن لذلك أن يحدث فى هذه الدول بعد إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية فيها؟ حتى الأن نجحت هذه النظم فى تحقيق درجة من الشرعية والاستقرار النسبى مع هيمنة كاملة يمارسها جهاز الدولة على المجتمع وهو ما ترك تأثيره على صنع القرار فى هذه الدول.

ثانياً - طبيعة النظم السياسية وصنع القرار فى الدول الست

تتميز الدول الخليجية الست بوجود أسر مالكة تحكم هذه الدول تسيطر على كافة مقاليد السلطة فيها، وعلى الرغم من اختلاف تاريخ وتطور هذه الدول إلا أن السمة الغالبة هى سيطرة هذه الأسر على عملية صنع القرار فيها من خلال السيطرة على المؤسسات المختلفة فى الدولة، سواء بصورة مباشرة من خلال تعيين أفراد الأسرة فى المناصب الوزارية خاصة الوزارات السيادية مثل الدفاع والداخلية والخارجية أو السيطرة على تكوين وحل المؤسسات وتعيين الرؤساء والاعضاء بها خاصة المؤسسات التشريعية

إن وجدت، وهو ما سيتضح من تناولنا لطبيعة النظام السياسى فى كل دولة على حدة.

ـ المملكة العربية السعودية

يتميز النظام السياسى السعودى بالتركيز الشديد للسلطة فى يد الملك، حيث إنه يملك ويحكم فى آن واحد وبذلك يملك العديد من السلطات على مر تطور المملكة.

فى مارس ١٩٩٢ أصدر الملك فهد بن عبدالعزيز ثلاثة نظم أساسية تتعلق بنظام الحكم، ومجلس الشورى، ونظام المناطق، وفى عام ١٩٩٣ أصدر النظام الجديد لمجلس الوزراء وهذه النظم الأربعة مثلت القواعد الحاكمة للحياة السياسية فى المملكة فى الوقت الحالى وربما لفترة طويلة قادمة. تتمحور هذه النظم الأربعة وتهدف إلى إحكام سيطرة الملك بصفة رئيسية والأسرة الحاكمة على دوائر صنع القرار فى النظام السياسى السعودى.

الملك وفقًا للنظام الخاص بالحكم هو الذى يصنع سياسة الأمة وهو الذى يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم وهم مسئولون أمامه وليس أمام مجلس الشورى وهو صاحب الحق فى حل مجلس الوزراء وإعادة تشكيله(٣). يمثل الملك وفقًا لهذا الآمر الناهى فى كافة الشئون الخاصة بالمملكة ولا توجد مراجعة أو رقابة على قراراته ولا يحتاج لموافقة أى جهة عليها.

بالنسبة لمجلس الشورى الذى تم الإعلان عن تشكيله وبدء ممارسته لأعماله فى عام ١٩٩٣ فقد كان محاولة من الملك لاسترضاء معارضيه والمطالبين بالديمقراطية أو على الأقل تطبيق الشورى كما هو فى الإسلام، وأثر لأزمة الخليج والمطالبه الخارجية والداخلية بمزيد من الديمقراطية فى دول الخليج لقد جاء مجلس الشورى الجديد بسلطات ضعيفة وصلاحيات قليلة تؤدى إلى التقليل من جدوى إنشائه. فيتم اختيار

أعضائه بالتعيين من قبل الملك ولا يحق لهم إبداء الرأى فى السياسة العامة إلا فى الموضوعات التى يحيلها إليهم مجلس الوزراء(٤).

ولا يمارس المجلس أى سلطات تشريعية أو رقابية ويضم المجلس ٦٠ فرداً من الكفاءات المتميزة فى المملكة بعضهم من الحاصلين على شهادات الدكتوراه فى تخصصاتهم يضم كذلك معظم الوزراء والعديد من رجال الأعمال وقد روعى تمثيل كافة المناطق فيه.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، فنجد أن الملك يرأس مجلس الوزراء وهو الذى يوجه وينسق ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وإعطاؤه الحق فى تعيين. وفصل الموظفين فى الدولة سواء المدنيين أو العسكريين، الوزراء جميعًا مسئولون أمامه(٥). واتضح لنا أن مجلس الوزراء السعودى لا يلعب دوراً فاعلاً فى صياغة السياسة الدفاعية للدولة وبذلك يتضح لنا مدى سيطرة وسلطة الملك فى النظام السعودى والسيطرة على الدولة من خلال النظم والقرارات المختلفة، بل إن مجلس الشورى على الرغم من كونه محاولة لإرضاء بعض المطالبين بحقوق سياسية، إلا أنه جاء خاليًا من أية سلطات رقابية أو تشريعية يتمتع بها.

ـ الكويت

تميزت الكويت بتجربة ديمقراطية فريدة فيما بين الدول الست حيث وجد بها «مجلس الأمة» الذى مارس سلطات رقابية وتشريعية لمدة ليست قليلة مقارنة بغيرها من الدول الخليجية. ويحكم النظام السياسى الكويتى الدستور الصادر فى عام ١٩٦٢ والذى تتمثل أهم مبادئه فى:

ـ يتمتع الأمير بسلطات واسعة حيث أنه رئيس الدولة وذاته مصونة ولا تمس

ويعين مجلس الوزراء وهم مسئولون أمامه، ويتولى الأمير والوزراء السلطة. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يولى الضباط ويعزلهم وهو الذى يُعلن الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرمة وله حق إعلان الأحكام العرفية فى أحوال الضرورة وله حق إبرام المعاهدات. وللأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، وإذا حل المجلس وُجَبَ إجراء الانتخابات خلال مدة لا تزيد على شهرين وإذا لم تجر يسترد المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. والإمارة وراثية فى ذرية المغفور له مبارك الصباح كما جاء فى الباب الأول من الدستور.[٦] ويتم تبادلها بين ذريتى جابر وسالم مرة بعد مرة حاليًا.

وفى حالة غياب مجلس الأمة فى الفترة من يوليو ١٩٨٦ إلى أكتوبر ١٩٩٢ تولى الأمير السلطة التشريعية بنفسه.

ـ مجلس الأمة ـ ينص الدستور على أن يتألف المجلس من خمسين عضوا ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء فى هذا المجلس بحكم وظائفهم ويستمر انتخاب المجلس لمدة أربع سنوات، ولأعضاء المجلس حق توجيه الأسئلة للوزراء، وتقديم استجوابات سواء للوزراء أو لرئيس مجلس الوزراء، ويجوز للمجلس سحب الثقة من أى وزير أو رئيس الوزراء، وللأمير فى حالة تأزم الموقف أن يختار ما بين تغيير الوزارة أو حل مجلس الأمة وللمجلس حق مناقشة جميع القوانين وإعدادها ولكن لا تسرى إلا بعد تصديق الأمير عليها[٧].

يتضح لنا أنه من الناحية النظرية يتمتع المجلس بسلطات واسعة ولكن للأمير أن يعطل المجلس أو حتى يلغيه إذا ما أراد. ولقد تم ذلك بالفعل عندما قام الامير بحل المجلس للمرة الأولى فى عام ١٩٧٥ وبقى محلولاً حتى عام ١٩٨١ عندما وجد الأمير أن المجلس معوقًا لحكومته وأتهمه بتعطيل مصالح الدولة[٨].

بل أن الشيخ جابر، والذى اعتبر أكثر انفتاحًا من الشيخ صباح السالم الصباح الأمير السابق من الناحية السياسية، قام بحل المجلس فى عام ١٩٨٦ وذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية فى الكويت بالإضافة إلى ضغوط الدول الخليجية المجاورة على الحكومة الكويتية ودفعها لاتخاذ قرار حله.(٩) بل أن انتخابات أكتوبر ١٩٩٦ لتكوين مجلس الأمة بدأت تثور حولها الشكوك بشأن مناصرة الحكومة سياسياً وماليًا لإنجاح مرشحيها(١٠).

نجد أنه على الرغم من انفراد الكويت بمجلس تشريعى قوى له سلطات ويمارس دوراً فعالاً فى صنع القرار، إلا أنه عندما كان يصطدم بالحكومة التى يرأسها ولى العهد كان يتم حله، ولقد ظل المجلس بعيداً عن التأثير على القرار السياسى بشكل يتناسب مع مكانته ودوره بسبب القيود المفروضة عليه، ولم يكن له القدرة على ممارسة سلطاته بفعالية، وإن ظل تجربة فريدة، خاصة بعد عودته فى عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج الثانية وإتهام الحكومة بمسئوليتها عن الحرب وتبعاتها.. وإن كنا نجد أن وجود المجلس لم يجعل أسلوب وطريقة صنع سياسات الدفاع بها مختلفة عن بقية الدول الست حيث ظل المجلس بعيداً عن لعب دور فاعل فى هذه السياسات.

ـ عمان

يتمتع السلطان فى عمان بسلطات واسعة فهو رئيس الجهاز الإدارى للدولة الذى يتكون من ديوان البلاط السلطانى ووزارة شئون مكتب القصر ومجلس الوزراء والمجالس المتخصصة ومجلس الشورى وهذا الجهاز يضم المؤسسات الرئيسية فى الدول والتى تصنع كافة القرارات بتوجيه الملك.

يعتبر مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية فى البلاد ويستمد سلطاته من السلطان بصورة جماعية ويصدر السلطان القوانين والمراسيم ويعقد المعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق.

مرت التجربة العمانية فى مجالس الشورى بعدة مراحل أبرزها، أنه فى عام ١٩٨١ تم إنشاء المجلس الاستشارى لسلطنة عمان وتكون المجلس من ٤١ عضواً معينين وزادت عضويته إلى ٥٥ فى عام ١٩٨٣ كان منهم ١٩ عضواً فى الحكومة و١٩ عضواً يختارهم المجلس التجارى و١١ منهم تختارهم اللجنة التى تم تأسيسها لاختيار أعضاء المجلس والإعداد له، والباقون يمثلون المناطق الجغرافية المختلفة فى عمان وتختلف أعدادهم حسب الكثافة السكانية للمناطق. ولقد تحرك المجلس فى إطار مبدئين:

الأول ـ أن الحكومة ليست موضع تصويت بعدم الثقة، والثانى ـ أن لا أحد يستطيع أن يناقش الحكم المطلق للسلطان(١١). وتمثل دور المجلس بصفة أساسية فى إبداء الرأى فيما تعرضه عليه الحكومة من قضايا متعلقة بالتنمية أساسا واقتراح ما يراه مناسبًا بشأن هذه القضايا(١٢).

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن السلطان قابوس عن قيام مجلس الشورى فى احتفالات العيد الوطنى العشرين، تم اختيار أعضاء المجلس البالغ عددهم ٥٩ عضوا بأن يمثل كل ولاية عضو واحد على أن يتم تعيين رئيس المجلس بواسطة السلطان ويتم اختيار أعضاء المجلس بأن يجتمع وجهاء وأعيان كل ولاية لترشيح ٣ أفراد لتمثيل الولاية فى المجلس وتقوم الحكومة باختيار أحد هؤلاء المرشحين ليكون ممثلاً للولاية(١٣).

إلا أن مجلس الشورى لم يكن أكثر حظًا من سابقه حيث استمرت سيطرة السلطان المطلقة على الحكم فى عمان ولم يكن المجلس إلا مؤسسة شكلية يعينها السلطان ولا تمارس دوراً فعليًا فى صنع القرارات فى المجالات المختلفة فلا يناقش إلا ما يعرض عليه ولا يقدم إلا اقتراحات للحكومة لها حرية الأخذ بها أو تركها وهى غير مسئولة أمام المجلس.

ـ الإمارات العربية المتحدة

يتسم هيكل النظام السياسى فى دولة الإمارات بسمات مختلفة نسبيًا من حيث توزيع السطات وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة تكوين الاتحاد الخاص بدولة الإمارات، وبالتالى كان لا بد من وجود توزيع نسبى للسلطات ومشاركة من جانب الإمارات المختلفة فى الحكم وإن كان ذلك يتم بصورة تتفق مع الوزن النسبى لكل إمارة، حيث استحوذت أبو ظبى ودبى على التوالى بالنصيب الأكبر من السلطة السياسية نظراً لثقلهما السياسى والاقتصادى على مستوى الدولة. ولقد تركت البنية الفيدرالية تأثيرها على سياسات الدفاع حيث أن جيوش الإمارات لم تتحد إلا فى عام ١٩٧٦ كما أن إمارة دبى تحتفظ بقوات مسلحة مستقلة، كما تركت تأثيراً فيما يتعلق بعدم القدرة على اتخاذ قرارات عسكرية حاسمة أو الدخول فى معركة فعلية، كما أن توزيع المناصب فى الإمارات المختلفة انعكس فى هياكل سياسات الدفاع.

تتمثل المؤسسات السياسية فى دولة الإمارات فى المؤسسات التالية:

ـ المجلس الأعلى للاتحاد: يمثل أعلى سلطة فى الإمارات ويؤدى المهام التشريعية والتنفيذية معًا وهو مكون من حكام الإمارات السبع برئاسة حاكم أبو ظبى ونيابة حاكم دبى كما فى الدستور.

ـ مجلس الوزراء : تم توزيع الوزارات بأن توكل الوزارات السيادية لهاتين الإماراتين (أبو ظبى ودبى) وهى وزارات الدفاع والخارجية والداخلية وتوزع باقى الوزارات على أبناء الأسر الحاكمة الأخرى وكبار القبائل فى الدولة على أن تكون رئاسة الوزراء لنائب رئيس الدولة أى حاكم دبى[١٤].

ـ المجلس الوطنى للاتحاد : من المفترض نظريًا أن يقوم ذلك المجلس بالمهام التشريعية فى الدولة ولكن المجلس الأعلى انتزع منه هذه المهام، ويتم توزيع مقاعد المجلس حسب الوزن النسبى للإمارات ويتمثل فى ٨ مقاعد لكل من أبو ظبى ودبى، و٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، ولبقية الإمارات أربعة مقاعد لكل منها. على أن يقوم حاكم كل إمارة باختيار الأعضاء من إمارته، وأغلبية الأعضاء حاليًا يمثلون الطبقات التجارية أو ينتمون إلى كبار القبائل[١٥].

ويتمتع رئيس الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ـ حاليًا ـ بسلطات واسعة سواء فى السيطرة على مجلس الوزراء أو المجلس الوطنى الاتحادى أو حتى بين الإمارات المختلفة وذلك لثقل إمارته وكذلك دوره الشخصى حيث يمثل شخصية تتمتع بدرجة عالية من الشعبية ويتم انتخابه كل خمس سنوات ويتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية واسعة لايحد منها إلا نفوذ بقية الإمارات وإن كانوا لا يظهرون معارضة واضحة لقراراته، ونؤكد أن مسألة انتخابه هى مسألة شكلية فقط.

ـ قطر

يمثل أمير الدولة فى قطر، والذى ينص الدستور الصادر فى عام ١٩٧٢ أن يكون من أسرة آل ثانى محور السلطات فى قطر، فهو الذى يصدر القوانين ويمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء ومجلس الشورى وأراء المجلسين هى اقتراحات للأمير حرية الأخذ بها أو تركها.

الأمير يمثل الدولة ويصدق على القوانين والمراسيم ويتولى رئاسة مجلس الوزراء ويتولى القيادة العليا للقوات المسلحة والإشراف الأعلى عليها ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويبرم المعاهدات ويعلن الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرمة ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بأمر أميرى وكذلك يعين أعضاء مجلس الشورى(١٦).

يمثل مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية العليا ويرأسه أمير الدولة وفقًا للنظام الأساسى للحكم الصادر فى عام ١٩٧٢، ويوجه الأمير نشاط الوزراء ويشرف على تنسيق العمل بين جميع الوزارات وأجهزة الحكومة ويؤمن وحدة وتكامل هذه الأجهزة ويصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة ويوقع باسم مجلس الوزراء ونيابة عنه القرارات التى يصدرها المجلس.

بدأت قطر تجربتها فى إنشاء مجلس للشورى فى عام ١٩٦٤ عندما تم إنشاء أول مجلس استشارى تنحصر مهمته فى تقديم الرأى والمشورة فى الدولة وكان أعضاؤه جميعًا من أبناء الأسرة الحاكمة وتكون من ١٥ عضواً برئاسة نائب الحاكم(١٧).

ولقد كان هذا المجلس كما يتضح من تشكيله مجرد منتدى للتشاور أو الجلسات العائلية فيما بين أبناء الأسرة الحاكمة.

وتم تشكيل مجلس للشورى فى إطار النظام الأساسى المؤقت المعدل للحكم الصادر فى عام ١٩٧٢ على أن يتم اختيار أعضائه بالتعيين وأن تكون أراء المجلس ذات طبيعة استشارية حيث يقوم بإبداء الرأى وليس اقتراح القوانين وإن كان لأعضاء المجلس حق مناقشة ما يحال إليهم من مشروعات قوانين لإبداء الرأى فيها وتكون المجلس حينذاك من ٢٠ عضواً معينين(١٨). وفى عام ١٩٧٦ زاد العدد إلى ٣٠ عضواً مع اعطاء المجلس الحق فى مناقشة ما يتراءى له من أمور إلا أن الصفة الاستشارية للمجلس ظلت هى المميزة.

ـ وفى عام ١٩٨٩ بدأت حركة من الإحلال والتجديد فى المجلس بتعيين أعضاء جدد وذلك بعد أن امتدت عضوية بعض الأعضاء إلى ١٨ عامًا(١٩).

وبالتـالى اتسم النظام القطرى بهيـمنة الأمـير على السلطة واتخـاذ القـرارات في الدولة مع اعطاء الوزارات والمناصب العليـا للأسرة الحـاكمـة وإنشـاء مـجلس صـورى للشورى لا يملك أى سلطة تشريعية أو رقابية.

ـ البحرين

لم تكن البحرين مـختلفـة عن بقيـة الدول الست في سيطرة الحاكم وأسرته على أجهزة صنع السياسة فى الدولة وهو ما يتضح لنا من تناول نظام الحكم فى البحرين.

ـ نجد أن أمير الدولة يتولى السلطة بشكل وراثي على أن ينتقل الحكم من الأمير إلى الإبن الأكبر ثم إلى أكبر الأبناء وهكذا، ويتمتع أمير الدولة بسلطات واسعة فهو أعلى سلطة فى الدولة ويمـارس سلطاتـه من خـلال مـجلس الوزراء الذى يقـوم الأمـير بتعيين أو عزل أيًا منهم.

حاول النظام البحرينى إنشاء مجلس وطنى كتمهيد للممارسة الديمقراطية إلا أن التجربة فشلت وتم حل البرلمان فى عام ١٩٧٥، وكان المجلس (البرلمان) يتكون من ٣٠ عضواً بالانتخاب ويرفع العدد إلى ٤٠ عضواً ابتداء من الفصل التشريعى الثانى ويستمر لمدة ٤ سنوات والوزراء بحكم مناصبهم أعضاء فى المجلس ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطنى وتولى الوظائف العامة، فيما عدا الوزراء. وعلى الرغم من تطبيق مبدأ الانتخاب وإعطاء سلطات للمجلس البحرينى حينذاك فى مناقشة الأمور المختلفة واعتماد الميزانية وكذلك تعديل الدستور ومقاومة سياسات الأمير فى بعض الأحيان وأنصاره من القادة المحافظين وعلماء الدين ولقد ضم المجلس تيارات مختلفة من الماركسيين الاشتراكيين وأنصار القومية العربية والمحافظين، إلا أنه فى عام ١٩٧٥ ونتيجة للاضطرابات العمالية وخوف الحكومة من تدهور الموقف كما حدث فى الخمسينات تم حل المجلس[٢٠]. وتم في عام ١٩٩٤ إنشاء مجلس للشورى في البحرين إلا أنه كان بالتعيين ولم يملك أى سلطات فعلية.

نجد أنه على الرغم من أن التجربة البحرينية كادت أن تمثل تجربة ديمقراطية متميزة فى تلك المنطقة إلا أن الرغبة فى الانفراد باتخاذ القرار من قبل الأمير والحكومة والاضطرابات الحادثة فى الدولة حينذاك أدت إلى وأد التجربة الديمقراطية فى البحرين، وعلى الرغم من تردد أنباء عن إعادتها مرة أخرى بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن تجدد أعمال الشغب والاضطرابات التى تشهدها البحرين فى الفترة الأخيرة ستؤجل التفكير فى ذلك الأمر إلى أجل ليس بقصير.

ـ اتضح لنا من تناولنا السابق أن النظم الحاكمة فى الدول الست تسيطر على عملية صنع القرار فى كافة المجالات وبصفة رئيسية مجالات الدفاع والأمن حيث لا يملك المواطنون أى حق أو سلطة فى مواجهة القرارات الصادرة فى هذه المجالات.

وتستمد هذه النظم سلطتها من خلال شخصية الحاكم والخصوصية التى تمتع بها والدرجة العالية من الاحترام والتوقير التى يستحوذ عليها كون ذاته عليا لا تمس وقراراته لا يمكن مناقشتها.

ولقد ساهمت الطفرة التى شهدتها عوائد النفط بعد تصديره من الدول الست فى زيادة سلطات الدولة وهيمنتها فى مقابل توفير الخدمات المختلفة للمواطنين وبالتالى فإن أحد عناصر هذه الظاهرة يتمثل فى رضاء المحكومين بالوضع الراهن أو بالأساس إلى غياب المشاركة السياسية من جانب المواطنين.

لقد ساهمت عوامل عدة فى ايجاد هذه الظاهرة يمكن أن نوجزها فيما يلى :

أ ـ غياب مؤسسات المجتمع المدنى فى هذه الدول.

حيث غابت مؤسسات المجتمع المدنى المستقلة من أحزاب وتجمعات نقابية وجمعيات أهلية فى هذه الدول سواء لتحريمها من حيث المبدأ أو نتيجة لأن الدولة تسيطر عليها ماليًا وإداريًا مما يجعل هذه المؤسسات عاجزة عن القيام بدورها الذى

قامت به فى المجتمعات الغربية من حيث كونها مؤسسات وسيطة تشجع على المشاركة السياسية وتدعمها وتقوم بعملية تجميع المطالب الشعبية أو حتى مطالب أعضائها فى مواجهة السلطة الحاكمة.

ب ـ سيطرة العادات والأطر التقليدية على المجتمع

يسيطر على هذه الدول ما يمكن أن نصفه بأنه نمط من الثقافة السياسية يتسم باللامبالاة بشئون السياسة والاهتمام الأكثر بمظاهر الترف والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وسيادة نمط من السلطة الأبوية والإجلال والاحترام للحكام. كما تسود فكرة العصبية للحاكم حيث إن الحكام فى هذه الدول هم أقوى العصبيات فيها. وبالتالى لديهم قدر من الأنصار والمعاونين لهم ويتم دعم التحالفات والولاءات القبلية من خلال علاقات النسب فيما بين أكبر العشائر الموجودة فى الدولة بما يكفل أكبر قدر من التأييد والولاء لها كما تحرص الأسرة الحاكمة على الإبقاء على ذاتها من خلال زواج الأقارب.

وإذا ما نظرنا إلى الولاء فى هذه الدول نجد تجسيدا للسلطة الأبوية حيث إن ولاء المواطن يذهب أولاً للعشيرة التى ينتمى إليها ثم للحاكم مباشرة.[٢١] ونجد أن المجتمع يشهد حالة من الانقسام سياسيًا على أساس الولاءات التقليدية وعلى أساس عدم المساواة الاجتماعية والجمود وغياب الحراك الاجتماعى.

وتعمل الحكومات جاهدة على الإبقاء على هذا النمط من الثقافة لدى المواطنين وذلك من خلال حرص الحكام على الظهور فى صورة الأب الذى عليه رعاية شئون أبنائه وهو مستعد لسماع شكواهم وأرائهم فى كل وقت.

وقد عملت بعض الدول خاصة السعودية على السيطرة على نظام تدفق المعلومات وكذلك النظام التعليمى فى المملكة من خلال نظام دقيق للرقابة والسيطرة على وسائلها

المختلفة.[٢٢] خشية أن يؤدى تدفق المعلومات بدون رقابة إلى عملية تحديث تضر بسيطرة النظم الحاكمة فى هذه الدول. وإن كنا نجد أن بعض التحركات للمثقفين فى هذه الدول والذين تعرضوا للتحديث من خلال السفر للخارج لم تتمتع بمساندة شعبية واسعة، وإن كان الجيش قد لعب دوراً فى مواجهة نظم الحكم فى السعودية فى فترات مختلفة إلا أنه تمت السيطرة عليه.

جـ ـ غياب المؤسسات التشريعية والرقابية

أدى غياب أو شكلية المؤسسات التشريعية ـ إن وجدت ـ فى هذه الدول إلى إضعاف المشاركة السياسية فى هذه الدول فلا توجد انتخابات وإن وجدت وتم انتخاب برلمان ممثل لشعب فإنه عند أول اصطدام بالحكومة يمكن حله وتأجيل انتخاب آخر لفترة طويلة، ولم تقم هذه المؤسسات بأى دور فيما يتعلق بسياسات الدفاع إلا فيما عدا المسائل المتعلقة بالتمويل والتى لم تكن تشهد انتقادات أو عرقلة لها، بل أن مجالس الشورى التى تم انشاؤها وأشرنا إلى سلطاتها الهزيلة قامت على أساس التعيين ولا تملك سلطات رقابية أو تشريعية ولا تسهم فى عملية صنع القرار، وإنما تم انشاؤها لإظهار الدولة بأنها تسير على النهج الديمقراطى أو إرضاء بعض الفئات المطالبة بالديمقراطية.

نخلص إلى أن طبيعة النظم السياسية وما وجد فى هذه النظم من إنفراد الحاكم بصنع القرار بشكل عام وقرار السياسات الدفاعية بشكل خاص، يجعل عملية صنع سياسات الدفاع حكرا على الحاكم وأحد أفراد الأسرة الأقرب له سواء أبنه أو أقرب الأقارب له كوزير للدفاع بالإضافة إلى رئيس الوزراء، مما يتيح درجة أكبر من حرية الحركة لهما فى اتخاذ القرار الدفاعى مع غياب أى مؤسسات تشريعية أو رقابية، حيث أن هذه النظم لا تسمح بمشاركة آخرين فى صنع القرارات إلا من يرضون من ذوى

النفوذ فى المجتمع أو الخبراء أو المستشارين الأجانب، وهو ما يتيح حرية وسرعة أكبر فى صنع القرار وإن كان يحمل معه مخاطر خطأ القرار.

المطلب الثانى

المحددات الاقتصادية

تلعب الحالة الاقتصادية للدولة وطبيعة وتركيب اقتصاداتها دورا رئيسيا فى سياسات الدفاع للدول المختلفة فعلى سبيل المثال تحتاج سياسات الدفاع إلى مخصصات مالية للإنفاق على شئون الدفاع مثل التسليح والتدريب والتجنيد وهو مايمثل جزءا من النفقات العامة للدولة التى تتوقف إلى حد بعيد على الحالة الاقتصادية للدولة ومستوى نموها وقدرتها على توفير الموارد اللازمة لهذا الانفاق.

وتؤثر طبيعة الاقتصاد الخاص بالدولة على قدرتها فى توفير الخبرات والتكنولوجيا اللازمة للتصنيع العسكرى للدولة وهو مايستوجب ايضا وجود صناعات أخرى لدى الدولة سواء تلك المتعلقة بالتصنيع الثقيل مثل الحديد والصلب وكذلك صناعة الالومنيوم وصناعات المعدات والالكترونيات وأدوات ووسائل النقل.

ومن هنا وجب علينا تناول طبيعة وتطور الاقتصادات الخاصة بالدول الست محل الدراسة وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه الاقتصادات على سياسات الدفاع الخاصة بهذه الدول وذلك بتناول عدة ابعاد وهى:

اولا : الملامح العامة لاقتصادات الدول الست.

ثانيا : الدخل القومى وموازين المدفوعات لهذه الدول وتأثير حرب الخليج الثانية عليها.

ثالثا : سياسات الاستثمار.

رابعا : التصنيع فى الدول الست.

وفيمايلى نتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل.

اولا - الملامح العامة لاقتصادات الدول الست

تتسم اقتصادات الدول الست بشكل عام بأنها اقتصادات نفطية حيث يمثل النفط وأوجه النشاط الخاصة به عصب اقتصادات هذه الدول وان كان بدرجات متفاوتة فيمكن التأريخ لتطور اقتصادات الدول الست من خلال النظر إلى تطور أسواق النفط العالمية حيث يمثل أى تغير فيها عامل مؤثر فى تطور اقتصاداتها بصفة رئيسية حيث إنه مع ارتفاع الاسعار العالمية للنفط فى السبعينيات فيما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ شهدت هذه الدول طفرة فى الدخل القومى نتيجة لزيادة عوائد النفط، ومع بداية تراجع أسعار النفط فى بداية الثمانينيات بدأت هذه الدول تشهد اختناقات اقتصادية ناتجة عن قلة عوائد النفط وازدادت الحالة سوءا فى النصف الثانى من الثمانينات حيث وصل سعر البرميل من البترول العربى إلى أقل من عشرة دولارات فى أوائل عام ١٩٨٦ كما هبطت عائدات النفط العربى بنحو ١٠٩ مليارات دولار بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٣(٢٣).

بل وفى حقبة الازدهار النفطى عانت هذه الدول من درجة عالية من التبعية نتيجة اعتماد هذه الدول على مصدر وحيد للدخل ومكون رئيسى للصادرات ألا وهو النفط حيث مثل نسبة ٩٠٪ من صادراتها وثلثى ناتجها المحلى ودول مستوردة محددة وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات فى السوق العالمية، وفى ذات الوقت استوردت السلع المصنعة والتكنولوجيا من الدول المتقدمة واعتمدت على موردين معينين وبالتالى استطاعت هذه الدول الحصول على مدفوعاتها فى مقابل النفط بأسعار وعوائد مساوية أو أعلى من خلال صادراتها للدول النفطية فى شكل سلع مصنعة وتأكيد تبعية هذه الدول لها.

ونقدم فيما يلى جدولا يوضح هيكل الصادرات الخاصة بالدول الست فى عام ١٩٩١

جدول رقم (٣) مكونات صادرات دول مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٩١ (٢٤)

الصادرات / الدولة	نسبة صادرات الوقود والمعادن	نسبة صادرات السلع الأولية الأخرى	صادرات سلع مصنعة		
			آلات ومعدات نقل	السلع المصنعة	الملابس والنسيج
الإمارات	٦٠	٥	١٠	١٨	٧
البحرين	٩٠	-	-	١٠	-
قطر	٨٠	-	-	٢٠	-
السعودية	٨٨	-	١	-	١١
عمان	٩١	٢	-	٧	-
الكويت	٦٤	٧	٣	٢٦	-

- المصدر : التقرير الاقتصادى العربى ١٩٩٤، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٤)، ص٢٦٠.

والجدول يوضح استمرار الاعتماد على النفط وصناعاته كمصدر رئيسى للدخل فى هذه الدول مع الاعلان المستمر عن محاولتها لتنويع مصادر الدخل القومى فى هذه الدول وهو مايجعلها تمر بأزمات اقتصادية منذ الثمانينيات نتيجة لتراجع الاسعار العالمية للنفط وان كانت مازالت تمثل ثانى منطقة من حيث الإنتاج، والأولى من حيث الاحتياطى العالمى إذا ما نظرنا إلى الدول الست مجتمعة.

ثانيا ـ الدخل القومى و موازين المدفوعات فى هذه الدول وتأثير حرب الخليج الثانية

عانت الدول الخليجية الست كما ذكرنا من انخفاض فى الدخل القومى لهذه الدول نتيجة لتدهور اسعار النفط وفى ذات الوقت استمر الانفاق الحكومى فى شكل متصاعد مما جعلها تعانى من اختناقات مالية وعجز فى الميزانية يتضح عند تناولنا للميزانيات الحكومية فى هذه الدول الست من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٣ والعجز والفائض فى هذه الميزانيات:

جدول رقم (٤) العجز والفائض فى ميزانيات الدول الست «بالمليون دولار»(٢٥)

الدولة / العام	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الإمارات	-٢٢٥٤	-١٤١٧	-٢١٥٢	-٢٣٧١	٤٥٦	-١٦٤٤
البحرين	-٢١٥	-١٥٤	-١٠٣	-٦٠	-١٩١	-١٧٣
قطر	-١٤٢٩٩	٧٨٣٨	-٦٦٦١	-٣٣٦٢٥	-١١١١٨	-١٢٣٨٥
السعودية	-٨٠٣	-٤٥٩	٤٦٩	-٢١	-٥٦٥	-١٤٧٠
عمان	-٩٠٢	-١٨٣٩	-٤٠٣	١٧٠	-٢٥٧	-١٨٩
الكويت	-٢٦٧٨	-٢٤٧٨	-١٣٧١	-٢٥٣٨٣	-١٨٦٢٧	-٥٢١٣

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد: ١٩٩٤، ص٢٩٩.

ويتضح لنا من الجدول انه خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٣ عانت الدول الست من اختلال فى ميزانيتها باستثناء حالات نادرة مثل الامارات فى عام ١٩٩٢ وعمان عام ١٩٩٠ وقطر عام ١٩٨٩ كما يتضح ان السعودية والكويت عانتا من ارتفاع العجز فى الميزانية بصورة اكبر خاصة فى عام ١٩٩١ وذلك من جراء حرب الخليج الثانية، كما استمر العجز بصورة متزايدة بعد عام ١٩٩١ نتيجة لتحمل هذه الدول للاعباء الآجلة للحرب مع استمرار الانفاق العسكرى المتزايد على التسليح خاصة كل من السعودية والكويت كما أن الأخيرة انفقت كثيراً على إعادة التعمير مما ادى إلى تحميل ميزانية الدولتين اعباء اقتصادية أكبر على الرغم من لجوئها إلى جدولة بعض الديون العسكرية سواء صفقات التسليح التى عقدتها او نصيبها فى تحمل الاعباء العسكرية فى الحرب.

وقد سعت المملكة العربية السعودية لتقليل العجز فى الميزانية عن طريق خفض الانفاق بنسبة ٢٠٪ فى موازنة ١٩٩٦/٩٥، وأعلنت السعودية أنها تسعى إلى التخلص من اثار حرب تحرير الكويت وسد العجز فى موازنتها خلال فترة لن تتجاوز نهاية عام ١٩٩٧، كما عملت على اعادة جدولة مدفوعاتها الخاصة مع خمس شركات امريكية قيمتها ١٩٨٠ مليون دولار كما سعت إلى رفع الدعم عن بعض الخدمات مثل قطاع الكهرباء واشراك القطاع الخاص أو بيعه المرافق العامة الإنتاجية[٢٦].

وعلى الرغم من هذه الاجراءات إلا أن المملكة اعلنت أنها لن تقلل من انفاقها الدفاعى وأنها لا تريد الغاء صفقات الاسلحة التى عقدتها وانما ستسعى إلى جدولة قيمة هذه الصفقات وهو ماوافقت عليه الدول المصدرة واكدت المملكة علانية فى اطار خطة التنمية السادسة للفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ وفى أول بند، أن المملكة مستمرة فى تدعيم وجود دفاعى وأمنى راق والتطوير المستمر للقوى الذاتية الدفاعية للملكة كهدف رئيسى لها[٢٧].

ولقد أصبح العجز فى الميزانية الحكومية الكويتية مصدرا اساسيا لقلق الحكومة حيث انتهت السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بعجز يقارب خمسة مليارات دولار وعلى الرغم من تراجعه عن العام السابق بنسبة ٢٥,٣٪ الا أن القلق ساد عند توقع ارتفاع العجز إلى ٧ مليارات دولار خلال موازنة عام ١٩٩٥/٩٤، وذلك من جراء حرب الخليج على الرغم من اعادة إنتاج النفط الكويتى ومن ثم سعت الكويت إلى خفض نفقات الحكومة وكذلك تزايدت احتمالات فرض حالة من التقشف او فرض بعض الضرائب على الدخل وزيادة إيرادات بعض الخدمات وان كانت مترددة فى تنفيذ ذلك بصورة فعلية(٢٨).

الا انه على الرغم من ذلك لم تقم الكويت بخفض انفاقها العسكرى بل إن مجلس الامة الكويتى وافق على تخصيص مايقرب من ٢٠ مليار دولار لتنمية القدرة العسكرية الكويتية وسط توقعات بتزايد اسعار النفط مع تزايد الإنتاج النفطى الكويتى إلا أن مجلس الامة انتقد فى الفترة الاخيرة بذخ وإسراف الانفاق الحكومى.

ثالثا ـ سياسات الاستثمار

عانت الدول الست من قصور خطير فى سياساتها الاستثمارية حيث إنها بدلا من توظيف عوائد النفط فى مشروعات إنتاجية تقوم بنقل التكنولوجيا من الخارج اليها فإن العوائد النفطية تم استغلالها إما فى صورة ودائع ثابتة ذات فوائد قلت قيمتها نتيجة لتقلبات أسعار العملات الاجنبية خاصة الدولار وكذلك نتيجة للتغيرات التضخمية العالمية، أو فى صورة استثمارات فى مجالات ومشروعات تجارية تدر أرباحا أعلى دون خوض مجال الاستثمار الصناعى الضخم أو على الاقل ضعف نصيبه، أو المجالات الإنتاجية وهو ما يتطلب جهدا أكبر ووقتا أطول للحصول على أرباح أكبر على المدى الطويل.

على الرغم من مخاطر الاستثمار فى الدول الصناعية الغربية فإنها قد حظيت بالنصيب الاكبر من اجمالى الاستثمارات لدول المجلس وإن كان قد ظهر اتجاه حديث نحو المشروعات المشتركة فى الخليج مما جعل منطقة الخليج منطقة متميزة حيث تبلغ نسبة المساهمات التمويلية للمشروعات المقامة فيها ٦٦,٥٪ من اجمالى الاموال المستثمرة فى المشروعات الصناعية العربية المشتركة فلقد مثلت البحرين مركزا لـ ١١ مشروعا صناعيا مشتركا يزيد رأسمالها على ١,٢ بليون دولار امريكى.[٢٩] وان كان ذلك اتجاها حديثا قد يؤتى بثمار مرضية على المدى الطويل فانجازاته حتى الآن ضئيلة.

نلاحظ أن درجة التنسيق بين السياسات الاستثمارية للدول الست كانت متدنية للغاية فى فترة الدراسة على الرغم من ان الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة فيما بين دول المجلس الست تضع ذلك ضمن أهدافها ، كما قلت المشروعات المشتركة فيما بين الدول الست مقارنة بإجمالى الاستثمارات فى الخارج كما لاحظنا ان الدول الست قد عانت من سوء تخصيص لاستثماراتها حيث ركزت على بعض الجوانب مع إهمال أخرى.

وعلى الرغم من سعى الدول الست إلى تخصيص النسبة العظمى من الاستثمارات للقطاعات التوزيعية والخدمية لتوفير البنية الاساسية اللازمة للتنمية إلا أن نمط تخصيص الاستثمارات بين فروع البنية الأساسية قد اتسم ايضا بالاختلال فكان الاهتمام بالطرق والنقل والمواصلات على حساب الكهرباء والموارد المائية اللتان تعدان عصب التنمية الزراعية والصناعية[٣٠].

عانت الدول الست من قصور فى مجال تخصيص استثمارات لمجال الصناعة ولمشروعات التنمية بينما حصلت قطاعات الخدمات والمرافق على نسبة اكبر من انفاقها خاصة الخدمات الخاصة للمواطنين، وفشلت فى ارساء بنية تحتية قوية لتنمية صناعية

بالاستفادة مع عوائدها النفطية، كما أنها لم تستطع العمل على توفير استثمارات لقطاعات من أجل التصدير على الرغم من ضيق السوق المحلى وان كانت السعودية هى الدولة الاكثر اهتمام خاصة فى مجال صناعة الالكترونيات والبتروكيماويات والحديد والصلب الا انها ليست بالدرجة المأمولة حتى الآن.

رابعا ـ التصنيع فى الدول الست

مثَّل القطاع الصناعى أفقر القطاعات من حيث مخصصات الانفاق الحكومى له والجدير بالذكر ان القطاع الصناعى يحتاج بالاساس إلى سياسة حكومية تهتم بايجاد بنية تحتية لازمة لاقامة قطاع صناعى متطور وهو ما أفتقدته الصناعات المختلفة لدى الدول الست، وان كانت تفاوتت هذه الدول فى درجة اهتمامها وطبيعة الصناعات القائمة لديها، الا أن قطاع الصناعات الاستخراجية مثَّل النصيب الاكبر من مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى

ونقدم الجدول التالى لنصيب الصناعات المختلفة وكذلك مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى للدول الست.

جدول رقم (٥) الإنتاج الصناعى فى الدول الست ونصيب الصناعة في الناتج المحلى في الدول الست(٣١)

الدولة / العام	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى
الإمارات	٣٩,٨ ٪	٨,٤ ٪	٤٨,٢٪
البحريـن	١٧ ٪	١٥,١ ٪	٣٢,١٪
قطــــر	٣٥ ٪	٩,١ ٪	٤٤,١٪
السعودية	٤٢,٧ ٪	٤,٣ ٪	٤٧ ٪
عمــــان	٣٢,٤ ٪	١١,٢ ٪	٤٣,٦٪
الكويـت	٤٣,٩ ٪	٨,٧ ٪	٥٢,٦٪

المصدر. التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٤، ص٢٥٥.

نجد أنه على الرغم من كون الصناعات الاستخراجية مازالت تمثل نسبة عالية مقارنة بالصناعات التحويلية من حيث الاسهام فى الناتج المحلى الاجمالى إلا أن التقارير تشير إلى أنه خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ وبمتابعة تطور مساهمات كلا القطاعين خلال هذه الفترة نجد أن الاتجاه يسير إلى الانخفاض فى نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية فى الناتج المحلى للدول الست، وتقل نسبة مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية ولكن بنسب قليلة للغاية(٣٢).

وذلك يوضح اتجاه الدول الست نحو تنويع الإنتاج الصناعى وتوسيع قاعدته مع التقليل من محورية دور النفط فى الحياة الاقتصادية داخل الدول الست إلا أنه على الرغم من ذلك نجد أن النفط ما زال يمثل المحور الاساسى للعديد من الصناعات

القائمة على وجوده في الدولة خاصة البتروكيماويات وهو مايؤدى إلى خطر يتمثل فى سعى الدول الاوربية والولايات المتحدة إلى تقييد صادرات هذه الصناعات اليها مما قد يوقع الدول الست فى مشكلة تتعلق بالاعتماد على صناعات تصديرية ضيقة.

تسعى السعودية بصفة أساسية إلى تنشيط القطاع الصناعى بها، بل أن من أهم أهداف حكومة المملكة تركيز الدعم للقطاع الصناعى حتى يحل تدريجيا محل النفط فى دفع عجلة التنمية فقد سعت المملكة إلى زيادة هذا القطاع بمعدل نمو سنوى يصل إلى ٧,٥٪ فى قطاع الصناعات التحويلية و٨٪ فى قطاع البتروكيماويات، ويوجد بها ٢٠٣٦ مصنعا منتجا وصل إجمالى تمويلها إلى ٣٧ مليار دولار(٣٣).

استطاعت المملكة أن تجد لنفسها أسما عالميا فى مجال الصناعات البتروكيماوية بصفة أساسية، مع التحفظ على مخاطر الاعتماد على سلعة صناعية تصديرية واحدة، حيث تشهد الدول الاوربية والولايات المتحدة حملة على هذه الصادرات بعد تزايدها.

اذا مانظرنا للمشروعات الصناعية المختلفة فى الدول الست فسنجد أنها تدور حول صناعة تكرير النفط، حيث تملك ٤٪ من طاقة التكرير العالمية إلا أن هذه نسبة ضئيلة مقارنة بإنتاجها مما يضيع عليها عوائد أكبر من جراء تصديرها للنفط الخام، إلا أن صناعة البتروكيماويات حققت تقدما فى هذه الدول على الرغم من تأخرها فى الدخول لأسواقها العالمية ولقد اعتمدت هذه الصناعات على توافر النفط فى هذه الدول.

توجد لدى بعض الدول صناعات للحديد والصلب وإن كانت تركز على حديد التسليح ولا تفى باحتياجات المنطقة وتوجد صناعة الالومنيوم وبصفة أساسية فى الامارات والبحرين التى تصدر لبقية دول الخليج وكذلك دول أخرى وتوجد صناعات استخراجية مثل الكبريت فى السعودية والامارات والغاز الطبيعى فى عمان.

بالنسبة للصناعات الحربية فهى ضئيلة للغاية ولا توجد الا صناعات للمعدات الالكترونية والعربات المدرعة فى السعودية، كما تسعى المملكة للدخول فى مجال تصنيع الطائرات كما يوجد فى الامارات تصنيع حربى خاصة للأسلحة الخفيفة، كما تسعى إلى اقامة مشروعات لإنتاج السفن مع بريطانيا، وذلك نتيجة تدارك الدولتين لأهمية التصنيع العسكرى واقامة مشروعات تصنيع مشتركة مع الدول المصدرة للأسلحة لها والاستفادة من عقد صفقات الاسلحة معها بتخصيص نسبة من هذه الصفقات لدعم الصناعات العربية فى الدولتين.

نخلص إلى أن اقتصادات الدول الست هى اقتصادات نفطية بالاساس على الرغم من التصريحات والاعلانات المتعددة للمسئولين بأن دولهم تسعى إلى تنويع مصادر الدخل القومى، ولقد ترتب على ذلك آثاراً سلبية ظهرت منذ السبعينات فى تكريس التبعية، كما ظهرت حاليا فى صورة انخفاض الدخل القومى لهذه الدول ومواجهتها لمشكلات تتعلق بإنفاقها الحكومى الضخم وتمويله نتيجة لتراجع عائدات النفط.

على الرغم من هذه الأزمات الاقتصادية مؤخرا والمتمثلة فى قلة الدخل القومى لهذه الدول الا أنها تحرص على عدم الاضرار برفاهية مواطنيها وكذلك الحفاظ على انفاقها العسكرى فى أعلى مستوى ممكن خاصة بعد حرب الخليج الثانية وبصفة خاصة فى حالتى الكويت والسعودية اللتان على الرغم من زيادة العجز فى ميزانيتهما بصورة ضخمة استمرتا فى التأكيد على الاستمرار فى تخصيص نسبة عالية من الانفاق الحكومى لشئون الدفاع وان كان ذلك الانفاق يتركز فى شراء الاسلحة وليس استخدام رأس المال فى تطوير صناعة عسكرية محلية.

ولقد اتضح تأثير المحددات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بتأخر التصنيع العسكرى فى دول مجلس التعاون الخليجى حيث يتطلب انشاء صناعة عسكرية عدة أسس أهمها:

١ ـ وجود قاعدة كافية وواسعة للصناعات المدنية وهو مايمثل حلقة الوصل فيما بين القطاعين المدني والعسكرى اى ضرورة وجود قاعدة صناعية متنوعة فى الدولة التى تسعى للتصنيع العسكرى.

٢ ـ وجود القدرات والطاقات اللازمة لاجراء برامج البحوث والتطوير المطلوبة من علماء وخبراء ومهندسين.

٣ ـ تخفيض نفقات الإنتاج قدر الامكان

٤ ـ وجود صناعات أساسية خاصة فى مجال الحديد والصلب والصناعات المعدنية والماكينات الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل

٥ ـ القدرة على خدمة واصلاح الاسلحة المستوردة وتوفير فحص دقيق لهذه الاسلحة.

٦ ـ الحصول على تصاريح بإنتاج بعض الاسلحة من الشركات العالمية وكذلك امكانية تصديرها ومحاولة الدولة السعى نحو الحصول على هذه التراخيص يمثل خطوة نحو تطورها وتقدمها[٣٤].

ومما لا شك فيه أن التصنيع العسكرى لا يتم فجأة وانما توجد مراحل مختلفة تمر بها الدولة للوصول إلى صناعة عسكرية تبدأ من خدمة واصلاح وفحص الاسلحة المستوردة وتنتهى عند توفير المتطلبات السابقة بانشاء صناعة عسكرية مستقلة ذات توجهات وتعتمد على قدرات وأيد عاملة وطنية.

فشلت الدول الست فى توظيف استثماراتها فى الداخل وفى قطاعات منتجة خاصة القطاع الصناعى والذى شهد أقل استثمارات بالاضافة إلى التركيز على الصناعات الخفيفة والصناعات القائمة على النفط، وفشلت هذه الدول فى ايجاد كوادر وطنية كأيدى عاملة فاعتمدت على العمالة الوافدة كل ذلك أدى إلى صعوبة ايجاد

بنية صناعية قوية لتقوم عليها صناعات حربية حقيقية فى هذه الدول، الا أن السعودية والامارات عن طريق المشروعات المشتركة مع الدول الكبرى فى تصنيع السلاح استطاعت تحقيق تقدم نسبى فى هذا المجال الا أن المدفوعات الضخمة للسلاح المستورد مازالت هى السمة الغالبة لهذه الدول، ومازال امام هاتين الدولتين جهوداً طويلة للوصول إلى صناعة عسكرية من توفير كوادر وطنية وبنية صناعية مدنية متنوعة وان كانت قد قطعت بعض الخطوات فى تدريب الكوادر والمشروعات المشتركة مع الدول المتقدمة كما ذكرنا فى مجال الصناعة العسكرية كما تحاول الإنفاق على برامج البحوث والتطوير إلا أن ذلك الإنفاق مازال منخفضا و إذا كانت هاتان الدولتان وخاصة السعودية فى بداية المراحل فان بقية الدول الست لم تبدأ بعد.

المطلب الثالث

المحددات الديموجرافية

تمثل منطقة الخليج خاصة الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى حالة فريدة من الخلل فى توزيع السكان والثروة، فعلى الرغم من كثرة موارد الثروة فى هذه الدول إلا أنها عانت من مشكلة تتمثل فى قلة عدد السكان سواء للقيام بالمشروعات التنموية المختلفة فى هذه البلاد أو للدفاع عنها أمام التهديدات التى تواجهها.

تمثل المملكة العربية السعودية مركز الثقل السكانى فيما بين الدول الست حيث تحتوى على ٧٠٪ من عدد سكان المنطقة ولولا سكان السعودية وعددهم لوجدنا أن دول المنطقة تمثل مناطق وأراضى شاسعة دون وجود بشرى بها، وعلى الرغم من كثرة

عدد سكان المملكة مقارنة ببقية الدول الخليجية إلا أنها تعانى أيضا من عدم تناسب أعداد السكان مع مساحة المملكة الشاسعة.

قلة عدد السكان أدت الى اتجاه الدول الست نحو العمالة الوافدة حيث شهدت المنطقة موجات عديدة من الهجرة اليها واشتغل الوافدون فى كافة القطاعات سواء المدنية أو العسكرية لتعويض قلة عدد السكان.

لذلك فقد قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين رئيسيين.. الأول نتناول فيه تطور أعداد السكان.. والثانى نتناول فيه تطور العمالة الوافدة وآثارها.

الفرع الأول

تطور السكان فى الدول الست

شهدت الدول الست نموا فى عدد السكان خلال فترة العشرين عاما الاخيرة ولعل ذلك يتضح من مقارنتنا لأوضاع السكان سواء المواطنين أو غير المواطنين فى عام ١٩٧٥ وكذلك فى عام ١٩٩٣/٩٢ إلا أنه على الرغم من ذلك مازالت المنطقة تعانى من نقص فى عدد السكان لسد احتياجاتها المدنية والعسكرية وهو مايتضح من الجدولين التاليين:

جدول (٦) الاوضاع السكانية للدول الست فى عام ١٩٧٥ «بالألف نسمة»(٣٥)

الوضع السكانى / الدولة	جملة عدد السكان	عدد السكان المواطنين	نسبة السكان المواطنين الإجمالى	عدد السكان غير المواطنين	نسبة السكان غير المواطنين لإجمالى عدد السكان
الإمارات	٥٥١	٢٠٠	٣٦٪	٣٥١	٦٤٪
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٧٨٪	٥٨	٢٢٪
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١٪	١٣٩٨	١٩٪
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤٪	١٣٧	١٦٪
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩٪	١٢٧	٧١٪
الكويت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦٪	٥٥٥	٥٤٪
الإجمالى	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٧٤,٣٪	٢٦٢٦	٢٥,٧٪

المصدر : تركى الحمد، التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى، (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٤)، ص٢.

نجد من الجدول أن إجمالى عدد السكان فى الدول الست قد وصل فى عام ١٩٧٥ الى ١٠ ملايين و٢٠٥ الاف نسمة منهم ٧ ملايين وخمسمائة وتسعة وسبعين الفا من المواطنين بينما وصل إجمالى عدد السكان غير المواطنين الى مليونين وستمائة وستة وعشرين ألف أى مايمثل ٢٥,٧٪ من إجمالى عدد السكان وهى نسبة غير قليلة خاصة أنها وصلت فى بعض الدول مثل الامارات وقطر والكويت الى ٦٤٪، ٧١٪ ، و٥٤٪ على التوالى أى اكثر من نصف عدد السكان وهو مايمثل خطرا حقيقيا على التركيبة السكانية فى هذه الدول حيث مثل عدد السكان غير المواطنين أكثر من نصف عدد السكان فى هذه الدول الثلاث وذلك يرجع بالاساس الى ارتفاع الدخول وعوائد البترول فى المنطقة مما جعلها هدفا للعمالة غير المواطنة ولقد رحبت بها هذه الدول نتيجة لاحتياجها لهذه العمالة فى مراحلها التنموية الاولى بعد الطفرة النفطية فى أوائل السبعينات خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وارتفاع الاسعار العالمية للنفط.

كما نلاحظ أن المملكة العربية السعودية شكلت مايقرب من ٧٠٪ من اجمالى عدد السكان فى المنطقة وأن بقية الدول فيما عدا الكويت قل عدد سكانها عن المليون

نسمة وهو مايمثل قيدا على التنمية فى هذه الدول وكذلك تكوين قوة عسكرية فاعلة لمواجهة التهديدات لهذه الدول.

شهدت الدول الست خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عامى ٩٢/ ١٩٩٣ ما يشبه الطفرة فى زيادة عدد السكان حيث تضاعف اجمالى عدد سكان الدول الست كما زاد عدد السكان فى هذه الدول كل على حدة وهو ما يتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (٧) تطور عدد السكان فى دول مجلس التعاون الخليجى حسب احصاءات ١٩٩٣/٩٢ بالمليون نسمة(٣٦)

الوضع السكانى / الدولة	جملة عدد السكان	عدد السكان المواطنين	نسبة السكان المواطنين الإجمالى	عدد السكان غير المواطنين	نسبة السكان غير المواطنين لإجمالى عدد السكان
الإمارات	٢,٣١٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠	٢٤,٢٪	١,٧٥٠,٠٠٠	٧٥,٨٪
البحرين	٥٦٠,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٦٧,٩٪	١٨٠,٠٠٠	٣٢,١٪
السعودية	١٦,٩٠٠,٠٠٠	١٢,٣٠٠,٠٠٠	٧٢,٨٪	٤,٦٠٠,٠٠٠	٢٧,٢٪
عمان	٢,٠١٧,٥٩١	١,٤٨٠,٥٣١	٧٤ ٪	٠٥٣٧,٠٦٠	٢٦ ٪
قطر	٠٥٩٠,٠٠٠	٠١٥٠,٠٠٠	٢٥,٤٪	٤٤٠,٤٠٠	٧٤,٦٪
الكويت	١,٤٦٠,٨٥٠٣	٤٦٨,٨٨٣	٣٢ ٪	٨١١,٩٧٠	٦٨ ٪
الإجمالى	٢٣,٨٣٨,٤٤٤	١٥,٣٣٩,٤١٤	٦٤ ٪	٨,٤٩٩,٠٣٠	٣٦ ٪

المصدر : تم تجميع بيانات الجدول من ـ عبد العزيز عبد الله جلال، التربية والتنمية.. تقويم المنجزات ومواجهة التحديات فى دول الخليج العربى ٨٥ - ١٩٩٥، (الرياض، الدار العربية للدراسات والاستشارات، ١٩٩٥، ص ص ٢٦، ٣٠.

بالنسبة لبيانات الكويت فقد كانت بيانات عام ١٩٩٠٩ قبل الغزو العراقى للكويت وهى المتاحة فى الكويت فى ـ وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، عدد ٣١ (الكويت، الإدارة المركزية للإصغاء، ١٩٩٤) ص٢٥.

يتضح لنا من مقارنة الجدولين أن إجمالى عدد السكان ارتفع بنسبة ١٠٥٪ أى تضاعف خلال فترة الثمانية عشر عاما، كما ارتفع عدد السكان المواطنين إلا أن نسبتهم إلى إجمالى عدد السكان انخفضت من ٧٤,٣٪ الى ٦٤٪ وفى المقابل ارتفعت نسبة السكان غير المواطنين من ٢٥,٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٣٦٪ فى

احصاءات ١٩٩٣/٩٢ وهو مايؤكد أن النمو السكانى لم يكن متوازنا فى هذه الدول خاصة اذا ماوجدنا ان نسبة السكان غير المواطنين فى دولة الامارات وصلت الى ٧٥,٨٪ بدلا من ٦٤٪ فى عام ١٩٧٥ وفى قطر الى ٧٤,٦٪ بدلا من ٧١٪ وفى الكويت الى ٦٨٪ بدلا من ٥٤٪ كما زادت فى بقية الدول الست وان كان بنسب أقل وهو مايؤدى الى وجود خطر أمنى يتمثل فى زيادة نسبة السكان غير المواطنين وانه اذا ماتم الاستناد الى تصريحات المسؤلين الخليجيين بالاعتماد على المواطنين فى تكوين القوة الدفاعية لهذه الدول فإن الامر يصبح أكثر خطورة من حيث عدم توافر أوعية التعبئة التى يمكن أن يتم منها تكوين هذه القوة ومن ثم تجد هذه الدول نفسها مضطرة الى الاعتماد جزئيا على العنصر الاجنبى فى تكوين قوتها الدفاعية وهو مايمثل خطرا حقيقيا فى الاعتماد على غير المواطنين لتكوين قوة دفاعية لدولة ما.

كذلك تعانى الدول الست من عدم وجود نسبة من السكان تفى بالاحتياطى للقوات المسلحة فاذا كانت النسبة العالمية للاحتياطى هى ١٢٩٪ من القوى العاملة فيكون على دول المجلس ضرورة توفير احتياطى يبلغ ٧٣٩,٠٧٤ ألف رجل فى عام ٢٠٠٠ حيث تم حساب القوة المسلحة الخليجية فى ذلك الحين بأنها ستكون ٥٧٢,٩٢٦ كذلك تعانى الدول الخليجية من نقص فى وعاء التجنيد بقدوم عام ٢٠٠٠ يصل الى ٢١٢,٨٤٦ رجل(٣٧).

وبالتالى ستجد الدول الست نفسها أمام مشكلة حقيقية تتمثل فى عدم قدرتها على توفير العدد اللازم من القوى البشرية للدفاع عنها فى مواجهة التهديدات المحيطة بها فإذا مانظرنا الى حجم السكان ومعدلات النمو السكانى فى ايران أو العراق باعتبارهما التهديدين الأكثر مباشرة فى مواجهة الدول الست سنجد انهما يفوقان الدول الست سواء فى عدد السكان أو معدلات النمو السكانى.

تعانى الدول الخليجية من نقص الوعاء البشرى اللازم لتكوين قوة عسكرية قادرة خاصة بعد حرب الخليج والخطط الموضوعة لتطوير القوات المسلحة للدول الست تسليحا وعددا وهو مايجعل مشروعات التطوير هذه أمام صعوبات حقيقية.

الفرع الثانى

تطور العمالة الوافدة وآثارها

أدى احتياج الدول الست الى العمالة غير المواطنة للقيام بمشروعات التنمية فى هذه الدول بعد زيادة عائدات صادرات البترول فى عام ١٩٧٥ الى ترحيب هذه الدول بالعمالة الوافدة التى تطور عددها وزاد وكذلك حدث تحول فى تركيبها خلال الفترة الاخيرة بعد اتجاه الدول الخليجية الست نحو الاعتماد على العمالة غير العربية خاصة الاسيوية.

أفرزت العمالة الوافدة العديد من الاثار سواء الايجابية فى الفترة الاولى لقدومه فى الجهود التنموية التى مازالت تمثل العمالة غير المواطنة عمادها الاساسى، وفى الجانب الآخر ظهرت آثار سلبية لهذه العمالة وهو مايجعلنا نتناول تطور هذه العمالة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠ وكذلك الآثار المختلفة التى نجمت عنها.

أولا ـ تطور العمالة الوافدة وطبيعتها

تطورت اعداد العمالة الوافدة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠ من حيث العدد ولكن بدأ اتجاه داخل هذه العمالة يتمثل فى تزايد الاعتماد على عمالة غير عربية أسيوية بصفة أساسية، وفى السبعينات زاد الاحتياج لهذه العمالة غير المواطنة لجهود التنمية فى هذه البلاد ومن النصف الثانى من الثمانينات زادت الشكاوى من العمالة الوافدة وان كان ذلك لم يؤثر فى اتجاه تزايد نسب العمالة المواطنة فى الدول الست بشكل واحد وهو ما يتضح من خلال الجدولين التاليين.

جدول رقم (٨) أعداد العمالة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٧٥ بالالف نسمة[٣٨]

الدولـة	إجمالى العمالة	العمالة المواطنة	نسبتها لإجمالى العمالة	العمالة غير المواطنة	نسبتها لإجمالى العمالة
البحرين	٨٥,١	٤٦,٤	٥٤,٥٪	٣٨,٧	٤٥,٥٪
الكويت	٣١٠,٠٠	٩٢,٤	٢٩,٨٪	٢١٧,٦	٧٠,٢٪
عمان	٢٢٥,٠	١٥٥,٠٠	٦٨,٩٪	٧٠,٠٠	٣١,١٪
قطر	٦٨,٧	١١,٧	١٧٪	٥٧,٠٠	٨٣٪
السعودية	١٩٢٣,٧	١٤٣٩,٧	٧٤,٨٪	٤٨٤,٠٠	٢٥,٢٪
الإمارات	٢٧٨,٨	٤٤,٧	١٦٪	٢٣٤,١	٨٤٪
الإجمالى	٢٨٩١,٣	١٧٨٩,٩	٦٢٪	١١٠١,٤	٣٨٪

المصدر ـ تم تجميع هذا الجدول من أمل يوسف العزبى الصباح: المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسية والقوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجى، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد ٢٠، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥) ص٢٣٤.

ولكى تكتمل الصورة فإنه يجب الاطلاع على آخر احصاء تمكنت من الحصول عليه حول العمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون الخليجى فى اوائل عام ١٩٩٠

جدول رقم (٩) أعداد العمالة الوافدة إلى دول المجلس عام ١٩٩٠ بالالف نسمة(٣٩)

الدولـة	إجمالى العمالية	العمالة المواطنة	نسبة العمالة المواطنة لإجمالى العمالة	العمالة الوافدة	نسبة العمالة الوافدة للإجمالى
البحرين	٢٧١,٠	١٢٧,٤	٤٧,٠٪	١٤٣,٦	٥٣,٠٪
الكويت	٨٠٦,٣	١٤٩,١	١٨,٥٪	٦٥٧,٢	٨١,٥٪
عمان	٤٨٨,٦	١٨٨,٦	٣٨,٦٪	٣٠٠,٠	٦١,٤٪
قطر	٢١٦,٢	٢١,٣	٩,٨ ٪	١٩٤,٩	٩٠,٢٪
السعودية	٥١٣٧,٦	١٧٣٠,٠	٣٣,٧٪	٣٤٠٧,٦	٦٦,٣٪
الإمارات	٨٤٢,٢	٩٥,٦	١١,٣٪	٧٤٦,٦	٨٨,٧٪
الإجمالى	٧٧٦١,٤	٢٣١٢	٢٩,٨٪	٥٤٤٩,٤	٧٠,٢٪

المصدر : محمد محمد زهرة، هجرة الآسيويين إلى دول الخليج العربى، فى محمد صبحى عبد الحكيم، محرر، انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩٤)، ص٥٤٥.

يوضح الجدولان السابقان أن الاعتماد على العمالة الوافدة على الرغم من الشكوى من آثارها قد ازداد منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ حيث زادت نسبة العمالة الوافدة فى الدول الست من ٣٨٪ عام ١٩٧٥ من اجمالى العمالة الى ٧٠,٢٪ فى عام ١٩٩٠، ويزداد الأمر خطورة عندما نجد ان نسبة العمالة الوافدة تصل الى ٨٨,٧٪ فى الامارات و٩٠,٢٪ فى قطر و٨١,٥٪ فى عمان وهو ما يمثل نسبة كبيرة للغاية من حجم العمالة بما يجعل هذه الدول واقعة تحت تأثير قوة ضغط خارجى نتيجة لهذه العمالة التى قد يهدد عودتها الى الدول المرسلة اقتصادات الدول الخليجية الست بشكل أساسى وأن الشكوى من الآثار السلبية لهذه العمالة لم يتم مواجهتها بتطوير وتنمية كوادر محلية.

ويزداد الامر خطورة فى ظل تزايد أعداد العمالة الاسيوية فى الدول الست والذى بدأ منذ وجود الاستعمار فى دول المنطقة وسعيه لطمس معالمها وايجاد خلل فى التركيبة السكانية بها(٤٠).

ولقد تطور عدد العمالة الاسيوية منذ السبعينات فارتفعت من ٨٤٠٠٠ ألف عامل أو ٢٦٪ من اجمالى العمالة الوافدة فى عام ١٩٧٠ الى ٣٢١٠٠٠ عامل عام ١٩٧٥ يمثلون حوالى ٦٥٪ من إجمالى العمالة الوافدة(٤١).

ويمكن ان نوجز أسباب تزايد استخدام العمالة الاسيوية فى دول الخليج الست فى عدة أسباب منها أهمية القطاع الخاص فى الاقتصادات الخليجية وأن اعتبارات تعظيم الربح تحكمه، وكذلك اعتبارات أمنية للتخلى عن العمالة العربية المهددة للاستقرار وقلة اندماج الاسيويين فى المجتمع العربى وكما توجد اعتبارات خاصة بسوق العمل العربية وعدم التنظيم الذى يسودها وتمتع العمالة الاسيوية بتنظيمات تحكمها وتسهل من استخدامها(٤٢).

ومع تزايد العمالة الاسيوية خاصة نتيجة لعوامل اقتصادية وأمنية بأسواق العمل الخليجى أصبحت الدول الست منطقة رفض للعمالة العربية وهو مازاد نتيجة لحرب الخليج الثانية واستغناء الدول الست عن عناصر العمالة الوافدة من الدول التى ساندت الغزو العراقى للكويت وإحلالها بغيرها من العمالة الآسيوية الأرخص والأقل تهديدا من وجهة النظر الخليجية.

ثانيا - الآثار الناجمة عن العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجى

تؤدى العمالة الوافدة فى دول الخليج الست دورا ايجابيا فى مجال التنمية الاقتصادية فى هذه الدول حيث إنها أخذت على عاتقها مهمة انشاء الدولة الحديثة والمتطورة فى هذه المنطقة إلا أنه منذ منتصف الثمانينات تعالت الأراء المنادية بوجود آثار سلبية للعمالة الوافدة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتناولها فيما يلى:

١ ـ الآثار الاجتماعية

أدت هجرة العمالة الوافدة إلى آثار إيجابية تمثلت فى إحداث توازن بين عدد السكان والأرض من ناحية وبين عدد السكان وتوفير قوة العمل من ناحية أخرى وقد وجدت آثاراً سلبية تمثلت فى انخفاض حجم السكان المواطنين ووجود اختلالات ديموجرافية داخل هذه المجتمعات وأصبح المجتمع ينقسم الى دائرتين الاولى العمالة الوافدة والثانية هي المواطنين كما أدت العمالة الوافدة الى وجود أقليات خاصة من العمالة الأسيوية داخل المجتمع الخليجى تمثل تشكيلات اجتماعية خاصة بها مما أدى الى ظهور مجتمعات فسيفسائية تزداد درجة تعقيدها بتزايد نسبة الوافدين(٤٣).

وبالتالى فقد ظهرت حالة من الثنائية داخل هذه المجتمعات بين مواطن ووافد أى غير مواطن ووجود نوع من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الخليجى تتسم بالتوتر والحقد والشعور بالاضطهاد كما أدى وجود العمالة الوافدة الى وجود العديد من الآثار السلبية على الأسرة والقيم وتغيير أنماط القيم السائدة فى هذه المجتمعات وتفشى بعض العادات السيئة والتشبع ببعض القيم غير العربية الأصل نتيجة لإسهام العمالة الوافدة خاصة الاسيوية فى عملية التنشئة والتربية فى الدول الخليجية.

٢ ـ الآثار الاقتصادية

تركت العمالة الوافدة العديد من الآثار سواء السلبية أو الايجابية على الدول الخليجية، فقد ساهمت العمالة الوافدة فى تحقيق التنمية فى الدول الخليجية الست وارساء القواعد والبنى الاساسية اللازمة للتطور الاقتصادى فى هذه الدول الا أنها من ناحية أخرى أدت الى أثار سلبية تمثلت فى زيادة معدلات البطالة فى دول الخليج، والتأثير السلبى على القوى العاملة المحلية والضغط على السلع والخدمات والمرافق،

وزيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج واعاقة تنمية الموارد البشرية وظهور عادات وسلوكيات استهلاكية غير صحيحة تضر باقتصادات دول الخليج.

٣ ـ الآثار السياسية

أدت العمالة الوافدة الى آثار مختلفة فى النواحى السياسية تمثلت بصفة رئيسية فى تهديد الاستقرار الداخلى خاصة نتيجة للتمييز بين المواطن والوافد فى كافة الحقوق والواجبات وامكانية استخدام التجمعات من العمالة الوافدة من قبل الدول المرسلة فى تهديد استقرار الدول الخليجية واسهام هذه العمالة فى بعض الاضطرابات وأعمال التخريب داخل هذه الدول كما أن تزايد العمالة الوافدة يؤدى الى امكانية التدخل فى شئون البلدان الخليجية خاصة من قبل البلدان المرسلة للعمالة واستخدام العمالة الوافدة كورقة للضغط على الدول الخليجية، كما توجد مخاطر تتعلق بطمس الهوية وتهديد الامن القومى لهذه الدول على الرغم من حرصها على عزل الوافدين اليها ومنع اندماجهم فى المجتمع، ويزداد الامر خطورة إذا ماعلمنا ان بعض العمالة الوافدة يعملون فى القوات المسلحة لهذه الدول وهو مايزيد من خطورتها واحتمالات الاختراق من قبل الدول المرسلة لهذه العمالة او حتى دول اخرى لعدم وجود ولاء وانتماء للدول التى يخدمون فيها.

كما أدت العمالة الوافدة دورا إيجابيا نسبيا فى النواحي السياسية من حيث تشجيع المشاركة السياسية وزيادة الوعى السياسى لدى المواطنين وإحداث نوع من التحديث السياسي فى هذه الدول والعمل على تغيير أنماط وسمات الثقافة السياسية التقليدية التى اتسمت بالابوية والطاعة المطلقة للحاكم وعدم مشاركته فى شئون الحكم وإن كان هذا التأثير ليس مطلقا، كما أن تقدم وسائل الاتصال والمعلومات لعب دورا

فى ذلك وان كانت آثاره ليست واضحة نخلص الى ان المحددات الثلاثة أحدثت تأثيرات مختلفة على سياسات الدفاع فى هذه الدول وتتوقع أن تستمر هذه التأثيرات الى أجل ليس بقصير فى المستقبل.

المطلب الرابع

المحددات الجيوبوليتكية والتاريخية

تلعب المحددات الجيوبوليتكية والتى تمثل محور الإلتقاء بين علمى الجغرافية والسياسة دورا هاما وأساسيا فى صنع سياسات الدفاع حيث إن الطبيعة الجيوبوليتكية للدول سواء الموقع أو طبيعة التضاريس أو المساحة أو التوزيع السكانى ودول الجوار تؤدى دوراً رئيسيا فى رسم سياسات الدفاع سواء من حيث قدرات الدولة وتفاعلاتها وكذلك مصادر تهديد أمنها وتحالفاتها المحتملة.

كما نجد أن التطور التاريخى والحضارى للدولة يؤدى دورا فى صياغة سياساتها الدفاعية حيث إن الخبرة التاريخية ومراحل التطور لدولة ما تؤدى الى تحديد مصادر تهديداتها وركائزها الدفاعية وحسن تقدير موارد القوة لديها مقارنة بدول الجوار من خلال المواجهات المختلفة كما تحدد التحالفات المحتملة وكذلك المواجهات المتوقعة وسبل التصدى لها.

من هذا المنطلق كان من الصعب تناول محددات ساسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى مع إغفال المحددين الجيوبولتيكى والتاريخى اللذان لعبا دوراً مؤثرا فى سياسات الدفاع للدول الست نتبين أبعاده فيما يلى مع التأكيد على أن إختلاف الآراء حول دور هذه المحددات وحجمه لايقلل من كونها تلعب دورا فى صنع القرار

الاستراتيجى ونحن مع الرأى القائل بعدم الذهاب الى المدى الذى بلغه ماكيندر وماهان حول الدور الرئيسى للجغرافيا فى قوة الدولة أو صنع قرارها الاستراتيجى حيث تتفاعل العديد من العوامل ولايعدو دور الجغرافيا أن تكون هى أحد عناصر بيئة القرار الاستراتيجى (٤٤).

الفرع الأول

المحددات الجيوبوليتكية

تتميز دول الخليج الست بالعديد من السمات الجيوبوليتكية التى تلعب دورا أساسيا فى صياغة سياساتها الدفاعية، حيث تتميز المنطقة بسمات تمثل موارد قوة لها ومن ناحية أخرى بسمات تجعلها هدفا لمحاولات تأثير وتهديد مختلفة.

أولاً ـ الموقع والمساحة والموارد

تتميز دول الخليج الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى بموقع استراتيجى متميز وذلك نتيجة لاحتوائها على المصدر الأول للطاقة وبكميات وفيرة كما ذكرنا ألا وهو النفط كما تملك احتياطيا هائلا منه، كما أن الدول الست تقع بالقرب من جنوب الاتحاد السوفيتى السابق، وكذلك بالقرب من إيران الأصولية وهو مايجعلها محل صراع فيما بين الدولتين العظمتين أى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة سابقا، وبعد انتهاء الاتحاد السوفيتى ظلت أهمية المنطقة الاستراتيجية متمثلة فى المحاولات الأمريكية لتقييد انتشار الحركات الأصولية ومن ثم ظهرت أهمية المنطقة نتيجة لقربها من ايران.

الفصل الثانى
مجلس التعاون الخليجى
والتنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء.

أنْشِىء مجلس التعاون الخليجي فى الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٨١م، وتكون حينذاك من الدول الست التى حضر وزراء خارجيتها الاجتماع التحضيرى لإعلان قيام المجلس فى فبراير من نفس العام فى المملكة العربية السعودية وهذه الدول هى المملكة العربية السعودية، إمارة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة البحرين، إمارة قطر.

يمثل المجلس بؤرة ومرتكزا للتعاون فى المجالات الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والأمنية والعسكرية فيما بين الدول الست أى أنه يشمل التنسيق والتعاون فى كافة المجالات بالإضافة إلى السياسة الخارجية، وبالفعل مع إنشاء المجلس تسارعت خطى ومقترحات وإستراتيجيات للتعاون والتنسيق تم تداولها فيما بين أروقة المجلس وعقدت الأمال حول دور مستقبلى لحفظ الأمن والإستقرار فى المنطقة بوجه عام ولهذه الدول بوجه خاص.وبالفعل تحققت خطوات للتعاون والتنسيق فى عدة ميادين ولكنها مثلث أقل مايمكن أن يقوم بين دول متشابهة فى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى حد بعيد.

نهتم هنا بتناول منجزات ودور المجلس فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست أوما تحقق من السياسة الدفاعية المشتركة خلال مسيرة المجلس بتقسيمها إلى :

- المطلب الأول - إنشاء المجلس وشئون الدفاع للدول الأعضاء.

- المطلب الثاني - المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء قبل الحرب.

- المطلب الثالث - المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء أثناء وبعد الحرب

المطلب الأول

إنشاء المجلس وشئون الدفاع للدول الأعضاء

مثلت الشئون الدفاعية والأمنية أحد الحوافز الأساسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، حيث جمعت الدول الست توجهات متماثلة إلى حد بعيد تحكم سياساتها الدفاعية سواء من حيث القدرات الدفاعية أو التهديدات من الأقطار المجاورة وهو ما دفع هذه الدول إلى تكوين المجلس وذلك للتعاون في كافة المجالات. ومنها مجالات الدفاع وشئون الأمن الداخلي بالأساس وإن كان لم يتم التصريح بذلك علانية إلا أن دراسة ظروف وملابسات وعضوية المجلس تؤكد ذلك وكونه سبيل لتجميع جهود الدول الست للدفاع عن نفسها أمام الأخطار المحيطة بها وتكوين قوة رادعة - إلى حد ما - لحماية نفسها أمام هذه التهديدات.

ونتيجة لأولوية شئون الدفاع والأمن عند إنشاء المجلس فإن أحد التحليلات أبرز أن الدول الست سعت من خلال تجمعها إلى تأمين دولها ونظمها الداخلية وتم وصف هذا المجلس بأنه المجلس الوحيد الذي تدارك مسألة التعاون العسكري بين أعضائه(٦٨).

حيث سعت الدول الخليجية الست إلى إيجاد تكتل دفاعي فيما بينها لمعالجة قصور العديد من الدول الأعضاء عن حماية أراضيها وثرواتها أمام تهديد عسكري

موجه من قبل إيران على سبيل المثال وإنطلاقًا من استراتيجية دول المجلس المبنية على مبدأ رئيسى يتمثل فى أن حماية وتأمين المنطقة مسئولية أبنائها وأن المجلس وسيلة لتحقيق الأمن فيما بين هذه الدول مع رفض أى تدخل أجنبى فى المنطقة وفى أى صورة.

وإنطلاقًا من الرؤية الخاصة بعجز إحدى الدول منفردة عن حماية أمنها فإن السلطان قابوس أعلن فى حديث له فى مايو ١٩٨١ أى فى إطار إعلان قيام المجلس أن: «إذا نحن أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية فى اتفاق مجلس التعاون الخليجى فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة واحدة قادرة على حماية أمن الخليج بمفردها، ولكن حتمًا فى تكتلنا الأمنى الدفاعى الجماعى قضية يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجى»[٦٩]. وبالفعل كانت عمان تدفع إلى بحث قضايا الأمن الداخلى والقضايا العسكرية منذ إنشاء المجلس ولكن الخشية من إيران والعراق أعاقت تحقيق تقدم فى هذا المجال[٧٠]. إلا أنه يجب أن نؤكد أن غياب الإرادة السياسية مثّل أحد العوامل الأساسية أيضًا وهو ما سنشير إليه فى مشاكل التنسيق وإعاقة دور المجلس، إلا أن ما نهتم به حاليًا هو التأكيد على أن البعد الدفاعى وكذلك الأمنى سواء الداخلى أو الخارجى مثّل بعداً أساسيًا فى إنشاء المجلس.

إذا ما نظرنا إلى فلسفة المجلس فى رسم خطواته نحو تحقيق أهدافه فسنجد أن المجلس سعى إلى التنسيق والتعاون فيما بين الدول الست فى المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسة الخارجية وكذلك الشئون الاجتماعية والثقافية والتعليمية. وقد رسم المجلس عدة وسائل لتحقيق التعاون فى هذه المجالات وإن كان هناك اختلاف فيما بينها وهذه الوسائل هى:[٧١]

١ ـ سبيل «التكامل» فى المجالات الاقتصادية.

٢ ـ سبيل «التعاون» فى المجالين الأمنى والعسكرى.
٣ ـ سبيل «التنسيق» فى ميدان السياسة الخارجية.
٤ ـ سبيل «التقارب» فى الشئون الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

يمكن بلورة مبادئ مجلس التعاون فيما يتعلق بشئون الأمن والدفاع فى عدة مبادئ منذ إنشائه وهى:(٧٢)

١ ـ أن أمن منطقة الخليج واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها.
٢ ـ أن قيام مجلس التعاون هو تعبير عن إرادة هذه الدول وحقها فى الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.
٣ ـ الرفض المطلق لأى تدخل أجنبى فى المنطقة مهما كان مصدره.
٤ ـ إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.
٥ ـ بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها فى حماية أمنها والحفاظ على استقرارها.

ولتنفيذ هذه المبادئ فقد قامت دول المجلس بوضع إستراتيجية تتضمن عدة قواعد تحكم تفاعلاتها فى شئون الدفاع تتمثل فى:(٧٣)

١ ـ إن الهدف من القوة العسكرية لدول مجلس التعاون هو الدفاع ضد أى عدوان خارجى على الدول الأعضاء وليس العدوان على أحد.
٢ ـ الاعتداء على أى دولة من دول المجلس يعتبر اعتداءً على دول المجلس جميعًا.
٣ ـ عدم إتاحة الفرصة لبسط النفوذ الأجنبى على المنطقة وذلك بالاعتماد على القدرات الذاتية للدول الأعضاء ومحاولة تطويرها وتنميتها.
٤ ـ اعطاء التصنيع الحربى أهمية بالغة للعمل على سد إحتياجات القوات المسلحة لدول المجلس.
٥ ـ العمل على تقوية وتدعيم الجبهة الداخلية والتصدى لأى محاولة تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلى والإستقرار داخل دول المجلس.

٦ ـ اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءاً من القوة العربية ودعمًا لها فى مواجهة الأخطار الخارجية.

٧ ـ يقوم المجلس بتنسيق السياسة الدفاعية بين دول المجلس وإقامة المناورات المشتركة والعمل على توحيد برامج التدريب ورفع كفاءة القوات المسلحة(٧٣).

ويتم التنسيق العسكرى فيما بين الدول الست من خلال آليات معينة تم تحديدها فى ميثاق إنشاء المجلس كما تم تطوير بعضها من خلال الممارسة العملية أهمها أن يتم عقد اجتماعات سنوية ودورية فيما بين القيادات المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجى ويتم التنسيق على عدة مستويات هى:

ـ اجتماعات أعضاء المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجى الذين يمثلون رؤساء وحكام الدول الست سواء السنوية أو الاستثنائية وتعقد فى شهر ديسمبر من كل عام.

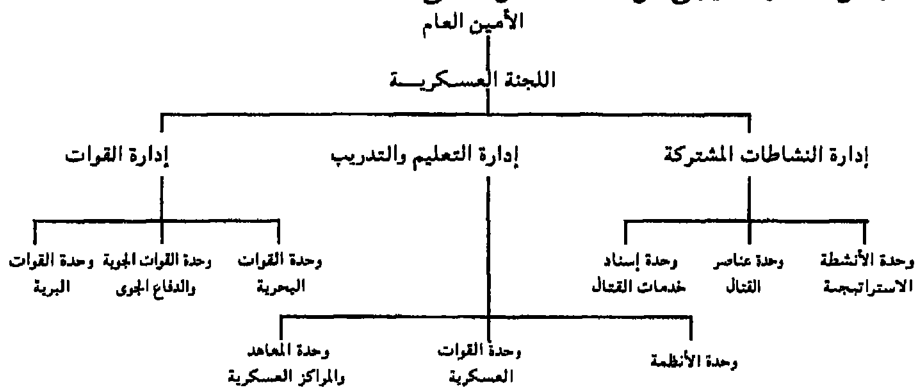
ـ وزراء الدفاع فى دول الخليج العربى.

ـ رؤساء الأركان لجيوش دول الخليج العربى.

ـ اللجنة العسكرية الدائمة فى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربى.

ـ فرق العمل واللجان العسكرية المتخصصة لشئون التدريب والتسليح والتصنيع والعديد من الأنشطة العسكرية الأخرى.

ويمكن توضيح الهيراركية والتسلسل الخاص باللجنة العسكرية وتكوينها فى مجلس التعان الخليجى من خلال الشكل التالى(٧٤).



يتضح لنا مدى محورية شئون الأمن والدفاع عند إنشاء المجلس حيث إن دوافع ومبررات إنشائه يمكن إرجاعها بالأساس إلى تزايد التهديدات الناجمة عن الحرب العراقية/ الإيرانية حيث سعت هذه الدول إلى تأمين ذاتها مع التأكيد على أن أمن الخليج مسئولية دوله وكونها ترفض التدخل الأجنبى فى المنطقة وتسعى إلى بناء قدراتها الدفاعية الذاتية لتحقيق الأمن والاستقرار فى الخليج العربى بالإضافة إلى التأكيد على تأمين هذه الدول ونظمها الحاكمة من الداخل لمقاومة أعمال التخريب والاضطرابات التى قد تحدثها بعض الدول المعادية.

تم عند إنشاء المجلس رسم الخطط والإستراتيجيات لبناء قدرة دفاعية جماعية للدول الست وتحقيق تعاون عسكرى شامل فيما بينها، وذلك من الناحية النظرية والإعلامية التى عرضناها حتى الأن، ويتبقى لنا تقييم هذه الخطط والاستراتيجيات واقعيا وذلك بتقسيمها الى فترتين الأولى تمتد من مايو عام ١٩٨١ حتى أغسطس ١٩٩٠، والثانية تمتد من اغسطس ١٩٩٠ حتى ديسمبر ١٩٩٥.

المطلب الثانى

المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء قبل الحرب

قام مجلس التعاون الخليجى من أجل مهمة رئيسية تتمثل فى الدفاع عن الدول الأعضاء حيث مثلت التهديدات الداخلية والخارجية الموجهة لهذه الدول حافزاً أساسيًا لقيام المجلس، وبالتالى انصب اهتمام المجلس وأجهزته على التخطيط من أجل التنسيق والتعاون فيما بين الدول الست فى مجالات وسياسات الدفاع.

ويمكن تقسيم جهود المجلس فى هذا الإطار إلى ثلاثة مجالات رئيسية هى:

أولاً ـ اجتماعات ولقاءات قادة دول مجلس التعاون للتنسيق فى سياسات الدفاع.

ثانيًا ـ اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان فى الدول الست.

ثالثًا ـ مجالات التنسيق والتعاون فى الشئون الدفاعية.

رابعًا ـ المجلس والحرب العراقية / الإيرانية.

فيما يلى نتناول هذه النقاط بصورة تفصيلية تقييمية توضح ما توصل إليه المجلس فى هذه المجالات فيما قبل حرب الخليج الثانية.

اولا ـ اجتماعات ولقاءات قادة دول مجلس التعاون للتنسيق فى سياسات الدفاع

اهتم قادة دول مجلس التعاون الست منذ إنشاء المجلس بشئون الأمن والدفاع حيث أكدوا منذ البداية على أن التنسيق بين الدول الست يشمل كل المجالات مع التأكيد على أهمية دور المجلس فى التأمين والدفاع عن المنطقة وتطوير القدرات العسكرية للدول الأعضاء وزيادة تعاونها والتنسيق بينها فيما يتعلق بسياساتها الدفاعية.

فى القمة الأولى لقادة الدول الست المنعقدة فى أبوظبى فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مايو ١٩٨١، قام القادة باستعراض الوضع الراهن فى المنطقة وأكدوا على استقلال المنطقة ومنع التدخل الأجنبى وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية خاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية [٧٥].

وفى القمة الثانية فى الرياض فى الفترة من ١٠ إلى ١١ نوفمبر عام ١٩٨١ ناقش القادة التهديدات الموجهة للمنطقة.(٧٦) وأكدوا على أن أمن الخليج هو مسئولية دوله ومعارضتهم لمحاولات الدول الكبرى للتدخل فى المنطقة، وفى القمة الثالثة أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع فى دول المجلس الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق بينها بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها فى حماية أمنها والحفاظ على استقرارها(٧٧). وفى القمة الرابعة راجع قادة الدول الست إنجازات التنسيق بين دولهم والتدريبات المشتركة خاصة درع الجزيرة ـ١ (٧٨). وفى القمة الخامسة استعرض المجلس النتائج التى حققتها اللجان المتخصصة فى قطاع الدفاع والأمن وأكدوا على ضرورة الاعتمادعلى الذات لتأمين الخليج (٧٩). كما استمرت قمم القادة حريصة على متابعة إنجازات واجتماعات وزراء الدفاع والتصديق على قراراتهم فى سبيل دعم التنسيق الدفاعى فيما بين الدول الست، ففى نوفمبر ١٩٨٥ أقر القادة فى قمتهم السادسة «الاستراتيجية المشتركة فى مجال الدفاع» والتى تقوم على عدة عناصر أساسية:

١ـ بناء القوة العسكرية المشتركة (درع الجزيرة) ـ وذلك بتطويرها فى المستقبل للمساعدة فى الدفاع عن دول المنطقة.

٢ـ تطوير القوات الجوية المشتركة ـ حيث يمثل ذلك هدفًا رئيسيًا فى الاستراتيجية الدفاعية المشتركة، وبالفعل قامت دول المجلس بإجراء تدريبات جوية مشتركة.

٣ـ تشكيل القوات البحرية المشتركة والتركيز على التدريبات و المناورات المشتركة.

٤ـ إقامة الصناعات الحربية المشتركة ـ حيث تسعى الدول الست لتحقيق الاستقلالية الخليجية فى مجال تصنيع الأسلحة وبالفعل خصصت دول المجلس مبلغ ١٤٠ مليون دولار لإنشاء قاعدة صناعية مشتركة خاصة بها.(٨٠)

من ثم فقد سعى قادة الدول الست إلى تطوير التعاون والتنسيق فيما بين الدول الست مع إعلان توافر الإرادة السياسية لذلك التعاون وترك الأمور والشئون الفنية لاجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، إلا أنه في الفترة التي احتاجت دول الخليج الست إلى التكاتف بعد قصف ناقلات نفط كويتية من جانب إيران لم يتُخَذ إجراء عسكري فعال من الدول الست وإنما إتجهت هذه الدول إلى مساندة العراق في حربها ضد إيران مع السعي إلى الضمانات الخارجية لتأمين مياه الخليج باعتبارها مياها دولية. سارت اجتماعات القمة في خط واضح وتصريحات متشابهة في البيانات الختامية للقمم العشر التي سبقت الحرب في التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون والترحيب بمستوى التعاون الراهن والرغبة في تحقيق المزيد واستقلالية الدول الست ومسئوليتها عن تأمين الخليج، وإقرار توصيات وزراء الدفاع في مجالات التعاون العسكري والأمني.

ويكفي أن نعلم أن القمة العاشرة في إبريل ١٩٩٠ في بيانها الختامي أكدت رغبتها في تحقيق المزيد من خطوات التنسيق والتكامل في مجالات الدفاع حيث أقرت توصيات وزراء الدفاع في بناء القوة الذاتية وفق التصور المشترك على أساس وثيقة «السياسة الدفاعية»[(٨١)] إلا أنها لم تختلف كثيراً عن سابقاتها والبيانات الختامية الصادرة عنها وتم إحالتها للدراسة.

ثانيًا ـ اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان في الدول الست

يتم عقد اجتماعات دورية واستثنائية لرؤساء الأركان ووزراء الدفاع في دول المجلس الست ويتم رفع توصيات رؤساء الأركان إلى وزراء الدفاع للموافقة عليها ثم رفعها إلى قمة المجلس الأعلى لقادة الدول الست الأعضاء في دورته المقبلة وبعد ذلك

يتولى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان تنفيذ مايتوصلون إليه من قرارات. وفى الاجتماع الأول لوزراء الدفاع الذى عقد فى الرياض فى الفترة مابين ٢٥-٢٦ يناير عام ١٩٨٢ تم التأكيد على مسئولية الدول الست عن تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة وكون ذلك مسئولية جماعية وكون هذه الدول تحتاج إلى تنمية قدراتها العسكرية الذاتية دون الاعتماد على الخارج [٨٢].

تلا ذلك الاجتماع عقد اجتماع لرؤساء الأركان فى الدول الست تم فيه بحث سبل تعزيز وتنسيق سياسات الدفاع للدول الست وتنفيذ مقررات وزراء الدفاع وتم بحث أسس إنشاء صناعة حربية خليجية [٨٣].

فيما بعد ذلك توالت الاجتماعات لوزراء الدفاع ولرؤساء الأركان لمراجعة إنجازات المجلس فى هذا المجال. كان أهمها الاجتماع الرابع لوزراء الدفاع فى السعودية حيث تم وضع ورقة للسياسة الدفاعية للدول الست تضمنت برنامجا زمنيا للتدريبات العسكرية المشتركة ورصد الميزانية الخاصة لهذه التدريبات كما تم الاتفاق على توحيد مصادر السلاح بين الدول الأعضاء خاصة فى معدات الدفاع الجوى وكذلك توحيد أساليب التدريب ومناهجه وتبادل الخبرات وتشكيل قدرة موحدة تضم كافة التشكيلات وأسلحة القوات المسلحة بالدول الأعضاء[٨٤]، ولقد شكل الاجتماع الخامس مرحلة هامة نتيجة لوضع الإستراتيجية الدفاعية المشتركة بين الدول الست الأعضاء.

واستمرت اجتماعات وزراء الدفاع تناقش وتدرس وتبارك جهود التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست حتى أنه فى القمة التاسعة فى نوفمبر ١٩٨٩ استمرت مناقشة ذات الموضوعات الخاصة بضرورة الاعتماد على الذات وموضوع التصنيع الحربى والأخطار التى تهدد دول المنطقة ودراسة الموضوعات المختلفة بإحالتها إلى لجان فنية[٨٥].

ثالثا ـ مجالات التنسيق والتعاون فى الشئون الدفاعية

حسب التصريحات والإعلانات الصادرة عن المجلس بمختلف أجهزته ومستوياته كان من المفترض أن يتم التنسيق والتعاون فى كافة المجالات والشئون الدفاعية سواء فى سياسات التسليح أو الإنفاق العسكرى أو التدريب أو التجنيد وكذلك التصنيع الحربى، وبالفعل تم التنسيق فى بعض المجالات.

مثلت الجهود الخاصة بإنشاء نظم دفاع جوى مشتركة أحد الأفكار الطموحة للمجلس وتم مناقشتها وإقتراح توحيد مصادر التسليح فى مجال معدات وأسلحة الدفاع الجوى تمهيداً لإنشاء شبكة متطورة للدفاع الجوى المشترك للدول الست. على الرغم من وصف هذه الجهود بالطموح إلا أنها كانت ممكنة وبالفعل تم التحضير لنظام دفاع جوى متكامل فى يناير ١٩٨٢ بالاعتماد على قدرات "الإواكس" السعودية والإستفادة من أنظمة الدفاع lambda فى الإمارات وThomson فى الكويت وهو ماجعل تحقيق ذلك ممكناً.(٨٦) إلا أن الخطة واجهت العديد من الصعوبات المتمثلة فى تراجع الدول الخليجية وعدم رغبتها فى التنفيذ الفعلى.

مثّل مجال التدريب أحد أبرز مجالات التعاون والتنسيق حيث تمت تدريبات ثنائية مشتركة خاصة فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ مثل المناورات الجوية السعودية/ الكويتية، التدريبات العسكرية البحرية بين السعودية والبحرين، والتدريبات الجوية السعودية/ العمانية، والبحرية القطرية/الكويتية، والجوية العمانية/ الكويتية والبحرية الكويتية/ السعودية(٨٧).

إتجهت الدول الخليجية الست إلى التدريبات المشتركة للدول الست وذلك لتحقيق التنسيق والتكامل فى سياساتها التدريبية وبالفعل تم إجراء تدريبات درع الجزيرة-١ فى أكتوبر ١٩٨٣ فى دولة الامارات شاركت فيها قوات بحرية وجوية وبرية من الدول الست.

أدت هذه المناورات إلى عدة فوائد حسب تصريحات المسئولين الخليجيين، حيث أدت إلى تكوين إستراتيجية عسكرية للحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وتلاحم جيوش المنطقة للتعرف على طبيعة الأرض والحركة فيها وإختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة[٨٨]. كما تم إجراء مناورات درع الجزيرة-٢ التى أسهمت فى إنشاء قوات درع الجزيرة من مختلف الأسلحة لدى الدول الست بتعداد يصل إلى ١٠ آلاف جندى ساهمت السعودية بنصيب يصل إلى ٧٠-٨٠٪ من إجمالى حجم هذه القوات، وتم إجراء العديد من التدريبات المشتركة لهذه القوات. كما تم إجراء العديد من المناورات الجوية المسماة «صقر- الجزيرة". وبشكل عام يؤخذ على هذه التدريبات أنها تركزت فى التدريبات الجوية والبحرية الرمزية دون القيام بمناورات قتالية حقيقية كما لم تشارك القوات البرية بشكل ضخم فى هذه المناورات.

على الرغم من تأكيد وسعى الدول الست نحو التصنيع الحربى سواء فيما بين الدول الخليجية أو بينها وبين أطراف مثل مصر فى إطار الهيئة العربية للتصنيع وتخصيص مبلغ ٤ر١ مليار دولار لذلك الهدف.[٨٩] إلا أن إقامة صناعة عسكرية خليجية ظلت فكرة حبيسة الأدراج واقتصر الأمر على جهود فردية للسعودية والإمارات للتصنيع الحربى فى مجال الإنفاق الدفاعى وقامت الدول الأربع الأكثر غنى وهى السعودية والإمارات وقطر والكويت بتمويل الإنفاق العسكرى للدول الأقل وهى عمان والبحرين وذلك لمساعدتها فى تحديث أسلحتها وزيادة قدراتها الدفاعية.

نصل إلى أنه على الرغم من تعدد وتنوع مجالات التعاون حسب التصريحات والإعلانات الرسمية للقادة ووزراء الدفاع فى الدول الست إلا أن مجالات التعاون من الناحية الفعلية اصطدمت بعدم الجدية نحو التعاون والتنسيق من جانب بعض الدول.

رابعاً - المجلس والحرب العراقية / الإيرانية

لقد نشأ المجلس لمواجهة التهديدات والآثار السلبية الناجمة عن الحرب العراقية / الإيرانية على دول المجلس الست، وبالتالي مثلت الحرب العراقية/الإيرانية محوراً رئيسيا لإهتمام المجلس والتعامل معها.

على المستوى الرسمي فإن دول المجلس أوضحت من خلال مساعيها الدولية حرصها على إنهاء الحرب وإيقاف الدمار الذى يلحق بشعوب الدولتين من جرائها ومن خلال القمم المختلفة منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨ لقادة الدول الست احتلت الحرب موقعاً رئيسياً فى المناقشات داخل المجلس والتأكيد على تهديدها لإستقرار وأمن المنطقة ووجوب التحرك الدولى لوقف الحرب فى المنطقة وتأمين الملاحة الدولية فى منطقة الخليج[(٩٠)]. على مستوى الممارسة الفعلية فإن دول المجلس إنحازت الى العراق خاصة السعودية والكويت ضد إيران وتم تقديم مساعدات عسكرية ونقدية من هاتين الدولتين إلى العراق فى الحرب. وعندما إزداد قصف إيران للناقلات النفطية المتجهة للسعودية والكويت طالبت الدولتان بتأمين حرية الملاحة فى الخليج من جانب القوى الدولية مع التأكيد على أن ذلك ليس تأميناً لهذه الدول وإنما للملاحة الدولية وتأكيد رفض هذه الدول للضمانة الخارجية لأمنها.

سعت الدول الخليجية الست أثناء الحرب الى زيادة حجم قواتها المشتركة والتنسيق من أجل الدفاع عن هذه الدول وبالفعل تم البدء فى مناقشة إنشاء قوة بحرية ضاربة وشبكة متكاملة للدفاع الجوى وكذلك قوات برية لمواجهة الخطر الإيرانى مع التأكيد على مساندتها لفرض الحظر على الأسلحة لإيران[(٩١)].

إلا أن هذه الجهود فشلت بصفة خاصة لمعارضة بعض الدول عمان والإمارات وكذلك قطر، وإعلانها عدم رغبتها فى الصدام مع إيران. أوضحت الحرب عدم توافر

القدرات الخليجية لتحقيق أهداف الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى، على الرغم من تأكيدها بأنها ستعتمد على الذات وعدم السماح للدول الكبرى بالتدخل. لكن فى ذات الوقت أدرك الزعماء الخليجيون أن قدراتهم العسكرية المشتركة قد لاتكون كافية للوفاء بالتزاماتهم الإستراتيجية ومن ثم أعلنت الحياد (٩٢).

فشلت الحرب العراقية الإيرانية رغم كونها سبباً لقيام المجلس فى أن تحول التصريحات العلنية للقادة ووزراء الدفاع فى الدول الست إلى مجالات تعاون وتنسيق حقيقى خاصة بعد تهديد إيران لكل من الكويت والسعودية الا أننا لم نشهد تحركاً عسكرياً جماعيًا.

إقتصرت مسيرة المجلس فى الشئون الدفاعية والتنسيق بين السياسات الدفاعية فيما قبل حرب الخليج الثانية على الاجتماعات والدراسات والمناقشات لقضايا التصنيع الحربى وتوحيد مصادر أسلحة الدول الست إلا أنها لم تحقق تقدماً ملحوظاً، أما فى مجالات التدريب فقد قامت بعض التدريبات والمناورات المشتركة سواء فى صورة ثنائية أو جماعية للدول الست وإن كانت تتم بصورة وقوات رمزية فى الغالب كما تم إنشاء قوات درع الجزيرة من مختلف الأسلحة إلا أن الدول الست لم تشارك فيها بشكل فعال حيث قدمت السعودية معظم هذه القوات بالإضافة إلى أنها قوات رمزية يصعب قيامها بعمل عسكرى لحماية أمن هذه الدول. وقدمت الدول الغنية فى المجلس مساعدات لتمويل الإنفاق العسكرى للدول الأقل مثل البحرين وعمان وهو مايمثل إحدى المنجزات، إلا أنه من خلال دراستنا اتضح أن المجلس مازال فى بداية مراحل تحقيق ما أتِفَق عليه واتضح غياب الإرادة الفعلية لتعاون دفاعى بين الدول الست.

المطلب الثالث

المجلس وسياسات الدفاع للأعضاء أثناء وبعد الحرب

مثلت حرب الخليج الثانية إختباراً حقيقيا للقدرات العسكرية للدول الست ومدى قدرتها على مواجهة تهديد خارجى قوى سواء لكل دولة على حدة أو لهذه الدول مجتمعة، وهو مايجعل من الضرورى أن تكون هذه الحرب مرحلة فاصلة فى مسيرة مجلس التعاون. وسنحاول دراسة العلاقة بين المجلس وسياسات الدفاع لأعضائه فى هذه المرحلة من خلال تقسيمها إلى:

أولا- مجلس التعاون الخليجى وحرب تحرير الكويت.

ثانيا- المجلس وسياسات الدفاع للدول الأعضاء بعد الحرب.

وفيما يلى نتناول التحرك الخليجى لمواجهة أزمة الغزو العراقى للكويت ومابعدها.

أولاً ـ مجلس التعاون الخليجى وحرب تحرير الكويت

يمكن أن نتحدث عن مستويين أومرحلتين للتحرك الخليجى تجاه الحرب الأول يتمثل فى التعامل مع الأزمة منذ نشوبها والثانى يدور حول المشاركة فى الحرب.

أ- دول مجلس التعاون والتعامل مع الأزمة منذ إندلاعها.

مثل الإحتلال العراقى للكويت مفاجأة للدول الست حيث أنه على الرغم من توتر العلاقات فيما بين الدولتين وإثارة العراق لقضية سرقة الكويت لنفط عراقى وإسهام الدول الخليجية فى سداد ديون والتزامات العراق من جراء حربه مع إيران، إلا أن الدول الخليجية الست لم تتوقع أن يقوم العراق بغزو الكويت.

حاولت الدول الخليجية الست حل الأزمة سلمياً مع التأكيد على ضرورة إنسحاب العراق من الأراضى الكويتية دون قيد أو شرط مع التنديد والإدانة للغزو. وبالفعل دعت الدول الخليجية إلى عقد اجتماع طارئ للمجلس الوزارى للدول العربية فى ١٩٩٠/٨/٣، وعقد آخر على مستوى الدول الخليجية فى ١٩٩٠/٨/٧ وتم فى الاجتماعين التنديد والاستنكار للغزو ومطالبة العراق بالإنسحاب، وفى ١٩٩٠/٨/٩ أكدت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون أن لدول المجلس حرية إختيار وسائل حماية أمنها[٩٣] مما يعنى أن الدول الخليجية الست ستسعى إلى توفير الضمانة الأجنبية لحماية أمنها وإثارة المجتمع الدولى لإعادة الشرعية إلى دولة الكويت.

وعقد وزراء الدفاع للدول الست اجتماعاً إستثنائياً فى الرياض فى ١٩٩٠/٨/٢٢ ناقشوا فيه الوضع العسكرى فى المنطقة وأكدوا إلتزام دولهم بتحرير الكويت وتم استكمال المشاورات العسكرية بين دول المجلس[٩٤]. وفى ١٩٩٠/١٢/٦ تم عقد الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس، ولقد أعلنوا عن مساندتهم للكويت وتحريرها وحيوا صمود شعب الكويت وترحيبهم بالدول التى أرسلت قوات لتحرير الكويت سواء إسلامية أو عربية أو دول اخرى صديقة وأيدوا الموقف السعودى لحماية أمنها بالإستعانة بقوات أجنبية وأكدوا على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأييد عودة السيادة والشرعية إلى الكويت وأبقوا اجتماعاتهم مفتوحة تحسباً لأى تطورات فى الأزمة[٩٥]. وتم فى الدوحة فى الفترة من ٢٢إلى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ عقد قمة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجى والتى أكدت على ضرورة تجنب تكرار ما حدث لدولة الكويت وعزم دول المجلس على تحرير الكويت والإشادة بمواقف الدول المساندة للكويت، وسعى هذه الدول إلى تحقيق الدفاع الجماعى وتقوية البناء العسكرى[٩٦]. وأكدت القمة على

ضرورة التنسيق بين إستراتيجيات دول مجلس التعاون وتم التصديق على وثيقة تضمنت ضرورة بناء القوة العسكرية المشتركة وتطوير القوات الجوية والبحرية المشتركة وتوحيد أنظمة الدفاع الجوى المشترك وإقامة الصناعات الحربية المشتركة وتوحيد منظومة السلاح وتنويع مصادره(٩٧).

ب - دول مجلس التعاون الخليجى والمشاركة فى حرب تحرير الكويت

لم تكن المشاركة الفعلية للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي على المستوى اللائق بالتصريحات والإعلانات عن ضرورة تحرير الكويت. إنما عملت الدول الست على تقديم كافة التسهيلات العسكرية وإستقبال القوات العسكرية للتحالف الدولى لتحرير الكويت ومنحها قواعد عسكرية للتمركز والتحرك لتحرير الكويت. كما شاركت الإمارات مع كل من السعودية والكويت فى تمويل الحشد العسكرى الدولى، وتعويض بعض الدول المتضررة من الحرب. وإكتفت دول مثل قطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان بالمشاركة بفرق ووحدات رمزية وهو مايتضح من خريطة الحشد الدولى فى السعودية فى منتصف يناير عام ١٩٩١. الولايات المتحدة (٤٣٠)ألف جندى- بريطانيا(٣٥)ألف جندى- فرنسا(١٥) ألف جندى- مصر (٣٠) ألف جندى- سورية (٧٥٠٠) جندى - المغرب (١٢٠٠) - باكستان (٥٠٠٠) جندى- دول أخرى(٣٠٠٠)جندى- مجلس التعاون الخليجى(٦٠) ألف جندى(٩٨)، ولقد بلغ إجمالى قوات دول المجلس بدون السعودية التى تحملت العبء الأكبر من النفقات والقوات المشاركة فى الحرب ومثلت قاعدة لانطلاق قوات التحالف لتحرير الكويت وبدون القوات الكويتية حوالى ٣٠٠٠ جندى (٩٩). وهو عدد ضئيل للغاية للمشاركة عند المقارنة حيث إن عدد قوات التحالف الدولى لتحرير الكويت بلغ ٥٧٠ ألف جندى. وبالتالى فضلت الدول الخليجية الست الإستعانة بقوات أجنبية إدراكاً منها لعدم

قدرتها على مواجهة القوة العراقية بل أنها ركزت فى بداية مراحل الأزمة على محاولة حلها سلمياً، وعندما قامت الحرب لم تشارك بشكل فاعل فيها لعدم توافر قدرات لدى هذه الدول لمواجهة العراق وعدم وجود تنسيق عسكرى حقيقى بينها فى الماضى.

ثانياً- المجلس وسياسات الدفاع للدول الأعضاء بعد الحرب

فيما بعد الحرب يمكن تناول دور المجلس فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الأعضاء من خلال عدة محاور رئيسية هى:

أ ـ المؤتمرات والاجتماعات الرسمية.

ب ـ سياسات التعاون العسكرى بأبعادها الخليجية، العربية والدولية.

جـ ـ مشكلات التعاون العسكرى الخليجى.

وفيما يلى نتناول بشئ من التفصيل هذه المحاور الثلاثة.

أ - المؤتمرات والاجتماعات الرسمية

نشطت المؤتمرات والاجتماعات وبالتالى كثرت التصريحات من قبل المسئولين فى الدول الست مؤكدة على وجوب الإسراع بخطوات التعاون والتنسيق العسكرى فيما بينها لتجنب تكرار تجربة الغزو العراقى للكويت ومن ثم حرصت الدول الست على إعلان تكاتفها فى الدفاع عن نفسها بشكل جماعى وسعيها نحو بناء إستراتيجية عسكرية تتلائم مع ظروف الدول الست.

وبالفعل تم فى ٢٧-٢٨ أغسطس عام ١٩٩١ عقد اجتماع لرؤساء الأركان فى دول مجلس التعاون الخليجى فى عمان تم فيه بحث التصور المبدئى لإنشاء قوة مشتركة مستقلة بدول مجلس التعاون الخليجى، كما تم عرض التصور المبدئى العمانى لإنشاء قوة مشتركة مستقلة لدول المجلس وتم دراسة هذا التصور على ضوء الإمكانات البشرية والمادية والجغرافية لدول المنطقة[١٠٠].

وفى اجتماعات وزراء الدفاع فيما بعد تم بحث إنشاء قوة عسكرية فاعلة للمجلس وإن كان الإتجاه الأغلب سعى نحو تطوير درع الجزيرة كما ظهر فى الاجتماع الحادى عشر لوزراء الدفاع للدول الست(١٠١)، وتم مناقشة التصورات والخطط لمواجهة التهديدات والإعتداءات فى المستقبل وكذلك بحث تقرير اللجنة العسكرية التى رعى أعمالها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع التأكيد على وجوب إحتواء أى إختلاف فى الآراء(١٠٢). وتم فى اجتماع وزراء الدفاع الثالث عشر الاتفاق المبدئى على رفع قوات درع الجزيرة الى ٢٥ ألف جندى فى نهاية عام ١٩٩٦(١٠٣). واستمرت اجتماعات القمة لرؤساء وقادة الدول فى إتجاهها السابق نحو تأكيد وجوب التعاون والتنسيق فى الشئون العسكرية مع إحالة الموضوعات والخطط إلى لجان فنية لدراستها إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية تجاه التعاون العسكرى بل أنه بعد أن تم تكليف السلطان قابوس بإعداد خطة للتعاون العسكرى فيما بين دول المنطقة وقدم اقتراحه بإنشاء الجيش الخليجى الموحد الذى اقترح أن يصل عدده إلى ١٠٠ ألف جندى وتراجعت الدول الخليجية الخمس الأخرى وتم شكره على مشروعه فى القمة الرابعة عشرة ولم تتخذ خطوات عملية لتنفيذه(١٠٤) إلا أن الخلافات فيما بين دول المجلس مثل النزاع القطرى/البحرينى، والنزاع القطرى/السعودى على الحدود، والخلاف القطرى/السعودى حول تعيين الأمين العام الجديد للمجلس فى القمة الأخيرة فى ديسمبر ١٩٩٥، كل هذه الخلافات بالإضافة إلى تباين التوجهات والسياسات الدفاعية لدول المجلس الست حالت دون التوصل لصياغة فعلية لاستراتيچية عسكرية موحدة أو حتى إتمام بعض الخطوات فى هذا السبيل.

ب ـ سياسات التعاون العسكرى الخليجى

لم يصل التعاون العسكرى فيما بين دول الخليج الست إلى المستوى اللائق، وقد واجه عدة عقبات وصعوبات نوردها فيما يلى:

- التعاون العسكرى الخليجى

تزايدت الدعاوى والتصريحات نحو التعاون العسكرى الخليجى فيما بين الدول الست فيما بعد الحرب وضرورته وأهمية تكوين إستراتيجية دفاعية مشتركة لمواجهة التهديدات والعداءات الموجهة للدول الست إلا أنه لم يتم تحقيق تقدم فعلى فى هذا المجال فبعد تكليف السلطان قابوس بدراسة آفاق التعاون العسكرى فيما بين الدول الست. وبعد أن تقدم السلطان قابوس بخطة لإنشاء جيش خليجى موحد تناولت تكوين قوات من ١٠٠ ألف رجل وتم إقتراح تجهيزها وتسليحها وتدريبها. وبالفعل كثرت الإقتراحات حول التنفيذ الفعلى للفكرة(١٠٥). إلا أن عدم تحمس السعودية والعديد من الدول الخليجية الأخرى أدى إلى إخفاق المحاولة لإنشاء الجيش الخليجى الموحد واكتفت الدول الست بإقتراح زيادة قوات درع الجزيرة إلى ٢٥ ألف جندى إن كان لم يتم تنفيذه فعلياً حتى الآن، وذلك إنطلاقاً من حرص السعودية على مكانة متميزة بين دول المجلس لكونها مقر وقائد قوات درع الجزيرة بالإضافة إلى خشية وعدم تحمس الدول الأخرى لتكوين قوة عسكرية جماعية ضخمة بهذا الحجم. ولم تقدم اللجنة العسكرية العليا التى تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ القرارات العسكرية للقمم جهدا تنفيذيًا عسكريا فعليا(١٠٦).

أدت تجربة الغزو العراقى للكويت إلى تراجع دول الخليج الست عن أى فكرة تتضمن تعاوناً خليجياً/عربيا وبالتالى على الرغم من توقيع إعلان دمشق فى السادس

من مارس عام ١٩٩١ بين الدول الخليجية الست ومصر وسوريا ووجود شق دفاعي وأمني في الإعلان عند توقيعه إلا أن الصيغة العسكرية والسياسية للإعلان بعد ذلك تلاشت بعد حذف النصوص الدالة على ذلك من الإعلان وتفريغه من أي مضمون دفاعي أو سياسي. وتم الاتفاق بين الدول الست على أن يتم التعاون مع مصر وسوريا بشكل ثنائي لمن يرغب في ذلك(١٠٧). إلا أنه لم يكن من المتوقع من البداية أن تسمح الدول الست بتواجد قوات مصرية أو سورية بها ولو حتى بهدف الدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها، فأكدت الدول الست على التعاون الاقتصادي في الإعلان كمكافأة لمصر وسوريا عن دورهما في الحرب وتأييدها لتحرير الكويت دون الدخول في إلتزامات أو اتفاقات سياسية وعسكرية معهما.

- مشكلات التعاون العسكري الخليجي

واجه التعاون العسكري فيما بين دول الخليج الست معوقات جعلت من الصعب تحقيق ما تم الاتفاق عليه من اوجه للتعاون بل وكذلك ما أنعقدت عليه الآمال من دور عسكري وأمني للمجلس لحماية أعضائه، وأظهرت حرب الخليج الثانية مدى هشاشة هذا التعاون وتعدد أوجه القصور التي يعاني منها.

توجد عدة مشاكل أو معوقات للتعاون العسكري بين الدول الخليجية الست هي:

- غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الست لتحقيق تعاون عسكري فعال ويعود ذلك بالأساس إلى اختلاف الرؤى والاتجاهات فيما يتعلق بمصادر التهديد فعلى سبيل المثال بعد حرب الخليج الثانية نظرت السعودية إلى إيران كمصدر تهديد رئيسي بالإضافة إلى العراق وتفاوتت مواقف الدول الست حتى وصلت إلى النقيض تماماً في حالة قطر حيث أظهرت ميلاً للتعاون مع إيران وفتح قنوات للإتصال مع العراق

بالإضافة إلى أن خشية الدول الخليجية من سيطرة السعودية على مجالات التعاون العسكرى جعلها تتردد فى إقامة تعاون عسكرى فعال خاصة قطر وعمان والإمارات. ولعبت نزاعات الحدود خاصة بين قطر والبحرين وقطر والسعودية دوراً فى توتر العلاقات بين هذه الأطراف، كما زاد هذا التوتر بعد تولى الشيخ حمد بن خليفة الحكم فى قطر بالقوة خلفاً لوالده خاصة بعد اتهاماته لدول خليجية بمساندة الأمير السابق للعودة للحكم، كل هذه التوترات السياسية لعبت دوراً فى تعويق التعاون العسكرى.

- توجد صعوبات فنية عسكرية لتحقيق تعاون عسكرى خليجى منها- عدم وجود مستويات موحدة ومصادر موحدة لمنظومات الأسلحة الخليجية مما يؤدى إلى صعوبة التعاون فيما بينها نتيجة لإختلاف نوعيات وقدرات الأسلحة. ووجود نزعة قومية فردية بعدم بناء أى قوة عسكرية مشتركة وإنما ضرورة أن تكون تحت سيطرة قومية، وهو ماظهر من رفض فكرة السلطان قابوس بإنشاء جيش خليجى موحد تحت قيادة مباشرة للمجلس وظهر البديل السعودى الذى سعى إلى إنشاء قوات وطنية تعار للمنظمة الإقليمية ولكن تحت سيطرة وطنية صارمة (١٠٨). وبالتالى تراجعت فكرة إنشاء قوة دفاع خليجية مشتركة التى كان السلطان قابوس قد كُلِف بدراستها.

- كما توجد المشكلة الخاصة بإختلاف القدرات والامكانات العسكرية الخليجية فمن الصعب مقارنة القدرات السعودية بنظيرتها القطرية على سبيل المثال أوحتى بأى من الدول الأخرى وهو مايجعل هناك صعوبة تتعلق برغبة وقدرة هذه الدول فى الدخول فى تعاون عسكرى فيما بينها.

- توجد مشكلة فنية تتعلق بإختلاف العمق الاستراتيجى وطبيعة الجغرافية الخاصة بالخليج وهو مايجعل دولاً مثل قطر والكويت والبحرين والامارات تركز قواتها على السواحل وكونها تفتقد عمقًا استراتيجيا يمكنُها من الصمود أمام هجوم إيرانى

على سبيل المثال وكذلك يجعل هذا من الصعب الدفاع عن هذه الدول ذات القوات العسكرية الضئيلة والطبيعة الجغرافية والحدودية التى تقلل من إمكانية دفاع دول خليجية أخرى عنها(١٠٩) كل ذلك دفع الدول الخليجية الست مع إختلاف الدرجة الى الإتجاه نحو التعاون العسكرى مع الغرب سواء للشكوك والتوترات فيما بين النظم الحاكمة فى هذه الدول أو نتيجة لتشكك هذه الدول فى قدرتها مجتمعة على الدفاع عن أحد أعضاء التجمع إذا ماتعرضت لتهديد عسكرى فعلى من إحدى القوى المجاورة سواء إيران أو العراق.

نخلص من ذلك إلى أن مجلس التعاون الخليجى قد فشل فى أن يقوم بالتنسيق أو تحقيق تعاون عسكرى فيما بين أعضائه، وبالتالى لم يكن محدداً أساسياً فى وضع سياسات الدفاع للدول الست حيث إن دور المجلس قد ظل فى إطار التصريحات والتخطيط وإحالة الموضوعات الخاصة بالتعاون العسكرى إلى اللجان الفنية ووزراء الدفاع ورؤساء الأركان لدراستها. وظهر مدى ضعف قوات درع الجزيرة وعدم قدرتها على أداء دور عسكرى لحماية أحد الأعضاء فى حالة تعرضه إلى تهديد، ورغم السعى إلى زيادة عددها إلى ٢٥ ألف جندى حسب التصريحات الخليجية فى عام ١٩٩٦ إلا أن التوترات والمشاكل فيما بين دول المجلس الست قد تحول دون ذلك، خاصة بعد أن دعمت حرب الخليج الثانية من التوجه الفردى للدول الست فى شئونها العسكرية والإقرار بمبدأ حرية كل منها فى إيجاد السبل الكفيلة لحمايتها ولم تكن الدائرة الخليجية أو العربية محل إهتمام دائما واتجهت الدول الخليجية إلى الضمانة الخارجية لأمنها سواء فى شكل اتفاقيات رسمية معلنة أو بشكل ضمنى . كما فشلت الدول الست فى إيجاد شبكة دفاع جوى أو إنذار مبكر حتى الآن على الرغم من أنها أولى الموضوعات المطروحة للتعاون نتيجة لمشاكل ومعوقات عدة تناولناها تحول دون قيام التعاون العسكرى الفعلى بين دول المجلس.

هوامش الفصل الثالث

١ـ عبد الكريم محمود الدخيل، سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي فى قطر: طبيعتها وانجازاتها وأثارها السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص٥٧.

٢ـ المرجع السابق، ص٦٢.

٣- لمزيد من التفاصيل انظر ـ النظام الأساسى للحكم، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.

٤ـ لمزيد من التفاصيل انظر ـ نظام مجلس الشورى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢

٥ـ نظام مجلس الوزراء، المملكة العربية السعوية ١٩٩٣.

٦ـ دستور دولة الكويت، الكويت، ١٩٦٢.

٧ـ دستور دولة الكويت، الكويت، ١٩٦٢.

٨- Tarcq Ismael and Jaqueline Ismael, eds, Politics and Government In Middle East and North Africa, (Miami: Florida, Intanational University Press, 1993)p. 463.

٩ـ د. مريم سلطان لوتاه، المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السباسبة، ١٩٩٤)، ص١٤.

١٠ـ الحوادث، ١٩٩٦/١/٢٦، ص٢١

١١. Tareq Ismael and Jacqueline Ismael, op. cit, p. 479.

١٢ـ د. وحيد عبد المجيد، أفاق المشاركة السياسية فى دول مجلس التعاون الخليجى، مرجع سابق، ص٣٨٣.

١٣ـ النظام الأساسى لمجلس الشورى، سلطنة عمان، ١٩٩٠.

١٤ـ د. مريم سلطان لوتاه، مرجع سابق، ص١١.

١٥. Tareq Ismael and Jacqueline Ismael, op. cit, pp. 479 - 480.

١٦ـ لمزيد من التفاصيل انظر ـ النظام الأساسى المؤقت المعدل للحكم، دولة قطر، ١٩٧٢.

١٧ـ د. يوسف محمد عبيدان، تطورتجربة الشورى فى قطر خلال عشرين عامًا ٧٢ ـ ١٩٩٢، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص٤.

١٨ـ المرجع السابق، ص٦.

١٩ـ المرجع السابق، ص٢١.

٢٠. Tareq Ismael and Jaqueline Ksmael, op. Cit, p. 470.

٢١ـ صلاح سالم زرنوقه، مشاكل توسيع المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، فى د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لاتنشب حرب عربية / عربية أخرى، مرجع سابق، ص٤١٥.

٢٢. Richard H.Pfaff, The Kingdom of Saundi Arabia, In, Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, Eds, op. cit, p. 392.

٢١ـ صلاح سالم زرنوقه، مشاكل توسيع المشاركة السياسية فى دول الخليج العربى، فى د. مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لاتنشب حرب عربية / عربية أخرى، مرجع سابق، ص٤١٥.

٢٢. Richard H.Pfaff, The Kingdom of Saundi Arabia, In, Tareq Ismael and Jaqueline Ismael, Eds, op. cit, p. 392.

٢٣ـ محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص٢٤٨.
٢٤ـ المصدر : التقرير الاقتصادى العربى: ١٩٩٤، القاهرة :(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: ١٩٩٤)، ص٢٦٠.
٢٥ـ المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد: ١٩٩٤، مرجع سابق، ص٢٩٩.
٢٦ـ الوسط، العدد ١٥٢، ٢٦/ ١٢/١٩٩٤، ص١٦.
٢٧ـ الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة: ١٤١٥ ـ ١٤٢٠/ ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠، (المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط، ١٩٩٣)، ص١٦.
٢٨ـ الوسط، العدد ١٣١، ١/ ٨/ ١٩٩٤، ص ص ٣٨ ـ ٣٩.
٢٩ـ محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص٢٦٦.
٣٠ـ د. سميحة فوزي، حول مستقبل دول الخليج العربى من منظور إقتصادي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص٣٩.
٣١ـ المصدر ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٤، ص٢٥٥.
٣٢ـ لمزيد من التفاصيل أنظر ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد: ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢، ٢٥٤.
٣٣ـ الوسط، العدد ١٣٤، ٢٢/ ٨ / ١٩٩٤، ص٣٨.
٣٤. Yezid Sayigh, Arab Military Industry, Capability, Performamce and Impact, (London: Brasseys, 1992), pp. 6-7.
٣٥ـ المصدر : تركى الحمد، التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى، (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٤)، ص٢.
٣٦ ـ المصدر : تم تجميع بيانات الجدول من ـ عبد العزيز عبد الله جلال، التربية والتنمية.. تقويم المنجزات ومواجهة التحديات فى دول الخليج العربى ٨٥ – ١٩٩٥، (الرياض، الدار العربية للدراسات ولإستشارات، ١٩٩٥)، ص ص ٢٦، ٣٠.
بالنسبة لبيانات الكويت فقد كانت بيانات عام ١٩٩٠ قبل الغزو العراقى للكويت وهى المتاحة عن الكويت المجموعة الإحصائية السنوية، عدد ٣١ (الكويت، وزارة التخطيط، ١٩٩٤) ص٢٥.
٣٧ـ محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص ص ٤٠٢ ـ ٤٠٤.
٣٨ـ المصدر ـ تم تجميع هذا الجدول من أمل يوسف العزبى الصباح: المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسية والقوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجى، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد ٢٠، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥) ص٢٣٤.
٣٩ـ المصدر : محمد محمد زهرة، هجرة الآسيويين إلى دول الخليج العربى، فى محمد صبحى عبد الحكيم، محرر، انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩٤)، ص٥٤٥.
٤٠ـ أمين عز الدين، تنظيم استخدام العمالة الاجنبية فى، نادر فرجانى، محرر، العمالة الاجنبية فى أقطار الخليج العربى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص٥٢.
٤١ـ حسن الخياط، الرصيد السكانى فى دول الخليج العربى، (الدوحة: جامعة قطر، ١٩٨٢) ص٦٠.
٤٢ـ نادر فرجانى، العمالة الوافدة إلى الخليج العربى، حجمها ـ مشاكلها ـ السياسات الملائمة، المستقبل العربى، عدد٢٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١) ص٦٠.

٤٣ـ أحمد زايد، الأثار الاجتماعية لإنتقال القوى العاملة فى الوطن العربى، فى محمد صبحى عبد الحكيم، محرر، مرجع سابق، ص ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

٤٤ـ د. مصطفي علوي، بيئة القرار الاستراتيجي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٧، يوليو ١٩٩١، ص٢٦.

٤٥ـ عمر إبراهيم الخطيب، الإنماء السياسي الخليجي في إطارمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٤، شتاء ١٩٨٥، ص١٧١.

٤٦ـ المرجع السابق، ص١٧٢.

٤٧ـ المرجع السابق، ص١٧٢.

٤٨ـ Richard, H. Pfaff, op cit,p. 387.

٤٩ـ Ibid, P. 389.

٥٠ـ د هاشم عبده هاشم، الدور السعودى فى الخليج، (الرياض: الإسراء للخدمات الإعلامية، ١٩٩٣)، ص٣١.

٥١ـ المرجع السابق، ص ص ١٥ ـ ١٦.

٥٢ـ البحرين، (دولة البحرين: وزارة الإعلام، ١٩٨٧)، ص٢٩.

٥٣ـ عمان ٩٥، (سلطنة عمان: مسقط، وزارة الإعلام، ١٩٩٥)، ص٤٥.

٥٤ـ Oman, Aclebration of 25 Glorious Years: 1970 - 1995, Sultanete of Oman: Ministry of Information, 1995 p. 30

٥٥ـ Ibid, P. 36

٥٦ ـ د هاشم عبده هاشم، مرجع سابق، ص٢٨.

٥٧ـ Anthony Cordesman, The Changing Military Balance In The Gulf, op. cit, p 241.

٥٨ـ Ibid,p 241.

٥٩ـ Ibid, pp 243 - 244.

٦٠ـ د. مصطفى علوى ، بيئة القرار الاستراتيجى، مرجع سابق، ص٣٣.

٦١ـ George Dlay Kieh, Jr., Western Imperialism In The Middle East, Arab Studies Quarterly, Vol 14 No. 1, Winter 1992, p. 2.

٦٢ـ نازى ريشانى ، مرجع سابق، ص٣٠٥.

٦٣ـ George Klay Kieh, Jr., op. cit, pp. 3 -4.

٦٤ـ نازى ريشانى ، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

٦٥ـ George Klay Kieh, Jr. op. cit, p.4.

٦٦ـ انظر فى تفاصيل هذه الأزمات ـ خالد السرجانى ، جذور الأزمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ١٤ ـ ١٦.

٦٧ـ Charles Tripp, op. cit, p. 57

٦٨ـ مراد إبراهسم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص١٣٤.

٦٩ـ د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات

الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)ص ١٨.

٧٠ـ محمد بن عيد آل ثاني، السياسة القطرية في اطار محلس التعاون الخليجى ١٩٨١ ـ ١٩٩١، رسالة ماچستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص٢٧٤.

٧١ـ د. علي بن محمد المحيميد، مجلس النعاون الخليجي والمتغيرات الدولية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد٤١، السنة ١١، ربيع وصيف ١٩٩٣، ص٩٦.

٧٢ـ لمزيد من التفاصيل أنظر ـ محمد عبداللطيف سعود الهاشمي، مرجع سابق، ص٩٦.

٧٣ـ على قاسم العقابي، الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أخبار البترول والصناعة، العدد١٠٢، السنة الثانية عشرة، إبريل ١٩٨٧، ص١٥.

٧٤ـ اللواء الركن: يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحرس الوطني، العدد١١٢، ديسمبر ١٩٩١، ص٤٧.

٧٥ـ موجز إنجازات مجلس التعاون من ١٩٨١ ـ ١٩٨٨، (الرياض: الأمانة العامة، الإمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨)، ص ص ١٠ ـ ١١.

٧٦ـ المرجع السابق، ص١٨.

٧٧ـ المرجع السابق، ص١٨.

٧٨ـ المرجع السابق، ص ص ٢٣ ـ ٢٤.

٧٩ـ المرجع السابق، ص٢٦.

٨٠ـ د. هاشم عبده، مرجع سابق، ص ص ٧٧ ـ ٧٨.

٨١ـ البيان الختامي للقمة العاشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٦٢، السنة ١٦، إبريل ٨٣ـ المرجع السابق، ص٨٢.

٨٢ـ د. عبد المهدي الشريدة، مرجع سابق، ص٨٢.

٨٣ـ المرجع السابق، ص ٨٢

٨٤ـ محمد بن عيد آل ثاني، مرجع سابق، ص٢٨١.

٨٥ـ جريدة الرياض، ٢/ ١١/ ١٩٨٩. وانظر أيضاً جريدة الأيام البحرينية، ٣/ ١١ / ٨٩.

٨٦ـ Anthony Cordesman, The Gulf and The West, (London: Westview Press, 1988) p. 153.

٨٧ـ David Peterson, Defending Arabia, (New York: S.T. Martins Press, 1988), p. 221.

٨٨ـ يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ ٢ ـ، الحرس الوطنى العدد١١٣، يناير ١٩٩٢، ص٣٦.

١٩٩٠، ص٣١٨.

٨٩ـ Anthony Cordesnan, The Gulf and The West, op. cit, p. 153.

٩٠ـ لمزيد من التفاصيل أنظر ـ اللواء الركن يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلة التعاون لدول الخليج العربية ـ ٢ـ، مرجع سابق، ص ص ٣٧ ـ ٣٨.

٩١ـ Anthony Cordesman, The Gulf and The West, op. cit, p. 154.

٩٢- Laila, A.El - Hagin, The CO. Operation Council for The Arab States of The Gulf Astudy In Regional Collective Security, Ph. D. Thesis, (Cairo Univ. Faculty of Economics and Political Sc., 1989) p. 245.

٩٣. محمد بن عيد آل ثاني، مرجع سابق، ص٢٨٧.

٩٤. هاني رسلان، دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ٥٠ ـ ٥١.

٩٥. د. عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإطار التعامل الخليجي في التسعينيات، مجلة التعاون، العدد ٢٢، يونية ١٩٩١، ص٧١.

٩٦. طارق حسني أبو سنة، قمة الدول الخليجية، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ إبريل ١٩٩١، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

٩٧. د. أمين الساعاتي، رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعدها: (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، إبريل ١٩٩١)، ص١٣١.

٩٨. الحياة الدولية، ١٥/ ١/ ١٩٩١.

٩٩. Facts on File, Jan. 17, 1991, p. 29.

١٠٠- جند عمان، العدد ١٩٤، ٣١ أغسطس ١٩٩١، ص ص ٤ ـ ٩.

١٠١. القبس، ١٦/ ١١/ ١٩٩٢.

١٠٢. القبس، ١٥ / ١١/ ١٩٩٢.

١٠٣. الحياة الدولية، ١٤/ ١١/ ١٩٩٤.

١٠٤. بسام العسلي، أمن الخليج والقدرة الذاتية، الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٥، ص٢٨.

١٠٥. انظر علي سبيل المثال د. كمال عبد الحميد، حول فكرة إنشاء جيش خليجي من ١٠٠٠٠٠ رجل، الدفاع العربي، إبريل ١٩٩٢، ص ص ٢٨ ـ ٣٠.

١٠٦. الحياة الدولية، ١٣/ ٤/ ١٩٩٤.

١٠٧. د. وحيد عبد المجيد، تصورات دول مجلس التعاون لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ ـ ١٤٠.

١٠٨. Shahram Chubin, Iran and Regional Security In The Persian Gulf, Survival, Vol 34, No. 3, Autmn 1992, P.75.

١٠٩. Charles Tripp, The Gulf States and Iraq, Survival, Vol. 34 No. 3, Autmn 1992, p. 47.

١١٠. Anthony Cordesman, The Changing Military Balance In The Gulf, In, David Bolton, ed, Defence Year Book 1991 (London: Royal United Services Institute For Defence Studies, Brassey's ,1991), p. 241.

الباب الرابع

الحرب ومضمون سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى

تترك الحرب أثارً ا مباشرة على سياسات الدفاع، حيث إنها تمثل إختباراً حقيقيًا للسياسات المتبعة من قبل الدول، حيث إن مستوى أدائها فى الحرب يحدد إلى حد بعيد ما إذا كانت هذه السياسات صائبة أم تحتاج إلى مراجعة وتعديل.. ويثبت ذلك من خلال سير الحرب وكيفية إدارتها فى مراحلها المختلفة وكذلك نتيجتها. بل انه حتى فى حالة انتصار الدولة قد تقوم بمراجعة سياساتها الدفاعية.

عاصرت منطقة الخليج حربين هزتا المنطقة بشكل عنيف، الأولى هى الحرب العراقية/ الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات١٩٨٠ـ ١٩٨٨، و الثانية حرب تحرير الكويت والتى مثلت الدول الخليجية طرفًا جماعيًا فيها بالاشتراك مع الكويت التى تأثرت بالعدوان بشكل مباشر وكذلك السعودية التى تحملت العبء الأكبر من الاستعدادات والعمليات الحربية من أجل تحرير الكويت وإنطلاقا من وجود تهديد حقيقى لها بإمتداد الغزو العراقى إليها.

نتناول فى هذا الفصل حجم وأبعاد التأثير الذى تركته حرب الخليج الثانية على مضمون سياسات الدفاع للدول الخليجية الست وذلك بدراسة أثار الحرب على سياسات التسليح والإنفاق الدفاعى والحد من التسليح والتدريب، والتجنيد والتحالف لهذه الدول ودراسة التغيرات التى طرأت عليها من جراء الحرب وذلك بدراسة مضمون هذه السياسات وطبيعتها فيما قبل الحرب ثم بعد الحرب والتطورات التى لحقت بها إن وُجدت.

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية هى -

فصل الأول : سياسات التسليح

فصل الثانى : سياسات الإتفاق الدفاعى والحد من التسلح

فصل الثالث : سياسات التجنيد والتدريب

فصل الرابع : سياسات التحالف العسكرى

الفصل الأول

سياسات التسليح

اعتمدت دول الخليج الست بصفة رئيسية على اتباع سياسات تسليح تتمحور حول الحصول على أسلحة متقدمة مرتفعة القيمة ومن ثم سعت إلى تكوين منظومة من الأسلحة تحتوى على العديد من الأسلحة الغربية خاصة العالية التعقيد والتى مازالت فى الخدمة لدى جيوش الدول المتقدمة ولم تكن الدول الخليجية تواجه صعوبة فى الحصول على هذه الأسلحة نظراً لأن هذه الدول لم تكن تشكل تهديداً لبقية القوى الإقليمية حيث إنها تركز على الجهود الدفاعية وليست لديها نوايا هجومية ضد أحد، بالإضافة إلى حضور مدفوعات الأسلحة لدى هذه الدول.

فيما يتعلق بسياسات التسليح تثور ثلاث قضايا رئيسية.. الأولى تتعلق بصفقات الأسلحة التى تقوم الدولة بعقدها.. والثانية تتعلق بالتصنيع العسكرى لدى الدولة.. والثالثة تثور حول تنويع مصادر الأسلحة، ولذلك فإننا سنركز على تناول هذه المحاور الثلاثة فى تناولنا لسياسات التسليح لدى الدول الخليجية الست سواء قبل الحرب أو بعدها.

المطلب الأول

سياسات التسليح قبل الحرب

انتهت حرب الخليج الأولى وتركت آثاراً عدة على الدول الست على الرغم من كونها لم تكن طرفًا مباشراً فى الحرب، وتمثل هذا التأثير فيما يتعلق بسياسات

التسليح فى إتجاه معظم الدول الخليجية الست خاصة الكويت والسعودية إلى زيادة ترسانتها من الأسلحة عن طريق عقد العديد من صفقات الأسلحة مع الدول المصدرة للأسلحة وهو ماسنتناوله تفصيلا فيما يلى.

الفرع الأول

صفقات الأسلحة

تزايدت خلال هذه الفترة صفقات الأسلحة وكانت تتركز بالاساس حول صفقات أسلحة مع الدول الغربية التى كانت تحظى بالنصيب الأكبر من واردات الدول الخليجية الست من الأسلحة وفيما يلى نحاول التعرف على الملامح العامة لأهم صفقات الأسلحة للدول الست.

أولاً : المملكة العربية السعودية

بدأت المملكة منذ عام ١٩٨٠ خطة طويلة الأجل لبناء القدرة الدفاعية الذاتية وهو ما يعود إلى اعتبارات عدة منها الحرب العراقية/ الإيرانية وتزايد شعور المملكة بالتهديد مع قلة الإمكانات العسكرية لديها، كذلك سعى المملكة لدور قيادى فيما بين الدول الخليجية الست وهو ما يتطلب زيادة الإمكانات العسكرية السعودية لحماية هذه الدول، وضرورة توافر قدرة دفاعية تستطيع الدفاع عن الثروة البترولية السعودية.

ولقد سعت المملكة إلى الحصول على الأسلحة بكل وسيلة ممكنة، فعندما عطل الكونجرس الأمريكى صفقة طائرات «إف - ١٥» للسعودية نتيجة لضغوط صهيونية.. سعت إلى عقد صفقة ارتكزت عليها سياستها التسليحية قبل الحرب فى عام ١٩٨٥

مع بريطانيا تحت إسم «اليمامة ـ ١» وكانت هذه الصفقة يبلغ إجمالى قيمتها حوالى ٨ مليارات دولار تضمنت ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز «تورنادو» و ٣٠ طائرة تدريبية ودعم جوى من طراز «هوك» و ٣٠ طائرة تدريب من طراز «بيلاتوس ٩١» وعدداً من صواريخ جو/جو، وجو/أرض وجو/ سطح[١]. ونتيجة لهذا العقد ارتفع عدد مقاتلات «تورنادو» السعودية إلى ١٢٠ طائرة.

وفى عام ١٩٨٨ تم توقيع مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية وبين بريطانيا بشأن المرحلة الثانية من المشروع والتى أطلق عليها اسم «اليمامة ـ٢» ولكن لم يتم تنفيذها إلا فى عام ١٩٩٢ ولقد ذكرت مصادر أمريكية حينذاك أن القيمة المتوقعة للصفقة ستتجاوز ٢٠ مليار دولار[٢].

كما بدأت المملكة خطتها لتطوير القوات البحرية وذلك من خلال مشروعى «الصوارى ـ١» مع فرنسا وفى إطار عقد «الصوارى ـ٢» الذى تبلغ قيمته ١٨ مليار فرنك فرنسى تسلمت المملكة ٧٠٠ صاروخ ميترال و٣ فرقاطات مضادة للدبابات وتم الاتفاق على تسديد جزء من الثمن بالنفط السعودى لفرنسا[٣] وكانت فرنسا قد قامت قبل ذلك بتزويد السعودية بأربع فرقاطات صاروخية وسفينتى إمداد و٢٤ طائرة عمودية هجومية.[٤] كما عقدت صفقات مع بريطانيا لشراء صائدات ألغام منها صفقة لشراء ٦ صائدات الغام فى شهر نوفمبر ١٩٨٨[٥].

أما فى مجال القوات البرية فإن المملكة سعت إلى تطوير قواتها البرية بالإضافة إلى تحديث الحرس الوطنى السعودى من حيث المعدات والأسلحة. فعلى الرغم من تعطيل الكونجرس الأمريكى لصفقة طائرات مقاتلة من طراز «إف ـ ٨٨» و«إف ـ ١٦» والتى تراوح عددها مابين ٦٠ و٧٢ طائرة فى عام ١٩٨٨[٦] إلا أنه فى منتصف ١٩٩٠ أعلن البنتاجون الأمريكى عن موافقته على صفقة أسلحة للسعودية تبلغ

قيمتها ٤ مليارات دولار تشمل ١١١٧ عربة مصفحة خفيفة و٢٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات و١١٦ قاعدة لاطلاق هذه الصواريخ و٢٧ مدفع «هاوتز»، وتضمنت الصفقة أيضًا تحديث خمس طائرات «أو اكس».[٧] كما اشترت المملكة من الولايات المتحدة ٣١٥ دبابة قتال رئيسية من طراز «إبرامز MIA2» مع أسلحة خاصة بها و٣٠ عربة للإستطلاع[٨]. على أن يبدأ تسليم الدبابات فى عام ١٩٩١ أى بعد عام واحد من حصول الجيش الأمريكى عليها[٩]. وهو ما يمثل إمداداً للسعودية بدبابات متقدمة للغاية متطورة وأيضًا تقديراً من الإدارة الأمريكية للعلاقات بين الدولتين.

كما سعت المملكة خلال شهر يناير ١٩٨٩ لشراء ٢٠٠ عربة مدرعة مقاتلة من نوع «برادلى» تبلغ إجمالى قيمتها حوالى ٥٥٠ مليون دولار[١٠].

وفى مجال الصواريخ فقد تم فى عام ١٩٩٠ توقيع اتفاق بين الحكومتين السعودية والفرنسية يتضمن تحديث مالدى السعودية من صواريخ أرض / جو طراز «شاهين» المتقادم وتبلغ قيمة الصفقة حوالى ٤٣٨ مليون دولار أمريكى[١١]. كما قامت المملكة بشراء صواريخ أرض/ أرض صينية الصنع من طراز «CSS- 2» قادرة على ضرب أهداف فى أى منطقة بالشرق الأوسط حيث يبلغ مداها ٢٧٠٠ كيلو متر وهى قادرة على حمل رؤوس نووية إلا أن الصواريخ التى حصلت عليها السعودية تحمل متفجرات تقليدية [١٢] ولقد أثارت هذه الصفقة إسرائيل حيث هددت بضرب قواعد إطلاق هذه الصواريخ فى السعودية عندما أُعلن عن نشر هذه الصواريخ فى قواعد بالمملكة قرب مدينة الرياض

من ثم نخرج بعدد من الملاحظات على سياسات التسليح للمملكة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة حيث نجد أن هناك نوعًا من التوازن فيما بين القوات الجوية والبحرية والبرية كذلك الحرس الوطنى، فيما يتعلق بتطوير الأسلحة المختلفة، وإن كان الاهتمام

الأكبر هو الذى تحظى به القوات الجوية. كما نجد تركيزا على الدول الغربية فى عقد هذه الصفقات، و بشكل خاص فرنسا فى التسليح البحرى والولايات المتحدة فى التسليح البرى والجوى، وتفوقت بريطانيا فى التسليح الجوى خلال الفترة التى سبقت الحرب نتيجة لرفض الكونجرس الأمريكى لتوريد طائرات مقاتلة للسعودية كما نلحظ أن هذه الأسلحة خاصة الأمريكية تتميز بأنها مصنوعة أساسًا للجيش الأمريكى ولحالته وطبيعته العسكرية وهو ما يجعلها باهظة التكاليف وعلى درجة عالية من التعقيد وهو مايمثل صعوبة أمام المملكة فى استخدام القدرات والكوادر المؤهلة لها ولعل هذه مشكلة واجهت ومازالت تواجه العديد من الدول الخليجية ودول العالم الثالث فى استيراد مثل هذه النظم من الأسلحة. كما نلاحظ بروز دور إسرائيل فى تعطيل العديد من صفقات الأسلحة الأمريكية للسعودية وذلك لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى وللحفاظ على التوازن العسكرى العربى الإسرائيلى وهو ما كانت توافق عليه الولايات المتحدة ذاتها.

ثانيا ـ الكويت

احتلت الكويت المكانة الثانية بعد المملكة العربية السعودية فيما بين الدول الست من حيث صفقات الأسلحة التى قامت بعقدها، ومن أبرز هذه الصفقات ماقامت به لتطوير قواتها البرية ونظم الدفاع الجوى وعدد من الطائرات.

حيث عقدت الكويت صفقة مع الاتحاد السوفيتى للحصول على عدد من العربات المدرعة السوفيتية الصنع من طراز "BHP-2" و ١٠٠ ناقلة جند مدرعة من طراز «فهد» مصرية الصنع وذلك فى عام ١٩٨٩ فى إطار صفقه مصرية/ كويتية لشراء الأخيرة أسلحة من مصر يبلغ مقدارها ٨٠٠ مليون دولار.(١٣) وذلك بعد زيارة لوزير

الدفاع الكويتى لمصر شاهد خلالها نظم الدفاع الجوى المصرية وإنتاج مصر من الصواريخ والمعدات العسكرية. كما قامت الكويت بعقد صفقة لشراء، أسلحة يوغوسلاڤية تضمنت ٢٠٠دبابة يوغوسلاڤية من نوع « R B4 » كما أعلن عن دراستها لشراء دبابات سوڤيتية من طراز « T. 72 » وأسلحة مضادة للدبابات بثمن يبلغ حوالى ٧٠٠ مليون دولار.(١٤)

وفى مجال الدفاع الجوى والصواريخ، عقدت الكويت صفقة مع مصر لشراء معدات خاصة بكتيبتين من نظام الدفاع الجوى المصرى طراز «أمون» وأجهزة رادار، وعدد من الصواريخ من طراز «عين الصقر». والتى تسلمتها فى إبريل ١٩٩٠(١٥). كما أشترت الكويت عددا من الصواريخ من دول غربية وسعت للحصول على صواريخ ستينجر المضادة للطائرات من الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من رفض الاخيرة لطلب كويتى سابق بهذا الشأن.

ـ وفى اطار تسليح القوات الجوية فقد سعت الكويت الى شراء عدد من الطائرات المقاتلة الحديثة.. فقد سعت لشراء ٤٠ طائرة امريكية من طراز «أف ـ ١٨» وعدد من طائرات « ميراج» الفرنسية(١٦) وبالفعل وقعت الكويت فى أغسطس ١٩٨٨ عقداً مع الولايات المتحدة لشراء ٤٠ مقاتلة وعدد من الصواريخ وبلغت قيمة العقد ١,٩ مليار دولار(١٧) وقد قام الكونجرس باستبعاد ٤٠٠ صاروخ من طراز «مافريك ـ ج» جو / أرض المضاد للدبابات واستبدالها بـ ٢٠٠ صاروخ من طراز «مافريك ـ د» و١٠٠ صاروخ من طراز «مافريك ـ ج» نتيجة لضغوط مورست عليه(١٨). ولقد تم الاتفاق على تسليم الطائرات ومعظم المعدات فى عام ١٩٩٤.

ولقد وقعت الكويت وفرنسا عقداً قيمته ٣ مليارات فرنك فرنسى لشراء ٨ طائرات مقاتلة من طراز «ميراج» الفرنسية، واتفاقية أخرى قيمتها ٢,٥ مليار فرنك

لصيانة المقاتلات وطائرات الهليكويتر التابعة لسلاح الجو الكويتي[١٩]، وذلك بعد إتصالات، دامت أكثرمن عام بشأن بيع ٢٠ طائرة «ميراج - ٢٠٠٠» فرنسية لاستبدال وطائرات «ميراج - إف/١» الكويتية[٢٠].

نخلص من ذلك إلى أن صفقات الأسلحة الكويتية قد تركزت حول انظمة الدفاع الجوى والصواريخ واهتمام متزايد بالقوات البرية والجوية دون توجيه اهتمام كاف بالقوات البحرية. كما نجد أن الكويت قد واجهت صعوبات في الحصول على الأسلحة اللازمة لها خاصة من الولايات المتحدة. إلا أنها استطاعت من خلال تنويعها لمصادر أسلحتها التغلب على هذه العقبة؛ كما نلاحظ سعى الكويت إلى تحديث أسلحتها خاصة الجوية وذلك بالحصول على مقاتلات ذات كفاءة قتالية عالية وإحلالها محل المعدات والمقاتلات القديمة الموجودة لديها.

ثالثا - الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة ثالث الدول الخليجية الست من حيث صفقات الأسلحة التى قامت بعقدها فيما قبل الحرب.

فقد عقدت الإمارات صفقة مع شركة أمريكية لتقوية نظم الإتصالات الخاصة بالجيش تضمنت هوائيات وأجهزة رادار إتصالات وقطع غيار[٢١] كما وقعت عقداً لشراء صواريخ ارض/ جو من طراز «كروتال» مع فرنسا فى يناير ١٩٨٩[٢٢]. كما تسلمت صفقة من نظم إطلاق الصواريخ المتعددة والصواريخ الخاصة بها وذلك من بلچيكا وإيطاليا[٢٣].

وفى مجال القوات البحرية عقدت الإمارات صفقة للحصول على سفينتى إبرار لنقل دبابات وعربات عسكرية حمولات عامة وذلك لدعم حاجات القوات البحرية لدولة

الامـارات [٢٤] كما اهتمت بالحصول على صواريخ للبحرية وعدد من الطائرات لتقوية سلاحها البحرى

أما القوات الجوية فقد استحوذت على النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة نتيجة لعدد من العوامل الجيوبوليتكية كما ان القوات الجوية تحتاج الى أفراد اقل وتتضمن قدرة تدميرية أعلى فقامت بشراء مجموعة من طائرات «الميراج ٢٠٠٠» الفرنسية وعدد من طائرات النقل والطائرات العمودية[٢٥]. كما قامت بالاتفاق على شراء ١٢ طائرة من نوع هوك البريطانية الصنع مزودة بصواريخ جو/جو. [٢٦] كما أجرت الإمارات اتصالات للحصول على طائرات للتدريب وعدد من طائرات الاستطلاع الالكترونية[٢٧].

وإذا ما قارنا صفقات الأسلحة والقدرات العسكرية الإماراتية خلال الفترة محل الدراسة أى بعد الحرب العراقية/ الإيرانية نجد أن الإمارات خلال هذه الفترة وقبل حرب الخليج الثانية قد رسمت خطة طموحة لتطوير قواتها المختلفة من حيث التسليح، إلا أن القوات الجوية ثم البحرية ثم قوات الدفاع الجوى حظيت بالنصيب الأكبر بينما القوات البرية جاءت فى المركز الأخير نظراً لعدم توقع هجوم برى.

رابعا ـ عمان والبحرين وقطر

تتميز هذه الدول الثلاث بقلة صفقات الأسلحة التى تعقدها، وإن كانت عمان تختلف فى كونها تسعى إلى إيجاد جيش متطور ومنظومة أسلحة متقدمة ولذلك تسعى لعقد صفقات الأسلحة المختلفة لتزويد قواتها المسلحة وإن كانت اقل من الصفقات التى تعقدها السعودية و الكويت والإمارات.

أ ـ عمــان

شهدت عمان نهضة شاملة منذ أن تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم فيها فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، ومثلت القوات المسلحة العمانية أحد أبعاد هذه النهضة.

فقد سعى إلى بناء جيش عسكرى متقدم سواء من القوات البرية أو الجوية أو البحرية وذلك بالاهتمام بالتسليح وكذلك التدريب[٢٨].

فقد سعت عمان لتطوير قواتها الجوية، حيث عقدت صفقة مع فرنسا لشراء ١٥ طائرة من طراز «ميراج ٢٠٠٠» تسلمت منها ٨ طائرات حتى يوليو ١٩٩٠ وذلك لإحلالها محل طائرات «چاجوار» القديمة الطراز، كما حصلت أيضًا على عدد من الصواريخ.[٢٩] كما تم الإعلان عن أن سلطنة عمان قد قررت القيام باستبدال طائراتها القديمة من طراز «هوكرهنتر» بطائرات جديدة من طراز «هوك» المقاتلة وأيضًا شراء عدد من صواريخ أرض / جو بريطانية الصنع[٣٠] وبالفعل تم فى يوليو ١٩٩٠ توقيع عقد بين عمان وشركة بريطانية لشراء ١٦ طائرة «هوك ١٠٠/ ٢٠٠» وأصبحت عمان أول مشتر لطائرة «هوك/ ٢٠٠» [٣١].

ولقد اتجهت عمان إلى بريطانيا لتزويد سلاحها الجوى بأجهزة رادارية ثلاثية الأبعاد[٣٢]. كما طلبت من بريطانيا تزويدها بصواريخ «چاڤلين» أرض/جو وكذلك عدد من صواريخ أرض/أرض من نوع «إكسوسيت»[٣٣].

ومن ثم نلحظ استمرار عمان فى الاهتمام بالقوات الجوية بصورة ضخمة وذلك نتيجة لقدم مقاتلاتها الجوية بالإضافة إلى النهج الخليجى العام فيما قبل الحرب بالاتجاه نحو عقد صفقات الطائرات المقاتلة.

ب ـ البحرين وقطر

ونظراً للطبيعة الخاصة لهاتين الدولتين من حيث الدخل وعدد السكان وحجم المساحة والموقع واعتمادهما على الاتفاقات الدفاعية والأمنية مع الدول الغربية نتيجة لأنهما بقدراتهما المتواضعة ليستا بقادرتين على مقاومة تهديد عسكرى ضخم، نجد أنهما كادا أن يغيبا عن خريطة صفقات الأسلحة الكبرى للشركات المصدرة للسلاح خلال فترة الدراسة عدا بعض الصفقات الصغيرة للغاية.

ـ وفيما يتعلق بالبحرين

نجد أن قوة دفاع البحرين كما تسمى ـ القوات المسلحة البحرينية ـ قد تأسست فى عام ١٩٦٨ والتى تمثل الجيش البحرينى بمختلف اسلحته البحرية والجوية والبرية هى قوات صغيرة الحجم ويمثل حجم الأسلحة المتاحة لديها جميعًا حجمًا ضئيلاً يتناسب مع حجم افرادها[٣٤].

وفى الفترة محل الدراسة نجد أن الصفقة الرئيسية للبحرين تمثلت فى أنها تسلمت الدفعة الأولى من طائرات «إف-١٦» الأمريكية التى كانت قد طلبت منها ستة عشرة طائرة[٣٥] كما وقعت على عقد مع الشركة الأمريكية المصدرة لتدريب عناصر من سلاح الجو البحرينى على صيانة المقاتلات[٣٦].

ـ وبالنسبة لقطر

فقد تمثلت الصفقة الرئيسية فى شرائها لصواريخ ارض/ جو قصيرة المدى من طراز «ميسترال»[٣٧] ولكن لم تتوافر تفاصيل حول قيمة العقد وكمية الصواريخ التى ستحصل عليها قطر.

ومن ثم نلحظ إتجاه الدول الخليجية خاصة السعودية والكويت والإمارات وعمان لتحديث قواتها، وإن كانت ليست متفقة فى مصادر التسليح إلا أنها تركز على التعامل مع الأطراف الغربية عند عقد هذه الصفقات خاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فيما عدا الكويت التى اتجهت للدول الشرقية ومصر، كما نلاحظ اهتمام الدول الخليجية بصفقات التسليح الجوى بشكل عام نتيجة لعدم توقعها لهجوم برى بالإضافة إلى فائدة القصف الجوى فى الحرب الحديثة من خلال خبرة الحرب العراقية / والإيرانية.

الفرع الثانى

التصنيع العسكرى

تمثل السياسات الخاصة بالتصنيع العسكرى أحد المحاور الأساسية فى السياسات الدفاعية للدول التى تضع خططا مستقبلية لمواجهة متطلباتها من الأسلحة حيث يقدم التصنيع المحلى لبعض الأسلحة أو الأجهزة المستوردة أو على الأقل التطوير المحلى لها بما يتلائم مع طبيعة البيئة المحلية للدولة المستوردة للسلاح بالإضافة إلى إمكانية إنتاج بعض قطع الغيار للأسلحة المستوردة محليًا، يقدم كل ذلك العديد من المزايا للدولة التى تتبع سياسات التصنيع الحربى.

ولكن بعض أساليب التصنيع الحربى قد تتضمن تكريسًا للتبعية خاصة التكنولوچية فى حالة إذ لم يصحبه تقدم فى مجالات التصنيع الأخرى اللازمة لامداده حيث أن صناعة التسليح لاتتم بمعزل عن بقية الصناعات فى المجتمع بل تقوم على بعضها وفى بعض حالات التبعية هذه تظهر حالة تتعلق بقيام الدول المتقدمة بتصنيع

الاسلحة الإستراتيچية والأساسية بينما تقوم الدولة التابعة بإنتاج الأسلحة الخفيفة والبسيطة ولكن بشكل عام يقدم التصنيع العسكرى العديد من المزايا للدولة التى تقوم به منها :

١ ـ ضمان الاستقلالية فى إتخاذ القرار العسكرى حيث أن الاعتماد على السلاح المستورد يمثل قيداً على الاستراتيچية والتكتيكات العسكرية للدولة المستوردة وذلك وفقًا لما تمنحه الدول المصدرة من أسلحة، وهنا تبرز الفرضية القائلة بأن «الاكتفاء الذاتى فى توفير المعدات العسكرية يؤدى إلى تراجع الاعتماد العسكرى والإستراتيجى على القوات الخارجية»[٣٨] ولعل خبرة العرب فى حروبهم مع إسرائيل قد مثلت دروسًا كافية لدفع الدول العربية للتخلص من هيمنة الدول المصدرة للأسلحة عن طريق التصنيع المحلى للأسلحة حيث كانت الدول المصدرة تقدم للعرب أسلحة دفاعية بينما يحتاجون هم إلى اسلحة هجومية وهو مادعا أحد المتخصصين العسكريين المناداة بحتمية تصنيع السلاح بالنسبة للعرب باعتبار أن العرب لا يسعون فقط لمجرد إمتلاك السلاح ولكن السلاح الذى يتفوق كيفًا على مالدى العدو وليس ما تجود به ترسانات الشرق والغرب عليهم وبما يتلائم مع معركة الأسلحة المشتركة.[٣٩] خاصة أن بعض صفقات الأسلحة للعرب كان يتم إيقافها أو تعطيلها أو فرض قيود معينة على استخدام هذه الاسلحة.

٢ ـ القدرة على التغلب على الاختناقات التى تحدث فى أسواق السلاح العالمية وهو ما يظهر بصفة أساسية نتيجة لاتفاق الدول المصدرة فيما بينها بشأن صادراتها من الأسلحة المختلفة.

٣ - توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة الأسلحة القديمة الموجودة فى الخدمة لدى الدولة خاصة أن بعض الدول المصدرة قد لا توفر قطع الغيار وبكميات كافية وفى أوقات مناسبة.

٤ - فى أوقات الحرب تحتاج الدولة إلى أسلحة جديدة وذخائر وقطع غيار لإحلالها محل الأسلحة القديمة ومساندة الجهد الحربى للدولة فى مواجهة الدولة أو الدول الأعداء وهو ما يجعل الدولة فى وضع يشبه الكارثة إذا لم تتوافر هذه الأسلحة والذخائر وقطع الغيار لدى الدول المستوردة للسلاح لتأكيد سيطرتهاوتحكمها فى توجهاتها العسكرية.

٥ - يتيح التصنيع العسكرى للحكومات تقوية مكانتها الإقليمية وتقدير قوتها العسكرية بالإضافة إلى زيادة مكانة الحكومات على المستوى الداخلى أى لدى الجماهير المحلية(٤٠).

٦- توفير كمية كبيرة من العملة الصعبة نتيجة لواردات الأسلحة وقطع الغيار وتحقيق احلال للواردات وكذلك إمكانية فتح باب التصدير للإنتاج الحربى المحلى وهو ما يمثل مصدراً للدخل القومى، بالإضافة إلى إمكانية استفادة الصناعات المدنية من البحوث والتطوير فى المجال العسكرى بالإضافة إلى زيادة مستوى التأهيل وبالتالى إنتاجية العمالة الوطنية التى يتم تدريبها فى إطار برامج التصنيع العسكرى .

أما الآراء الرافضة للتصنيع العسكرى خاصة بالنسبة للدول النامية أو الدول التى تبدأ الخطوات الأولى فى هذا المجال فتركز على مسألة التبعية التكنولوجية وقلة الفوائد التى تعود على تطوير الصناعات المحلية وخلق حالة من الاعتماد العسكرى التكنولوجى للدولة التى تسعى إلى التصنيع العسكرى فى علاقتها مع الدول المتقدمة التى تساند برنامجها فى التصنيع العسكرى.

كذلك فان هذه الآراء تؤكد أن تنويع مصادر السلاح يعد بديلاً أفضل للدول التى تسعى إلى التصنيع العسكرى خاصة أن هذا التصنيع له سلبيات اقتصادية تتمثل فى قلة الفوائد التى يمكن أن تعود على الدولة الساعية للتصنيع بشكل عام. وأن برامج البحوث والتطوير والتدريب لن تؤدى إلى الفوائد المتوقعة على القطاع الصناعى المدنى ويستشهدون على ذلك بما حدث فى دول العالم الثالث التى استمرت بكثافة فى مجال البحوث والتطوير والتنمية الصناعية مثل الهند وكذلك البرازيل وكوريا الجنوبية. كما أن التصنيع العسكرى يتطلب كثافة رأس المال وهو ما لا يناسب الدول ذات الكثافة فى الأيدى العاملة مثل الهند ومصر[٤١].

لتناول التصنيع العسكرى لدى الدول العربية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات، مستوى عربى ومستوى خليجى ومستوى وطنى.

ـ المحور الأول :

ويتمثل فى المستوى العربى العام حيث نجد أن ثلاثًا من الدول الست كانوا أعضاء مؤسسين فى الهيئة العربية للتصنيع وهى السعودية وقطر والإمارات. ولقدتم إنشاء الهيئة فى عام ١٩٧٥ وذلك لتحقيق عدة أهداف هى :[٤٢]

١ـ تحقيق درجة معقولة من الاكتفاء الذاتى فى المعدات التقليدية من أسلحة وذخائر وقطع غيار وتمكين الجيوش العربية من القتال لفترات أطول.

٢ـ زيادة التعاون والتكامل فيما بين الدول العربية والتقليل من الضغوط الإسرائيلية أو أى ضغوط سياسية أخرى.

٣ـ تقليل تكلفة الوحدة فى الإنتاج العسكرى بزيادة الإنتاج وتجنب وجود فائض كبير.

٤ـ تقديم قاعدة للتصنيع المتقدم فى العالم العربى وتوفير التدريب الفنى المتقدم للقوى البشرية العربية.

٥ـ توفير دخل إضافى من خلال بيع الفائض إلى الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث الأخرى.

ولكن فى عام ١٩٧٩ انسحبت هذه الدول الثلاث من الهيئة نتيجة للموقف العربى من معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية، ولكن مع عودة العلاقات المصرية / العربية عاد الحديث عن إنماء وتطوير الهيئة العربية للتصنيع والسعى نحو تصنيع عسكرى عربى. حيث بدأ نوع من التنسيق المصرى / السعودى فيما يتعلق بالتنسيق بين الهيئة العربية للتصنيع والهيئة السعودية للتصنيع الحربى حتى لا يحدث تنافس بينهما[٤٣] كما أعلن عن مساهمة خليجية قيمتها مليار دولار لتطوير الهيئة وتسهيل شرائها لعقود تصنيع أسلحة. كما ظهر حديث عن احتمالات وجود دعم خليجى لمساعدة مصر فى إنتاج طائرة مقاتلة مصرية [٤٤].

المحور الثانى

ويتعلق بالتعاون فيما بين الدول الست فى إطار مجلس التعاون الخليجى لقيام تصنيع عسكرى خليجى. فعلى الرغم من إعلانات وتصريحات الزعماء ووزراء الدفاع للدول الست عن اهتمامهم بهذا المحور ودراستهم له إلا أنه لم يتم إنجاز خطوات فعالة فى هذا المجال من الناحية الفعلية أى فى إطار تعاون خليجى جماعى لإقامة تصنيع عسكرى مشترك فيما بين الدول الست.

المحور الثالث

ويتمثل في المحور الذاتي أو الذى يعتمد على القدرات الذاتية للدولة وفى هذا المجال تظهر تجربتان أساسيتان هما التجربة السعودية وإلى حد ما الإماراتية.

أ ـ الإمارات العربية المتحدة

وُجِدَ بدولة الإمارات فيما قبل الحرب صناعات بسيطة لبعض المعدات والأسلحة الميكانيكية والإليكترونية وبعض الأسلحة الخفيفة وإن كانت تظهر تجربة للتصنيع فى مجال الزوارق الحربية وذلك بين الامارات وبريطانيا وتوجد منطقة التصنيع فى مدينة عجمان(٤٥).

ب ـ المملكة العربية السعودية

استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال خطة للإنفاق العسكرى من تطوير صناعة عسكرية ناشئة خلال تلك الفترة، وذلك من خلال تلك الاستفادة من الإنتاج المشترك بين الأقطار الموردة للسلاح للسعودية وبين الشركات الوطنية. أو النص صراحة فى عقود السلاح على إنشاء مصانع للشركات المصدرة فى المملكة، ومن ثم وجدت مصانع عسكرية لإنتاج القطع الميكانيكية والإليكترونية الحربية فيها.

تمثل السعودية حالة فريدة من توافر بعض مقومات التصنيع العسكرى مثل توافر التمويل اللازم للتصنى العسكرى وكذلك السعى نحو تحقيق مكانة إقليمية متميزة فى منطقة إستراتيجية هامة إلا أن السعودية لم تتوافر لديها الرغبة فى إنشاء صناعة عسكرية مستقلة وذلك لعدة عوامل مثل عدم حاجتها إلى العملة الصعبة التى تنفقها لشراء الأسلحة وتوافر مصدر للعملة الصعبة يتمثل فى البترول وكذلك أن السعودية لم

تتعرض حتى الغزو العراقى للكويت لتهديد عسكرى مباشر ومن ثم لم تتوافر لديها الدوافع الكافية لإقامة صناعة عسكرية لديها خاصة عدم توافر المواد الخام اللازمة، أو صناعة مدنية متطورة أو ثقافة صناعية وكذلك قوى عاملة لديها مستويات مهارية وفنية متنوعة(٤٦).

ولكن بعد عام ١٩٧٩ وانهيار «الهيئة العربية للتصنيع» بدأ التفكير الجدى فى إنشاء صناعة عسكرية سعودية وإن كان قد سبق ذلك الحدث قرار فى الخمسينيات للملك عبد العزيز بإنشاء مصانع ذخيرة وبالفعل بدأ الإنتاج فى عام ١٩٦٤(٤٧). إلا إنه بعد انهيار الهيئة ظهرت خطورة الاعتماد على صناعة عسكرية تقع فى دولة أخرى، كما بدأت تظهر المخاوف من تعطيل الدول المصدرة للأسلحة لطلبات التسليح السعودية خاصة الولايات المتحدة التى لعب الكونجرس بدفع من جماعات الضغط الصهيونية دورا فى تعطيل العديد من صفقات الأسلحة فى الثمانينيات، كما وجدت المملكة ضرورة إيجاد تطوير صناعى بها خاصة أن مساهمة الصناعة السعودية فى الناتج القومى فى منتصف الثمانينيات بلغت ٥٪ فقط من الناتج القومى الإجمالى(٤٨).

فقد قامت المملكة بتطبيق ذلك فى صفقات "درع السلام" و"الأواكس" و"اليمامة ١و ٢" وهو ما أدى إلى إنشاء عدد كبير من المصانع المتخصصة كما تم توقيع عقد وتعاون فى الصناعة العسكرية بين السعودية وبين باكستان ومن المرجح أن تشمل مجالات عدة بالإضافة إلى مجال الطيران(٤٩).

وتوجد بالمملكة خمس شركات رئيسية، أربع منها تمت كمشروعات مشتركة أمريكية / سعودية هى "الشركة السعودية للإلكترونيات المتقدمة " والشركة السعودية لقطع ومكونات الطائرات و "شركة السلاح للصناعات الجوية " وشركة "النظم الدولية

للهندسة" وتم فى إطار مشروع "درع السلام " للتوظيف إنشاء الشركة الخامسة وهى "مركز الشرق الأوسط للمحركات " ما بين شركات أمريكية وسعودية(٥٠).

وقد قامت المملكة بتطوير الصناعات الحربية من خلال إنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة مثل مركز التدريب الصناعى فى مؤسسة الصناعات الحربية السعودية فى الخرج وكذلك المعهد الثانوى الصناعى(٥١).

وقد إستطاعت المملكة إنتاج العربة المدرعة "درع الجزيرة ـ ١" وتطويرها بعد ذلك فى صورة عربة مدرعة أكثر تقدمًا تحت اسم "درع الجزيرة ـ ٢"(٥٢) وقد تم افتتاح مصنع للمسدسات عيار ٩مم فى المملكة فى مايو ١٩٩٠(٥٣).

وقد أسست المملكة صناعة اليكترونيات متقدمة إلى حد كبير وتواصل إنجازاتها فى هذا المجال، وذلك بالتعاون مع شركات بريطانية مثل «Racal Tact» حيث تم إنتاج أجهزة راديو عسكرية متقدمة من " راكال " فى المملكة(٥٤). كما وجدت مشروعات مشتركة فرنسية وأمريكية أيضا. وقد أدى ذلك إلى أن الشركات السعودية ومنتجاتها أصبحت تحظى بسمعة طيبة واهتمام الدول المختلفة فى العالم.

ولقد صرح وزير الصناعة السعودى بأنه يتوقع أن تزيد الصادرات السعودية من السلاح بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة(٥٥).

وبالتالى يتضح لنا أن المملكة العربية السعودية قد استطاعت تحقيق تصنيع فى مجال الأسلحة الخفيفة والعربات المدرعة والالكترونيات وشبكات الإتصال وذلك من خلال حسن استخدام عقود شراء الأسلحة، بالنص على ضرورة توظيف جزء من الصفقات فى إنشاء مصانع أسلحة مشتركة سعودية /أجنبية. ولقد كان ذلك فى البداية بمساهمة الدولة ثم تزايد دور القطاع الخاص فى هذا المجال، كما عملت المملكة

على توفير الكوادر السعودية فى هذا المجال سواء عن طريق التدريب المحلى لهم أو إيفاد بعثات للتدريب فى الخارج فى مصانع الشركات الكبرى للصناعات الحربية.

الفرع الثالث

تنويع مصادر السلاح

تشير المسألة الخاصة بتنويع مصادر السلاح درجة عالية من الجدل بين مؤيدى تنويع مصادر السلاح وبين معارضى التنويع ولكل فريق حججه بشأن الآثارالسلبية أو الإيجابية لكلتا السياستين على الاستراتيجية العسكرية للدولة.

أولا ـ تقييم سياسة تنويع مصادر السلاح

تتسم مسألة التنويع بالنسبية والإختلاف، حيث يُترك القرار بالتنويع أو الاعتماد على مصدر وحيد للسلاح لطبيعة العلاقة بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة. حيث توجد إيجابيات وسلبيات لسياسة التنويع وهو ما سنتناوله.

١ ـ إيجابيات تنويع مصادر السلاح

توجد بعض الإيجابيات فى تنويع مصادر السلاح ويحصرها مؤيدو التنويع فى: (٥٦)

ـ تحقيق درجة عالية من الاستقلالية فى عملية إتخاذ القرار العسكرى بالاعتماد على أكثر من مصدر.

ـ الحصول على أفضل عروض مالية مقابل الأسلحة المطلوبة لطبيعة التنافس بين الدول المنتجة.

- إختيار السلاح المناسب من أية دولة منتجة له دون الارتباط بنظام محدد لدولة ما.

- التعرف على التكنولوجيا الحديثة وزيادة الاحتكاك على المستوى العالمى.

- المرونة فى عملية توفير قطع الغيار وامكانية استخدامها لأكثر من معدة ومن ثم التغلب على مشاكل الاختناقات فى قطع الغيار.

ب ـ سلبيات تنويع مصادر السلاح

كما تظهر بعض السلبيات لتنويع مصادر السلاح من واقع خبرات الاستخدام الفعلى وهى: (٥٧)

- عدم ضمان سرية الأسلحة نظرا لتعدد مصادرها.

- لا تصلح سياسة التنويع أثناء الصراعات المسلحة نظرا للوقت الذى تتطلبه دورة دخول نظم التسليح الجديدة فى التدريب والإمداد والتوريد.

- قلة عدد الدول التى تتبع النظم المطورة للأسلحة وإمكانية فرض حظر جماعى على السلاح.

- زيادة عدد الأفراد المطلوب تأهيلهم للقيام بأعمال التأمين الفنى وتشتيت جهود التدريب، وصعوبة توفير خطوط الصيانة والاصلاح لعدد كبير ومختلف من الأسلحة.

- صعوبة التخطيط للعمليات نظراً لطبيعة وشكل الوحدات واختلاف خصائص المعدات ذاتها مما يزيد من صعوبة التنسيق فى العمليات المشتركة.

ومن ثم لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من سياسة التنويع، وهى السياسة الأفضل فيمكن اللجوء إلى نظم التسليح لدول مختلفة تكون متقاربة تسليحيا وذلك فى ضوء الاحتياجات الحقيقية للدولة مع وجوب الدراسة الدقيقة المسبقة قبل عقد الصفقة لدراسة

مدى اتساق الأسلحة الجديدة مع نظم الأسلحة القديمة الموجودة لدى الدولة مع تحقيق ميزة الاستفادة من التفوق النسبى للدول فى إنتاج الأسلحة المختلفة وتوفير درجة من الاستقلالية.

ثانيا ـ تنويع مصادر السلاح لدى الدول الخليجية الست

تمثل السعودية والكويت أكبر الدول الخليجية الست استيراداً للسلاح خلال فترة الدراسة ومن ثم سنركز فى تناولنا هنا على هاتين الدولتين، حيث نجد أن كلا من قطر والبحرين وعمان والإمارات تعتمد بالأساس من خلال الصفقات المحدودة التى قامت بعقدها خلال فترة الدراسة على مصادر غربية وبشكل خاص الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ولم تكن صفقات الأسلحة لهذه الدول كبيرة لدرجة تسمح بمثل هذا التنويع خلال الفترة محل الدراسة.

ـ المملكة العربية السعودية

نلاحظ من خلال تناولنا لصفقات الأسلحة خلال فترة الدراسة أن المملكة اعتمدت بالأساس على بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بالترتيب خلال فترة الدراسة وكانت الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى قبل ذلك إلا أن رفضها بيع الطائرات المقاتلة من طراز "« F.15 » أدى إلى توجه السعودية إلى بريطانيا وعقد الصفقة التى تناولنا تفاصيلها فى "مشروعى اليمامة ١ ، ٢" .

ولقد أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز سياسة بلاده الشرائية حيث أن بلاده ليست ملزمة بشراء أسلحة غربية الصنع وأن بلاده تدفع أموالا مقابل الأسلحة ولا تأخذ شيئا مجانا، ولا عواطف فى المصالح الثنائية وأوضح أن بلاده أبلغت واشنطن بأنها ستسعى للحصول على أسلحة من مصادر أخرى إذا ما حرمت من الأسلحة الأمريكية[٥٨].

ويعكس التصريح اعتماد السعودية على السلاح الأمريكي وحرصها على استمرار ذلك الاعتماد حيث أن الصفقة مع بريطانيا لم تأت إلا بعد رفض الولايات المتحدة المتكرر على فترات توريد طائرات (F.15) وصواريخ مختلفة، بل وفي عام ١٩٩٠ عقدت المملكة صفقة مع الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٣.٥ مليار دولار، كما أن التنويع لم يكن كبيرا بالنظر إلى التوافق فيما بين بريطانيا والولايات المتحدة على المصالح الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط.

ولكن التنويع اتضح في حصول السعودية على صواريخ صينية من طراز "CSS-2" والتي يبلغ مداها ٢٧٠٠كم(٥٩) والتي هددت إسرائيل بضربها. ومن ثم لم تتبع المملكة سياسة فعلية نحو تنويع مصادر السلاح السعودي.

- الكويت

اتبعت الكويت منذ فترة طويلة سياسة تنويع السلاح حيث أنها حرصت على إدخال نظم تسليح مختلفة، خاصة من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا في حين لم تقم أية دولة أخرى من الدول الخليجية الست بذلك، فاعتمدت على الأسلحة البرية الشرقية بالاضافة إلى الاعتماد على الأسلحة الغربية. كما استعانت الكويت بأسلحة من بعض دول العالم الثالث مثل البرازيل ومصر وكذلك العراق فيما قبل الحرب(٦٠).

وفي عام ١٩٨٩ عندما قررت الكويت شراء دبابات قتال فإنها اشترتها من مصادر مختلفة مثل «T.72 السوفيتية» و«ليبيارد ٢٠٠ الالمانية» و"إم - الامريكية "و"أوزوريوالبرازيلية"(٦١).

- وفي مارس ١٩٨٩ أكد وزير الدفاع الكويتي أن بلاده تسعى باستمرار إلى تنويع أسلحتها من مختلف الدول بكل حرية ودون وساطة وأنها تتزود بأسلحة من مختلف الدول وفقاً لإحتياجاتها ومصالحها(٦٢).

ومن الأمثلة الدالة على حرص الكويت على تطبيق سياسة تنويع السلاح فى الحصول على ما تريده من أسلحة من الولايات المتحدة أنه عند تعطيل الكونجرس الأمريكى - بضغط من اللوبى الصهيونى - لصفقة بيع الصواريخ «مافريك» للكويت فى عام ١٩٨٨، قامت الكويت بعقد صفقة مع الإتحاد السوفيتى وأخرى مع بريطانيا وهو ما جعل الكونجرس محل إنتقاد من شركات الأسلحة فى الولايات المتحدة، وجعله يوافق على الصفقة التى بلغت قيمتها ١,٩مليار دولار وتضم صواريخ مافريك بعد ذلك كما تناولناها.

نخلص من ذلك إلى أن الدول الخليجية بشكل عام تعتمد على منظومات الأسلحة الأمريكية بشكل خاص والغربية بشكل عام فيما عدا حالة الكويت وإن كانت الصفقات الأكبر فى حالة الكويت ايضا مع قوى غربية، وأن الدول الخليجية عادة ماتواجه مشاكل فى الحصول على الأسلحة اللازمة لها بدعوى أمن إسرائيل، ولكن نتيجة لتنافس الشركات الغربية وعدم وجود تهديد مباشر أو تصعيد بين الدول الست وبين وإسرائيل فإن ذلك لا يمثل عقبة فى الحصول على نظم الأسلحة اللازمة وأن الأمر لايتعدى فى العديد من الحالات إلا مجرد تعطيلها لفترة ثم الموافقة عليها بعد ذلك. كما نجد فشل الدول الخليجية فى تنويع مصادر أسلحتها وإستغلال التنافس بين الشركات الغربية قد جعلها مقيدة فى بناء إستراتيجيتها العسكرية كما نجد أن الصفقات تعقد فى إطار تعاون عسكرى أوسع وضمانات أمنية ودفاعية بين الدول الخليجية والدول المصدرة وليس مجرد توريد أسلحة

المطلب الثانى

سياسات التسليح بعد الحرب

أبرزت حرب الخليج الثانية مدى الضعف الذى تتسم به الدول الخليجية الست فى مواجهة تهديد عسكرى حقيقى، كما أكدت أنه بالرغم من صفقات السلاح التى عقدتها الدول الست وبوجه خاص السعودية والكويت ليست كافية لدرء خطر عسكرى حقيقى من دولة مجاورة وهى العراق.

من ثم مثلت الحرب حافزاً أساسياً لإعادة التفكير فى السياسات والنظم التسليحية لدى الدول الست وذلك فى ضوء ما أبرزته الحرب من خبرات ودروس فى التسليح العسكرى ونظم الأسلحة المستخدمة فيها.

فعلى الرغم من أن بعض الدول الخليجية أستطاعت تطوير قوة جوية متقدمة خلال السنوات الأخيرة قبل الحرب وشبكات دفاع جوى متطورة من خلال طلبات التسليح، إلا أن خبرة الحرب أوضحت بعض السلبيات بشأن سياسات التسليح.

فالقوة السعودية لم تظهر كقوة موازنة وإنما تحتاج إلى عقدين على أقل تقدير لتأسيس القاعدة اللازمة لقوات جوية حديثة ودفاع جوى فعال ونشط وقوات برية ميكانيكية أكثر تقدما. إلا أنه على الرغم من أن القوات السعودية لم تكن موازنة للقوات العراقية ولكن كان لديها قدرات دفاع ذاتى واضحة(٦٣).

رغم كثرة عقود التسليح التى تم الاتفاق عليها فيما قبل الحرب إلا أن الخبرة الواقعبة قد أثبتت أن قلة من مبيعات السلاح قد نجم عنها زيادة فعلية للقدرة العسكرية أو نقل للتكنولوجيا وبناء قدرة دفاعية ذاتية.بل إن الدول الخليجية الصغيرة على افضل تقدير تحتاج إلى عقد كامل ليكون لديها قوات عسكرية موازنة وفعالة للتعامل مع تهديد معقد مثل العراق(٦٤).

أبرزت الحرب مدى الضعف الذى يسود شبكات الدفاع الجوى والإنذار والإتصالات لدى الدول الخليجية كما أكدت ضعف القوات البحرية لديها وكونها لا تملك نظام دفاع جوى ملائم أو حتى نظام دفاع ضد الصواريخ(٦٥).

أوضحت الحرب ضرورة إستبدال ما يسمى بالاسلحة الغبية بأخرى أكثر دقة تتطلب تكاليف عالية وتدريبا جيدا ونظما متطورة لاعمالها(٦٦). ومن ثم نحاول من خلال دراستنا لسياسات ونظم التسليح للدول محل الدراسة فى فترة ما بعد الحرب استكشاف التغيرات التى حدثت فى هذا المجال سواء من حيث صفقات ونظم التسليح أو التصنيع العسكرى أو تنويع مصادر السلاح .

الفرع الأول

نظم وصفقات الأسلحة

تمثل نظم وصفقات التسليح إحدى المؤشرات الأساسية للتغير الذى حدث للقوات المسلحة فى ضوء خبرة حرب مثل تلك التى تعرضت لها الدول الخليجية الست فعلى الرغم من أن درجة التعرض للتهديد كانت متفاوتة إلا أنها تميزت بالعمومية بالنسبة للدول الست. وفيما يلى نتناول نظم وصفقات التسليح لكل دولة على حدة بعد الحرب.

اولا - المملكة العربية السعودية

يوجد لدى السعودية أكبر برنامج لتحديث قواتها من حيث التسليح فيما بين الدول الخليجية الست، وذلك فيما يتعلق بالقوات المسلحة بكافة أفرعها.

فيما يتعلق بالقوات البرية، عقدت المملكة صفقة مع الولايات المتحدة قبل الحرب

للحصول على٣١٥ دبابة قتال رئيسية من طراز« إبرامزRIA2 » اكتمل وصولها للمملكةفى أغسطس ١٩٩٤ وهو مايمثل إضافة ضخمة للقوات البرية السعودية. ولقد سعت المملكة لطلب ١٥٠ دبابة إضافية من نفس النوع(٦٧). وتدرس المملكة حالياً عروضًا لشراء دبابات فرنسية من طراز «لوكلير» وبريطانية من طراز «تشالنجر-٢» كما تسلمت المملكة صفقة ٤٠٠ عربة قتال مدرعة من طراز«برادلى» و٩ نظم لاطلاق الصواريخ المتعددة من الولايات المتحدة(٦٨).

ولقد سعت المملكة إلى تقوية سلاح مدفعيتها من خلال صفقة تضمنت حاملات صواريخ مضادة للدبابات وعددا من صواريخ BRASASTROS وعددا من حاملات الصواريخ المضادة للدبابات(٦٩). كذلك حصلت المملكة على عدد من العربات المسلحة السويسرية من طرازPiranha8x8 لتطوير قواتها البرية بالإضافة إلى قوات الحرس الوطنى.

بالنسبة للقوات الجوية فقد قامت المملكة فى عام ١٩٩٢ بالموافقة رسميا على مشروع «اليمامة-٢» والذى يشمل شراء السعودية ٤٨ مقاتلة تورنادو وعدد من طائرات هوك وبى سى/١٩ التدريبية ومن المقرر أن يكتمل تسليم الصفقة فى عام ١٩٩٦(٧٠).

كما عقدت صفقة للحصول على أعداد إضافية من طائرات «أواكس»«للإنذار المبكر» وكذلك طائرات «إف-١» وطائرات هليكوبتر من طراز «أباتشى» و «بل ٤٠٦ سكادت»(٧١). ولقد نجحت السعودية فى الحصول على٧٢ طائرة «إف-١٥» الهجومية المتطورة(٧٢). ولقد بلغت القيمة الإجمالية للصفقة ٩ مليارات دولار، ومن المقرر أن يبدأ تسليم الطائرات فى عام١٩٩٥ ويستمر التسليم حتى عام ١٩٩٨ وذلك بواقع طائرة واحدة شهريًا بدلاً من اثنتين كماكان متفقًا

عليـه[٧٣]. كما حصلت السعودية على ٢٤ مقاتلة «إف ـ ١٥ س/دى» خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ وعدد من طائرات «إف ـ ١٥ـ إى»[٧٤].

وبالنسبة لقوات الدفاع الجوى فإن المملكة إهتمت بشراء صواريخ باتريوت والعديد من الصواريخ جو/جو و جو/ أرض المتطورة[٧٥]. كما اشترت صفقة صواريخ «كروتال» الفرنسية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار[٧٦] وقد أعلنت إدارة بوش عن بيعها ٢٠ وحدة إطلاق باتريوت أى ٤٨ قاذفة للسعودية فيما بعد الحرب مباشرة.

كما سعت المملكة لتطوير قواتها البحرية، فقد أعلنت وزارة الدفاع السعودية فى فبراير١٩٩٤ أن فرنسا والسعودية أبرمتا ثلاث اتفاقات حول تطوير السفن الحربية السعودية وصيانة الصواريخ أرض/جو والرادارت وبطاريات مضادة للطائرات بمبلغ قيمته ١,٥ مليار دولار[٧٧]. كما عقدت المملكة صفقة مع بريطانيا للحصول على قانصات ألغام فيما بعد الحرب تسلمت الأولى منها فى عام١٩٩٣[٧٨]وفى أواخر عام ١٩٩٤ عقدت السعودية مع فرنساااتفاقيه لتوريد فرقاطتين فرنسيتين من نوع «Lacnce» وإنشاء قاعدة للسفن فى المملكة ويتم تسليم الفرقاطتين فى عام ١٩٩٩ وعام ٢..٢[٧٩]. وقد حصلت السعودية أيضًا على عدد من الزوارق البحرية الأمريكية من طراز «Halter - Marine» خلال عامى٩٣/١٩٩٤[٨٠].

ثانيا ـ الكويت

إتبعت الكويت فيما بعد الحرب سياسة موسعة للتزود بالأسلحة وذلك لتعزيز قواتها المسلحة التى إتضح مدى هشاشتها وضعفها فى مواجهة تهديد عسكرى للدولة حيث أبرزت الحرب ضرورة الاعتماد على الذات حتى إلى درجة توافر الصمود فى وجه التهديد الخارجى لحين وصول الإمدادات والمساعدات العسكرية الغربية.

لقد سعت الكويت إلى توقيع اتفاقيات عسكرية مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تتضمن التعاون العسكرى وتزويد الكويت باحتياجاتها من الأسلحة بالإضافة إلى إجراء التدريبات المشتركة. وقد أكملت الكويت سلسلة هذه الاتفاقيات في شهر ديسمبرعام ١٩٩٤ بعقد اتفاقية دفاعية مع الصين تستمر لمدة ١٠ سنوات وتتضمن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة وصفقات أسلحة(٨١).

كما تسعى الكويت إلى تعويض الأسلحة التى استولى عليها العراق عند غزوه للكويت مع المناداة بإسترجاعها ولكن حتى فى حالة إعادتها قد تكون غير صالحة للاستعمال. ولقد بلغت حسب تقدير أمريكى حوالى ١٠,٠٠٠ قطعة سلاح تتضمن دبابات وعربات مدرعة وعربات نقل وأجهزة رادار ومدافع وصواريخ وعددا من طائرات «سكاى هوك» وطائرات تدريب من طراز «هوك»(٨٢) ولقد اصدرت الأمم المتحدة قراراً بأن يعيد العراق الأسلحة وتعهد العراق بالفعل بإعادتها خلال عامى٩٢-١٩٩٣(٨٣).

أما فيما يتعلق بنظم وصفقات الأسلحة للكويت بعد الحرب فإننا نجد أنها تتم فى إطار خطة. كويتية تم وضعها لمشتريات عسكرية تستمر لمدة ١٢عامًا.

- بالنسبة للقوات البرية

فقدتم عقد صفقة لتزويد القوات البرية الكويتية بعدد ٢٥٤مدرعة بريطانية من طراز«واربور» تعاقدت عليها عام ١٩٩٣ بقيمة تصل إلى ٩٠٠ مليون دولار كما تم الاتفاق على عدد من العربات المدرعة من طراز« PRB-3 » الروسية، كما تعاقدت على شراء ٢١٨ دبابة من نوع «إبرامز-٢» الأمريكية بقيمة مليارى دولار(٨٤) ويتم تسليم الصفقة الأمريكية خلال عامى١٩٩٥،١٩٩٦ ،ويتم بدأ تسليم المدرعات البريطانية وإدخالها للخدمة فى أو ائل عام ١٩٩٦(٨٥).

ولقد تسلمت الكويت عدد ٢٠٠ دبابة يوغوسلافية من طراز «R.84»، والتى تمثل النسخة اليوغوسلافية من الدبابة الروسية «T.72»[٨٦]. كما تسلمت عددا من العربات الحربية الكندية[٨٧].

ـ القوات الجوية

بدأت الكويت فيما بعد الحرب فى تسلم الطائرات التى تعاقدت عليها سواء الـ ٤٠ مقاتله الأمريكية من طراز «إف. إيه ١٨» التى تعاقدت عليها فى عام١٩٨٨[٨٨]، وفى أواخر عام ١٩٩٢ بدأت فى تسلم طائرات تدريب بريطانية وعدد ٨ طائرات من طراز «هورنيت» فى يناير ١٩٩٢.[٨٩] ولقد سعت الكويت إلى بيع الطائرات من طراز «إيه ـ فور سكاى هوك»[٩٠] كذلك قامت الكويت ببيع ١٤ طائرة ميراج (٢) الفرنسية الصنع إلى أسبانيا وذلك فى إطار تحديث الكويت لمعداتها[٩١].

ولقد تسلمت الكويت من فرنسا ١٤مقاتلة من طراز «ميراج» و١٣ طائرة عمودية من طراز «جازيل» و«طائرة عموديةمن طراز «سوبر ـ بوما»[٩٢]، كما تم الاتفاق على عدد من المروحيات الأمريكية يبدأ تسلمها فى عام ١٩٩٦ ولكن لم تعلن تفاصيل عن عددها أو قيمتها[٩٣].

ـ القوات البحرية

من السمات البارزة لنظم التسليح وصفقات شراء الأسلحة فى الكويت فى الفترة التى تلت الحرب الإتجاه نحو مزيد من التسليح للقوات البحرية، ولقد مثلت فرنسا الشريك الرئيسى فى هذه الصفقات

ففى أغسطس عام١٩٩٢ وقعت الكويت فى إطار اتفاقية التعاون العسكرى مع فرنسا عقوداً لشراء زوارق دورية سريعة من نوع «اسيموف مارين» وسفن «كورڤيت» وصواريخ مضادة للطائرات من نوع ميسترال وقانصات ألغام[٩٤]. كما تدرس الكويت شراء أربعة قوارب صاروخية كندية الصنع تحمل طائرات هليكوبتر من طراز «بلاك هوك» كما اشترت الكويت ما يتراوح ما بين١٢-٢٠ زورق دورية فرنسى مزودة بصواريخ مضادة للسفن[٩٥]، كما فتحت الكويت مسابقة دولية لتأسيس أربع قواعد ساحلية للصواريخ خاصة الصواريخ الخاصة بالسفن، الفرقاطات المسلحة[٩٦]. كما طلبت البحرية الكويتية زوارق دورية استرالية الصنع بطول ٣١,٥ متر[٩٧].

ـ الدفاع الجوى

كما اهتمت الكويت بتقوية دفاعاتها الجوية وذلك من خلال خبرة الحرب، حيث ظهر مدى ضعف الأنظمة الموجودة لديها، كما أن الأسلحة المستخدمة فى الحرب قد أذهلت الكويت بمستوى أدائها ومدى كفاءتها.

حيث عقدت الكويت صفقات عدة فى هذا المجال منها شراء بطاريات صواريخ «هوك» المتطورة والمضادة للصواريخ من الولايات المتحدة [٩٨]. التى كان النصيب الأكبر من نظم الدفاع الجوى التى تم شرائها منها. ولقد طلبت الكويت ست بطاريات من صواريخ «باتريوت» و٤٥٠ صاروخا من هذا النوع فى عام ١٩٩٣. [٩٩]و فى عام ١٩٩٥/٩٤ طلبت الكويت خمس بطاريات «باتريوت» لصواريخ أرض /جو وعدد من الصواريخ أرض / جو الروسية من طراز «Sa-12» [١٠٠] كما وقعت الكويت صفقة صغيرة مع بريطانيا للحصول على عدد يتراوح ما بين ٢٠٠-٥٠٠ صاورخ من طراز ستار برست بقيمة بلغت ٨٠ مليون دولار [١٠١]. كما تسعى الكويت إلى إنشاء

شبكة دفاع جوى لمحاولة إدماج الصواريخ الروسية مع نظام باتريوت الصاروخى أرض /جو(١٠٢).

ثالثا ـ الإمـــارات

اتبعت الإمارات بعد الحرب سياسة تسليحية تركز. كبعد رئيسى ـ على زيادة وارداتها من الأسلحة مع تنويع مصادر الأسلحة قدر الإمكان وذلك لتطوير قواتها البرية والجوية والبحرية ولقد قامت الإمارات بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتوفير حماية قوى عظمى ضد التهديدات الخارجية وتتضمن إجراء التدريبات والمناورات المشتركة والتعاون العسكرى وبيع الأسلحة اللازمة لجيش الإمارات.

ـ القوات البرية

عملت الإمارات على تزويد قواتها البرية بالعديد من الأسلحة المتقدمة من خلال صفقات الأسلحة. وقد أعتمدت على فرنسا كمصدر رئيسى لها فوقعت عقدا معها لتزويدها بدبابات قتال من طراز«لوكلير» و٤٦ عربة مدرعة فى عام ١٩٩٣ مقابل ٣,٥ مليار دولار(١٠٣). وذلك بعد أن قامت بتوقيع عقوداً لشراء ٤٣٦ دبابة من ذات النوع وعدد من ناقلات الجند المدرعة الروسية من طراز «PRB-3» بعد الحرب مباشرة(١٠٤) وذكرت بعض المصادر أن عدد هذه الناقلات يبلغ ٢٥٠ عربة مدرعة ويتم تسليمها فى عامى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.

ولقد تم تزويد المدفعية الإماراتية بعدد من الأسلحة، منها ٧٨ نظم مدفعية ذاتية الحركة من جنوب أفريقيا(١٠٥) كما اشترت الإمارات نظام فرنسى للاتصالات بلغت قيمته ١٠٠ مليون دولار(١٠٦).

ـ القوات الجوية

لم تحظ بصفقات ضخمة فى الفترة التى تلت الحرب وإن كان قد أعلن أن الإمارات تحتاج إلى ما يتراوح ما بين ٤٠ أو ٨٠ طائرة مقاتلة. وفى عام ١٩٩٢ تم الإعلان عن إتجاه الإمارات لشراء الطائرة الروسية(ميج ـ٢٩) لتزويد سلاح الجو بها[١٠٧]. ولكن لم يعلن عن قيمة أو عدد المقاتلات . وخلال عامى ١٩٩٥/٩٤ نشطت الإمارات فى تطوير قواتها الجوية فى إطار خطة لإحلال طائراتها القديمة من طراز (ميراج ـ ٥) بغيرها من الطائرات الأمريكية من طراز «إف ١٦٠ يو وإف ١٦» [١٠٨] كما طلبت ٦٤ طائرة هليكوبتر من طراز «أباتشى» الأمريكية.

ـ القوات البحرية

السمة البارزة لسياسات التسليح للإمارات فيما بعد الحرب هو الإتجاه نحو دعم وتقوية السلاح البحرى الإماراتى. فقد طرحت الإمارات مناقصة لشراء ٤ فرقاطات بحرية بمبلغ يتراوح ما بين ١,٢ و٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤[١٠٩]. كما سعت إلى شراء طائرات هليكوبتر لتزويد سلاح البحرية بها فاشترت ٨ طائرات بريطانية من طراز «سوبر لينكس» تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون جنيه إسترلينى[١١٠].

ويأتى ذلك فى إطار خشية الإمارات من التهديد الإيرانى خاصة بعد حصول إيران على غواصتين روسيتين من طراز «كيلو كلاس» إلا أن الإمارات تعانى من مشكلة تتمثل فى عدم إمكانية توفير الأطقم اللازمة لإدارة عملية التحسين والتطوير لأسطولها البحرى

رابعًا - عمــــان

اتجهت عمان فيما بعد الحرب إلى عقد صفقات الأسلحة لتزويد قواتها بها وسعت إلى تطوير قواتها البرية - وذلك بصفة رئيسية من بريطانية حيث قامت بعقد صفقة مع بريطانيا لتوريد ما بين ٢٠-٣٦ دبابة من طراز «تشالنجر-٢» و٩ ناقلات للدبابات و٨٠ عربة مدرعة يمكن أن تصل إلى ١٢٦ عربة [١١١]. ولقد قامت عمان بتقوية سلاح مدفعيتها بعقد صفقة تشمل عدد٢٤ «هاوتزر» ذاتية الحركة من جنوب أفريقيا[١١٢].

أما القوات البحرية العمانية. فقد تمثل التطور الأساسى الذى حدث لها توقيع عمان عقدا لشراء فرقاطتين بريطانيتين من نوع «كورڤيث» وقد تم توقيع العقد فى عام ١٩٩٢ وسيتم تسليمهما فى عام ١٩٩٦[١١٣]. وسيتم تزويدهما بنظم رصد وإنذار وإتصالات تقوم بصناعتها شركات هولندية وفرنسية وكذلك صواريخ سطح/سطح وسطح/جو[١١٤].

كما تم تحديث الدفاع الجوى العمانى بصواريخ أرض /جو من نوع « Rapiar » البريطانية الصنع كما تم تحديث ما لديه من صواريخ[١١٥].

خامسا : قطر

سعت قطر فيما بعد الحرب إلى التطوير المستمر لقواتها الجوية ودفاعها الجوى فيما بعد الحرب. فعقدت صفقة للحصول على ١٢ طائرة فرنسية من طراز «ميراج/ ٢٠٠٠ - ٥» مقابل ٧ بلايين فرنك فى عام ١٩٩٤[١١٦].

كما سعت إلى تقوية دفاعها الجوى التابع لسلاح الجو من خلال شراء الصواريخ « Mica Apachi » جو/جو المتوسطة المدى[١١٧] وعدد من نظم الصواريخ البرازيلية من

طراز « Astros » كما اشترت «هاوتزر» من جنوب أفريقيالتقوية مدفعيتها[١١٨].

سادسا ـ البحرين

على الرغم من صغر المساحة وقلة الموارد المتاحة للبحرين، إلا أنها بعد الحرب اتبعت سياسة شرائية للأسلحة تفوق قطر على الرغم من ارتفاع الموارد القطرية مقارنة بالبحرينية.

بالنسبة للقوات البرية ـ فقد حصلت البحرين على ٥٥دبابة قتال أمريكية من طراز«إم ـــ ٦٠ إيـه ٣ »[١١٩] بالإضافة إلى عدد من العربات المدرعة والخفيفة للإستطلاع. بالإضافة إلى عدد من المدافع الأمريكية ونظم إطلاق الصواريخ المتعددة التى كانت البحرين الدولة العربية الأولى التى تحصل على تلك الأسلحة الأمريكية المتطورة[١٢٠].

كما سعت إلى تقوية سلاحها الجوى ـ وذلك من خلال الحصول على طائرات إضافية من طراز «إف ـ ١٦ » مع تحسين قدراتها بصواريخ جو/جو وميزات عسكرية أخـــــرى[١٢١]. كما أصبحت البحرين أول دولة عربية تدخل فى الخدمة الطائرة الهليكوبتر الأمريكية المقاتلة «بلاك هوك»[١٢٢]وتسعى للحصول على عدد يتراوح ما بين ١٢ـ١٦ طائرة هليكوبتر أمريكية من نوع « كوبرا »[١٢٣]ولكن علينا أن نأخذ فى الإعتبار أن بعض الأسلحة الأمريكية للبحرين تأتى كمنح فى إطار التعاون العسكرى بين الدولتين.

ومن ثم نلحظ ارتفاعا عاما فى صفقات الأسلحة للدول الخليجية الست وبصفة رئيسية الكويت والسعودية فقد عملت الكويت فيا بعد الحرب على إعادة بناء جيشها بشتى فروعه ومن ثم احتاجت إلى كمية هائلة من الأسلحة ولا تزال الكويت وكذلك

السعودية التى إكتشفت مدى ضعف قواتها وتدنى مستوى الإستعدادالعسكرى لديها للدخول فى حرب ضد تهديد عسكرى ضخم، خاصة أن التهديد العراقى أو الإيرانى لم يتم القضاء عليهما بصفة نهائية. كما إن العروض العسكرية لمختلف أنواع الأسلحة المتطورة لدى الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى الحرب قد أثارت شهية بقية الدول الخليجية للحصول على هذه الأسلحة وتعويض الدول المشاركة فى الحرب من خلال عقد صفقات أسلحة معها.

إلا أن صفقات الأسلحة كانت شاملة فى حالة الكويت والسعودية بشأن تطوير كافة أفرع القوات المسلحة وكذلك فى حالة الإمارات بينما اتسمت بإهمال القوات الجوية فى حالة عمان، بينما تم إهمال صفقات الأسلحة للقوات البرية والبحرية فى حالة قطر واقتصرت على صفقات لأسلحة جوية ودفاع جوى، كما أهملت البحرين القوات البحرية بشأن تزويدها بالأسلحة. وذلك يعود بالأساس إلى ضعف حجم قوات هذه الدول وضعف ميزانياتها الدفاعية مقارنة بالدول الثلاث الأولى.

وعلى مستوى الدول الخليجية الست نلاحظ أن صفقات شراء الأسلحة الجوية من حيث الطائرات المقاتلة ونظم الدفاع الجوى قد استحوذت على النصيب الأكبر من الصفقات كإنعكاس للحرب ودور الضربات الجوية فى إنهاك القدرات العراقية بالإضافة إلى عدم حاجتها لوفرة فى العنصر البشرى وإن كانت الدول الخليجية تواجه مشاكل فى توفير الكفاءات المدربة لاستخدام هذه الأسلحة، فعلى سبيل المثال واجهت الكويت مشكلة فى توفير أطقم الطيارين والصيانة لـ ٤٠ طائرة «إف ١٨٠هورنيت» التى إشترتها من الولايات المتحدة وهو أمر يثير القلق ويدعو للاهتمام بصورة أكبر بتوفير الكوادر وتدريبهم عند عقد صفقات الأسلحة.

الفرع الثانى

التصنيع العسكرى

استمرت التوجهات الخاصة بالتصنيع العسكرى للدول الخليجية الست كما هى، حيث استمرت الوعود بالمشاركة فى صناعة عسكرية عربية دون اتخاذ خطوات فعالة فى هذا المجال. أما بالنسبة للمستوى الخليجى الجماعى فعلى الرغم من الإشارة فى بعض اجتماعات وزراء الدفاع إلى ضرورة التصنيع العسكرى إلا أنه لم تتخذ تلك التصريحات شكلا فعليا بسبب وجود بعض الخلافات فى الشئون العسكرية والسياسية سواء بين قطر والسعودية والبحرين بشأن الحدود، أو بين عمان والسعودية حول حدود وإمكانيات التعاون بين الدول الست.

وقد صرح وزير الدفاع الإماراتى أنه فيما يتعلق بالتصنيع العسكرى الخليجى فإن إنشاء هيئة تصنيع خاصة بدول المجلس قد يكون ضروريا ومفيدا فى وقت ما وهو ما يقرره زعماء الدول الست بما فيه مراعاة لظروفهم وأوضاع شعوبهم(١٢٤) وهو ما يعكس عدم الاتفاق على استراتيجية واضحة لإنشاء صناعة عسكرية خليجية.

وبالتالى إستمرت السعودية والإمارات فى كونهما الدولتان الوحيدتان اللتان تسعيان إلى إقامة صناعة عسكرية محلية وبالتالى نتناول التطورات التى حدثت للصناعة العسكرية فى هاتين الدولتين بعد الحرب.

أولا ـ المملكة العربية السعودية

شهد التصنيع العسكرى فى المملكة حالة من النمو المتزايد بعد الحرب، ويرجع ذلك إلى أن الغزو العراقى مثّل أول تهديد عسكرى مباشر للسعودية مما أدى إلى

سعيها نحو تنمية صناعتها العسكرية فأصبحت الإلكترونيات العسكرية السعودية تحظى بسمعة عالمية. فقد حصلت شركة الإلكترونيات المتقدمة السعودية على عقد مع شركة أمريكية للمشاركة فى انتاج أحدث نظام لتسجيل المعلومات الخاص بالمقاتلات المتقدمة من طراز «إف ـ ١٥» الأمريكية التى يتم توريدها للمملكة بعد الحرب[١٢٥]. كما تقوم شركة الإلكترونيات المتقدمة السعودية بتصنيع جهاز إتصالات تكتيكى لصالح القوات المسلحة السعودية، كما تقوم بتصنيع بعض اللوائح والوحدات الإلكترونية للدبابة الأمريكية «إم آى إيه ٢ ـ إبرامز» التى تعاقدت المملكة على شرائها من الولايات المتحدة[١٢٦].

وقد قامت المملكة بإنشاء المعرض الصناعى للصناعات الحربية السعودية فى عام ١٩٩٢ وإحتوى المعرض على أسلحة خفيفة وذخائر والعربة المدرعة «درع الجزيرة ـ ٢» وشبكات وأجهزة إليكترونية والعديد من السلع السعودية الصنع وهو ما يثبت التطور الذى حدث بالتصنيع فى المملكة، واستخدامها لصفقات الأسلحة فى تطوير صناعة حربية وطنية بالمشاركة مع الشركات الأمريكية فى صناعة بعض الأجهزة للأسلحة المختلفة التى يتم تصديرها للمملكة.

لقد أعلنت المملكة عن قرب تنفيذ أكبر مشروع لصيانة الطائرات فى الشرق الأوسط لتنفيذ أعمال بناء وصيانة الطائرات العسكرية والمدنية فى المملكة وسيتم تجهيزه بأحدث تكنولوچيا صيانة هياكل الطاترات وإصلاحها، وسيشمل المشروع الطيران المدنى السعودى بالإضافة إلى القوات الجوية الملكية السعودية[١٢٧].

ولقد بلغ إجمالى مبيعات المؤسسة العامة للصناعات الحربية إلى ٥٠٠ مليون ريال سعودى فى عام ١٩٩٣ بعد أن كان ٢٥٠ مليونا فى عام ١٩٩١ والعملاء هم وزارتا الدفاع والداخلية والحرس الوطنى[١٢٨].

تتوافر العديد من المقومات مثل القاعدة الصناعية المحدودة نسبيا في المملكة مقارنة بالدول المتقدمة أو حتى في بعض دول العالم الثالث والمتفوقة نسبيا عن مثيلاتها من دول المجلس الست وقدرتها على توفير التمويل اللازمة وجلب المستشارين والفنيين وكذلك الأيدي العاملة المدربة من دول أخرى وإعداد برامج تدريب الكوادر الوطنية السعودية والقدرة على توفير بعض المواد اللازمة للتصنيع الحربي مثل الجرافيت والبتروكيماويات ومقومات صناعة كيماوية ناشئة، بالإضافة إلى دور الحرب في إيجاد حافز قوي للتصنيع العسكري يتمثل في التهديدات الموجهة للمملكة بشكل مباشر والتي لم توجد قبلها بالإضافة إلى قلة الموارد المالية للمملكة وبالتالي ضرورة السعي نحو تقليل الواردات العسكرية بل ومحاولة تصدير إنتاجها العسكري قدر الإمكان.

توجد بعض العوائق والعقبات أمام التصنيع العسكري السعودي وتتمثل في عدة عقبات أولها: أن الخبرة الصناعية السعودية مازالت محدودة ولا توجد حتى الآن ثقافة صناعية أو علمية بل وأن الصناعات القائمة لم توفر عملية نقل للتكنولوجيا أو المهارات البشرية وثانيها: أن الصناعات الموجودة وكونها تعتمد على كثافة رأس المال تقلل فرص تنمية الكوادر السعودية أو توسيع حجم القوى العاملة. وثالثها أن معظم الصناعات السعودية اعتمدت على الاستثمارات والخبرات الأجنبية بشكل كثيف وهو ما لا يساعد في عملية نقل التكنولوجيا وتأسيس صناعة وطنية متطورة إنما اعتمدت على هياكل صناعية يديرها أجانب وأخيرا نجد أن كثرة التدخل الحكومي والخشية من قراراتها التعسفية وتعطيلها للجهود الإستثمارية أدى إلى وجود خوف لدى المستثمرين السعوديين والأجانب من الإستثمار في المملكة ومن ثم لم تكن منطقة جذب للاستثمارات في ظل تنامي وسيطرة دور الدولة[١٢٩]. وعلى الرغم من إتجاه المملكة

إلى خصخصة المشروعات والشركات إلا أن الدولة مازالت تسيطر على جزء كبير منها خاصة أن هذا الإتجاه مازال فى بداياته.

نخلص إلى أن المملكة حاليا قد أكدت وجودها فى مجال الصناعات الإليكترونية الحربية والعربات المدرعة وإن كانت ناشئة نسبيا بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة وتسعى كذلك للدخول فى مجال تصنيع الأسلحة الجوية وعلى الرغم من أن هذا التصنيع مازال يتم لصالح القوات السعودية أى الأسلحة التى تورد لها إلا أنها تحقق تقدمًا مستمراً فى هذا المجال.

ثانيا - الإمارات

دخلت الإمارات مجال تصنيع المعدات الحربية الإليكترونية والميكانيكية فى الفترة التى سبقت الحرب ولكن منذ يوليو ١٩٩٠ إتبعت الإمارات سياسة تسعى إلى تطوير إنتاجها الصناعى سواء الحربى أو المدنى وذلك من خلال تطبيق نظام الصفقات المتبادلة وذلك بتخصيص جزء كبير من صفقات الأسلحة للإمارات لدعم الإنتاج الصناعى المحلى.

ولقد تم تطبيق هذا النظام فى صفقة أسلحة مع شركة فرنسية فى ديسمبر ١٩٩٠ وتم تخصيص ٣ بلايين دولار لهذا البرنامج وأصبحت الإمارات الدولة الأولى فى العالم التى تطبق هذا النظام عبر صفقات غير مباشرة تركز على تنفيذ مشاريع مشتركة بين الشركات العالمية الموردة للسلاح وشركاتها فى القطاع الخاص والعام فى الإمارات ويعتمد هذا البرنامج على إعادة إستثمار ٦٠٪ من الصفقات العسكرية فى مشاريع صناعية وإنتاجية مختلفة داخل الإمارات من قبل الشركات الموردة للأسلحة[١٣٠].

كما اتفقت شركة « أنظمة الطيران الموجه عن بعد - RPS » على إنشاء مصنع فى

المنطقة الحرة لجبل "على" فى دبى لإنتاج هذه النوع من الطائرات(١٣١). وعلى الرغم من عدم توافر معلومات حول مدى المساهمة الإماراتية إلا أنه بلا شك خطوة أولى على طريق اكتساب الخبرات فى مجال التصنيع الحربى وتدريب الكوادر الإماراتية.

وفى عام ١٩٩٥ خطت الإمارات خطوتين نحو التصنيع العسكرى تمثلت الأولى / فى قيام شركة أبو ظبى لبناء السفن بالمشاركة مع شركة «نيو بورت نيوز» بتجهيز حوض لإصلاح وخدمة وصيانة السفن العسكرية والتجارية وسيتم تجهيزه بمعدات لبناء سفن عسكرية وتجارية. والثانية/ تمثلت فى إنشاء معهد الدراسات الفنية فى الإمارات لتزويد القوات المسلحة بأعداد كبيرة من الفنيين والمتخصصين فى التصنيع والصيانة للأسلحة العسكرية(١٣٢).

وبالتالى يتضح أن الأمارات قد خطت فيما بعد الحرب أكثر فعالية عن قبل الحرب فى مجال التصنيع العسكرى، وأنه على الرغم من أنها صناعة ناشئة حتى الان إلا إنها فى طريقها للنمو، كما يتضح أن الإمارات والسعودية استطاعتا بصور مختلفة من الاستفادة بصفقات الأسلحة فى إقامة صناعة وطنية للأسلحة اخذة فى النمو والتطور على عكس بقية الدول الخليجية الست.

الفرع الثالث

تنويع مصادر السلاح

انتهت حرب الخليج وسط توقعات الدول الكبرى بافتتاح سوق كبرى للسلاح فى الشرق الأوسط وتوجهت الأنظار إلى ثلاثة مصادر أساسية للسلاح هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لأنها مالكة أسلحة التحالف الدولى التى تم إستخدامها

وأذهلت دول الخليج بمدى دقتها وكفاءتها، كما أن صفقات الأسلحة مع الدول الثلاث ستكون نوعًا من التعويض والمكافأة لموقفها فى الحرب إلى جانب الدول الخليجية الست. ومن ثم تركزت الأنظار إلى أن الدول الخليجية ستتجه إلى الولايات المتحدة لتزويدها بمستلزمات القوات الجوية ومقاتلاتها ومعدات الدفاع الجوى، وإلى فرنسا للحصول على أسلحة القوات البحرية وإلى بريطانيا للتزود بأسلحة القوات البرية. ومن جانب آخر أكدت الدول الخليجية على إنها ستنوع من مصادر أسلحتها وأنها غير ملزمة بشراء أسلحتها من دول بعينها.

ولقد اتسمت الفترة الأولى التالية للحرب أى عامى ١٩٩٢/٩١ بزيادة فى الصفقات الروسية والأمريكية فى المنطقة وأصبحا المصدرين الرئيسيين للأسلحة فى المنطقة نتيجة لضغوط الدولتين لتحقيق مبيعات أسلحة أكبر لدول المنطقة ولكن دخلت بعد ذلك فرنسا وبريطانيا وكذلك والبرازيل وكرواتيا وجنوب أفريقيا. وفيما يلى نتناول ملامح سياسات التسليح لكل دولة من الدول الست فيما يتعلق بمصادر تسليحها.

أولاـ السعودية

مثلث الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسى للأسلحة السعودية خاصة الطائرات والدبابات ونظم الدفاع الجوى، ونافستها بريطانيا فى مجال الطائرات ولكن إنفردت فرنسا بالعقود الأكبر لتسليح البحرية السعودية مع تواجد طفيف للولايات المتحدة. وظهرت سويسرا كمصدر لبعض العربات المدرعة والبرازيل كمصدر للصواريخ. ويمكن ارجاع التفوق الأمريكى بأنه بمثابة مكافأة للحشد العسكرى الأمريكى فى السعودية، والتفنن الأمريكى فى استعراض الأسلحة المعقدة والمتقدمة تكنولوچيًا فى

الحرب والمناورات مع المملكة ويتضح أيضًا أن معظم الأسلحة غربية وهو ما يمثل استمراراً للسياسة السعودية المتبعة قبل الحرب مع تراجع دور بريطانيا لصالح الولايات المتحدة لتحتل المرتبة الأولى.

ثانيا ـ الكويت

تميزت الكويت بتعدد حقيقى فى مصادر السلاح حيث أنها حصلت على أسلحة برية من بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا السابقة ـ كرواتيا بالأساس ـ وفى مجال القوات الجوية استوردت من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ولكن فى مجال القوات البحرية انفردت فرنسا بالنصيب الأكبر، وفى مجال الدفاع الجوى كان هناك نوع من المشاركة بين الولايات المتحدة وروسيا للفوز بعقود التسلح.

ويعود هذا التنوع فى مصادر التسليح الكويتى إلى استمرار السياسة المتبعة قبل الحرب بتنويع مصادر السلاح، بالإضافة إلى السعى نحو مكافأة الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ـ على الرغم من عدم ظهور صفقات أسلحة مع الصين ـ فى إطار اتفاقيات التعاون الدفاعى والأمنى بينهم وبين الكويت. كما يعود ذلك إلى أن الكويت فيما بعد الحرب سعت إلى إعادة تأسيس جيشها من جديد بعد استيلاء العراق على الأسلحة الكويتية وما تم تدميره فى الغزو بالإضافة إلى تبين ضعف نظم التسليح التى كانت موجودة لدى الكويت ووجوب تطويرها فى ضوء الأسلحة المستخدمة فى الحرب، ولا شك أن بناء قوات جديدة يعطى فرصة أكبر لتنويع السلاح والإستفادة من مميزات أسلحة كل دولة مصدرة أكثر منه فى حالة تطوير قوات قائمة بالفعل.

ثالثًا - الإمارات

فازت فرنسا بالنصيب الأكبر من صفقات الأسلحة للإمارات فيما بعد الحرب في صفقات الأسلحة البرية والدفاع الجوى والتى مثلت النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة للإمارات بعد الحرب، كما تواجدت روسيا للمرة الأولى حيث لم تكن موجودة فيما قبل الحرب كمصدر للأسلحة البرية والجوية. أما الولايات المتحدة فقد ظهرت فقط فى مجال الأسلحة الجوية. كما ظهرت جنوب أفريقيا بشكل علنى كمصدر للسلاح الإماراتى فى مجال المدفعية والدفاع الجوى بعد أن كانت صفقات الأسلحة بين الدولتين تتم بشكل سرى من خلال وسيط وذلك بعد إلغاء الحظر المفروض على جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٠ بسبب سياستها العنصرية ومن ثم لم يكن ظهورها بسبب الحرب كمصدر للسلاح الإماراتى إنما كدولة جديدة فى إطار خطة التسليح الإماراتى.

رابعًا - عمان

استمرت بريطانيا فى كونها المصدر الرئيسى لصفقات الأسلحة العمانية فيما بعد الحرب سواء فى القوات البرية أو البحرية والدفاع الجوى، مع ظهور جنوب أفريقيا كمصدر لأسلحة المدفعية.

خامسا - قطر

مثلت فرنسا المصدر الرئيسى لصفقات الأسلحة القطرية فيما بعد الحرب سواء فى القوات البرية أو البحرية والدفاع الجوى وكذلك القوات الجوية حيث إن الأسلحة القطرية معظمها فرنسى قبل الحرب وذلك يعود إلى سعى قطر للاعتماد على مصدر لسلاحها غير الولايات المتحدة الأمريكية التى مثلت دومًا الحليف الاستراتيجى للبحرين ذات

العلاقات المتوترة معها. وظهرت الصواريخ البرازيلية وصادرات جنوب أفريقيا كذلك للمدفعية القطرية.

سادسًا ـ البحرين

استمرت البحرين فى الاعتماد على نظم التسليح الأمريكية كمصدر أساسى للسلاح وذلك لطبيعة العلاقة التى تربط الدولتين، وتحصل البحرين على العديد من الأسلحة الأمريكية و التى ربما لاتمنحها أمريكا لبقية الدول العربية بالإضافة إلى حصول البحرين على بعض الأسلحة الأمريكية دون مقابل حيث يعود التحالف الأمريكى البحرينى لفترة طويلة من الزمن كما أن البحرين تمثل مركزاً ماليا واستثماريا فى الخليج وهو مايخدم المصالح الأمريكية كما أن جمعية الصداقة الأمريكية / البحرينية فى أمريكا من أنشط جمعيات الصداقة فى الولايات المتحدة حاليا* وذلك يعود إلى قبول البحرين للتواجد العسكرى الأمريكى لديها أو فى بقية الخليج بشكل دائم فيما قبل أو بعد الحرب بالإضافة إلى أن تزايد التسليح البحرينى لن يؤثر على أوضاع التوازن الإقليمى فى منطقة الخليج بشكل أو بآخر إلا إذا ماتمت مقارنتها بقطر والأخذ فى الإعتبار النزاع الحدودى بين الدولتين.

ومن ثم نخلص إلى أن حرب الخليج تركت آثاراً فيما يتعلق بسياسات التسليح بشكل عام إلا أن هذه الأثار كانت متفاوتة من حيث الكثافة والاتجاه سواء فيما يتعلق بنظم وصفقات التسليح أو التصنيع العسكرى أو تنويع مصادر السلاح.

فمن حيث نظم وصفقات الأسلحة ـ أسفرت الحرب عن تزايد مشتروات الدول الخليجية الست من الأسلحة بشكل عام ـ وإن كان بدرجات متفاوتة ـ مع ضرورة أن نأخذ فى الإعتبار أن دول الخليج الست بشكل عام سواء قبل الحرب أو بعدها من أكثر

الدول العربية شراء للأسلحة بالإضافة إلى سوريا ومصر والعراق وليبيا، كما أن العديد من صفقات الأسلحة تم تأجيلها حاليًا على أن تتم بعد وصول الأسلحة التى تم التعاقد عليها سواء فيما قبل الحرب أو بعدها.

مثلت الحرب معرضًا لترويج الأسلحة العسكرية العالمية والغربية بالأساس سواء لدول الخليج أو لبقية دول العالم حيث مثلت استعراضًا للأسلحة الفرنسية والأمريكية والبريطانية المتطورة والعالية الدقة وفى ذات الوقت العالية التعقيد وهو مايتطلب كفاءة ومقدرة عالية لتوفير الأطقم اللازمة لإدارتها وقيادتها والتحكم فيها مع توفير شبكة متطورة للغاية لتوفير القيادة والسيطرة والتحكم « C^3 » وهو مايضع الدول الخليجية على وشك الوقوع فى مشكلة الأسلحة المتطورة المخزونة مع عدم توافر الكفاءات اللازمة لاستخدامها.

مثلت الحرب فرصة لإعادة النظر فى نظم التسليح القائمة فى الدول الخليجية خاصة لدى الكويت وقطر والإمارات والسعودية لتتخلص من قطع الأسلحة القديمة خاصة المقاتلات ونظم الدفاع الجوى المتقادمة الموجودة لديها.

وقعت الدول الخليجية فى إشكالية عدم النمو المتناسق لأفرع قواتها المسلحة وذلك بتطوير بعض أفرع قواتها وإهمال أخرى وهو ما تناولناه تفصيلاً فيما سبق حيث قامت بعض الدول بالاهتمام بالقوات الجوية وإهمال البحرية أو البرية أو نظم الدفاع الجوى وذلك فيما بعد الحرب. كما نجد اهتمام الدول الخليجنة الست بشراء نظم التسليح الخاصة بالقوات الجوية والدفاع الجوى بصفة رئيسية نتيجة لأدائها المتميز فى الحرب وهو ما يمثل أحد المآخذ على سياساتها التسليحية.

أدت الحرب إلى تنافس دولى للحصول على عقود شراء الأسلحة التى تقدمها الدول الخليجية ومن ثم قلت القيود والمحاذير التى كان يمارسها الكونجرس الأمريكى

على صادرات الأسلحة لهذه الدول وبالتالي قلت الضغوط التي يمارسها اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية لإسباب أولها: أن تنمية القدرات الدفاعية للدول الخليجية الست له مبرراته التي تخدم أهداف الإدارة الأمريكية في المنطقة مثل الاستقرار وإيجاد جبهة خليجية قادرة على الصمود في وجه تهديد إيراني أو عراقي مستقبلي لحين وصول الإمدادات الغربية وهو مايقلل من الأعباء الملقاه على القوات الأمريكية والثاني: هو أن الولايات المتحدة إذا لم تقدم الأسلحة المطلوبة فإن هذه الدول ستحصل عليها من مصادر أخرى وهناك العديد من الدول المختلفة على إستعداد للتلبية. والثالث: المواجهة الخليجية / العراقية وضرورة تسليح دول الخليج الست لحفظ الاستقرار في المنطقة وعدم تكرار الحرب والرابع: الدفع الذي شهدته عملية السلام فيما بعد الحرب مما قلل من مصداقية الدعاوى الإسرائيلية بأن تسليح الدول الست فيه تهديد لأمنها وعدوان عليها.

لم تترك الحرب تأثيرا يذكر على سياسات التصنيع العسكري الذاتي للدول الخليجية حيث استمرت الإمارات والسعودية في السياسة التي اتبعاها قبل الحرب لبناء صناعة عسكرية محلية وزاد نموها في هذا المجال بعد الحرب ولم تنتهج أي دولة أخرى هذا المنهج، ولم يتم انجاز تقدم في انشاء هيئة تصنيع عسكري خليجية وظلت فكرة يتم اثارتها وإطلاق التمنيات والتصريحات والسعي نحو تحقيقها. كما تراجع الدور الخاص بالدول الخليجية الست نحو دعم صناعة سلاح عربية بعد التهديد العراقي العربي لإحدى هذه الدول وكذلك بقية الدول.

ولقد ظهرت جنوب أفريقيا على خريطة مصدري السلاح لدول الخليج وإن كان ذلك ليس بسبب الحرب.

لم تؤثر الحرب على تنويع مصادر السلاح حيث ظلت الاتجاهات العامة فيما قبل

الحرب لفترة ما بعد الحرب، حيث ظلت السعودية تعتمد على الأسلحة الغربية خاصة الأمريكية منها، كما استمرت الكويت فى تنويع مصادر تسليحها سواء من الدول الغربية أو بعض الدول الشرقية السابقة مثل روسيا وكرواتيا وبعض الدول النامية أيضا وإن كانت مشترواتها من مصر قد اختفت بعد أن كانت موجودة فيما قبل وعلى الرغم من الوعود الكويتية لشراء سلاح مصرى بعد الحرب. بينما رسخت الحرب الاعتماد على مصدر وحيد للسلاح وذلك فى حالة عمان كانت بريطانيا وقطر كانت فرنسا والبحرين كانت الولايات المتحدة. فى حين قامت الإمارات بتنويع مصادر أسلحتها عنها فى فترة ما قبل الحرب حيث حصلت على أسلحة فرنسية وروسية أمريكية.

كما ظهرت جنوب أفريقيا على خريطة مصدرى السلاح لدى الخليج فيما بعد الحرب بعد رفع الحظر الدولى عنها.

إلا أن مبيعات الأسلحة الأمريكية فازت بالنصيب الأكبر فى مجال أسلحة القوات الجوية والبرية يليها بريطانيا فى مجال الأسلحة الجوية ثم البرية ولكن حققت فرنسا التفوق فى مجال الأسلحة البحرية وكذلك البرية وبعض صفقات الأسلحة الجوية، وهو ما يؤكد أن الدول الغربية الكبرى التى حشدت قواتها فى الخليج حصلت على النصيب الأكبر من صفقات الأسلحة كمكافأة لها وبناء على تجربة هذه الأسلحة فى حرب فعلية وهو ما أدى إلى إندفاع الدول الخليجية إلى شراء ونظم أسلحتها وهو ما يجعل الدول الخليجية الست تقع فى دائرة إمكانية تحكم المصدر الوحيد للسلاح فى استراتيجيتها العسكرية.

الفصل الثانى

سياسات الإنفاق الدفاعى والحد من التسلح

تمثل قضيتا الإنفاق الدفاعى المتزايد والحد من التسلح اثنتين من القضايا ذات الاهتمام العالمى، كما أن الإنفاق مرتبط بسباق التسلح حيث أن تزايد الإنفاق الدفاعى قد يكون نتيجة مباشرة لسباق التسلح وكذلك قد يكون سببا ودافعا لدخول الدول فى سباق للتسلح إذا ما علمت بأن الأطراف الأخرى قد رفعت من مستوى إنفاقها الدفاعى.

ويزداد الإهتمام العالمى بالإنفاق الدفاعى وسباق التسلح ذلك لأنهما يؤديان إلى الإضرار بالاقتصاديات المختلفة للدول وكذلك الاقتصاد العالمى. حيث أن الدول التى تسعى لزيادة مخصصاتها من الدخل القومى لأغراض الإنفاق على المجالات العسكرية وتدبير الموارد اللازمة للدخول فى سباق للتسلح تتأثر خططها التنموية بالسلب، كما أن التوتر فى مناطق معينة هامة للاقتصاد العالمى مما لاشك فيه يؤثر بالسلب على الاقتصاد العالمى ككل.

ونتيجة لإرتباط القضيتين فإننا فضلنا أن نتناولهما فى مبحث فيما يلى:

المطلب الأول

سياسات الإنفاق الدفاعى لدول مجلس التعاون

تمثل منطقة الشرق الأوسط إحدى بؤر الانفاق الدفاعى المتزايد عالميا ، كما تعد

أكبر المناطق فى العالم الثالث انفاقا على الدفاع، حيث تمثل العراق وإيران وإسرائيل وسوريا ومصر والسعودية والكويت أكبر دول المنطقة إنفاقا على الدفاع. وفيما قبل حرب الخليج الثانية نجد أن العراق ومصر وسوريا وليبيا والسعودية تستورد ٤٢,١٪ من إجمالى واردات دول العالم الثالث من الأسلحة(١٣٣).

ونتيجة لطبيعة الأوضاع فى المنطقة وكثرة النزاعات والخلافات فيها نجد أن الإنفاق الدفاعي يلتهم نسبة عالية من الإنفاق الحكومى وكذلك الدخل القومى لدول المنطقة.

وبوجه عام يشمل الإنفاق الدفاعي عدة بنود أساسية هي (١٣٤).

- أجور ومكافآت عسكرية ومدنية.
- مطالب التسليح والمعدات الرئيسية.
- مطالب الإعاشة (تعيينات - مهمات - خدمات طبية - وقود - نقل - صيانة - مباني - إيجارات - أدوات كتابية).
- مطالب التأمين الفني للمعدات.
- مطالب تجهيز مسرح العمليات.
- إنشاءات جديدة ومشروعات تدريبية وإحتياطى قطع غيار إضافية.

وتركز بعض المصادر على الإنتاج الحربى والتأمين الفنى للقوات المسلحة والتدريب كبنود رئيسية(١٣٥) ومن الجدير بالذكر أنه لاتوجد نسب عالمية محددة لنصيب كل بند من هذه البنود من ميزانية الإنفاق الدفاعي، ويتم فى أغلب الحالات إجراء مقارنة بين طرفين أو أكثر تبعا لهذه البنود ونسب الإنفاق عليها. كما أن الدولة قد تقوم بسداد بعض أقساط الديون من الميزانية العامة للدولة باعتبارها

ديون عليها ولا يتم وضعها فى ميزانية الدفاع أو الإنفاق العسكرى.

تضم منطقة الخليج كلا من إيران والعراق والدول الخليجية الست وهى بوجه عام من أكثر الدول من حيث الإنفاق الدفاعى فى المنطقة العربية، وإذا ماتم استبعاد العراق وإيران تبعا لتقسيم ومحور إهتمام الدراسة سنجد أن السعودية والكويت والإمارات من أكثر الدول الخليجية إنفاقا على الدفاع ولكن فيما يلى نتناول ذلك بالتفصيل بالإضافة إلى بقية الدول الخليجية الست.

الفرع الأول

سياسات الإنفاق الدفاعى قبل الحرب

مثلت الحرب العراقية الإيرانية أحد التهديدات الأساسية للنظم الخليجية الست خاصة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات والبحرين والتى مثلت إيران تهديداً مباشراً لها وهو مادفع هذه الدول إلى تخصيص نسبة عالية من الدخل للإنفاق الدفاعى.

ولمتابعة تطور مخططات الإنفاق الدفاعى للدول الست فيما قبل الحرب تم عمل جدولين الأول يمثل الإنفاق العسكرى كنسبة من الإنفاق العام للدولة، والجدول الثانى يتناول ميزانيات الدفاع للدول الست ونسبتها من الدخل القومى الإجمالى لكل دولة.

الجدول رقم (١٠) الإنفاق العسكرى للدول الست كنسبة من الإنفاق الحكومى قبل الحرب

بالبليون دولار أمريكى[١٣٦]

الإنفاق العسكرى / الدولـــــة	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
	حجم الإنفاق	النسـبة	حجم الإنفاق	النسـبة	حجم الإنفاق	النسـبة
السـعـودية	١٤,٨٨٧	١٩,٨٪	١٤,٥٢٢	١٧,٧٪	١٤,٨	١٥٪
الـكـويـت	١,٤٦٣	٧,٣٪	١,٥١٨	٦,٥٪	١,٥٢٣	٥,٨٪
الإمـارات	١,٥٨	٦,٧٪	١,٤٦٤	٥,٣٪	١,٥٨٦	٤,٧٪
عـمـان	١,٣٥	١٧,٨٪	١,٣٢٦	١٥,٨٪	١,٣٥٢	١٢,٧٪
البـحـرين	١٨٧	٥٪	.١٨٥	٤,٨٪	.١٩٩	٤,٨٪
قـطـر*	-	-	-	-	-	-

المصدر Sipri Year Book, 1992, p. 260

* لم يرد أى بيانات عن قطر فى المصدر الذى تم الرجوع إليه للحصول على هذه البيانات أو فى مصادر أخرى

جدول (١١)** ميزانيات الدفاع للدول الست قبل الحرب كنسبة من الدخل القومى الإجمالى[١٣٧]

ميزانية الدفاع بالمليار دولار / الدولة	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
	حجم الميزانية	النسـبة	حجم الميزانية	النسـبة	حجم الميزانية	النسـبة
السـعـودية	١٣,٥٧	١٨,٠٢٪	١٤,٦٩	١٨,٧٪	١٣,٨٤	١٣,٩ ٪
الـكـويـت	١,٥٥	٧,٠٢ ٪	١,٥٥٦	٦,٤ ٪	١,٥٤٠	٥,٩٥ ٪
الإمـارات	١,٥٩	٦,٩ ٪	١,٤٧	٥,٦ ٪	١,٥٩	٤,٧ ٪
عـمـان	١,٣٨٥	١٨,٢ ٪	١,٣٢٦	١٥,٨ ٪	١,٣٨٥	١٣ ٪
البـحـرين	.١٩٤	٥,٧ ٪	.١٨٥	٤,٨ ٪	.٢٠٢	٥ ٪
قـطـر	.١٥٤	٣ ٪	-	.	-	-

المصدر تم تجميع هذا الجدول من Military Balance, 1990/89, 1992/91

** تم عمل الجدول حتى عام ١٩٩ باعتبار أن الحرب قد قامت فى نهايتها ومن ثم لم تكن الفترة المنقضية من العام كبيرة لتشهد تغييرات كبيرة فى الانفاق الدفاعى وأن نفقات الحرب وتمويل الحشد العسكرى تم دفعها لاحقًا .

يتضح لنا من الجدولين السابقين أنه فى الفترة التى سبقت الحرب تميزت السعودية بأعلى إنفاق دفاعى بين الدول الست بل أنها تعدت إجمالى الإنفاق الدفاعى للدول الخمس الأخرى مجتمعة، كما أن السعودية حظيت بأكبر نسبة من الإنفاق الدفاعى مقارنة بالدخل القومى، ولكن يلاحظ أن هذه النسبة أخذت فى التناقص التدريجى خلال الأعوام الثلاثة ووصلت إلى أقل معدلاتها فى عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لمعاناة السعودية من صعوبات فى الدفع لالتزاماتها نتيجة انهيار أسعار النفط وتقلبات سعر الدولار، ونتيجة لذلك تم عقد محادثات بريطانية / سعودية فى عام ١٩٩٠ بشأن تمويل الثغرات المالية فى برنامج «اليمامة» بين الدولتين.[١٣٨] كما عملت السعودية على تقليل نفقاتها الدفاعية بنسبة ٤٠٪ منذ عام ١٩٨٥[١٣٩]. كما يلاحظ إرتفاع الدخل القومى فى عام ١٩٩٠ ومع ذلك لم يتم تخصيص نفس النسبة من الإنفاق للشئون الدفاعية وهو مايوضح اتجاه المملكة لأوجه أخرى من الإنفاق.

احتلت عمان المكانة الثانية فى نسبة الإنفاق الدفاعى مقارنة بالدخل القومى الإجمالى وذلك يعود بالأساس إلى قلة الدخل القومى العمانى بشكل عام، ولقد عملت عمان على تقليل إنفاقها الدفاعى خلال السنوات الثلاث بشكل تدريجى.

ويلاحظ أن الكويت والإمارات مثلتا نسبا متقاربة فى مخصصات الإنفاق الدفاعى من إجمالى الإنتاج القومى وإن كانت الكويت تمثل النسبة الأعلى وذلك يعود بالأساس إلى التهديد الإيرانى للكويت واعتبارها عدوا مباشرا لإيران أثناء الحرب، كما أنه بعد انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية بدأت تظهر نوايا التصعيد العراقى مع الكويت وإثارة الخلافات فيما بينهما خاصة خلال عامى ٨٩ ـ ١٩٩٠ إلا أن الاتجاه العام الكويتى هو تقليل نسبة مخصصات الإنفاق الدفاعى من الدخل القومى خلال السنوات الثلاث بشكل تدريجى وإن كان ذلك ليس بنسب كبيرة كما كان يعلن المسئولون الكويتيون.

شكلتا البحرين وقطر أقل الدول الخليجية الست فى الإنفاق العسكرى وذلك يعود بالأساس إلى ضعف الدخل القومى للدولتين، ويلاحظ أنه على الرغم من زيادة الدخل القومى القطرى عن نظيره البحرينى إلا أنه لايقوم بتخصيص نصيب كبير منه للإنفاق الدفاعى وذلك يعود بالأساس إلى إعتماد قطر استراتيچية أساسية لتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. كما أن قلة الإنفاق الدفاعى للدولتين يمكن إرجاعها إلى قلة المساحة وضعف القوة الشاملة للدولتين بشكل يجعل قواتهما المسلحة ضئيلة وقليلة وبالتالى لاتتطلب قدراً كبيراً من الإنفاق أو حتى وجود القدرات اللازمة لاستيعاب قدر أكبر من الإنفاق الدفاعى.

نجد أن أكبر نسبة من مخصصات الإنفاق الدفاعى فى الدول الست كانت لشراء الأسلحة الجديدة، ونجد أن ذلك سمة غالبة لدى الدول النامية التى لاتتبع سياسة للتصنيع العسكرى أو الإنفاق على التدريب والمنشآت العسكرية، إلا أن النسبة كانت عالية للغاية لدى الدول الخليجية الست خاصة فى ظل قلة عدد قواتها المسلحة. فيكفى أن نعلم أن اجمالى ميزانية الدفاع فى المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ تم تخصيص مبلغ ٢٨.٩ مليار دولار لشراء أسلحة(١٤٠). وهى نسبة تصل إلى حوالى ٦٠٪ من الميزانية الدفاعية خلال هذه السنوات.

ولقد عملت السعودية على توظيف جزء من أثمان صفقات الأسلحة فى مشروعات صناعية داخل السعودية، فاتفقت مع بريطانيا على توظيف مليار جنيه إسترلينى من قيمة صفقة «اليمامة ـ ٢» فى السعودية خلال عشر سنوات قادمة بعد عقد الصفقة(١٤١).

ولقد مثلت السعودية أكثر الدول الخليجية الست إنفاقا على التصنيع الحربى تليها الإمارات وإن كانت النسب مازالت ضئيلة مقارنة بالدخل القومى.

يلاحظ لدى الدول الست بلا إستثناء تراجع نسبة الانفاق الدفاعى من الدخل القومى وإن كان ذلك لايعود بالأساس إلى تناقص قيمة مخصصات الدفاع وإنما إلى تزايد الدخل القومى لدى هذه الدول مع ثبات حجم الإنفاق، كما إتجهت الدول الخليجية إلى اتباع سياسة جدولة المستحقات الخاصة بشراء الأسلحة على فترات زمنية طويلة.

كما لم توجد بنود فى اتفاقيات التسليح تنص على إعادة توظيف نسب من صفقات الأسلحة داخل الدول الخليجية إلا من جانب السعودية والإمارات. إلا أن هذا الاتجاه لم يظهر بصورة واضحة فيما قبل الحرب.

الفرع الثانى

سياسات الإنفاق الدفاعى بعد الحرب

مثلت الحرب عاملاً رئيسياً لتزايد الإنفاق الدفاعى لدول الخليج الست حيث سعت هذه الدول كما ذكرنا إلى زيادة مشترواتها من الأسلحة المختلفة وكذلك عدد جيوشها وهو ما انعكس بصورة واضحة فى زيادة الإنفاق الدفاعى. ونتيجة للحرب فإن النظم الحاكمة فى الدول الست تمتعت بحرية حركة أكبر فى إنفاقها الدفاعى، فعلى الرغم من طبيعة النظم السياسية فى هذه الدول التى أدت إلى عدم وجود رقابة أو انتقادات لسياسات الحكام، إلا أن النظم الحاكمة فى هذه الدول وجدت المبرر الكافى الذى تستطيع الإعلان عنه لإتباع سياسات موسعة للانفاق الدفاعى والمجاهرة بذلك بعد تجربة الغزو العراقى للكويت وتزايد الشعور بالتهديد سواء من قبل الحكام أو الجماهير سواء من إيران أو العراق أو دول عربية أخرى.

وفيما يلى نقدم جدولا للإنفاق الدفاعى فى الدول الست فيما بعد الحرب وذلك بالاعتماد على ميزانيات الدفاع فى هذه الدول ونسبتها من الدخل القومى وذلك بعد تعذر الوصول إلى أرقام صحيحة وشاملة للإنفاق العسكرى، ونسبة من الإنفاق العام للدولة.

جدول (١٢) ميزانيات الدفاع للدول الست بعد الحرب كنسبة

من الدخل القومى الإجمالى «بالمليار دولار أمريكى»[١٤٢]

العام / الدولة	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	حجم الميزانية	النسبة من الدخل	الحجم	النسبة	حجم الميزانية	النسبة	حجم الميزانية	النسبة
السعودية	١٣,٨٦	٪١٣,٢	١٤,٥	٪١١,٩	١٦,٤٦	٪١٣,١	١٣,٩	٪١١,١
الكويت	٩,٣	٪٨٣	٢,٩	٪١٣,٣	١,٨	٪٧,٥	١,٧	٪ ٦,٨
الإمارات	٠,٩٤٧	٪١٢,٤	٠.٣٥٠	٪٤,٩٥	٠.٣٢٤	٪٤.٤	٠.٢٩٩	٪ ٤
عمان	١,٤٩	٪١٢,٣	١.٧٣	٪١٥,٥	١,٨	٪١٥	١,٦	٪١٢,٨
البحرين	٠.٢٣٧	٪٥,٨	٠,٢٥٢	٪٥,٩	٠,٢٤٤	٪٥,٥	٠.٢٤٨	٪ ٥,٥
الإمارات	١,٥٩	٪٤,٨	١,٦٤	٪٤,٩	١,٨	٪٥	١,٩	٪ ٥,٣

المصدر: تم تجميع هذا الجدول من Military Balance, 1991/ 90, 1993/ 92, 1994/ 93, 1995/94.

ومن ثم نجد من الجدول التجميعى السابق أن السعودية والكويت مثلتا أعلى دولتين فى مخصصات الدفاع سواء بعد الحرب مباشرة أو فيما بعد ذلك وهو استمرار لسياسة الإنفاق فيما قبل الحرب وإن كان حجم الإنفاق قد زاد كنتيجة للحرب.

مثلت ميزانية الدفاع السعودية أعلى نسبة بين مثيلاتها الخليجية بل فاقتها مجتمعة، كما نجد أن إجمالى الإنفاق العسكرى للمملكة فى عام ١٩٩١ كما ذكرنا وصل إلى ٣٥,٥ مليار دولار أى بنسبة ٣٥٪ من إجمالى الدخل القومى للمملكة خلال هذه السنة، مع ضرورة أن نراعى أن بعض النفقات العسكرية للمملكة والناجمة

عن الحرب تم سدادها من الميزانية العامة للدولة ولم ترد عنها أرقام تفصيلية توضح حجمها وقيمتها.

ولقد استمر الإنفاق الدفاعى فى كونه القطاع الأكبر للإنفاق فى الميزانية السعودية فى عام ١٩٩٥ إلا أنه أخذ فى التناقص حيث بلغ ١٢,٥ مليار دولار(١٤٣). وهو أقل مبلغ منذ عام ١٩٩٠.

ولقد سعت المملكة إلى إعادة جدولة نفقاتها الدفاعية خاصة تجاه الولايات المتحدة حيث فى نهاية ١٩٩٤ تم بحث إعادة جدولة ٢٠ بليون دولار قيمة مدفوعات عسكرية سعودية للولايات المتحدة(١٤٤). كذلك سعت المملكة إلى الاتفاق مع مصدرى الأسلحة اليها على تخصيص نسبة ٣٥٪ من قيمة عقود التسليح والمشروعات الدفاعية فى المملكة للإنفاق على مشروعات صناعية متقدمة مشتركة مع القطاع الخاص السعودى والمؤسسة العامة للصناعات الحربية(١٤٥)، وفى عام ١٩٩٣ أعلن العاهل السعودى أن الإنفاق الدفاعى سيزيد بنسبة ٩٪ لمواجهة الموقف الإقليمى(١٤٦).

سعت المملكة إلى تقليل نفقاتها الدفاعية وذلك لمواجهة تكاليف حرب الخليج التى وصل نصيب المملكة منها حوالى ٦٠ مليار دولار وذلك فى ظل تراجع العائدات البترولية كما حاولت المملكة الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من نفقاتها الدفاعية مع السعى إلى إعادة جدولة العديد من مدفوعاتها العسكرية وإن كان فى الخطة الاقتصادية السادسة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ أتت النفقات الدفاعية فى المقدمة وذلك بدعوى مواجهة التهديدات الموجهة للملكة.

- وفى الكويت - إلتهمت ميزانية الدفاع ٨٣٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٩١ بينما الإنفاق العسكرى الإجمالى خلال عام ١٩٩١ وصل إلى ١٦,٧٦ مليار دولار وهو مايمثل نسبة ١٥٠٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٩١، والذى بلغ

٢١ , ١١ مليار دولار. وهو مايوضح أن الدولة اتجهت إلى السحب من أرصدتها لتغطية هذه النفقات لتعويض توقف إنتاج النفط عصب الاقتصاد الكويتى، وذلك بالإضافة إلى التكاليف العسكرية للحرب التى يتم سدادها من الميزانية العامة الكويتية.

ويلاحظ إرتفاع الإنفاق الدفاعى بشكل كبير لدى الدولتين فيما بعد الحرب مباشرة أى خلال عام ١٩٩١ وتناقصه فى عام ١٩٩٢ واستمراره فى التناقص فى حالة الكويت وذلك نتيجة لأن جهود إعادة البناء والتعمير لإزالة اثار العدوان العراقى تم البدء فيها خلال أعوام ٩٢، ١٩٩٣ بشكل أكثر كثافة وبالتالى زادت المخصصات المدنية من الإنفاق الحكومى.

- وفيما بعد الحرب لم تواجه الحكومة الكويتية صعوبات فيما يتعلق بزيادة انفاقها الدفاعى حتى بعد إعادة مجلس الأمة للانعقاد، حيث لم تجد صعوبة فى تخصيص مبلغ ٦٨ , ١ مليار دولار للعقود الدفاعية التى ستبرمها معها الحكومة فى السنة المالية ١٩٩٤ / ١٩٩٥[١٤٧]. وفى عام ١٩٩٤ تم تخصيص ٦ , ١١ بليون دولار لشراء أسلحة فى عام ١٩٩٤ وكذلك ٧ بلايين دينار كويتى لشراء أسلحة خلال ٨ - ١٠ سنوات قادمة[١٤٨] ويلاحظ بشكل عام أن الحرب قد أدت إلى ازدياد نصيب الإنفاق الدفاعى فى الكويت فى فترة مابعد الحرب عما كان قبلها حيث لم تزد نسبة الإنفاق الدفاعى عن ٣ , ٧٪ فى عام ١٩٨٨ انخفضت إلى ٨ , ٥٪ عام ١٩٩٠ كنسبة من الدخل القومى، ويجب أن نراعى أن بعض النفقات الدفاعية وخاصة عقود التسليح الكويتية يتم سدادها من الميزانية العامة للدولة.

- بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد اتخذت ميزانيتها الدفاعية اتجاها متصاعداً ولكن لم تشهد زيادة كبيرة خاصة أنها تحملت جزءا من نفقات الحشد العسكرى الدولى فى الحرب. ولقد تراوحت نسبة الإنفاق الدفاعى الإماراتى فى الغالب

حوالى ٥٪ من الإنفاق الحكومى وهى نسبة معقولة مقارنة بالكويت والسعودية خاصة فى ظل معاناة الإمارات من مشاكل تتعلق بالتمويل وانخفاض سعر البترول وتكاليف ونفقات حرب الخليج. ولقد سعت الإمارات إلى اتباع نظام يسمى «أوفست» وذلك لاستثمار جزء من صفقات الأسلحة داخل الإمارات فى مشروعات صناعية مشتركة.

اتجهت عمان إلى زيادة إنفاقها الدفاعى فيما بعد الحرب، بل أنه بعد الحرب مباشرة قررت عمان زيادة إنفاقها الدفاعى بمقدار ٤٦,٥ مليون ريال عمانى فى أكتوبر ١٩٩١[١٤٩]. ولقد ارتفعت نسبة الإنفاق الدفاعى من الدخل القومى فيما بعد الحرب حتى وصلت إلى أكثر من ١٥٪ إلا أنها على الرغم من ذلك تمثل نسبة أقل مما كان عليه الوضع عام ١٩٨٨ إبان حرب الخليج الأولى وذلك لأن حرب الخليج الثانية لم تكن ذات تأثير على عمان أو على الممرات المائية التى تشرف عليها كما كان الوضع فى حرب الخليج الأولى.

زادت نسبة الإنفاق الدفاعى من الدخل القومى فى دولة البحرين فيما بعد الحرب مباشرة ووصلت إلى أعلى معدلاتها فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٥,٩٪ وهو مايعكس رغبة البحرين فى زيادة إنفاقها الدفاعى وهو ما يحول دونه قلة العائد والدخل القومى وإن كانت تسعى لاستبدال ذلك بالحصول على تسهيلات فى الدفع لصفقات الأسلحة والحصول على أسلحة بصفة مجانية من الولايات المتحدة بالإضافة إلى الاستفادة من الدعم المالى من دول مجلس التعاون الخليجى لها ولعمان لشراء بعض صفقات السلاح.

شهد الإنفاق الدفاعى فى دولة قطر طفرة فيما بعد الحرب مباشرة حيث وصلت نسبة ميزانية الدفاع من الدخل القومى حوالى ١٢,٤٪ فى عام ١٩٩١ وهو أعلى معدل لها طوال سنوات الدراسة إلا أن هذا الإنفاق أخذ فى التراجع حتى وصل إلى ٤,٥٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٩٤.

وبالتالى فقد كان الأثر العام للحرب على الدول الخليجية الست.. هو زيادة الإنفاق الدفاعى لها، ولقد كان هذا الإنفاق والزيادة فيه تتم بنسب متصاعدة ومتفاوتة حيث اتجه إلى الزيادة الكبيرة فى الكويت والسعودية - الدولتان الأكثر إنفاقا قبل وبعد الحرب بين الدول الست - وذلك بوصفهما الدولتين الرئيسيتين من الدول الست اللتان تأثرتا بالحرب بصورة مباشرة واستمر فى الزيادة فى عمان وذلك لطبيعة سياستها الدفاعية الرامية إلى إيجاد جيش قوى وهو ماجعلها تنفق عليه بكثافة سواء قبل أو بعد الحرب.

عانت الدول الخليجية الست بوجه عام من عبء نمو الإنفاق الدفاعى، حيث لم تشهد أسعار البترول نمواً مماثلاً، كما أن نفقات الحرب التى تحملتها هذه الدول بصفة خاصة السعودية والكويت والإمارات أدت إلى بحث هذه الدول عن إعادة جدولة ديونها وصفقات الأسلحة التى استوردتها مع إعلانها أنها لاترغب فى إلغاء صفقات الأسلحة وإنما فقط بحث مسألة التسهيلات الخاصة بالدفع للصفقات الجديدة والوفاء بالصفقات القديمة وهو مالاقى ترحيبا من مصدرى الأسلحة؛ ومن الجدير بالذكر أن بعض صفقات الأسلحة يتم سدادها من الميزانية العامة للدولة وليس من ميزانية الدفاع.

تركز الإنفاق الدفاعى فيما بعد الحرب كما كان عليه الوضع فيما قبلها على الإنفاق على بند رئيسى يلتهم ذلك الإنفاق تمثل فى عقود التسليح دون الاهتمام بالإنفاق على بنود التدريب والتصنيع العسكرى لدى الدول الخليجية فيما عدا السعودية والإمارات اللتان اتجهتا إلى تخصيص نسبة ضئيلة للتصنيع العسكرى واستثمار نسب من صفقات الأسلحة داخل الدولة سواء فى مشروعات صناعية حربية أو مدنية وذلك كوسيلة لنقل التكنولوچيا المتطورة إليها.

المطلب الثاني

سياسات الحد من التسلح

تمثل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربى بشكل خاص واحدة من أهم مناطق سباق التسلح فى العالم وذلك لطبيعة المنطقة حيث تتسم بعدم الاستقرار واستمرار مصادر التهديد وتجددها. ولقد مثَّل الوجود الاسرائيلى فى المنطقة وطبيعة الصراع العربى / الاسرائيلى الممتد أحد الدوافع الأساسية للسباق على التسلح فى المنطقة، كما أتاح ذلك الصراع المبرر الكافى للحكومات المختلفة سواء فى الجانب العربى أو فى الجانب الاسرائيلى لتبرير النظم الحاكمة لشعوبها سياساتها الخاصة بالحرص على الحصول على قدر أكبر من الأسلحة بحجة حماية الأمن القومى للدولة فى مواجهة مصادر التهديد المختلفة.

مثلت الحرب العراقية / الإيرانية، وحرب الخليج الثانية دوافع أساسية لاستمرار سباق التسلح فى منطقة الخليج حيث ظهرت إيران كمصدر للتهديد بالنسبة للعراق كما ظهرت العراق كمصدر رئيسى للتهديد للدول الخليجية بعد أن كانت إيران هى المصدر الرئيسى وذلك بعد تجربة الغزو العراقى للكويت وهو ما أدى إلى زيادة سباق التسلح فى المنطقة.كل ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط سوقا رائجة للسلاح سواء القادم من الكتلة الغربية أو الدول الشرقية ـ سابقا ـ وكذلك العديد من الدول النامية المصدرة للأسلحة، وبانتهاء الحرب الباردة تزايدت الجهود الدولية للحد من التسلح وظهرت الاقتراحات والمبادرات للحد من التسلح فى العالم، وفيما بعد حرب الخليج الثانية ظهرت العديد من المبادرات بشأن الحد من التسلح فى الشرق الأوسط باعتباره مصدرا أساسيا لعدم الاستقرار والتهديد فى المنطقة.

الفرع الأول

الحرب وقضية الحد من التسلح في الشرق الأوسط

فيما بعد حرب الخليج الثانية تزايدت الاقتراحات والمبادرات الخاصة بالحد من التسلح في الشرق الأوسط وذلك بعد اكتشاف قدرات التسلح العراقية، وما يمكن أن يمثله امتلاك دولة نامية لكم هائل من أسلحة لتهديد منطقة ذات أهمية استراتيجية دولية. ولقد ركزت المبادرات على أسلحة الدمار الشامل (نووية - كيميائية - بيولوجية) والقدرات الصاروخية اللازمة لإيصال الرؤوس الخاصة بأسلحة الدمار الشامل في المنطقة بصفة خاصة، ونحاول هنا تقديم الملامح العامة للحد من التسلح في الشرق الأوسط من خلال عدة نقاط:

أولا - الملامح الأساسية لسباق التسلح في الشرق الأوسط

ثانيا - الحرب والمبادرات المختلفة للحد من التسلح في المنطقة.

ثالثا - مواقف الأطراف الدولية والإقليمية تجاه قضية الحد من التسلح.

وفيما يلي نتناول هذه النقاط بشيء من العرض والتحليل:

أولا: الملامح الأساسية لسباق التسلح في الشرق الأوسط

مثلت منطقة الشرق الأوسط ومازالت إحدى البؤر الأساسية لسباق التسلح في العالم، كما أن الخبرات الخاصة بسياسات الحد من التسلح والظروف الملائمة لها مازالت ضعيفة جدا ومن الصعب إيجادها بسهولة لأن العديد من الشروط المسبقة اللازمة لهذه السياسات غير قائمة بالمنطقة، ومن ثم فإن إجراءات بناء الثقة المتبادلة والعلانية والمكاشفة والتفتيش والتحقق لم يكن لها وجود في المنطقة خاصة لأن صفقات الأسلحة

لدول المنطقة تتسم بدرجة عالية من السرية والغموض، بل أن البعض من دول المنطقة تشترط في عقود الأسلحة التي تستوردها أن يظل حجم ونوع وقيمة الأسلحة التي تحصل عليها في طيّ الكتمان.

ظلت منطقة الشرق الأوسط المستورد الرئيسي للأسلحة في العالم فيكفي أن نعلم أن دول الخليج وحدها قد أنفقت على شراء السلاح خلال سنوات الحرب العراقية / الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) مايزيد على ٥٠ مليار دولار، كما أن دول المواجهة العربية مع إسرائيل قد أنفقت على شراء السلاح منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ حتى أواخر الثمانينات مايزيد على ٥٠ مليار دولار أيضًا(١٥٠).

بدأ سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط منذ إيجاد الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية وبداية الحروب العربية/ الإسرائيلية حيث إنه اذا كانت الدراسات تختلف في كون سباق التسلح سببا للحرب أو نتيجة لها فإن التفسير المناسب لحالة الشرق الأوسط هو أن سباق التسلح في المنطقة ناتج عن الحروب فيها خاصة أن الحروب التي قامت في المنطقة لم تنته بانتصار كامل وحاسم لطرف على آخر مما ينذر بتجددها.

تغيب عن المنطقة المبادرات الإقليمية للحد من التسلح وهو ما دعا الإدارة الأمريكية للتأكيد على وجود مشاركة الفاعلين الإقليميين في عملية الحد من التسلح خاصة أن العديد من دول الشرق الأوسط تعاني من عدد من التهديدات ومن ثم يصعب الوصول إلى حالة من الاتفاق على قبول درجة من التكافؤ العسكري والتي تمثل جوهر عملية الحد من التسلح(١٥١).

يتسم سباق التسلح في المنطقة بوجود أكثر من حافز له وتشابك علاقاته.. فهناك إسرائيل وتركيا وإيران والتي تمثل أطرافا في علاقة سباق التسلح بل ونجد كذلك أنه بعد حرب الخليج الثانية ظهر نوع من سباق التسلح فيما بين الدول العربية ذاتها

لتأمين نفسها ضد دول عربية أخرى، كما أن سعى الدول العربية إلى إيجاد رادع تقليدى أو فوق تقليدى قوى فى مواجهة إسرائيل برادعها النووى والتقليدى يمثل حافزاً لسباق تسلح مستمر فيما بين الجانبين.

سعت إسرائيل دوما إلى التشهير بصفقات السلاح للدول العربية وكونها تصعيداً لسباق التسلح فى المنطقة مع التأكيد على أنها قادرة على تفوقها العسكرى على قوى الدول العربية المجاورة. ومن ذلك الانتقادات الإسرائيلية لمشروع «اليمامة ـ ٢» لتسليح السعودية بأسلحة بريطانية(١٥٢).

لايجب إخراج إيران وتركيا من شبكة سباق التسلح فى المنطقة أو عند تقديم إقتراح أو مبادرة للحد من التسلح فى المنطقة لأنهما تمثلان طرفا فى علاقة سباق التسلح سواء فى منطقة الخليج أو بالنسبة لسوريا والدول العربية الأخرى.

إتجهت الدول الغربية والأمم المتحدة إلى التركيز على إيران والعراق وليبيا فى مجال السيطرة على صادرات الأسلحة والتكنولوجيا حسب تقارير «اللجنة الخاصة بالاجراءات المتعددة للسيطرة على صادرات الأسلحة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة إختصاراً بـ «COCOH»(١٥٣).

أدت حرب الخليج الثانية وما أظهرته من القدرات العسكرية العراقية وإن كانت لم تثبت فعالية فى مواجهة قوات التحالف إلى دفعة قوية لسياسات الحد من التسلح فى المنطقة، ومن ثم ظهرت اقتراحات ومبادرات لدعم جهود الحد من التسلح فى العالم والشرق الأوسط.

ثانيا: مبادرات الحد من التسلح فى الشرق الأوسط.

ظهرت العديد من الاقتراحات والمبادرات للحد من التسلح فى منطقة الشرق

الأوسط، حيث ظهرت مبادرة الرئيس مبارك فى إبريل ١٩٩٠ لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه فيما بعد حرب الخليج الثانية ظهرت عدة مبادرات نتناولها فيما يلى:

١ـ مبادرة الرئيس الأمريكى چورج بوش فى مايو ١٩٩١.

٢ـ المبادرة الفرنسية الشاملة فى يونيو ١٩٩١.

٣ـ الإعلان الدولى للشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى يوليو ١٩٩١.

٤ـ الإعلان الدولى حول مبيعات الأسلحة فى أكتوبر ١٩٩١.

وفيما يلى نتناول هذه المبادرات بشيء من العرض.

١ ـ مبادرة الرئيس الأمريكى چورج بوش ـ مايو ١٩٩١

فى التاسع والعشرين من شهر مايو ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكى چورج بوش عن مبادرته لمراقبة التسلح فى منطقة الشرق الأوسط، وتضمنت خمس نقاط ـ الأولى ـ تتعلق بإنضباط البلدان المصدرة للأسلحة للمنطقة بتبادل المعلومات والمشاورات حول صفقات الأسلحة للمنطقة بصفة دورية ـ والثانية ـ تمنع إنتاج وحيازة مواد نووية يمكن إستخدامها فى صناعة أسلحة نووية ـ والثالثة ـ تتضمن اقتراحا بتجميد حيازة وإنتاج وإجراء تجارب على صواريخ أرض/ أرض للتخلص منها كلية ـ والرابعة والخامسة ـ تركز على ضرورة التزام دول المنطقة بالمواثيق والانضمام للاتفاقيات الدولية بشأن إنتاج وحيازة الأسلحة الكيمائية والبيولوجية(١٥٤).

وتُنتَقد المبادرة بأنها تضمن التفوق النوعى لإسرائيل فى مواجهة الدول العربية وتحرم فى ذات الوقت الدول العربية مما هو متاح لديها من أسلحة ردع فى مواجهة إسرائيل من صواريخ وأسلحة كيماوية وبيولوچية، بينما لاتفرض قيوداً على إسرائيل من أى نوع، كما لم تتضمن المبادرة تركيا رغم كونها طرفاً فى سباق التسلح فى المنطقة. كما أن الخبرة العملية أثبتت أن الولايات المتحدة بعد إعلان المبادرة كانت أكثر الدول تهافتا على تصدير السلاح لدول المنطقة.

٢ـ المبادرة الفرنسية لإعادة النظر فى عملية بيع الأسلحة ـ ٣ يونيو ١٩٩١

فى الثانى من يونيو ١٩٩١ عرضت فرنسا خطة شاملة بغرض إعادة النظر فى عملية بيع الأسلحة بشكل عام وليس لمنطقة الشرق الأوسط وحدها، وتنادى هذه الخطة بضرورة التخلص من الأسلحة الكيمائية وحظر الأسلحة البيولوچية والحد من الترسانات النووية ثم إجراء مفاوضات من أجل تحقيق توازن القوى فى مناطق العالم ككل، كما اقترحت فرنسا أن يتم تسجيل عمليات بيع وتصدير الأسلحة لدى جهاز خاص بمنظمة الأمم المتحدة. (١٥٥) اتسمت المبادرة الفرنسية بأنها شديدة العمومية كما أنها لم تقدم الضمانات الكافية أو الإجراءات التى يمكن إتباعها لتنفيذ المقترحات الفرنسية وهو مايجعلها مبادرة غير كاملة ويمكن التحايل عليها وبالتالى يصعب تنفيذها واقعيًا.

٣ـ الإعلان الدولى للشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ـ يوليو ١٩٩١

قامت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بإصدار إعلان حول حظر شامل للأسلحة غير التقليدية للشرق الأوسط من خلال برنامج عالمى وذلك بتجميد صادرات صواريخ أرض / أرض تمهيدا لإزالتها بشكل شامل، وطالبت دول الشرق

الأوسط بوضع برامجها النووية تحت التفتيش المستمر لوكالة الطاقة الذرية، كما تم الاتفاق على منع تصدير أو إنتاج المواد التى يمكن إستخدامها فى إنتاج الأسلحة النووية والاتفاق على قواعد لتقييد مبيعات الأسلحة التقليدية لدول المنطقة [١٥٦].

وكما نرى فإن الإعلان يمثل رجاء أو التماسا لايتضمن قيودا بجزاءات محددة بالإضافة إلى أنه يبقى على الترسانة النووية الإسرائيلية ويحرم العرب من تطوير ترسانة مماثلة بالأساس، كما أن الدول الخمس أثبتت أنها تريد حرمان العرب من الصواريخ التى لديهم وهو مايمثل عامل ردع نسبى للعرب ودعم لقدراتهم الردعية فى مواجهة إسرائيل بالإضافة إلى أن الخبرة العملية تثبت تصارع هذه الدول - قبل وبعد الإعلان - على صفقات الأسلحة لدول المنطقة ومن ثم صعوبة فرض قيود على صادرات الأسلحة التقليدية للمنطقة مع وجود احتمالات تسرب أسلحة غير تقليدية إليها.

٤ـ الإعلان الدولى لمبيعات الأسلحة ـ اكتوبر ١٩٩١

صدر هذا الإعلان كنتيجة لاجتماع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن فى بريطانيا، وتضمن وضع خطوط عامة لتصدير السلاح لدول الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على أن تحيط كل دولة من الدول الخمس بقية الدول بمبيعاتها من الأسلحة لدول المنطقة وذلك على أن تتم صفقات الأسلحة فى ضوء قواعد معينة وهى: أ- زيادة قدرة الدولة المستوردة للدفاع الشرعى عن النفس - ب - مواجهة التهديدات الأمنية والعسكرية - جـ - زيادة قدرة الدولة المستوردة للمشاركة فى الترتيبات الإقليمية أو أى ترتيبات جماعية أخرى أو أى ترتيبات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة[١٥٧] وينتقد الإعلان بأنه لم يكن شاملا لكافة مصدرى السلاح ولذلك تم اقتراح انضمام كافة مصدرى السلاح مثل ألمانيا وإيطاليا وكذلك البرازيل والأرجنتين وبلجيكا وجنوب افريقيا وكوريا الشمالية[١٥٨].

إلا أنه من الواضح أن هذا الإعلان قد تضمن بنوداً عامة وغير محددة فكيف يمكن تحديد القدر اللازم من الأسلحة لدولة لتحقيق الدفاع الشرعى عن النفس ومواجهة التهديدات التى تواجهها أو الدخول فى ترتيبات جماعية، كما أن بعض الدول المستوردة للأسلحة قد تطلب سرية اتفاقاتها مع الدول المصدرة للأسلحة فهل يمكن أن تضحى الدولة المصدرة بقيمة وعوائد صفقة كبيرة وتقوم بإبلاغ بقية الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن.

ومن ثم نلحظ أن هذه المبادرات بشكل عام إما أنها تحافظ على التفوق النوعى لإسرائيل وتحاول تقليل القدرات العربية، كما أنها ليست شاملة لكل أطراف سباق التسلح فى المنطقة، أو أنها تمثل مجرد إعلانات ومبادرات شكلية من الصعب تنفيذها واقعيا.

ثالثا: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية للحد من التسلح

تتعدد الأطراف المهتمة بسياسات الحد من التسلح فى المنطقة نتيجة لتشابك علاقة الحد من الأسلحة بين الأطراف الدولية المصدرة وكذلك القوى المهتمة بالمنطقة، ودول المنطقة المستوردة ومن ثم كان من اللازم دراسة مواقف كل هذه الأطراف والعوامل المتحكمة فى هذه المواقف ونبدأ بتناول كبار مصدرى الأسلحة للمنطقة.

- الولايات المتحدة الأمريكية

يحكم موقفها بالنسبة لسياسات الحد من التسلح عدة مبادىء . أولا . يجب الحفاظ على التفوق النوعى لإسرائيل . ثانيا . إحكام السيطرة على بعض دول المنطقة مثل إيران والعراق وليبيا وإلى حد ما سوريا . ثالثا . زيادة مبيعاتها من الأسلحة التقليدية للمنطقة وخاصة دول الخليج والدول الصديقة لها وذلك لأسباب استراتيجية

وسياسية وكذلك تحقيق عوائد اقتصادية مجزية للصناعات الحربية الأمريكية.

ومن ثم نجد أن الولايات المتحدة تزيد مبيعاتها لبعض الدول وتقلل لدول أخرى تبعا لحسابات إستراتيچية مع وضع العامل الاقتصادى والتواجد الاستراتيچى والسياسى للولايات المتحدة فى الاعتبار.

ـ فرنسا

على الرغم من الاقتراحات والمبادرات الفرنسية بشأن الحد من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة غير التقليدية، إلا انه من خلال مبيعات الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لدول المنطقة ومنافسة كلا من بريطانيا والولايات المتحدة فى مبيعاتهما لدول المنطقة ظهر عدم التزامها.

ـ بريطانيا

تقترح بريطانيا إنشاء سجل شامل يتضمن عمليات نقل وبيع الأسلحة من دولة إلى دولة أخرى لإعطاء تحذير أو إنذار مبكر لحشد أسلحة ضخمة فى دولة ما(١٥٩) وعلى الرغم من مبادراتها للحد من التسلح فى المنطقة إلا أنها فعليا تسهم فى اشتعال سباق التسلح فى المنطقة، وهو ما اتضح فى رفعها حظر الأسلحة عن إسرائيل فى عام ١٩٩٤ بعد ١٢ عاما من اتخاذها لقرار الحظر فى عام ١٩٨٢(١٦٠) كما لاتمانع بريطانيا فى عقد صفقات أسلحة ضخمة لبعض دول الخليج ومنافسة كل من فرنسا والولايات المتحدة فى هذا المجال وعدم المبالاة بالانتقادات الإسرائيلية لها. وتؤكد بريطانيا على ضرورة التخلص من القدرات العسكرية العراقية وكذلك الحد من القدرات الليبية.

- الصين وروسيا

لم تقدم أى من الدولتين أى اقتراحات محددة بشأن الحد من التسلح فى المنطقة إلا أنهما بوصفهما أعضاء فى مجلس الأمن شاركا فى كل الاجتماعات الخاصة بالدول الكبرى لمناقشة الاقتراحات والمبادرات للحد من التسلح فى المنطقة، إلا أنهما من الناحية الفعلية يسعيان إلى إيجاد سوق لهما فى المنطقة للاستفادة بالعوائد الاقتصادية لصفقات الأسلحة.

نجد أن المواقف الأمريكية يحكمها إلى حد كبير أبعاد استراتيجية وسياسية بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، بينما نجد أن مواقف بقية الأطراف يتضح فيها البعد الاقتصادى خاصة فى موقفى الصين وروسيا بينما فى حالة بريطانيا فيوجد بعد سياسى يتعلق بالتوافق مع الولايات المتحدة وضرورة تقليل الترسانة الخاصة بالأسلحة لدى العراق وفرض حظر للسلاح على ليبيا ، بينما فرنسا يحكمها الحفاظ على نفوذ سياسى واستراتيجى فى المنطقة مع ضمان عوائد اقتصادية للمصانع الفرنسية.

- مواقف الأطراف الإقليمية

فيما يتعلق بمواقف الأطراف الإقليمية تجاه الحد من التسلح فى المنطقة فقد ظهرت عدة اتجاهات رئيسية تم أخذها فى الاعتبار عند مناقشة القضية وتم إهمال توجهات دول أخرى، ولذلك سنتناول توجهات الأطراف الرئيسية حتى الآن مثل مصر وسوريا وكذلك الموقف الإسرائيلى أما إيران وتركيا والعراق فلم يتم إدخالهم فى مفاوضات رسمية حول القضية وإنما إرتبطت أكثر بأطراف عملية السلام العربى / الإسرائيلى.

- الموقف الإسرائيلى

تشكك إسرائيل فى إمكانية تحقيق ضبط للتسلح فى المنطقة فى ظل حالة عدم الاستقرار السائدة فيها ، حيث تؤكد الحكومة الإسرائيلية على ثلاثة محاور فى استراتيچيتها لضبط التسلح فى المنطقة هى:

أ - ضرورة ربط إجراءات بناء الثقة والأمن المتبادلة وإجراءات ضبط التسلح بشكل مباشر مع إجراءات السلام.

ب - تحقيق الاستقرار فى المنطقة وتخفيض التهديد العسكرى لإسرائيل من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لابد من أن يمثل هدفا يؤدى إليه الحد من التسلح.

جـ - ضرورة أن تتضمن اتفاقيات الحد من التسلح إجراءات حقيقية وملموسة للتقصى والتحرى وإيجاد الحلول لأى انفجار مفاجىء للموقف فى المنطقة(١٦١).

وبعد أن تتم تلك الخطوات والأهداف يمكن مناقشة قضية التسلح النووى الإسرائيلى وإجراءات الحد من القدرات النووية الإسرائيلية فى نهاية تحقيق إجراءات بناء الثقة والأمن فيما بين اسرائيل والدول العربية.

- الموقف العربى

ترى مصر ضرورة الحد من كافة أشكال التسلح التقليدى وإزالة كل أشكال التسلح غير التقليدى فى كلا الجانبين العربى والإسرائيلى بشكل شامل ومتكافىء لجميع الأطراف مع ضرورة حساب التوازن الإقليمى بشكل ثنائى، ويجب أن يتم الحد من الإنتاج المحلى للسلاح وليس مجرد استيراده (١٦٢) لعدم منح إسرائيل فرصة الاستفادة من كونها دولة منتجة للسلاح بينما تمتنع الدول العربية عن استيراد الأسلحة.

تؤكد سوريا على ضرورة تحقيق التسوية والانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى

العربية على أن يتبع ذلك إجراءات محددة لبناء الثقة وبعد ذلك يتم إقامة نظام لضبط التسلح مع إخراج الصواريخ البالستية عن نظام ضبط التسلح وأن ضبط التسلح غير التقليدى يجب أن يكون من خلال التهديد بعدم المبادأة باستخدامه وليس تدميره[(١٦٣)]. ويمثل الموقفين المصرى والسورى أكثر المواقف العربية تبلوراً ويمثلان الاتجاه العام الذى تعلن عنه بقية الدول العربية التى تتبنى بدرجة أكبر وجهة النظر المصرية.

تواجه الجهود الخاصة بالحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط عدة صعوبات تتمثل فى:

١ـ ضرورة تحقيق تقدم فى عملية السلام الشامل والدائم فى المنطقة كمدخل أساسى لبناء الثقة فيما بين دول المنطقة.

٢ـ تباين الرؤى فى إجراءات الحد من التسلح خاصة بين مصر وسوريا وبين إسرائيل.

٣ـ ضرورة شمول مفاوضات الحد من التسلح لأطراف مثل إيران وتركيا وليبيا بالإضافة إلى قبول إسرائيل التخلص من ترسانتها النووية.

٤ـ عدم التزام المؤسسات الصناعية بالسياسات المعلنة من الدول الكبرى رغبة فى الحصول على عائد اقتصادى مجزٍ فى مقابل الأسلحة المصّدرة للمنطقة.

٥ـ تنافس الدول الكبرى ذاتها ـ أعضاء مجلس الأمن الدائمين ـ على أسواق السلاح فى المنطقة.

٦ـ تعدد منتجى الأسلحة سواء دول غربية أو شرقية سابقة وكذلك دول نامية يؤدى إلى سهولة خرق الاتفاقات وبالتالى صعوبة تحقيق حد من التسلح فى المنطقة.

٧. صعوبة إيجاد تنسيق عربى داخلى فيما بين الدول العربية والأطراف الأخرى مثل إسرائيل وتركيا وإيران وهو مايجعل وجود مبادرات شرق أوسطية للحد من التسلح مع محوريتها مسألة يصعب الوصول اليها.

نخلص إلى أن سياسات الحد من التسلح فى المنطقة مازال أمامها فترة طويلة حيث يجب أن يتحقق السلام فى المنطقة لتحقيق إجراءات بناء الثقة المتبادلة وإجراءات العلانية والتفتيش والتقصى وذلك حتى تكون هذه السياسات من داخل المنطقة نفسها وتكون ملائمة لظروف وطبيعة دول المنطقة نفسها وعلاقاتها البينية وخبرتها الضعيفة بإجراءات الحد من التسلح مع ضرورة توافر التزام فعلى من الدول المصدرة للسلاح للشرق الأوسط بالمبادرات والاقتراحات الخاصة بالحد من التسلح فى المنطقة.

الفرع الثانى

سياسات الحد من التسلح فى منطقة الخليج

كانت حرب الخليج الثانية بمثابة النقطة الفاصلة فيما يتعلق بقضية الحد من التسلح فى منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل أعم، حيث انطلقت المبادرات المختلفة بشأن الحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وذلك للسيطرة على سعى الدول بصورة متسارعة إلى التسلح فيما بعد الحرب، سواء الدول العربية أو إسرائيل أو إيران، وكذلك تركيا وهو ما يُدخِل المنطقة فى حلقة لانهائيَة من سباق التسلح.

أوضحت الحرب كذلك مدى الخطورة التى يمكن أن تنجم عن ضعف إجراءات الحد من التسلح والرقابة فى مجال الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وهو ما أثبتته التجربة العراقية ومدى التهديد الناجم عنها للاستقرار فى الشرق الأوسط ومنابع النفط فى الخليج.

وبالتـــالى سينقسم تناولنا لسياسات الحد من التسلح فى منطقة الخليج إلى قسمين: الأول نتناول فيه بإختصار الحد من التسلح العراقى بعد الحرب والبرنامج النووى الإيرانى وموقف الدول الست من معاهدة حظر الانتشار النووى والثانى نخصصه لسياسات الحد من التسلح للدول الست محل الدراسة.

أولا: الحد من التسلح العراقى

أثبتت حرب الخليج الثانية مدى الخطورة الناجمة عن ضعف إجراءات الرقابة على الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوچية سواء عالميا أو فى منطقة الشرق الأوسط خاصة وهو ما استوجب إعادة النظر فيها ودراسة مدى جدواها.

ولقد سعت الدول الكبرى التى تتزعمها الولايات المتحدة وبريطانياإلى إقناع بقية أعضاء مجلس الأمن بضرورة التخلص من ترسانة الأسلحة غير التقليدية العراقية فيما بعد الحرب بل وضرب مواقع تصنيعها وتخزينها أثناء الحرب، بالإضافة إلى حظر تصدير الأسلحة التقليدية إليها. وبالفعل سعت الدول الكبرى إلى تحقيق الموازنة الدقيقة بين إضعاف العراق بحيث لايمثل مصدراً لتهديد الدول الخليجية الست على أن لا يكون على درجة كبيرة من الضعف تسمح لإيران بلعب دور أكبر فى المنطقة وبالتالى تصبح القوة التى لاتُنَافس فى المنطقة.

وفى مجال الأسلحة النووية سعت الدول أعضاء مجلس الأمن إلى كشف كافة أبعاد وامكانات البرنامج النووى العراقى من خلال قرار الأمم المتحدة رقم (٦٨٧) والذى ركز على التخلص من المواد النووية لدى العراق وكذلك الصواريخ التى يزيد مداها عن ١٥٠كم(١٦٤).

سعت الدول الخمس دائمة العضوية إلى تقوية سلطات مجلس الأمن وإجراءات التفتيش والتحقق التى أثبتت ضعفها، خاصة أن العراق عضو فى معاهدة حظر الانتشار النووى (N. P. T) وكاد بعد فترة قصيرة - قبل الحرب - أن يستطيع إنتاج أسلحة نووية خاصة به، كما أوضحت التجربة العراقية وجود اختراقات من جانب الدول النووية الكبرى للمعاهدة ولإجراءات وكالة الطاقة الذرية بشأن استخدامها فى إنتاج الأسلحة النووية إلى العراق، وكذلك تصدير تكنولوچيا الصواريخ طويلة المدى إلى العراق.

تم تكوين لجنة - «الأمم المتحدة الخاصة بالعراق - "UNSCOM" فى ضوء القرار (٦٨٧) وذلك لتحديد ومراقبة وتدمير القدرة العراقية على إنتاج أسلحة الدمار الشامل فى المدى البعيد وكذلك الصواريخ ووسائل إنتاج هذه الأسلحة كما هو مطلوب فى القرار.

كشفت اللجنة عن وجود معدات وأجهزة فرنسية وإيطالية وأمريكية تُستَخدم فى البرنامج النووى العراقى وتبين قيامه بفصل عدة جرامات من البلوتونيوم غير المخصب وأنه كان يتبع برنامجًا شاملا لتخصيب اليورانيوم والقيام بعمليات الفصل الكيميائى اللازمة داخل العراق.

لقد أعطى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية كل الصلاحيات لأعضاء اللجنة لدخول العراق فى أى وقت وزيارة أى موقع يرى فريق التفتيش الدولى ضرورة لتفتيشه والتحرك بحرية داخل العراق وذلك للتأكد من إنهاء البرنامج النووى العراقى(١٦٥).

شهدت عملية تدمير البرنامج النووى العراقى العديد من الصعوبات تمحور معظمها حول إخفاء العراق للمعلومات مما أدى من وقت لآخر إلى إيقاف مهمة الفريق

مؤقتا مع التهديد من مجلس الأمن بضربة عسكرية أخرى ضد العراق ومع نهاية عام ١٩٩٥ ظهرت التصريحات الخاصة بتعاون العراق وكون البرنامج النووى العسكرى العراقى قد تم إجهاضه وإنهاؤه.

ـ فى مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ـ اهتمت اللجنة ايضا بضرورة إجهاض البرنامج التسليحى العراقى فى مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوچية وذلك بعد أن أثار الرعب أثناء الحرب بين صفوف قوات التحالف من استخدام العراق للأسلحة البيولوچية والكيماوية وبالفعل تم تزويد قوات التحالف بمعدات وأجهزة وملابس مضادة لهذه الأسلحة ولكن العراق لم يستخدمها فى الحرب ربما خشية أن ترد دول التحالف باستخدامها ضد العراق.

اهتمت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق بالتأكد من الإنهاء على القدرات العراقية فى مجال تصنيع الأسلحة الكيماوية وتم الكشف عن مواقع الإنتاج العراقية لهذه الأسلحة مثل «مجمع سعد ١٦» شمال أربيل و«الكاشا، وسلمان بك» وقامت قوات التحالف بتدمير بعض مناطق إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وأكملت اللجنة عملها فى القضاء التام عليها خاصة الأسلحة الكيماوية. أما بالنسبة للأسلحة البيولوچية فإن تحقيقات اللجنة أثبتت أن العراق فقط لديه قدرة على القيام ببحوث عسكرية خاصة بالأسلحة البيولوچية إلا أنه لايقوم بتصنيعها(١٦٦).

ومن ثم نجد أن حرب الخليج الثانية أدت إلى الحد من التسلح العراقى وإنهاء قدرته على إنتاج الأسلحة غير التقليدية سواء النووية أو الكيماوية أو البيولوچية سواء خلال الحرب أو فيما بعدها وإن كان مازالت تثار الشكوك حول مدى صحة القضاء التام على القدرة العراقية فى هذا المجال وللتأكد من ذلك تم وضع العراق تحت المراقبة وذلك لتحقيق رقابة طويلة المدى على القدرات التسليحية العراقية، كما تم حظر صادرات

الأسلحة التقليدية إلى العراق بعد الحرب بالإضافة إلى تدمير جزء كبير من الأسلحة العراقية أثناء الحرب.

ثانيًا: دول مجلس التعاون الخليجى والبرنامج النووى الإيرانى

يثير البرنامج النووى الإيرانى العديد من الشكوك والنقاشات ما بين إدعاءات أمريكية وإسرائيلية تؤكد أن إيران إن لم يكن لديها فهى فى مرحلة متقدمة نحو امتلاك سلاح نووى، وما بين رأى آخر يرى أن البرنامج النووى الإيرانى لا يزال أمامه فترة طويلة لكى تظهر نتائجه على التسليح الإيرانى إلا أنه من الملاحظ أن الاهتمام ببرامج أسلحة الدمار الشامل الإيرانية قد زاد بعد حرب الخليج الثانية فقد أكد وزير الدفاع لأمريكى فى أكثر من مناسبة أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل خاصة النووية. وأن لديها بالفعل أسلحة كيماوية وبيولوچية ومن ثم تستمر التأكيدات الغربية على وجود برنامج نووى إيرانى وأن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية على الرغم من الإنكار المستمر.(١٦٧)

ويؤكد هذا الاتجاه على أنه بالرغم من أن إيران طرف فى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) إلا أنها تسعى لامتلاك التكنولوجيا النووية وأن لها شبكة اتصالات متطورة فى هذا المجال خاصة مع الصين وعدد من جمهوريات الاتحاد السوڤيتى السابق وكذلك الهند واحتمال أن تكون أوكرانيا. ومن هنا تضع الولايات المتحدة تحت المراقبة الدقيقة كل الاتصالات والتحركات والواردات الإيرانية والتى يمكن أن تكون ذات صلة بالنشاط النووى والتى مازال يعتقد أنه فى بدايته وبعيداً جداً عن إمكان إنتاج مواد مشعة تصلح لإنتاج الأسلحة النووية فيما بعد(١٦٨).

أما فيما يتعلق بموقف دول مجلس التعاون الخليجى من البرنامج النووى الإيرانى فنجد أنها من الناحية الرسمية لاتشير إليه ولا تتخذ موقفًا منه سواء على مستوى مسئولى الدول فرادى أو من خلال متابعة الباحث لاجتماعات وزراء الدفاع والخارجية وقادة دول مجلس التعاون الخليجى حيث لم يُشَرْ إلى البرنامج النووى الإيرانى أو مايمثله من تحد أو تهديد لها.

كذلك فإن أحد مسئولى دول مجلس التعاون الخليجى الست ذكر أنه إذا كان حقيقة يوجد برنامج نووى إيرانى فإن الولايات المتحدة هى أقدر على معرفته بما لديها من وسائل رقابة وتفتيش متطورة ولديها قدرة أيضا على التعامل معه وإنهاؤه [١٧٣]. وهو ما يؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجى الست تركت البرنامج النووى الإيرانى للتحقيقات والتفتيشات الأمريكية وكذلك الدولية مع التأكيد على أنها تريد منطقة الشرق الأوسط كاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك لعدم إثارة قلاقل مع إيران ولذلك لم تثر الموضوع بشكل رسمى خاصة أنه لم يتأكد وجود برنامج نووى إيرانى واقعيًا، وإنه حتى إن وُجِد فإنه ما زال فى مرحلة بدائية لا تؤهل إيران لإنتاج أسلحة نووية.

ثالثا ـ دول المجلس التعاون الخليجى وتمديد اتفاقية حظر الانتشار النووى

عُقِدَ فى الفترة من ١٨ إبريل إلى ١٣ مايو ١٩٩٥ مؤتمر التمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان هناك اتجاهان رئيسيان: الأول يدعو إلى التمديد اللانهائى للمعاهدة والثانى يدعو إلى تحديد مدة أخرى سواء خمس أو عشر أو خمسة عشر عامًا ثم النظر فى التمديد اللانهائى لها.

ولقد تركزت مواقف الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة عدم استثناء إسرائيل من المعاهدة وضرورة انضمامها لها والسعى إلى التخلص من الأسلحة النووية الإسرائيلية فى مقابل موافقة الدول العربية على التمديد اللانهائى للمعاهدة، ولكن المواقف العربية لم تنجح فى تمرير قرار بهذا المعنى لأن الآمال العربية تحطمت على صخرة الإصرار الأمريكى على التمديد اللانهائى للمعاهدة مع عدم الإشارة بصفة خاصة إلى إسرائيل وإجبارها على التخلص من أسلحتها النووية.

وبالفعل انتهى المؤتمر إلى تجديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى بفعل وجود أغلبية من الدول المؤيدة لهذا التمديد وجاء هذا التمديد بدون تصويت وكذلك التأكيد على ضرورة الامتثال الكامل لجميع دول العالم لأحكام المعاهدة وانضمام جميع الدول إليها . وأخيرا دعوة جميع دول الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى المعاهدة [١٧٤] ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تبنت مشروع قرار لتحديد إسرائيل بالاسم للانضمام للمعاهدة وتطبيق أحكام. إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل لكن الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا رفضت ذلك [١٧٥] وصاغت النص بصورة عامة لكل دول المنطقة كما هو واضح من النص النهائى للاتفاقية.

ولقد ظهر من الدول المعارضة مصر وإيران وسوريا من منطقة الشرق الأوسط بصورة واضحة حيث أكدت رفضها التمديد اللانهائى للمعاهدة ولكن الولايات المتحدة قدمت منحا ومساعدات بالجملة لكسب المؤيدين. [١٧٦] ولقد أكدت الإدارة المصرية أكثر من مرة حتى للمسئولين الأمريكيين أنها ستعارض التمديد اللانهائى للمعاهدة سواء على لسان رئيس الجمهورية المصرى فى مارس ١٩٩٥[١٧٧] ، ووزير خارجيتها فى فبراير من نفس العام وأنها تعارض استثناء إسرائيل من المعاهدة [١٧٨]. ولقد صدر عن الدول العربية إجماع فى هذا الصدد وأبدت دول مجلس التعاون الخليجى

التزاما بالموقف العربى ولكن التأييد الذى حشدته الولايات المتحدة حال دون تحقيق المطالب العربية، ولم تتخذ الدول العربية موقف الخروج من المعاهدة وإنما استمرت بها بعد تمديدها اللانهائى.

ثانيا ـ سياسات الحد من التسلح ودول مجلس التعاون الخليجى

تركز دول مجلس التعاون الخليجى بشكل عام على الأسلحة التقليدية ومن ثم لاتثار بشأنها مسألة الحد من التسلح أو سباق التسلح فى الشرق الأوسط، حيث ان الدول الخليجية بقدراتها العسكرية المحدودة لاتمثل تهديدا هجوميا لأى طرف لأنها تركز على اتباع سياسة تسليحية هدفها الرئيسى هو تأمين أراضيها والدفاع عنها كما أنها لا تنظر إلى إسرائيل كمصدر تهديد مباشر لها وبالتالى لاتهتم كثيرا بالحد من التسلح الاسرائيلى إلا فى حدود المشاركة العامة للجهود العربية فى هذا المجال.

كذلك نجد أن مسألة التسليح الخليجى لم تكن محل معارضة من جانب الدول الكبرى لعدم تهديدها لأى طرف بالإضافة إلى أنها مهما وصلت فلن تكافىء القدرات العراقية أو الإيرانية أو الإسرائيلية فى المنطقة ومن ثم لاتشكل تهديدا للاستقرار فيها.

لم تثر مسألة الحد من التسلح لدول مجلس التعاون الخليجى فيما قبل الحرب، إلا من خلال بعض الضغوط لجماعات اليهود فى الولايات المتحدة بشأن مبيعات بعض الأسلحة المتقدمة إلى دول الخليج الست وبالفعل كان يتم تعطيل بعض الصفقات وتأجيلها أو رفضها. إلا أن الدول الخليجية لم تكن تجد صعوبة فى اللجوء إلى مصادر أخرى للتسليح مثل بريطانيا أو فرنسا للحصول على ماتريده من أسلحة وهو ما كان يواجه باعتراضات وانتقادات من جانب شركات الأسلحة الأمريكية للحكومة بأنها أضاعت منها صفقات كان يمكن أن تنعش الاقتصاد الأمريكى وفى ذات الوقت

ومن الجدير بالذكر أن العمل على امتلاك رادع نووي يمثل هدفا إيرانيا قديما يرجع إلى عهد الشاه رضا بهلوى، والذى كان قد نشط فى اتجاه بناء قدرة نووية ذاتية بإنشاء مفاعل نووى قوته ١٣٠٠ ميجاوات فى مدينة «بوشهر»، واستمر المشروع النووى الإيرانى، إلا أن القصف الجوى العراقى أثناء الحرب الإيرانية/ العراقية أدى إلى إيقاف العمل فى هذا المفاعل. كما تشير بعض التقارير إلا أنه بعد حرب الخليج الثانية سعت إيران إلى شراء رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى فى الاتحاد السوفيتى السابق، بل وأن مصادر غربية أفادت بأن إيران استطاعت بالفعل الحصول على عدد من القنابل السوفيتية وكان ذلك فى أواخر عام ١٩٩١ [١٦٩].

وتوجد لدى طهران بنية أساسية خاصة بالأغراض النووية تتمثل فى مؤسسات الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية والتى تتبع مباشرة للرئيس الإيرانى رافسنجانى ولديها مراكز أبحاث فى منطقة «أمير رجاد» و«معلم كلاية» و«مركز التكنولوجيا النووية فى طهران» وكذلك محطة «بوشهر» النووية فى جنوب إيران[١٧٠] وذُكر أن إيران لديها مقومات لامتلاك سلاح نووى مثل توفر الإرادة السياسية للدولة والسيولة اللازمة والخبرات الفنية والتكنولوچيا النووية بالإضافة إلى مفاعلات ومراكز الأبحاث النووية[١٧١].

إلا أن اتجاه آخر يؤكد على أن البرنامج النووى الإيرانى ليس بهذه الخطورة خاصة أنه لا يوجد دليل وبرهان راسخ على وجوده وأن كل مالدى إيران هى مراكز بحوث تابعة للجامعات الإيرانية وأن مراكز البحوث الإيرانية ومفاعلاتها البحثية لا تصلح لقيام تصنيع عسكرى نووى وأن النشاط الإيرانى فى هذا المجال يخضع لضمانات وتفتيشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٧٢].

لاتهدد أمن واستقرار منطقة الخليج أو إسرائيل وكونها أتاحت للشركات غير الأمريكية المنافسة الفرصة للحصول على مكاسب هائلة. ولقد أثيرت مسألة التسلح السعودى بصورة مستمرة من قبل إسرائيل لكونها كانت تخشى من هجوم «سعودى / سورى / أردنى وكذلك مصرى» على أراضيها ولذلك كانت تندد وتشهر بصفقات الأسلحة الأمريكية خاصة الصواريخ بل أنها هددت بضرب قواعد هذه الصواريخ ولكن تم تهدئة الموقف.

- بعد حرب الخليج الثانية

تعددت مبادرات الحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط ولكن فى مجال الأسلحة التقليدية لم يتم تأسيس بنى أو هياكل راسخة للسيطرة على صادرات الأسلحة لدول المنطقة إلا فى حدود مبادرات للتشاور والإعلام بشأن صادرات الأسلحة من قبل الدول الكبرى وفيما بينها.

وفيما يتعلق بدول الخليج الست فإن الدول الكبرى المنتجة للسلاح تسارعت للحصول على عقود توريد الأسلحة والمعدات لدول المجلس وبخاصة الولايات المتحدة التى انتقدها حلفاؤها الغربيون بأنها تخرق المبادرات الخاصة بالحد من التسلح ومنها مبادرة بوش فى مايو ١٩٩١.

- قدمت الولايات المتحدة مبررات للدفاع عن سعيها لزيادة تسليح الدول الخليجية الست هى:

١- إن صادرات الأسلحة ليست غاية فى حد ذاتها ولكنها أداة لتحقيق أهداف معينة بالإضافة إلى تحسين القدرة الدفاعية، حيث أن صادرات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة سوف تدعم من الردع وذلك بتقوية الروابط العميقة بين هذه الدول وبين

الولايات المتحدة، وبناء علاقات أوثق بين دول المنطقة والغرب وكشف القدرات العسكرية لهذه الدول للعسكريين الغربيين وإعاقة التدخل الخارجى مع تحسين قدرة القوات الغربية على العمل فى المنطقة والعمل بكفاءة مع القوات المحلية لهذه الدول.

٢. صادرات الأسلحة ليست بالضرورة تؤدى إلى عدم الاستقرار فإن مايهم هو «من يأخذ ماذا؟» وأنه بدراسة القدرة التكنولوجية للأسلحة التى يتم تصديرها سواء من الولايات المتحدة أو بريطانيا لاتستخدم لاشعال حروب عدوانية فى الخليج وإنما هى للدفاع.

٣. هذه الصادرات تمثل حافزاً ضرورياً لدول مجلس التعاون للدخول فى ترتيبات أمنية جماعية مستقبلية فى المنطقة كما أن صادرات الأسلحة كانت أداة مماثلة لتحقيق معاهدة السلام العربى / الإسرائيلى فى عام ١٩٧٩.

٤. بالنظر إلى القدرات العسكرية العراقية الباقية وسعى إيران لبرنامج إعادة التسليح فإن المعدل الضئيل لطلبات الدول الست من التسليح لن يزيد من شدة سباق التسلح.(١٧٩)

وجدت الدول الكبرى لنفسها المبررات الكافية وليس الولايات المتحدة فقط لزيادة صادراتها من الأسلحة للدول الست، فلم تفرض أى دولة حظرا على صادرات الأسلحة لدول المنطقة فيما عدا السويد التى فرضت حظراً على صادراتها من الأسلحة لدول الخليج فى عام ١٩٩٤ استجابة لجماعة السلام وتأكيدا على حياد السويد وعدم تزويدها بالأسلحة مناطق التوتر فى العالم (١٨٠). بل أن الدول المختلفة تسارعت وتنافست فيما بينها لتزويد المنطقة بالأسلحة.

لم تهـتم دول الخليج الست بسيـاسات الحـد من التسلح فى المنطقـة إلا من قبيل المشاركة العامة للمشاعر العربيـة تجاه التسلح النووى الإسرائيلى، ومن ذلك أنها مقدما اتخذت موقـفا متـشددا تجاه التجديد المطلق لمعاهدة منع الانتشار النووى فى عـام ١٩٩٥ عادت وإتخذت موقفا أكثر تساهلاً شأنها شأن العديد من الدول العربية الأخرى بعـد أن كـانت تصر على انضـمام إسرائيل والإشراف على برنامجـهـا النووى وكـذلك السعى للتخلص منه. إلا أن الدول الست إتخذت موقـفا شديد التأييد بل وأكدت على ضرورة التخلص من ترسانة الأسلحة العراقية وذلك لكونه يمثل تهديداً مباشرا لها.

ـ أما عن دوافع التسلح للدول الست فيما بعد الحرب فنجد أنه:

ـ بالنسبة للملكة العربية السعودية تمثلت فى الخوف من العراق وإيران والحرب مع العراق ونزاع الحدود مع اليـمن. وقـد أثيـرت على لسان لاجئ سعـودى فى الولايات المتحدة مسألة سعى السعودية إلى الحصول على أسلحة نووية وتمويلها البرنامج النووى العراقى بمبلغ ٥ بلايين دولار فى الفـترة من ٨٥ إلى ١٩٨٩، وأنهـا فـتـحت مكتـبًا للأبحاث النووية على درجة عـالية من السرية فى عـام ١٩٧٥ وأنها مولت البرنامج النووى الباكستانى فى مقابل قيام الأخيرة بالرد على أى ضربة نووية ضد السعودية وإن كان سفير السعودية لدى الولايات المتحدة أنكر ذلك وأعلن أن بلاده لن تساعد دولة لإنتاج سلاح نووى(١٨١). ولقد كان ذلك بالأساس لمواجهة التهديدات الإيرانية.

- بالنسبة للبحرين تمثلت فى التهديد الإيرانى وكذلك العراقى وكذلك قطر فى ظل توتر العلاقات بينهما مؤخرا(١٨٢).

ـ بالنسبة للكويت تتمثل فى التهديد العراقى وكذلك الإيرانى.

ـ بالنسبة لعمان تمثلت فى تجربة الغزو العراقى للكويت ونزاعات الحدود والتوتر فى المنطقة.

- أما فيما يتعلق بقطر فتتمثل التهديدات فى تجربة الغزو العراقى للكويت ونزاعاتها الحدودية مع البحرين وتهديد نسبى من العراق.
- بالنسبة للإمارات فتتمثل فى تجربة الغزو العراقى ومخاوف من إيران.

نخلص إلى أن سياسات الحد من التسلح فى منطقة الخليج تركز على العراق وإيران وذلك من قبل الدول الكبرى أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى فأنها لم تشهد حظراً أو مراجعة على طلباتها من الأسلحة التقليدية خاصة فيما بعد الحرب وذلك لسعى الدول المصدرة للحصول على أكبر نصيب من صفقات الأسلحة لدول المنطقة عن غيرها من الدول المصدرة، بالإضافة إلى أن تسليح الدول الخليجية الست لايشكل تهديداً لاستقرار وأمن المنطقة أو لإسرائيل وكونها لاتسعى لسياسة عسكرية هجومية، كما أن وجود الولايات المتحدة كحليف مشترك لكليهما يقلل من التهديدات المتبادلة، ولكن دول مجلس التعاون الخليجى تهتم بدرجة أكبر بالحد من التسلح العراقى وكذلك الإيرانى باعتبارهما مصدرين مباشرين للتهديد.

أما فى مجال الحد من أسلحة الدمار الشامل سواء لدى العراق أو إيران فإن دول الخليج تركت هذه المهمة للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها تملك الموارد والقدرات وحشد المجتمع الدولى لأداء هذه المهمة، كما أن دول المجلس وإن كانت قد أبدت تعاونا مع الموقف العربى أثناء مؤتمر التمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها لم تبد موقفًا متشدداً مثل مصر وسوريا نظراً لاعتمادها على الضمانة الأمريكية فى الحماية من السلاح النووى الإسرائيلى خاصة أنها لا تعتبر الأخيرة مصدر تهديد مباشر لها.

الفصل الثالث

سياسات التجنيد والتدريب

تعد السياسات التى يتم وضعها للقوات المسلحة فى الدول المختلفة فيما يتعلق بمحورى التجنيد والتدريب من المحاور الأساسية لوضع السياسة الدفاعية للدولة حيث أنها تمثل إعداد القوى البشرية العسكرية للدولة. حيث أن سياسات التجنيد تمثل البعد الخاص بأساس تكوين القوات المسلحة والعناصر التى يتم تفويضها للقيام بمهام الدفاع عن الدولة. أما الشق الخاص بسياسات التدريب فيمثل السياسات التى تتبعها الدولة فى إعداد كوادرها لخوض حرب مقبلة وهو مايجعل لهذه السياسات أهمية سواء فى أوقات السلم أو الحرب.

تخصص سياسات الدفاع الأكثر تقدما لوضع السياسات الخاصة بالتدريب والتجنيد قدراً مناسبا لها سواء فى تخطيط السياسة الدفاعية أو من نفقات الدفاع فى الدولة. إلا أننا نجد أن هناك بوناً شاسعا فى سياسات الدفاع للدول النامية فى الاهتمام بسياسات التدريب والتجنيد مقارنة بغيرها من عناصر سياسات الدفاع مثل الحصول على التسليح والإنفاق عليه.

وسنحاول فى هذا المبحث تناول سياسات التجنيد والتدريب الخاصة بالدول الست أى تناول سياساتها تجاه تنمية الكوادر والقدرات البشرية فى المجال العسكرى والتطورات التى طرأت عليها قبل وبعد الحرب، وبالتالى ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: سياسات التجنيد.

المطلب الثانى: سياسات التدريب.

المطلب الأول

سياسات التجنيد

تمثل سياسات التجنيد أحد الأركان الأساسية فى سياسات الدفاع والتى يجب أن تكون محل دراسة ومراجعة وتطوير مستمر، نظراً لأنها تقدم القوى البشرية التى تمثل مرتكزا لباقى الأركان لسياسات الدفاع من تسليح وتدريب وإنفاق عسكرى. كما أنها تؤثر على تطور المجتمع وقيمه وذلك لأنها تتعامل مع مواطنين أى جزء من نسيج المجتمع يوثرون ويتأثرون به.

ومن ثم نتناول فى البداية التطور والأساليب الخاصة بسياسات التجنيد. ثم حالتها لدى الدول الست.

الفرع الأول

سياسات التجنيد: التطور والأساليب

فيما يتعلق بسياسات التجنيد نجد هناك جدلا كبيرا يثار فيما يتعلق بسياسات التجنيد داخل أية دولة، وهو ذلك الجدل الخاص بكيفية تكوين أفراد القوات المسلحة هل يتم ذلك من خلال مجندين إلزاميين لمدد زمنية مختلفة، أم تتكون من متطوعين محترفين يتخذون من العمل العسكرى وظيفة ومهنة تستمر فى المستقبل، وهو مايتطلب منا النظر إلى تطور سياسات التجنيد ذاتها لتتبع التطور الذى لحق بها وأدى إلى ظهور هذا الجدل.

أولا ـ تطور سياسات التجنيد

لقد بدأ الجدل حول تكوين الجيش وهل يتكون من مجندين إلزاميون أم مطوعين محترفين فى الظهور منذ عام ١٨٠٠ حيث قام نابليون بونابرت بفرض سياسة التجنيد الإلزامى فى فرنسا لتكوين جيش ضخم للوقوف فى وجه أعدائه من الأوروبيين فى حين كانت كل دول العالم تتبع أسلوب الجنود المحترفين أو المتطوعين الذين يمتهنون العمل العسكرى. بل أن بروسيا التى خسرت عناصر عديدة من جيشها المحترف على يد جيش نابليون ونتيجة للإنتصارات المتتالية لجيش نابليون من المجندين قامت بفرض التجنيد الإلزامى وبالفعل كونت جيشا ضخما إستطاع هزيمة جيش نابليون فى معركة «واترلو» بعد ذلك وفى فترة وجيزة اتبعت كل دول أوروبا تقريبا مبدأ التجنيد الإجبارى فيما عدا بريطانيا(١٨٣).

وبالتالى نجد أنه خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان العدد محكا هاما لتقدير القوة الشاملة للدولة، وبالتالى سعت الدول لزيادة عدد جيشها بل أن الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى عملت على تقييد القوة العسكرية الألمانية الضخمة وذلك من خلال تحديد عدد الجيش الألمانى بمائة ألف جندى، وهو ماحدث أيضا من قبل الدول الأوروبية وتركيا لتقييد قوة محمد على والوقوف أمام توسعاته فى عام ١٨٤٠ وفرض فرمانا ينص على أن لا يزيد عدد الجيش المصرى على ١٨ ألف جندى، وهو مايوضح الإعتقاد خلال هذه الفترة بمكانة العنصر البشرى أو العدد لتقدير قوة الدولة ومكانتها العسكرية بين دول العالم.

ولكن مع الطفرة والتقدم التكنولوجى الهائل فى مجال الأسلحة الحربية حديثا تم إعادة النظر فى مسألة التجنيد الإجبارى ومدى فاعليته حيث زاد عدد المؤيدين لفكرة الجيش المحترف وظهر الحديث عن انتهاء عهد الجيوش الجرارة، حيث زادت القوة

التدميرية للأسلحة كما إزدادت درجة تعقيدها بشكل يتطلب محترفين للقيام على خدمة وصيانة واستخدام هذه الأسلحة وذلك لتحقيق أقصى فائدة ممكنة بل أنه فى فرنسا ذاتها نادت آراء مثل شارل ديجول وجيسكار ديستان، بتكوين جيش محترف لفرنسا وأيضًا في استفتاء أجرته مجلة «لوبوان» الفرنسية وصل تأييد الجمهور لاستبدال نظام الخدمة العسكرية الإجبارية بجيش محترف إلى نسبة ٦٦٪.

ثانيا ـ مزايا وسلبيات التجنيد الإجبارى

يقدم مؤيدو كل اتجاه سواء المنادين بالتجنيد الإجبارى أو معارضى هذا النوع من التجنيد والمنادين بالجيش المحترف أو الخدمة التطوعية، عدداً من الحجج لتأييد رأيهم ودحض الرأى الآخر وهو مانتناوله فى إطار مزايا وسلبيات التجنيد الإجبارى.

أ ـ مزايا التجنيد الإجبارى

تركز الآراء المؤيدة لفكرة التجنيد الإجبارى على وجود العديد من المزايا التى تنجم عن التجنيد الإجبارى وقد شملت هذه الآراء العديد من المواطنين ذوى الحماس الوطنى وكذلك نسبة كبيرة من السياسيين وبعض العسكريين التقليديين فيذكرون مزايا مثل:

ـ إن التجنيد الإجبارى يؤدى إلى تطوير المواطن والعناية به وذلك من خلال إعداده كفرد صالح يستطيع مواكبة التطور المجتمعي وذلك من خلال التفتيش الدورى الذى يتم عليه، كما أن التجنيد الإجبارى يقدم للمواطن فرصة التعليم إذا ما كان أميا لايعرف القراءة والكتابة وذلك من خلال تقديم فرصة له لكى يتعلم، مما يساعده على الإلتحاق بعمل ملائم له وتحقيقه معدلات انتاج مرتفعة من خلال انضباطه وقدرته على الإنجاز.

- إن التجنيد الإجبارى يغرس فى المواطن قيم الولاء والانتماء والواجب والتضحية فى سبيل الوطن وذلك من خلال عمليات الدعاية والتلقين التى يخضع لها فى فترة تجنيده وهو مايؤدى إلى خلق مواطن مخلص لوطنه مستعدا للذود عنه ومن ثم يكون حريصا على الحفاظ على قيم وسلامة المجتمع الذى يعيش فى إطاره.

- كما تقدم بعض الدراسات ميزة اقتصادية فى التجنيد الإجبارى، حيث إن تكلفة جيش ضخم من المجندين تمثل قيمة ضئيلة إذا ماقورنت بعدد مماثل أو أقل فى جيش من المتطوعين أو المحترفين حيث أن مايتقاضاه السواد الأعظم من الجنود هو مرتب رمزى[١٨٤].

- ومن مزايا نظام التجنيد الإجبارى أن نعلم أن دولة صغيرة مثل إسرائيل التى تتبع نظام التجنيد الإجبارى للرجال والنساء يمكنها أن تستدعى ٤٣٠ ألف جندى إحتياطى خلال فترة زمنية قصيرة لاتتجاوز الأربع والعشرين ساعة[١٨٥]. كما أنه فى بعض الدراسات نجد تأكيداً على أن جيشا من المجندين يبلغ عدده نصف مليون جندى عامل يمكن تعزيزه بأكثر من مليون ونصف المليون جندى من الإحتياط فى فترة زمنية قصيرة[١٨٦].

- يرى السياسيون أن التجنيد الإجبارى يوفر نوعاً من الاستقرار فى الدولة حيث إنه يضمن تقييد المؤسسة العسكرية وعدم إتاحة الفرصة لها للقيام بانقلابات على السلطة السياسية القائمة حيث أنها لاتتكون من عناصر دائمة يمكن أن تمثل ورقة ضغط عليها كما أن السياسيين يؤكدون على إمكانية إستخدام عدد القوات المسلحة كورقة فى المفاوضات للضغط على الأطراف الأخرى بالتهديد بإمكانية استخدام الأداة العسكرية.

ب ـ سلبيات التجنيد الإجبارى

يرى العسكريون والآراء التى ترفض التجنيد الإجبارى أن له عدداً من السلبيات التى تدعو إلى ضرورة الاعتماد على جيش محترف من المتطوعين وهذه السلبيات التى يمكن أن يتم التغلب عليها عند تكوين الجيش هى.

ـ إن التجنيد الإجبارى لايتناسب مع التقدم التكنولوچى الحادث فى مجال الأسلحة العسكرية التى تتطلب خبرات عالية وتدريبا مستمراً نظراً لأنها تتسم بدرجة عالية من التعقيد لفترة محدودة ثم يتركونها ، ومن ثم تؤكد هذه الآراء أن عهد الجيوش الضخمة التى تقاس بعددها قد انقضى بفضل الثورة التكنولوچية الحادثة وفى ظل ظروف الحرب المعاصرة.

ـ لايمكن توفير القدر الملائم من التدريب المستمر والمتطور لهؤلاء الأفراد نظراً لقصر مدة خدمتهم والتى سرعان ماينسون ماقد تعلموه خلالها فيما بعد حين يعودون للإندماج فى الحياة المدنية العادية ويمارسون أنشطة بعيدة عن الحياة العسكرية.

ـ صعوبة الاعتماد على أفراد الاحتياط فى المهام القتالية فى المعركة الحديثة لقلة مهاراتهم وتدريباتهم وتغير أنواع الأسلحة ومن ثم تقل الحاجة اليهم إلا فى حدود القيام ببعض المهام اللوچيستية للقوات المقاتلة.

ـ كما تؤكد هذه الآراء على أن التجنيد الإجبارى يتضمن إضاعة موارد الدولة فى عنصر غير مجد حيث أن الجندى على الرغم من قلة راتبه إلا أنه يتم إنفاق مبالغ طائلة على مأكله وملبسه ومسكنه وذلك دون وجود عائد مجز فى مقابل ذلك، كما يقللون من أهمية وجود جيش من المجندين حيث يعطى الفرصة لقيام الانقلابات وزيادة قوة المؤسسة العسكرية ويقدمون العديد من الأمثلة لحالات دول تأخذ بالتجنيد الإجبارى وتكثر بها الإنقلابات.

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية والتى تتعلق بالأساليب العامة للتجنيد فى الدول العربية.

ثالثا ـ أساليب التجنيد فى الدول العربية

توجد ثلاثة أساليب رئيسية تسود لدى الدول العربية للتجنيد فى الجيوش المختلفة وهذه الأساليب الرئيسية تتمثل فى:

أـ التجنيد التطوعى «الاختيارى»

يتمثل هذا الاسلوب فى عدم فرض التجنيد من خلال تشريعات رسمية فى الدولة وإنما تركه مفتوحا لمن يرغب من أبناء الوطن، وهو مايمثل اتجاه الدولة نحو بناء الجيش المحترف الذى يمتهن أفراده العمل العسكرى مع تقديم مزايا لأفراد المؤسسة العسكرية لتشجيع الانضمام اليها، كما قد توجد تشريعات صادرة للتجنيد الإجبارى، ولكن يتم فعليا تطبيق التجنيد التطوعى كما سنوضح فى حالة الكويت والسعودية.

ـ ويوجد هذا النمط من التجنيد فى دول مجلس التعاون الخليجى الست فيما عدا الكويت التى طبقت التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٩٣، ويوجد كذلك فى لبنان وچيبوتى، وكان يوجد فى الأردن حتى عام ١٩٩٢[(١٨٧)].

ب ـ التجنيد الإجبارى

ويتمثل هذا الاسلوب فى فرض الدولة للتجنيد على كافة المواطنين وذلك فى سن معينة قد يكون ١٨ أو ٢٠ عاما وذلك لمدة زمنية معينة تختلف من دو لة إلى أخرى وحسب مستوى التعليم لدى المواطنين داخل الدولة الواحدة. وقد تلجأ الدولة إلى فرض التجنبد الإجبارى على الذكور فقط، أو على الذكور والإناث كما هو الوضع فى إسرائيل، كما قد تلجأ الدولة إلى تقليل سن التجنيد الإجبارى أثناء دخولها حرب

وهو ماحدث فى كل من العراق وإيران أثناء حربهما.

وفى الدول العربية تتفاوت فترة التجنيد. فأقلها فى تونس وتبلغ لمدة اثنتى عشر شهرا فقط، وأطولها فى ليبيا أربع سنوات، وفى العراق من ١٨ ـ ٢٤ شهرا[١٨٨]. وقد تستمر فترة التجنيد لمدة طويلة وذلك فى حالة دخول الدولة فى حرب.

ويوفر هذا النظام القوى البشرية اللازمة للقوات المسلحة ويزيد من حجم احتياطى الأفراد لديها وإن كان يؤخذ عليه كثرة تكاليفه وتعطيله للقوى الإنتاجية فى الدولة طوال فترة التجنيد وأن فترة التجنيد قصيرة ولاتكفى لإعداد المقاتل الكفء.

جـ ـ التجنيد المختلط

ويطبق فى حالة الدول التى تأخذ بأسلوب التجنيد الإلزامى حيث تلجأ هذه الدول إلى الاعتماد على أسلوب التطوع أو التجنيد الإختيارى فى تطويع الضباط وبعض التخصصات من صف الضباط ومن الأفراد ذوى المهن التخصصية[١٨٩] وإن كانت التصنيفات المعاصرة تقلل من استخدامها لتحديد الجيوش حسب التصنيف الأخير أو اسلوب التجنيد المختلط وتعتبره تجنيداً إجبارياً.

نخلص إلى أن الإتجاه العالمى الآن وفى ظل ظروف المعركة الحديثة العالية التعقيد والتى تعتمد على أسلحة متطورة يسير نحو الجيوش المحترفة التى تعتمد بصفة أساسية على المتطوعين أو المحترفين للعمل العسكرى. وهو ما أكدته حرب الخليج الثانية التى أوضحت مدى ضعف الجيش العراقى المعتمد على المجندين الإلزاميين وكثرة العدد فى مواجهة قوات التحالف الدولى وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة المعتمدة على المحترفين والأعداد الأقل ولكن مزودين بأسلحة متطورة.

الفرع الثانى

سياسات التجنيد للدول الست قبل وبعد الحرب

أدت حرب الخليج الثانية كما أوضحنا إلى تأكيد التوجه الخاص بمدى جدوى جيش المحترفين أو المتطوعين، وهو ماكانت تعتمد عليه الدول الست فى تكوين قواتها المسلحة قبل الحرب؟ واستمر معظمها فى اتباع هذه السياسة فيما بعد الحرب ماعدا الكويت التى فرضت التجنيد الإجبارى لمدة تتراوح ما بين عام وعامين على أبنائها حسب المستوى التعليمى.. وفيما يلي نتناول بشىء من التفصيل ملامح سياسات التجنيد للدول الست ومدى التطور الذى لحق بها نتيجة للحرب.

أولا: المملكة العربية السعودية

تمتلك السعودية أكبر الجيوش عند مقارنتها ببقية دول مجلس التعاون من حيث حجم القوات المسلحة وكذلك مستوى تسليحها وذلك سواء قبل الحرب أو بعدها.

أ- سياسات التجنيد قبل الحرب.

اعتمدت المملكة على التطوع كأسلوب لتكوين قواتها المسلحة فيما قبل الحرب، وذلك على الرغم من وجود تشريع للتجنيد الإلزامى لديها يشمل السن مابين ١٨ إلى ٣٥ عاما(١٩٠).

- قبل الحرب

وصل مجموع القوة العسكرية إلى ٦٥,٧٠٠ ألف فرد، شمل الجيش أو القوات البرية ٣٨ ألفا، بينما استحوذت القوات البحرية على ٧,٢٠٠ فرد منهم ١٢٠٠ من

مشاة البحرية، والقوات الجوية بلغ إجمالها إلى ١٦,٥٠٠ فرد ووصلت قوات الدفاع الجوى إلى ٤٠٠٠ فرد. كما وجدت قوات شبه عسكرية تتمثل فى الحرس الوطنى الذى يتكون من ٥٦٠٠٠ فرد منهم ١٠٠٠٠ فرد عامل و٢٠٠٠٠ إحتياطى و٢٦ ألفًا من حرس القبائل(١٩١) كما توجد قوات حرس الحدود وتبلغ ٨٥٠٠ فرد و٦٠٠٠ فرد كخفر للسواحل(١٩٢).

ويلاحظ قلة حجم القوات المسلحة السعودية قبل الحرب، وهو مادعا الملك السعودى فى عام ١٩٨٨ إلى دعوة الشبان السعوديين من خريجى الجامعات إلى الالتحاق بقوات الجيش أو الشرطة لمدة عام أو عام ونصف لإفادة الأمن السعودى(١٩٣).

وتشير إحصاءات إلى وجود أفراد أجانب يخدمون فى صفوف القوات المسلحة السعودية سواء كانوا عربًا أو مسلمين وبالأخص من المغرب وباكستان وبنجلاديش وذلك قبل الحرب ولكن لم يتم تحديد أعدادهم.

ويلاحظ صغر حجم القوات البرية اذا مالم يتم ضم الحرس الوطنى اليها وذلك باعتباره قوة مستقلة لأمن النظام، يمكن استخدامها فى الحرب عند الحاجة، وكذلك زيادة عدد أفراد القوات الجوية وهو مايبرز اهتمام السعودية بالسلاح الجوى تسليحا وقوى بشرية.

- بعد الحرب

اتبعت السعودية بعد الحرب سياسة للتجنيد تهدف إلى زيادة حجم قواتها المسلحة إلى ٢٥٠ أو ٣٠٠ الف جندى إلا أنها استمرت فى الاعتماد على أسلوب التطوع وعدم فرض التجنيد الإجبارى.

وقد أكد وزير الدفاع السعودى فى عام ١٩٩٢ أن إقبال الشباب السعودى للالتحاق بالجيش قد فاق التوقعات وأن طلبات الالتحاق قد بلغت أضعاف العدد المطلوب[١٩٤].

ومن الناحية الفعلية وصل إجمالى عدد أفراد القوات المسلحة السعودية فى عامى ٩٥/٩٤ إلى ١٠٤ آلاف فرد ينقسمون كالتالى:.

٧٠ ألفًا للقوات البرية، و١٨ ألفًا للقوات الجوية ١٢ ألفًا للقوات البحرية بالإضافة إلى ٤ آلاف للدفاع الجوى كما تم زيادة قوات الحرس الوطنى لتبلغ ٧٧ ألفًا[١٩٥] وتم وضعها تحت الادارة الملكية المباشرة بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية.

نجد أن المملكة قد سعت إلى زيادة قواتها المسلحة كنتيجة مباشرة للحرب حيث زادت بنسبة ٣٥٪ خلال السنوات الأربع التالية للحرب، ومازالت تسعى للوصول إلى إجمالى قوات تبلغ ٣٠٠ ألف فرد ولكن بشكل تدريجى، كما أن القوات البرية تمت زيادتها بنسبة ٧٠٪ عنها قبل الحرب حيث اتضح أهميتها خلال المعركة واتضح قلة القوات السعودية فى هذا المجال. كما زادت قوات الحرس الوطنى بنسبة ٥٠٪ لزيادة أمن النظام وكذلك إمكانية إشراكها فى معارك برية مع قوات الجيش. إلا أن المملكة لم تستطع أو لم تشأ تغيير أسلوب التجنيد والاستفادة من الحماس وإقبال المواطنين على التطوع إبان الحرب، ولكن عملت على زيادة الميزات المعطاة للمتطوعين لزيادة إقبالهم على الخدمة فى صفوف القوات المسلحة.

ثانيا ـ الكويت

تأثرت الكويت بدرجة تفوق أى دولة خليجية أخرى نتيجة للحرب ومن ثم اختلفت سياستها التجنيدية فيما بعد الحرب، ولكن ما أبعاد هذا الاختلاف؟

عام، ويتوزع الأفراد فى القوات المسلحة الكويتية إلى ١٠ آلاف للجيش و ٢٥٠٠ للقوات البحرية و ٢٥٠٠ للقوات البحرية و ١٠٠٠ للقيادة المركزية و ٦٠٠ كحرس أميرى(١٩٨).

نخلص إلى أن الكويت تسعى إلى إعادة تكوين جيش كبير من حيث العدد بزيادة عدد أفراد القوات المسلحة بتطبيق نظام التجنيد الإجبارى بالاضافة إلى الاعتماد على المتطوعين أكثر من الاهتمام بالاحتياط وتدريبيهم وبالفعل تواجد لديها أفراد احتياط لابأس بعددهم فيما بعد الحرب، إلا أن الإقبال على التجنيد كان ضعيفا حيث أن عدد القوات المسلحة خلال عامى ٩٥/٩٤ أصبح أقل نسبيا عما كان عليه قبل الحرب وذلك على عكس ماهو مفترض لدولة تعرضت لمثل هذه الحرب وما زالت التهديدات لأمنها قائمة، وربما ذلك يعود إلى اهتمام الكويت باستيراد الأسلحة المتطورة بالاضافة إلى الاتفاقات الدفاعية لحماية أمنها أو إنهاء عقود الأفراد الأجانب فى الكويت ولم تُنشَر إحصاءات رسمية بذلك كما لم تنشر التقارير السنوية حول القوات المسلحة والتوازن العسكرى أرقاما محددة بشأنهم. إلا أننا نخلص إلى أن عدم حماس وقلة إقبال الشباب الكويتى على الخدمة فى صفوف القوات المسلحة يمثل نقطة ضعف للجيش الكويتى خاصة أن التهديدات لأمنه ما زالت باقية. وإنه لابد من معالجة أوجه القصور فى ضوء تجربة الحرب والعمل على زيادة عدد أسلحة القوات الكويتية.

ـ ثالثا ـ الإمارات

تتبع الإمارات أسلوب التطوع لتكوين قواتها المسلحة ولكنها سعت بعد الحرب إلى زيادة عدد قواتها من خلال التطوع وذلك بزيادة تحفيز وترغيب المواطنين الإماراتيين للالتحاق بالقوات المسلحة وفيما يلى نتناول تفاصيل ذلك.

- قبل الحرب

اعتمدت الكويت على أسلوب التطوع لتكوين جيش محترف، ولكنه اتسم بقلة العدد نسبيا مع تعاظم التهديدات التى تواجهها الكويت سواء من العراق أو إيران حتى فيما بعد الحرب حيث كان التوازن العددى والتسليحى فى غير صالحها على الاطلاق مقارنة بالقدرات العراقية أو الإيرانية. وإن كانت بعض المصادر قد أشارت إلى وجود تشريع ينص على أن تكون الخدمة الإلزامية لمدة سنة للجامعيين وسنتين لغيرهم إلا أنه لم يتم تطبيق الخدمة الالزامية إلا فى عام ١٩٩٣ بصفة فعلية.

ولقد بلغ إجمالى القوات المسلحة الكويتية قبل الحرب مباشرة حوالى ٢٠,٣٠٠ ألف فرد كان نصيب الجيش حوالى ١٦ ألفا منهم والبحرية ٢١٠٠ فرد والقوات الجوية ٢٢٠٠ فرد كما توجد قوات شبه عسكرية تمثلت فى الحرس الأميرى وبلغت ١٥٠٠ فرد(١٩٦).

- بعد الحرب

تمثل التطور الرئيسى لسياسات التجنيد فى دولة الكويت كنتيجة للحرب فى إعلان رئيس الأركان العامة للجيش الكويتى بأنه سيبدأ العمل بنظام التجنيد الاجبارى فى عام ١٩٩٣ فى الكويت وذلك لتنمية المهارات والكوادر البشرية الكويتية. حيث أصبح التجنيد الإجبارى يتم بمقتضى عام واحد للجامعيين وعامين لغير الجامعيين من الشباب الكويتى(١٩٧).

ولقد بلغ إجمالى القوات المسلحة فى الكويت خلال إحصاءات عامى ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١٦,٦٠٠ ألف منهم ٦٠٠ فرد حرس أميرى وبلغ إجمالى الاحتياطى ٢٣٧٠٠ فرد يظلون تحت الاستدعاء حتى سن ٤٠ عاما ويحصلون على شهر تدريب من كل

- قبل الحرب

اتبعت الإمارات كغيرها من البلدان الخليجية سياسة تجنيد تتبع أسلوب التطوع لتكوين قواتها المسلحة فيما قبل الحرب.

وقبل الحرب وردت أنباء حول دراسة الإمارات لمشروع يتضمن التجنيد الاجبارى وتدريس التربية العسكرية فى المدارس الثانوية الإماراتية. وقد صرح رئيس الأركان العامة لجيش الإمارات أن ذلك المشروع محل دراسة ولكن ما زالت الإمارات فى مرحلة بناء أسلحتها المختلفة ولذلك تأجل النظر فى المشروع قليلا على أن يتم البدء بتدريس التربية العسكرية ثم التجنيد الالزامى ثم خدمة الاحتياط فى مراحل لاحقة(١٩٩).

كما أعلن الشيخ زايد فى ديسمبر ١٩٨٩ عن تصريحات تحمل فى طياتها تعزيز جيش الإمارات وهو ما سيعنى زيادة عدده(٢٠٠).

- ولقد بلغ إجمالى عدد القوات المسلحة الإماراتية حوالى ٤٣ الف جندى، تمثل القوات البرية حوالى ٤٠ ألفًا منها، والبحرية ١٥٠٠ والجوية والدفاع الجوى ١٥٠٠، كما توجد قوات شبه عسكرية مثل حرس السواحل وعدده ٥٠٠٠ فرد من المغرب يعملون كقوات أجنبية يخدمون فى الجيش والشرطة(٢٠١).

- بعد الحرب

سعت الإمارات فيما بعد الحرب إلى القيام بخطوة أولى نحو زيادة تحفيز المواطن الإماراتى للالتحاق بالقوات المسلحة وتوعيتهم بها خاصة أنها استمرت فى تطبيق أسلوب التطوع للالتحاق بالقوات المسلحة.

وفى إطار هذه السياسة قررت وزارة التربية والتعليم العمل بمشروع التربية العسكرية لطلاب المرحلة الثانوية اعتبارا من العام الدراسى ١٩٩٢/٩١(٢٠٢).

وبالفعل زادت الإمارات من قواتها المسلحة فوصلت إلى ١٦,٥٠٠ ألف جندى يبلغ حجم القوات البرية منهم ٥٧ ألفا والبحرية ألفان والجوية ألفان وخمسمائة ووصل اجمالى عدد الأفراد من المغرب حوالى ٢٠٠٠ فرد يخدمون فى الشرطة والجيش وهو أقل عنه فيما قبل الحرب[٢٠٣].

ومن ثم يتضح أن الإمارات تسعى إلى زيادة جيشها ولكن مايبعث على القلق هو أن نسبة المتهربين من الخدمة العسكرية فى الإمارات بلغت ٣٠٪ وهو مايوضح قلة الإقبال على الالتحاق بالقوات المسلحة. كما يتضح سعى الإمارات إلى زيادة الكوادر الوطنية فى قواتها المسلحة وذلك بتقليل أعداد الجنود المغاربة من ٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ فى الشرطة والجيش وذلك فيما بعد الحرب، ولكن يوجد أفراد من الهند والمغرب ومصر وباكستان يخدمون بصفتهم الفردية فى القوات الإماراتية. ويتضح كذلك أن نسبة القوات البرية الإماراتية كبيرة للغاية مقارنة بالقوات البحرية والجوية وإن كان يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة العلاقات فيما بين أعضاء اتحاد الإمارات السبع وسعيها إلى زيادة حجم قواتها البرية مع الاحتفاظ بأجزاء منها تحت القيادة المباشرة للإمارة وليس الاتحاد خاصة لاحتمالات نشوب نزاعات فيما بين بعض الإمارات وهو ماحدث بالفعل وتم احتواؤها. ولكن بشكل عام فإن ذلك يمثل سوءا فى توزيع الأفراد على القوات المختلفة خاصة أن أقصى نسبة يمكن أن تمثلها القوات البرية من حيث عدد الأفراد إلى إجمالى القوات المسلحة تبلغ من ٨٠ إلى ٨٥٪ على أقصى تقدير على المستوى العالمى.

رابعا ـ عمان

تميزت عمان باهتمامها بالعنصر البشرى فى رسم سياساتها الدفاعية ولذلك اهتمت بسياسات التجنيد فى تكوين قواتها المسلحة فى شكلها المعاصر فى عام ١٩٧٠ فعملت على زيادة عدد أفراد قواتها المسلحة من خلال اتباع أسلوب التطوع.

ـ قبل الحرب

اتسمت عمان بتسارع الشباب العمانى ـ حسب التصريحات الرسمية ـ على التطوع فى صفوف القوات المسلحة العمانية وذلك نتيجة للمزايا التى يحصلون عليها(٢٠٤). وكانت عمان فى البداية تركز على استقطاب الشباب للانخراط فى صفوف القوات المسلحة من بداية تطويرها فى عام ١٩٨٠ إلا أنها بعد ذلك اتجهت إلى التركيز على اختيار نوعية المجندين وانتقائهم حسب المواصفات الأساسية التى وُضِعت لغرض التجنيد(٢٠٥).

ولقد قامت عمان منذ فترة طويلة بإنشاء مكاتب التجنيد سواء للجيش السلطانى العمانى أو الأسلحة الجوية أو البحرية ويتم اخضاع المرشح سواء كان ضابطا أو صف ضابط، للعديد من الاختبارات والاجراءات لضمان حسن أدائه وقدرته على أداء المهام المختلفة وذلك بإجراء العديد من الفحوص للمرشح للانضمام للجيش قبل قبوله(٢٠٦).

بلغ إجمالى القوات المسلحة العمانية قبل الحرب ٢٥,٥٠٠ ألف فرد، ويتضمن هذا العدد ٣٧٠٠ فرد أجنبى: يمثل الجيش ٢٠ الفا منهم وسلاح البحرية ٢٥٠٠ وسلاح الجو ٣٠٠٠ فرد بالاضافة إلى قوات شبه عسكرية مثل الحرس السلطانى وحرس السواحل ويصل عددهم إلى ٤ ألاف فرد(٢٠٧).

ومن ثم نجد أنه على الرغم من تصريحات المسئولين العمانيين عن إقبال الشباب العمانى على التطوع إلا أن سلطنة عمان اعتمدت على أفراد أجانب من بلدان عربية وأسيوية فى تكوين قواتها المسلحة.

- بعد الحرب

سعت عمان فيما بعد الحرب إلى زيادة قواتها المسلحة كنتيجة مباشرة للغزو العراقى للكويت، حيث سعت إلى إنشاء الكتيبة الثانية لقوة سلطنة عمان الخاصة وسعت إلى زيادة الاعتماد على الشباب العمانى فى تكوينها، وبالفعل تم فتح باب التطوع للشباب العمانى الراغب فى الانتساب لهذه الكتيبة أثناء الغزو العراقى للكويت فى ديسمبر ١٩٩٠(٢٠٨).

وبلغ إجمالى القوات المسلحة العمانية فى إحصاءات ١٩٩٥/٩٤ إلى ٤٣ الف فرد يشملون الحرس السلطانى و ٣٧٠٠ فرد أجنبى يمثل الجيش ٢٥ الفا منهم وسلاح البحرية ٤٢٠٠ وسلاح الجو ٣٥٠٠ بينما وصل الحرس السلطانى إلى ٦٥٠٠ فرد، بالإضافة إلى قوات شبه عسكرية تشمل الحرس القبلى وحرس السواحل وتبلغ ٤٠٠٠ فرد(٢٠٩).

ومن ثم نلاحظ سعى عمان إلى زيادة قواتها المسلحة بشكل عام وإن كانت الزيادة الأكبر ذهبت إلى قوات الحرس السلطانى لتوفير الأمن للنظام الحاكم، وظل الاعتماد على نسبة كبيرة من الأجانب فى صفوف القوات المسلحة تصل إلى ٩٪ فيما بعد الحرب وهو مايمثل نقطة ضعف فى سياسة التجنيد العمانية التى كان يجب أن تسعى إلى تقليل هذا الوجود الأجنبى بعد الحرب والسعى إلى تكوين قوات وطنية خالصة.

خامسا: البحرين

تتميز البحرين بقلة عدد سكانها وكذلك قلة الناتج القومى المتاح لها من حيث مقارنتها بدول خليجية أخرى مثل السعودية والكويت والإمارات وعمان، ولقد اهتمت البحرين بتطوير وتنمية القدرات البشرية لتطوير قواتها المسلحة سواء من خلال سياسات التجنيد أو التدريب وفيما يلى نتناول التطور الذى لحق بسياسات التجنيد.

ـ قبل الحرب

اتبعت البحرين أسلوب التطوع أو الجيش المحترف كأساس لتكوين قواتها المسلحة فيما قبل الحرب، كما سعت إلى تكوين قوة احتياطية وأصدرت مايسمى «قانون القوة الاحتياطية» فى سبتمبر ١٩٨٨، وبالفعل تخرجت الدفعة الأولى من القوة الاحتياطية فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨ وتشمل القوة الاحتياطية أفرادا كانوا يخدمون فى قوة الدفاع فى الماضى ثم خرجوا منها لأسباب متعددة وكذلك الأفراد المتطوعين للخدمة ويتم تدريبهم لمدة شهر واحد فى العام(٢١٠).

ولتشجيع إقبال المواطنين على التطوع تقدم قوة الدفاع رواتب مغرية وقروض إسكان وتسهيلات فى العلاج للأفراد وأسرهم والحصول على السلع والسفر والخدمات والدورات بالخارج للمتطوعين لتشجيع إقبالهم على التطوع للخدمة العسكرية(٢١١).

ولقد بلغ إجمالى القوات المسلحة البحرينية «قوة الدفاع» قبل الحرب حوالى ٣٥٠٠ فرد يمثل الجيش ٢٣٠٠ فرد والبحرية ٦٠٠ والقوات الجوية ٤٥٠ فردا وتوجد كذلك قوات شبة عسكرية مثل حرس السواحل وقوات الشرطة ويبلغ عددها ٢٢٥٠ فردا(٢١٢).

- بعد الحرب

استمرت البحرين فى اتباع أسلوب التطوع، ولكن شهدت قوة الدفاع تزايداً كبيراً فى حجم المنتسبين إليها حيث بلغ إجمالى القوة العاملة ٨١٠٠ فرد منهم ٦٨٠٠ فى الجيش والبحرية ٦٠٠ فرد والجوية ٧٠٠ فرد، كما زادت القوات شبه العسكرية وخاصة الشرطة لتصل إلى ٩٥٠٠ فرد(٢١٣).

ومن ثم نجد أن الزيادة كانت كبيرة فيما بعد الحرب فى حجم قوة الدفاع، ولكن قوات الشرطة زادت بنسبة أكبر نتيجة للاضطرابات الداخلية التى أثارها الشيعة وذُكر أن إيران تدعمها.

سادسا - قطر

قطر هى أقل الدول الخليجية الست من حيث عدد السكان إلا أنها اهتمت بزيادة قواتها المسلحة من حيث الحجم وإن كانت قد ركزت على القوات البرية بصورة كبيرة.

- قبل الحرب

بلغ إجمالى القوات المسلحة القطرية حوالى ٧٠٠٠ فرد كلهم من المتطوعين منهم ٦٠٠٠ فى القوات البرية بينما البحرية تشمل ٧٠٠ فرد والجوية ٣٠٠ فرد(٢١٤). وهو مايوضح سوء توزيع الأفراد حيث تصل نسبة القوات البرية إلى ٨٥,٥٪ من إجمالى القوات المسلحة بينما تنخفض نسبة القوات الجوية من الأفراد إلى ٥٪ فقط.

- بعد الحرب

سعت قطر إلى زيادة قواتها المسلحة فيما بعد الحرب ولكن معدلات الزيادة لم

تكن كبيرة مثل البحرين حيث بلغ إجمالى عدد القوات المسلحة خلال عامى ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٠,١٠٠ آلاف جندى منهم ٨٥٠٠ للقوات البحرية و ٨٠٠ للبحرية و ٨٠٠ للجوية(٢١٥).

ونجد أن قطر عملت على زيادة عدد أفراد قواتها الجوية لتتناسب مع جهود تطوير قواتها الجوية بعد الحرب من حيث التسليح ولكن ما زالت أعداد القوات البحرية والجوية قليلة للغاية حتى يمكننا الحديث عن إمكانية وجود سلاح جوى قوى سواء لقطر وكذلك بالنسبة للبحرين.

وبالتالى نخلص إلى عدة ملاحظات فيما يتعلق بسياسات التجنيد فى الدول الخليجية الست:

- تتبع الدول الست أسلوب التطوع أو الجيش المحترف لتكوين قواتها المسلحة وذلك فيما عدا الكويت التى بدأت التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٩٣ ولم تحاول هذه الدول الاستفادة من حماسة الشعب للتطوع أثناء الحرب، كما أن هذا الحماس تراجع نسبيًا بعد الحرب بدليل عدم سعى المواطنين إلى التطوع فى جيوش الدول الخليجية، فلم تستطع الدول الخليجية تحقيق الزيادة المطلوبة فى قواتها لتكون درعا لها أمام التهديدات التى تواجهها بل أن الكويت بلغ إجمالى قواتها المسلحة بعد الحرب أقل مما كان قبلها. كما أن أعداد القوات المسلحة للدول الست ما زالت تمثل أعدادا قليلة ولا تكفى للدفاع عن أراضيها، ويمكن إرجاع اتباع سياسة التطوع وقلة عدد الجيوش لدى الدول الخليجية الست إلى عدة أسباب هى:

١. طبيعة النظام السياسى وعلاقته بالجماهير - حيث إن النظم الحاكمة يصعب عليها خرق العقد الاجتماعى بينها وبين الجماهير الذى يتضمن بقاء هذه النظم على أن توفر للجماهير حياة رغدة ومرفهة وآمنة دون تحملها أعباء فى سبيل ذلك. كما أن

حماس المواطنين قد فتر بعد الحرب، بل أن النظم الحاكمة قد تخشى من تكوين جيش كبير يمثل أداة للضغط عليها أو تهديد استقرارها حتى اذا ماتولى قيادته العامة وقيادة أفرعه أفراد من الأسر الحاكمة فهذا لايضمن حياده.

٢ـ اعتماد الدول الخليجية على نظم تسليح متقدمة ومعقدة وذات قدرة تدميرية عالية كخيار أفضل خاصة لكونها تتطلب أطقما وعناصر بشرية قليلة لتشغليها.

٣ـ اعتماد الدول الخليجية الست على الاتفاقات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية الكبرى. سواء بصورة علنية أو سرية وذلك بتوفير الضمانة الخارجية لأمنها مع توفير النفقات اللازمة لذلك من بنود أخرى للإنفاق على التسليح وجلب الخبراء والمدربين وإرسال البعثات التدريبية لهذه الدول فى مقابل أن تقدم الدول الكبرى التعاون وحماية وتأمين هذه الدول ونظمها الحاكمة، ولكن ذلك التوجه أثبت خطئه خلال الغزو العراقى للكويت حيث يجب أن توجد لدى الدولة من القوات المسلحة مايمكنها من الدفاع عن نفسها حتى تصل المعونة أو المساعدة الخارجية.

ـ كذلك لاحظنا وجود عناصر أجنبية في الجيوش الخليجية واستطعنا الوصول إلى أرقام محددة فى حالة الإمارات وعمان إلا أن العديد من الدراسات والتقارير تشير إلى وجود أعداد من الأفراد غير المواطنين فى جيوش السعودية وقطر والكويت، خاصة تلك الصادرة عن «مركز جافى للدراسات الاستراتيجية» والخاصة بالتوازن العسكرى فى الشرق الأوسط، ولكن لم نستطع التوصل إلى أرقام محددة فى هذه الحالات ومن ثم لانستطيع الجزم بشكل قاطع بشأنها.

ـ اتجهت القوات المسلحة الخليجية فيما بعد الحرب إلى الزيادة، ولكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب للدفاع عن أراضى الدولة لأسباب عدة ذكرناها، إلا أن الزيادة فى قوة الحفاظ على النظام الحاكم وتأمينه مثل الحرس الوطنى أو الأميرى، أو السلطانى أو

قوات الأمن الداخلى فى حالة السعودية والكويت وعمان والبحرين كانت كبيرة للغاية وذلك لأن هذه الأجهزة وظيفتها حماية النظم الحاكمة ذاتها. وكذلك القوات البرية كانت نسبة زيادتها عالية وذلك لإسهامها فى هذه الوظيفة ليس فى الدول الست فقط ولكن فى العديد من دول العالم الثالث سواء تحت مسمى الحرس الرئاسى أو حراس الثورة أو الحرس الجمهورى، خاصة أن هذه القوات تضم وحدات من مختلف الأسلحة.

وفى حالة الدول الخليجية الست نجد ثغرة فى عدم توفير الكوادر اللازمة للأسلحة البحرية والجوية خاصة فى دول مثل الإمارات وقطر والبحرين لتطوير وتقوية هذه الاسلحة وهو ماثبت من تناولنا لتطور سياسات التدريب والتسليح للدول الثلاث.

- فشلت بعض الدول الخليجية الست فى اتباع سياسة تجنيد تقوم بتوفير قوة احتياطية لاستخدامها فى حماية الوطن فى أوقات الأزمة وذلك بالاستفادة من المتطوعين أثناء الحرب وذلك بتخصيص مراكز للتدريب السنوى للأفراد الذين توجهوا إلى مراكز التدريب والتطوع فى فترة الحرب. حيث لاتوجد قوة احتياطية لدى الدول الخليجية الست سوى فى البحرين والكويت، وهذا يعود بالأساس إلى الاعتماد على أسلوب التطوع فى سياسات التجنيد فى هذه الدول.

المطلب الثانى

سياسات التدريب

تمثل سياسات التدريب أحد العناصر الأساسية للدخول فى حرب حقيقية وبالتالى أحد الأركان الرئيسية فى سياسات الدفاع، حيث يمثل تدريب القوات المسلحة للدخول فى معركة ضمانة أساسية للحفاظ عليها فى الحرب خاصة أن هناك مقولة عسكرية تؤكد على أن «كل قطرة عرق فى التدريب توفر نهراً من الدم فى المعركة» من ثم تتضح أهمية سياسات التدريب وضرورة توفير القدر الملائم من التخطيط والإنفاق عليها نظراً لهذه الأهمية.

تتضمن سياسات التدريب أكثر من محور، حيث هناك التدريبات الذاتية التى يتم إجراؤها داخل الدولة ووحداتها المختلفة أو فيما بين الوحدات وهناك أيضا التدريبات المشتركة والتى تشارك فيها قوات الدولة مع قوات دولة أو عدة دول أخرى.

كما أنه يمكن الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالتدريب أى القدرات الوطنية، أو يمكن الاستعانة بخبراء ومدربين أجانب أو ابتعاث رجال القوات المسلحة لدورات تدريبية فى الخارج للحصول على خبرات التدريب من الخارج.

توجد عدة أنماط أساسية للتدريب تتمثل فى:

أ- التدريب الفردى

من أمثلة هذا النوع من التدريب، مرحلة الإعداد الأساسية التى يتم فيها إعداد الفرد سواء جندى أو صف ضابط أو ضابط سواء المجند أو المتطوع للإنتقال من مرحلة الحياة المدنية إلى مرحلة الحياة العسكرية وغرس العادات والتقاليد العسكرية وإكتساب المهارات العسكرية الأساسية لكل فرد.

ب ـ التدريب الجماعى

يتضمن تدريب الوحدات الصغرى (الجماعة، الفصيلة، السرية) تدريبا تكتيكيا وأيضا تدريب الوحدات والتشكيلات (الكتيبة، اللواء، الفرقة) وهو مايسمى بالتدريبات على المستوى التعبوى.. وهناك التدريبات الاستراتيجية لمستوى الفيلق والجيش ومجموعة الجيوش والجبهة. وتنقسم التدريبات الجماعية إلى قسمين:

أـ تدريبات داخلية تتم فى داخل المعسكرات.

ب ـ تدريبات خارجية تتم فى ميادين التدريب أو ميادين الرماية التكتيكية أو فى مسارح العمليات[٢١٦].

جـ ـ التدريبات المشتركة بين قوات أكثر من دولة.

يمكن ان تتم هذه التدريبات بين قوات دولتين أو أكثر ويتم ذلك فى الغالب إما بالنسبة لأفرع قوات معينة فى هذه الدول مثل القوات الجوية أو البرية أو البحرية أو الدفاع الجوى. وقد يتم باشتراك وحدات من هذه الأسلحة جميعا أو إحداها فقط، وفى الغالب يتم ذلك بين أسلحة سهلة الانتقال مثل القوات الجوية والبحرية خاصة إذا ماكانت الدول غير متجاورة أو ليست لها قواعد قريبة ويتم هذا التدريب بعناصر ممثلة لهذه القوات.

ويعود التدريب بالعديد من الفوائد خاصة اذا ماكان بين قوات دولة متقدمة وأخرى أقل تقدما عسكريا منها فتستفيد الأخيرة بشكل كبير من الاطلاع على تكنولوجيا وأسلحة أكثر تقدما. ومن ذلك ما استفادته القوات السعودية بشهادة قادتها من تدريباتها ومناوراتها مع القوات الأمريكية إبان حرب الخليج الثانية.[٢١٧]

قسمنا سياسات التدريب الخاصة بالدول الخليجية الست إلى فترتين الأولى قبل الحرب والثانية بعدها وذلك لدراسة تأثير الحرب على سياسات التدريب.

الفرع الأول

سياسات التدريب قبل الحرب

نتناول سياسات الدول الست على محورين المحور الأول يتعلق بالتدريبات المشتركة فيما بين الدول الخليجية الست والمحور الثانى يتعلق بكل دولة على حدة.

أولا ـ التدريبات والمناورات المشتركة فيما بين الدول الخليجية الست

فيما بعد الحرب العراقية / الإيرانية وقبل حرب الخليج الثانية اهتمت الدول الخليجية الست بالتدريبات المشتركة التى تشارك فيها قوات هذه الدول وذلك من خلال القيام بعدة تدريبات ومناورات منها:

فى الفترة من ٥ ـ ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ تم إجراء مناورات «صقر الجزيرة ـ ٢» وذلك فى الكويت وشاركت فيها القوات الجوية للدول الست، حيث شاركت فيها طائرات بحرينية من طراز (إف ـ ٥) وقطرية من طراز «ميراج إف ١٠» وعمانية من طراز «جاجوار» وإماراتية من طراز «هوك» وطائرات سعودية من طراز «تورنادو» و«إف ـ ١٥» وكويتية من طراز «سكاى هوك»[(٢١٨)] ويتضح لنا من أنواع المقاتلات إختلاف سياسات التسليح، حيث تباينت أنواع المقاتلات بدرجة كبيرة وإن كانت كلها غربية مما يخلق صعوبة فى التنسيق بينها أثناء التدريبات المشتركة أو الحرب الفعلية. وفى نهاية التدريبات قامت المقاتلات المشاركة بالرماية بالذخيرة الحية على قاعدة جوية كاملة تم إنشاؤها بواسطة القوات الكويتية التى شاركت بوحدات من المدرعات والأسلحة البرية فى المناورة.[(٢١٩)]

- وفى مارس ١٩٩٠ جرت تمرينات « درع الجزيرة - ٤ » فى الكويت وذلك بمشاركة عدد من الطارات المقاتلة، والدبابات والمشاة من الدول الست وتضمنت أداء عمليات هجومية وكيفية احتواء الهجوم المضاد.(٢٢٠)

وشاركت دول المجلس فى التمرين التعبوى للطائرات العامودية بدول المجلس فى عمان فى الفترة من ١٢ - ١٧ مايو ١٩٩٠ وتضمن عمليات مساعدة المواطنين وعمليات هجوم من قوات برية محمولة جواً.(٢٢١)

كانت الكويت وعمان من أكثر دول المجلس دعوة إلى التدريبات المشتركة فى الفترة التى سبقت الحرب ونلاحظ أن هذه التدريبات كانت معظمها رمزية وتركز على مهام دفاعية كما لم تتضمن مناورات كبيرة تشترك فيها الأسلحة المختلفة وهو مايمكن تنفيذه فى ضوء القرب الجغرافى فيما بين الدول الست، بالإضافة إلى كونها اعتمدت فى الغالب على تدريبات للقوات الجوية بين دول المجلس التى يوجد بينها تباين شاسع من حيث النوع والقدرات القتالية لكل نوع ومن ثم تخلق صعوبات الاتصال والسيطرة والتحكم فيما بينها فى ظل ضعف شبكات الدفاع الجوى فيما بين الدول الست.

ولقد وُجد شكل آخر للتعاون الخليجى فيما يتعلق بالتدريب يتمثل فى إرسال ضباط من دول المجلس المختلفة لتلقى تدريبهم فى مدارس ومراكز تدريب والكليات العسكرية لدى الدول الخليجية الأخرى مثل السعودية وعمان والكويت والإمارات وكذلك البحرين(٢٢٢).

ثانيا: السياسات التدريبية لكل دولة على حدة

تباينت الدول الخليجية الست فى قدراتها ومؤسساتها وأساليبها التدريبية كما تباينت فى نظمها التسليحية ومصادر أسلحتها وكذلك سياساتها التجنيدية ومن ثم وُجَب أن ندرس سياسات التدريب على مستوى كل دولة على حدة.

المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة بإنشاء الكليات العسكرية المختلفة مثل كلية القادة والأركان والكليات الحربية مثل كلية الملك فهد البحرية وكلية الملك فيصل الجوية وكلية الملك عبدالعزيز الحربية وكلية الملك خالد العسكرية، كما عملت على إنشاء المدارس العسكرية فى كافة أسلحة الجيش وكذلك الحرس الوطنى السعودى وذلك لدعم مؤسسات ومراكز التدريب المحلية وذلك كان يتم فى البداية بالإعتماد كليا على مدربين وأساتذة أجانب وبعد ذلك ظهرت كوادر وطنية.

ولقد عملت المملكة على إرسال المبعوثين للتدريب فى الخارج حيث بلغ حجم بعثات التدريب فى الخارج من الحرس الوطنى خلال عام ١٩٨٩ إلى ١٢٢٧ مبعوثا(٢٢٣).

وتجرى المملكة التدريبات المشتركة بين الأسلحة أو على مستوى الأسلحة منفردة وبالنسبة للحرس الوطنى فتجرى تمرينات على مستوى الوحدات ثم تختتم بتمرين سنوى كبير تشارك فيه كل الوحدات سواء من الحرس الوطنى أو بعض وحدات الجيش.

أما فى إطار التعاون مع الخارج، ففى خلال عامى ٨٩ / ١٩٩٠ وُجِدَ مدربون وخبراء من مصر وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية والهند واليابان والأردن وباكستان وسوريا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.. وفى خلال هذين العامين أجرت المملكة

مناورات مع الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجى بالاضافة إلى فرنسا وباكستان(٢٢٤).

الكويت

تمثل الكويت واحدة من أقل الدول الخليجية إعتمادا على التدريب الذاتى لقواتها أو إنفاقا عليه قبل الحرب، حيث اتجهت إلى الإنفاق على التسليح، أما فيما يتعلق بسياسات التدريب فى فترة ما قبل الحرب فقد اعتمدت على بعثات التدريب لأفراد قواتها المسلحة فى الخارج.

فقد أرسلت بعثات للتدريب فى الجزائر وبريطانيا ومصر وفرنسا والمانيا الاتحادية والأردن والولايات المتحدة والسعودية والاتحاد السوفيتى والإمارات، كما نجد أن تدريباتها ومناوراتها المشتركة خلال عامى ٨٩ / ١٩٩٠ كانت مجرد مناورات وتمرينات مع دول مجلس التعاون الخليجى(٢٢٥).

سلطنة عمان

اهتمت سلطنة عمان بسياسات التدريب وإعداد القوى البشرية بدرجة تجعلها أكثر الدول الخليجية الست اهتماما بتطوير كوادرها قبل الحرب كسياسة عامة، وربما يعود ذلك إلى رغبة السلطنة فى تعويض صفقات الأسلحة التى لاتستطيع الحصول عليها لنفقاتها الباهظة بتطوير القدرات البشرية المتاحة لديها وذلك منذ تولى السلطان قابوس الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠.

حيث أعلن السلطان قابوس فى أكثر من مناسبة حرصه على ضرورة البدء بتأهيل القوة البشرية العمانية أولا فى كافة الأسلحة(٢٢٦).

ولقد اهتمت السلطنة بانشاء مراكز ومدارس التدريب فى الأسلحة المختلفة وكذلك إنشاء المعاهد والكليات العسكرية مثل كلية القادة والأركان فى ديسمبر ١٩٨٨ وكلية السلطان قابوس الجوية ومركز تدريب البحرية[٢٢٧]. كما أنشأت كتيبة تدريب الحرس السلطانى وكتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة والتى أُنشئت فى عام ١٩٥٥[٢٢٨].

اهتمت عمان بإجراء التدريبات بين الأسلحة المختلفة داخل الدولة ومن أمثلة ذلك تمرين «عرين الأسد» الذى أجرى فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ وشاركت فيه القوات الجوية والبرية[٢٢٩]. وتدريبات لسلاح البحرية فى الفترة من ٤ ـ ١٣ فبراير ١٩٨٩ بمشاركة سلاح الجو العمانى[٢٣٠]. والتمرين السنوى بين قوات المدفعية وسلاح الجو العمانى الذى يجرى كل عام فيما قبل الحرب[٢٣١].

وفى إطار التدريبات المشتركة نجد أن عمان تحرص على إجراء المناورات المشتركة قبل الحرب مع بريطانيا ومصر بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجى[٢٣٢].

كما حرصت عمان على جلب المدربين والخبراء الأجانب خاصة البريطانيين سواء بصفتهم الفردية أو من قبل القوات المسلحة البريطانية وعدد من المصريين والأردنيين والباكستانيين والأمريكان، وترسل بعثات من العمانيين للتدريب فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية والأردن والسعودية[٢٣٣].

البحرين

اهتمت دولة البحرين مثل عمان وإن كان بدرجة أقل بتطوير سياسات للتدريب تتسم بدرجة عالية من التنوع والسير فى محاور مختلفة.

فقد سعت البحرين إلى تطوير مؤسسات التدريب الداخلية وذلك مثل المدارس فى الأسلحة المختلفة ومراكز التدريب ومركز التدريب الرئيسى يسمى مركز تدريب قوة الدفاع ويلتحق به الأفراد من مختلف الأسلحة.

في عام ١٩٨٨ تركزت خطة التدريب على زيادة التعاون بين الوحدات والأسلحة المختلفة لرفع مستوى القدرات القتالية والتنسيق المتكامل بينها إلا أنه على الرغم من الإعلان عن ذلك فلم تجر تمرينات مشتركة بين الأسلحة المختلفة حيث لم تجر تدريبات واسعة إلا في يوليو ١٩٨٨ حيث قامت بها وحدات من الدفاع الجوى بمفردها(٢٣٤). إلا أنه في إبريل ١٩٨٩ تم عمل تمارين بمشاركة بعض الوحدات من بعض أسلحة قوة الدفاع وإن كانت وحدات رمزية وقليلة(٢٣٥).

تحرص البحرين على إرسال البعثات للتدريب في الخارج إلى دول مثل بريطانيا وفرنسا ومصر والولايات المتحدة والكويت والسعودية، كما يوجد عدد من الخبراء والمدربين من هذه الدول بالاضافة إلى باكستان ويتم استدعاؤهم بصفة فردية(٢٣٦).

وبوجه عام تركزت مناورات البحرين المشتركة قبل الحرب مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الإمارات العربية المتحدة

اهتمت الإمارات بإنشاء مراكز ومدارس التدريب المختلفة، ومن أبرز مراكز التدريب في دولة الإمارات مركز تدريب العوير بدبي والذى يقوم بعقد دورات تدريبية مختلفة للضباط وضباط الصف والجنود من الأسلحة المختلفة، كما يضم عدداً من مراكز التدريب الفرعية في داخله(٢٣٧). بالاضافة إلى عقد دورات عسكرية صيفية لطلبة المدارس إبتداء من عام ١٩٨٠(٢٣٨). كما يوجد مركز تدريب الأغرار لتدريب المستجدين لتأهيل الجنود ومركز آخر في منطقة المنامة(٢٣٩).

كذلك يوجد بالإمارات عدداً من المعاهد والكليات العسكرية، والتى تحرص الإمارات على تطويرها ومن ذلك تحويل مدرسة الطيران بأبوظبى إلى كلية الطيران لتخريج الطيارين من أبناء الإمارات وأبناء مجلس التعاون الخليجي وكان ذلك في عام ١٩٨٨(٢٤٠).

كما تقوم الإمارات بإرسال بعثات للتدريب إلى بريطانيا، مصر، الأردن، فرنسا، باكستان، السعودية بالاضافة إلى الولايات المتحدة، ولديها أيضا خبراء ومدربين من هذه الدول بالاضافة إلى المغرب(٢٤١).

وفى إطار المناورات المشتركة نجد ضعف التمرينات والمناورات مع الدول الأجنبية إلا فى إطار دول مجلس التعاون الخليجى، كما نلاحظ قلة التمرينات المشتركة بين الأسلحة المختلفة فى دولة الإمارات.

قطـــر

تعد قطر من أقل الدول الخليجية اهتماما بتطوير كوادر تدريبية محلية مقارنة ببقية الدول الخليجية أو إنشاء مؤسسات ومراكز تدريب أو معاهد وكليات عسكرية وذلك فى ضوء المعلومات المتاحة لنا. وقد اعتمدت قطر فيما قبل الحرب على إرسال بعثات من العسكريين القطريين للدراسة بالخارج فى دول مثل بريطانيا ومصر وفرنسا والأردن والكويت وباكستان والسعودية ولديها خبراء ومدربين أجانب من بريطانيا مصر وفرنسا والأردن والكويت وباكستان ويتم التعاقد معهم بشكل فردى(٢٤٢).

أما فيما يتعلق بالتدريبات والمناورات المشتركة مع دول أخرى فإنها خلال هذه الفترة لم تجر مناورات مشتركة إلا مع الدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجى.

نخلص إلى أن سياسات التدريب لدى الدول الست فيما قبل الحرب اتسمت بالتباين الشديد بين دول أكثر اهتماما مثل السعودية وعمان والبحرين. وأخرى متوسطة الاهتمام مثل الإمارات والكويت والأقل اهتماما مثل قطر، وذلك فى إطار المقارنة فيما بينها وليس تقديرا بالشكل المطلق لتقييم سياسات التدريب. كما نلحظ كثرة الاعتماد على الخبراء والمدربين الأجانب خاصة الغربيين مثل الولايات المتحدة

وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية، والعرب مثل مصر والأردن والمغرب وبعض الدول الآسيوية مثل باكستان واليابان بينما لم يتم الاعتماد على خبراء ومدربين شرقيين إلا فى حالة الكويت مع الاتحاد السوفيتى وهو مايوضح أن هذه الدول كانت قبل الحرب تعتمد على الغرب بصفة أساسية فى مجالات التدريب كما انها لم تستطع تطوير كوادر وطنية أو خليجية ولكن الاتجاه المحمود هو وجود مدربين خليجيين أو ابتعاث هذه الدول أبناءها لدورات تدريبية فى بعض الدول الخليجية الأخرى.

كما نلاحظ ضعف التدريبات والمناورات المشتركة بين الأسلحة المختلفة فى داخل الدول وتركز على المناورات المشتركة مع الدول الخليجية والتى اتسمت بسمات تقلل من أهميتها كما ذكرنا وهو مايمثل محوراً لانتقاد السياسات التدريبية لهذه الدول قبل الحرب.

الفرع الثانى

سياسات التدريب بعد الحرب

تميزت فترة مابعد الحرب ببعض التغييرات والتطورات فيما يتعلق بسياسات التدريب للدول الخليجية الست، حيث أدت الحرب إلى الاتجاه نحو ضرورة الاهتمام بالإعداد والتدريب لأفراد قواتها المسلحة، لأنها يمكن أن تخوض حربا حقيقية وفيما يلى نتناول أبعاد هذا التطور وأبرز ملامحه.

أولا: مستوى التدريبات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجى الست

نلاحظ فيما بعد الحرب قلة التمرينات والمناورات المشتركة فيما بين دول المجلس فى فترة مابعد الحرب وذلك يعود إلى عدة أسباب هى:

ـ ما اثبتته الحرب من ضعف القدرات الخليجية بشكل عام فى المعركة وهو ماأدى إلى سعى البلدان الخليجية نحو دول أكثر تقدما لإجراء مناورات معها مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ـ الخلافات السياسية فيما بين دول المجلس خاصة بين قطر والبحرين وقطر والسعودية والتى ظهرت فيما بعد الحرب وازدادت حدتها بالإضافة إلى رفض المشروع العمانى لتطوير قوات درع الجزيرة وهو ماأدى إلى صعوبة إجراء مناورات تشارك فيها الدول الست.

ـ اهتمام الدول الست فيما بعد الحرب بصفقات الأسلحة الحديثة والمتطورة وتجديد ترسانتها من الأسلحة أخذ كل اهتمامها وإنفاقها كما كان يتم إرسال أفراد القوات المسلحة إلى الدول المصدرة للسلاح للتدريب.

ـ تدعيم التوجه الذاتى سواء فى الشئون السياسية أو سياسات الدفاع لدول المجلس وهو ما دعا إلى الاعتماد على الذات والتدريبات المشتركة مع الدول المتقدمة عسكريا باعتبار أن قوات درع الجزيرة لم تثبت أية فاعلية فى الحرب.

وفيما بعد الحرب ظهر توجه يتمثل فى إجراء تدريبات ومناورات مشتركة فيما بين بعض دول المجلس فقط مع استمرار التمرينات الجماعية بشكل ضئيل، وذلك مثل تمرين «تعاون ـ ١» الذى اشتركت فيه بحريات دول المجلس فى مارس ١٩٩٤، وكذلك ظهرت تمرينات لبعض دول المجلس ودول اخرى وذلك مثل تمرينات للقوات الجوية فى كل من البحرين والإمارات والسعودية مع الولايات المتحدة استمرت خلال الفترة من ٩ ـ ١٩ ابريل ١٩٩٥[(٢٤٣)]. وذلك للاستفادة من القدرات والخبرات الأمريكية وترسيخ التعاون العسكرى معها حيث أن إمكانية القيام بعمليات عسكرية مشتركة معها فى المستقبل أصبحت قائمة فى حالة تعرض إحدى هذه الدول أو دول خليجية اخرى من أعضاء المجلس لتهديد عسكرى.

ثانيا: السياسات التدريبية لكل دولة على حدة بعد الحرب

فيما يلى نتناول السياسة التدريبية لكل دولة من دول المجلس وإتجاهات وأساليب التدريب فيها بعد الحرب ومدى تأثرها بتلك الحرب.

المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة بتطوير مؤسسات التدريب الداخلية واستخدام مشبهات التدريب وتطوير مراكز التدريب والكليات العسكرية فى المملكة.

كما استمرت فى إرسال البعثات للخارج إلى باكستان وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة فيما بعد الحرب(٢٤٤). ولقد عملت على إعطاء أهمية لتدريب الطيارين فى السعودية وذلك لدعم قواتها الجوية بمساعدة بريطانيا بصفة رئيسية(٢٤٥). بالإضافة إلى الولايات المتحدة، كما ظهر بعد الحرب.

- وقد سعت المملكة إلى تطوير قدراتها التدريبية الداخلية سواء من خلال إجراء التدريبات فى فترة الحرب أو فيما بعدها، ومن ذلك إجراء تدريبات فى حفر الباطن فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث قامت طائرات عمودية سعودية بتنفيذ عمليات إسناد وعمليات قتالية لتعزيز دور القوات البرية(٢٤٦). كما استمرت المملكة فى تدريبات قواتها المسلحة وقوات الحرس الوطنى من مختلف الأسلحة ونجد ضخامة فى حجم التدريبات من حيث المساحة التى يشملها التدريب واستخدام الأسلحة المختلفة سواء القوات البرية أو الجوية والحرص على إيجاد ظروف مشابهة لظروف الحرب الحقيقية وذلك مثل تمرين «المجد» فى ديسمبر ١٩٩٢(٢٤٧). وتمرينات «رعد الجنوب» التى شاركت فيها وحدات مختلفة من القوات المسلحة فى المملكة(٢٤٨). وتمرين «العدل والسلام» فى ديسمبر ١٩٩٣(٢٤٩). وتمرين الوحدات الشمالية فى مارس ١٩٩٣

بمشاركة أسلحة المدفعية والدفاع الجوى وطيران الجيش[٢٥٠].

كما قامت البحرية السعودية بتدريبات بحرية فى أكتوبر ١٩٩٠ تضمنت عمليات هجومية وإنزال الجنود من مشاة البحرية[٢٥١].

كذلك حرصت المملكة سواء فى فترة الحرب أو مابعدها على القيام بتدريبات هجومية مشتركة مع دول التحالف خاصة الولايات المتحدة وشملت تمرينات برية وبحرية وجوية، مثل تدريب القوات البرية الأمريكية والسعودية فى ديسمبر ١٩٩٠[٢٥٢].

عملت السعودية على إجراء عدد من التدريبات المشتركة ومن ذلك إجراء تدريبات مع البحرين والإمارات والولايات المتحدة فى ابريل ١٩٩٥، كما عملت على تطوير علاقاتها التدريبية مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا كما أجرت مناورات مع مصر وذلك مثل مناورة «مرجان» فيما بين القوات البحرية لكلتا الدولتين فى يوليو ١٩٩٥[٢٥٣]. كما أجرت مشاورات مصرية / سعودية فيما بعد الحرب بشأن التسليح المشترك وتبادل الخبراء العسكريين وإجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة فى عام ١٩٩٣[٢٥٤]. وإن كان لم يظهر لها أثار واضحة حتى الآن.

الكويت

اتبعت الكويت فيما بعد الحرب سياسة عامة تتضمن تحديث قواتها المسلحة من حيث الأسلحة والقوى البشرية، ومن ثم سعت إلى تطوير سياسات التدريب الخاصة بها وذلك من خلال عدة محاور هى:

- المحور الداخلى - ويتضمن تطوير وسائل التدريب المتاحة لديها ومن ذلك جلب مشبه للتدريب للطائرات والدبابات فى يناير عام ١٩٩٣ والذى تسلمته فى مارس ١٩٩٤[٢٥٥]. وكذلك إجراء التدريبات على نظم القيادة والسيطرة الجوية والبرية.

كذلك عملت الكويت على إستقدام الخبراء والمدربين الأجانب سواء بصفتهم الفردية أو من خلال الشركات والحكومات لتدريب الأفراد الكويتيين على استخدام الأسلحة التى يتم شراؤها، ومن ذلك تدريب الكويتيين على استخدام صواريخ باتريوت الأمريكية وجلب ١٠٠ خبير أمريكى لتدريب الأفراد الكويتيين على استخدامها[٢٥٦]. وإن كان التدريب يؤخذ عليه طابعه النظرى حيث لم يتم التدريب باستخدامها فعليا.

كما عملت الكويت على تطوير التدريب فى القوات الجوية وذلك من خلال إبتعاث العديد من طياريها إلى بلدان كندا والولايات المتحدة وبريطانيا ومن الجدير بالذكر أن تدريب الطيار الواحد يتكلف نفقات باهظة قد تصل إلى ١,٤ مليون دولار وهو ماطلبته الولايات المتحدة لتدريب طيارين كويتيين[٢٥٧]. كما أرسلت الكويت بعثات عسكرية تدريبية إلى الجزائر، بريطانيا، مصر، فرنسا، المانيا، الأردن، باكستان، الإمارات، السعودية، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة[٢٥٨].

- المحور الخاص بالتدريبات والمناورات المشتركة

قامت الكويت بالتوقيع على إتفاقيات تعاون عسكرى مع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن تضمنت تسليح القوات الكويتية وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة وإرسال دارسين كويتيين لهذه الدول.

وقد تركزت التدريبات والمناورات المشتركة الكويتية مع الدول الأجنبية بصفة رئيسية فيما بعد الحرب مع الولايات المتحدة وبريطانيا. فأجرت مناورات مع الولايات المتحدة على مستوى مختلف الأسلحة. حيث أُجرِيَت مناورات جوية كويتية/ أمريكية فى الفترة من ٨ ـ ١١ ديسمبر ١٩٩١[٢٥٩]. كما أجرت مناورات معها فى إبريل ١٩٩٢ شاركت فيها طائرات «إف إيه ـ ١٨» وحاملة الطائرات «أمريكا»[٢٦٠]. وفيما بعد الحرب استمرت المناورات الأمريكية / الكويتية تتم بشكل سنوى.

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد أجرت أولى مناوراتها مع القوات الكويتية فى أغسطس ١٩٩٢ تم فيها التدريب على حرب الشوارع وشاركت فيها وحدات بحرية وبرية فى كلتا الدولتين[٢٦١]. كما أجرِيَت مناورات جوية بريطانية / كويتية فى أكتوبر ١٩٩٢[٢٦٢].

كما شاركت الكويت فى مناورات مشتركة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة ومن ذلك المناورات البحرية المشتركة البريطانية/ الكويتية، والتى أطلق عليها «الحارس المتحمس» وذلك فى شهرى مارس وإبريل ١٩٩٣[٢٦٣]. للتدريب على التنسيق والاستعداد المشترك بين القوات البحرية للدول الثلاث فى معركة مشتركة.

كما أجرت الدول الثلاث فى يونيو ١٩٩٣ مناورات مشتركة شاركت فيها قوات برية وبحرية وجوية من الدول الثلاث[٢٦٤]. وفيما عدا ذلك أجرت الكويت مناورات بحرية مع ايطاليا فى عام ١٩٩٣[٢٦٥].

يتضح لنا تركيز الكويت على التدريبات والمناورات المشتركة مع القوات الغربية بصفة أساسية ومع الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص وذلك للتدريب على كيفية التنسيق بين الدول الثلاث فى حالة وقوع حرب فعلية حيث إنهما الدولتان الأكثر استعدادا للمشاركة فى الدفاع عن الكويت وأظهرا موقفا متشددا تجاه العراق.

عمان

استمرت عمان فى اهتمامها بسياسات التدريب بعد الحرب لتنمية الكوادر الوطنية حيث عملت على دعم وتطوير مؤسسات ومراكز التدريب والتعليم لديها.

كما استقبلت عددا من الدارسين من دول مجلس التعاون لأول مرة فى الدورة السابعة لكلية القادة والأركان العمانية فى عام ١٩٩٢[٢٦٦].

كذلك قامت بإرسال دارسيها إلى بريطانيا وفرنسا والمانيا والأردن والسعودية واستقلبت خبراء ومدربين من بريطانيا ومصر وباكستان والأردن والولايات المتحدة(٢٦٧).

وفيما يتعلق بالتدريبات والمناورات المشتركة فيما بعد الحرب اشتركت عمان في مناورات مع بريطانيا ومصر والولايات المتحدة، ومناورات خليجية مشتركة مثل «تعاون - ١»(٢٦٨).

استحوذت البحرية العمانية على اهتمام كبير بعد الحرب في التدريبات والمناورات، حيث أجريت على المستوى الداخلي تمرينات على أعمال القتال للرماية والتدريبات الليلية في الدفاع والهجوم(٢٦٩).

كما أجرت تمرينات بحرية مع دول أخرى ومن ذلك إجراء تمرين بحرى مشترك بين وحدات البحرية العمانية مع ثلاث قطع تابعة للأسطول الغربى الهندى فى يناير ١٩٩٣(٢٧٠).

نجد الاهتمام بالقوات البحرية العمانية تسليحا وتدريبا وتطويرها بشكل مستمر يعود إلى الأهمية البحرية التى تحتلها عمان وكونها تطل على مضيق هرمز والمدخل الجنوبى للخليج وبعد إظهار الحرب لأهمية هذا الميناء إقليميا وعالميا.

البحرين

قامت البحرين بتطوير قدراتها ومؤسساتها التدريبية وازداد اهتمامها بالعنصر البشرى فى قوة الدفاع البحرينية، حيث حرصت على إجراء التدريبات والتمرينات المختلفة.

على المستوى الداخلى: عملت على اشتراك الأسلحة المختلفة فى مناورات مشتركة ومن ذلك تمرين «القبضة الفولاذية» فى مايو ١٩٩٥ والذى شاركت فيه القوات البرية والبحرية والجوية(٢٧١).

أما على المستوى الخارجى: فقد زاد الاهتمام بالمناورات المشتركة مع الدول الأجنبية بالاضافة إلى إرسال البعثات واستقدام الخبراء والمدربين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر(٢٧٢).

ركزت البحرين على الولايات المتحدة كشريك فى العديد من المناورات حيث زادت عدد المناورات المشتركة البحرينية /الأمريكية بعد الحرب إلى ثمان مناورات مشتركة سنويا بعد الحرب بعد أن كانت اثنتين سنويا قبل الحرب(٢٧٣). وشملت كافة الأسلحة، سواء المناورات البحرية مثل مناورات مايو ١٩٩٥(٢٧٤)، وتمرينات للقوات المختلفة البرية والبحرية والجوية فى ديسمبر ١٩٩٤(٢٧٥). كما شاركت البحرين فى تمرينات مشتركة مع وحدات من سلاح البحرية الأمريكية وسلاحى الجو والبحرية البريطانيين فى يناير ١٩٩٥(٢٧٦). كما قامت باجراء تمرين بحرى بالذخيرة الحية مع البحرية الباكستانية فى ابريل ١٩٩٤(٢٧٧).

كما بدأت البحرين بعد الحرب إجراء محادثات مع مصر حول التعاون العسكرى فى المجالات التدريبية أيضا، ومن ثم نجد حرص البحرين على الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة لدى العديد من الدول والتركيز على التدريبات البحرية، وبوجه خاص مع الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

الإمارات

سعت الإمارات فيما بعد الحرب إلى تطوير قواتها المسلحة، حيث أعلن الشيخ

خليفة بن زايد نائب القائد الأعلى لقوات دولة الإمارات عن وجود مراجعة مستمرة للإستراتيجية العسكرية وتقييمها وأن ذلك يشمل طبيعة التنظيم والتسليح والتدريب ومستوى التقدم الذى أحرزته القوات المسلحة فى كافة أفرعها(٢٧٨).

فعلى مستوى مؤسسات التدريب والتعليم الداخلى شهدت تطورا هاما فيما بعد الحرب وذلك بإنشاء كلية القادة والأركان بالإمارات فى عام ١٩٩٢ وتخرجت أول دفعة منها فى يوم ١٠/١١/١٩٩٢ وتشمل دراسة علوم عسكرية وشئون وطنية ودولية ودراسات إسلامية وتاريخ عسكرى(٢٧٩).

كذلك استمرت فى دعم الكليات العسكرية الأخرى مثل كلية زايد الثانى والكلية الجوية والمدارس المختلفة للأسلحة وتم تطوير معهد تدريب العوير العسكرى للقيام بمهامه التدريبية المختلفة(٢٨٠).

كما قامت الإمارات بإرسال العديد من البعثات التدريبية للخارج إلى بريطانيا ومصر وفرنسا وباكستان والسعودية والولايات المتحدة، كما استقدمت الخبراء والمدربين من هذه الدول(٢٨١).

وفى مجال التدريبات والمناورات فقد سعت الإمارات إلى زيادة التمرينات والمناورات والبيانات العملية للأسلحة المختلفة سواء على مستوى الأسلحة فرادى مثل تمرينات يناير ١٩٩٤ لسلاح المدفعية(٢٨٢). وتمرينات ابريل من كل عام للرماية التخصصية السنوية لوحدات الدفاع الجوى(٢٨٣). وكذلك على مستوى القوات المسلحة ككل وذلك مثل تمرين «درع الاتحاد ـ ٣» فى ديسمبر ١٩٩٤ والذى شاركت فيه وحدات من القوات المسلحة بكافة أفرعها(٢٨٤).

كما عملت الإمارات على إجراء المناورات المشتركة مع الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فيما بعد الحرب. ولقد كان آخر هذه المناورات مناورة «النجم الساطع» التي شاركت فيها مع مصر والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وجرت في مصر في نوفمبر ١٩٩٥[٢٨٥]. ولقد تميزت هذه المناورات بكونها واحدة من أكبر المناورات في المنطقة من حيث حجم القوات المشاركة والأسلحة المستخدمة وعدد الدول المشاركة.

قطـر

استمرت قطر في الاستعانة بالمدربين والخبراء الأجانب من بريطانيا ومصر وفرنسا وباكستان، وإرسال البعثات التدريبية إلى هذه الدول بالإضافة إلى السعودية، كما اشتركت في مناورات مع دول مجلس التعاون الخليجي[٢٨٦]. وإن كان اشتراكها في هذه المناورات الخليجية قد قل نظرا للظروف السياسية وخلافاتها مع البحرين والسعودية وهو ماأدى إلى قلة اشتراكها في مجالات التعاون العسكرى الخليجي بل وصل الأمر إلى التهديد بالانسحاب من المجلس خلال قمة ديسمبر ١٩٩٥ بسبب الخلافات بينها وبين السعودية حول مسألة تعيين الأمين العام القادم للمجلس.

كما سعت قطر إلى اجراء التدريبات الخاصة بالأسلحة القطرية بشكل ذاتى مثل تمرين «صقر ـ ٢٥» للقوات البرية بالاشتراك مع عدة أسلحة، كما أجرت عدة تمرينات مشتركة مع وحدات من القوات الأمريكية فيما بعد الحرب[٢٨٧].

يمكن القول بأن الملامح الأساسية لسياسات التدريب لدى الدول الست وتأثيرات الحرب عليها تمثلت في:

وجود تفاوت فى الاهتمام بسياسات التدريب فيما بين الدول الست حيث نجد إنه فيما قبل الحرب كانت أكثر الدول اهتماما بسياسات التدريب هى السعودية وعمان والبحرين يليها الإمارات ثم الكويت ثم قطر ـ وذلك فى حدود المعلومات المتوفرة. لكن بعد الحرب تم تطوير سياسات التدريب الكويتية خاصة فى الشق الخاص بالمناورات المشتركة واستخدام مشبهات التدريب.

اتسمت سياسات التدريب للدول الست فيما بعد الحرب بقلة المناورات الخليجية المشتركة ويعود ذلك إلى الخلافات السياسية فيما بين دول المجلس بالاضافة إلى دعم التوجه الذاتى فى سياسات الدفاع لدول المجلس والاتجاه نحو تفضيل التدريبات والمناورات مع الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذلك روسيا فى حالة الكويت، وذلك للتنسيق المشترك واكتساب الخبرات من هذه الدول والتدريب على القيام بعمليات مشتركة بعد خبرة حرب الخليج، كما نلاحظ ظهور توجه خليجى يتمثل فى اشتراك دولتين أو ثلاث خليجية متقاربة بدرجة أكبر فى مناورات مشتركة مع قوات أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا .

ما زال اعتماد الدول الخليجية كبيرا على إرسال البعثات التدريبية إلى الخارج وجلب الخبراء والمدربين الأجانب من الدول المختلفة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وباكستان وذلك فيما قبل الحرب وبعدها ، ولكن سعت الدول الخليجية خاصة السعودية وعمان والإمارات ـ خلال فترة الدراسة ـ إلى بناء وتطوير بنية تحتية قوية فيما يتعلق بمؤسسات ومراكز التدريب والكليات العسكرية وبخاصة كليات القادة والأركان.

يوجد إتجاه آخذ فى الزيادة نسبيا يتمثل فى إرسال البعثات فيما بين الدول الخليجية خاصة إلى السعودية والإمارات وعمان للدراسة فى الكليات العسكرية

المختلفة فى هذه الدول، كما يتم إرسال طلبة للكويت من الدول الخليجية للدراسة بالكلية الجوية فيها، وهو مايمثل إتجاها يبعث على التفاؤل بزيادة التعاون والتنسيق فى السياسات التدريبية فيما بين الدول الخليجية الست.

أدت حرب الخليج إلى التأثير على البعثات التعليمية التى كانت تقوم الدول الخليجية بإرسالها إلى الكليات العسكرية الأردنية، كما أدت إلى استبعاد الخبراء والمدربين والدارسين العسكريين من الأردن واليمن والسودان فيما بعد الحرب من الدول الخليجية الست وذلك يعود بالأساس إلى مواقف حكومات هذه الدول الثلاث المؤيدة للغزو العراقى للكويت.

ومن ثم يمكن القول بأن حرب الخليج بقدر ما أثبتت من ضعف سياسات التدريب لدى الدول الخليجية الست، إلا أنها أدت إلى زيادة الاهتمام بها ولكن تركز الاهتمام فى بعض الدول على المناورات المشتركة مع قوات دول التحالف، كما أن بعض هذه الدول سعى إلى تطوير بنية تحتية قوية لتطوير القوى البشرية فى مجال التدريب.

ولقد اتسمت الدول الخليجية بشكل عام بغياب التدريبات المشتركة بين الأسلحة المختلفة إلى حد كبير وذلك على الرغم من أن المعركة الحديثة أثبتت كما فى حرب الخليج ضرورة التنسيق والتعاون بين كافة الاسلحة فى المعركة، وهو ما أعلنت الدول الخليجية كثيرا بأنها ستركز عليه فى تدريباتها بعد الحرب ولكن وجدنا التعاون الفعلى فى المناورات هو لمجرد وحدات رمزية.

كما لاحظنا عدم وجود سياسة تدريب تتسم بالتكامل أى تشمل كافة أفرع القوات المسلحة بشكل متكامل حيث يتم التركيز على التمرينات البحرية فى بعض الدول والجوية فى دول أخرى وكانت القوات البرية هى ذات النصيب الأقل فى المناورات المشتركة للدول الست بشكل عام.

الفصل الرابع

سياسات التحالف العسكرى

لدول مجلس التعاون الخليجى

تتسم دول مجلس التعاون الخليجى كما اتضح من دراستنا للعلاقة التوازنية فيما بينها مجتمعة وفيما بين التهديدات التى تواجهها هذه الدول خاصة من جانب العراق أو إيران بصفة رئيسية بعدم التوازن فى القدرات العسكرية فيما بين أى من الدول الست سواء فرادى أو الدول الست مجتمعة. من ثم كان لابد من دراسة سياسات التحالف العسكرية لدى هذه الدول الست وهل لعبت دورا أو مثلت بعدا فى سياسات الدفاع الخاصة بالدول الست وكذلك دراسة ماطرأ عليها من تغييرات وُجِدَت فيما بعد الحرب عنه فيما قبلها خاصة بعد أن كشفت الحرب حدود القدرات العسكرية للدول الست فى مواجهة تهديد عسكرى صريح تمثل فى الغزو العراقى للأراضى الكويتية.

تم تقسيم هذا المبحث إلى نقطتين رئيسيتين: الأولى هى سياسات التحالف العسكرى قبل الحرب والثانية هذه السياسات فيما بعد الحرب، إلا أنه قبل ذلك لزم أن نعرض للإطار النظرى الذى نعتمد عليه فى تناولنا للتحالفات العسكرية للدول الست.

فى البداية أود أن أشير إلى أننا سنعتمد على دراسة البروفيسور Robert Osgood عن الأحلاف المعنونة «طبيعة الأحلاف»(*) أو "The Nature of Alliances" والتى تعد من الدراسات الأساسية عن الأحلاف فى الفترة المعاصرة بالاضافة إلى الاستفادة بشكل أساسى من تجربة عربية للأستاذ الدكتور مصطفى علوى لتطبيق هذه الدراسة على منطقة الخليج(**) مع محاولة إضافة ما استجد من أحداث وكذلك دراسة

التحالفات فيما قبل حرب الخليج الثانية.

فى إطار دراسة «أوسجود» يعرف الحلف بأنه «اتفاق رسمى تتعهد فيه الدول بالتعاون فى استخدام مواردها العسكرية تجاه دولة أو دول معينة وعادة مايلزم دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه باستخدام القوة أو التفكير فى استخدامها ـ سواء كان ذلك بصفة منفردة أو بالتشاور مع الحلفاء ـ فى استخدام القوة فى ظروف معينة»(٢٨٨).

ويسهب «أوسجود» فى التفرقة بين الحلف واتفاق الأمر الجماعى وكذلك اتفاق الدفاع المشترك ولكنه يؤكد على نقطة اساسية وهى أن الحلف العسكرى نظرا لكونه اتفاق للتعاون العسكرى فإنه على أية حال نجد أن الحلف قد يصعب تمييزه عن غيره من الاتفاقات العسكريةمثل اتفاقات المساعدة العسكرية أو القواعد العسكرية، وان كان الحلف يتميز عن الاتفاقات العسكرية بأنه يقيد الخيارات والحرية السياسية للعضو بدرجة أكبر(٢٨٩).

ويميز «أوسجود» بين نمطين من الأحلاف الأول هو ـ الحلف الدفاعى ـ والذى يعنى وجود مصلحة مشتركة لمواجهة تهديدات من دولة معينة أو مجموعة دول خارج الحلف ويستلزم وجوده إجراءات معينة لتسوية الخلافات الداخلية بين الأعضاء.

والثانى ـ الحلف الهجومى ـ ويهدف إلى التغيير القسرى فى الوضع الراهن سواء دوليا أو إقليميا وذلك لزيادة قوة أعضائه(٢٩٠).

أما عن وظائف الأحلاف، فمن وجهة نظر «أوسجود» توجد أربع وظائف للأحلاف هى:

١ـ زيادة القوة العسكرية ـ ويتم ذلك عن طريق دمج الموارد والثروات وتحقيق التعاون المكثف، والهدف من زيادة القوة هو مواجهة حالة هجومية أو دفاعية.

٢ـ الأمن الداخلى ـ حيث يحاول الحلف تدعيم النظام الداخلى وإضفاء الشرعية وتقديم المعونات المادية وأحيانا التدخل العسكرى ضد المعارضة الداخلية.

٣ـ ضبط وتقييد أحد الحلفاء ـ وذلك عن طريق منع أحد الحلفاء من الاعتداء على حليف آخر، ليس عن طريق التهديد وإنما عن طريق الاتفاقات.

٤ـ حفظ الانسجام والتوافق فيما بين أعضاء الحلف من ناحية والنظام الدولى من ناحية أخرى(٢٩١).

أما بالنسبة لمحددات الأحلاف ويذكرها «اوسجود » فى أربعة محددات هى:

أ ـ أنماط المصالح المتوافقة والمتعارضة ـ ويؤكد هنا على أن عدم الاحساس بوجود خطر ماسوف لايجعل للحلف ضرورة أو فائدة ومثال ذلك حلف الناتو حيث الشعور بوجود خطر مشترك جعل الحلف رمزا للتجمع الغربى، وهذا لم يمنع وجود أنماط توافق وتعارض داخل الحلف ولكنها تكون محسوبة.

ب ـ توزيع القوة العسكرية ـ ويرى اوسجود أن التداخل فى توزيع القوة مع أنماط المصالح بين الدول تؤثر ليس فقط على قدرات الأحلاف ولكن ايضا تحدد خصائصها وطبيعة حساسيتها وهى تحدد طبيعة السياسات والتفاعلات داخل الحلف وخارجيا مع الخصم وكذلك توافر القوة العسكرية وإرادتهم السياسية للتعاون عسكريا حتى إذا ماقدمت إحداها الجزء الأكبر.

جـ ـ قدرات الحلف ـ هناك قدر من المتطلبات العسكرية والسياسية للحلف منها الاستقرار الداخلى كسلطة تنفيذية قوية، وسياسة خارجية متجانسة وقوة اقتصادية.

هذه القدرات تتيح للدولة إمكانية الاعتماد عليها ودخولها فى حلف بالإضافة إلى قدرة الدولة على توزيع وتوظيف قدراتها بالشكل الذى يحقق صالح الجميع.

دـ عقلية التحالف ـ وهى مدى قبول أو وجود عقلية مؤيدة للتحالف ـ Alliance Mind-

ednless لدى الدول أعضاء الحلف أو وجهة النظر الموضوعية للحكومة تجاه الأحلاف ويرى أن الدول المستقلة حديثا ترفض فكرة الاحلاف خاصة فى ظل الحرب الباردة.

ويرى أوسجود أن المحددات الأربعة يجب النظر اليها مجتمعة لتقييم أى حلف فى الماضى أو الحاضر وكذلك مستقبله وإن كان المحددان الأولان أكثر أهمية.

وبعد هذا التناول الموجز للأساس التحليلى الذى سوف نعتمد عليه للتحالفات العسكرية للدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى يمكننا الانتقال إلى تقسيم هذا المبحث والذى يتمثل فى:

المطلب الأول ـ سياسات التحالف قبل الحرب

المطلب الثانى ـ سياسات التحالف بعد الحرب

المطلب الأول

سياسات التحالف قبل الحرب

يمكن تقسيم التحالفات العسكرية إلى نوعين رئيسيين من التحالفات: الأول يتعلق بالتحالف فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى الست. والثانى يختص بالتحالف فيما بين دول المجلس وبين قوى أجنبية، أما البعد الخاص بتحالفات خليجية / عربية فقد كان غائبا أو محدودا لدرجة يصعب الحديث عنها.

أولا: التحالف فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى.

ـ التحالف فيما بين دول المجلس يتم بشكل أساسى من خلال مجلس التعاون الخليجى، ولقد تناولنا نشأة المجلس وتطور التعاون العسكرى فيما بين أعضائه وبالتالى سيكون عرضنا هنا إلى بعض النقاط المحددة وتحليل ذلك التعاون طبقا لنظرية «اوسجود» عن الأحلاف.

نجد أن تأسيس المجلس بصفة أساسية نشأ من أجل دواع أمنية ودفاعية وذلك لحماية الدول الست من الأخطار المتعلقة بالأمن الداخلى وتهديد النظم الحاكمة فيها وكذلك لتأمينها من تهديد آخر أقل حدة يتمثل فى عمل عسكرى مباشر سواء من إيران أو العراق أو الاتحاد السوفيتى السابق.

على الرغم من أن إنشاء المجلس ارتبط بالعديد من الآمال والطموحات الخاصة بدعم الأمن والاستقرار والدفاع عن الدول الأعضاء وهو ماظهر فى تصريحات قادة دول المجلس حيث أكد وزراء الخارجية للدول الست عند إنشاء المجلس أن «المجلس سيكون إطارا لتنسيق كل السياسات الحكومية بما فيها الدفاع والأمن والداخلية حماية للاستقرار فى الخليج»[٢٩٢]. كما ذكر الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت أن «المجلس يشكل دعما وقوة لصالح المنطقة ولصالح الأمن والاستقرار فيها وأنه قد أنشىء أصلا لرد وردع أى تفكير بالتدخل فى شئوننا»[٢٩٣].

إلا انه بشكل عام حرصت الدول الست على عدم إبراز الصيغة العسكرية للمجلس وذلك بعدم النص صراحة على التعاون فى المجالات العسكرية وذلك لعدم استفزاز العراق وإيران ببيان الصيغة العسكرية للمجلس وإنما اكتفت هذه الدول فى الميثاق الخاص بإنشاء المجلس على صيغة عامة تتعلق بالتعاون فى كافة المجالات وضمنيا يشمل ذلك المجالات العسكرية. ولقد استطاع المجلس أن يحقق تقدما فى التعاون فى المجالات الاقتصادية ومجالات الأمن الداخلى. أما بالنسبة للمجالات العسكرية فقد سعى إلى حث الدول الست على تعزيز قدراتها العسكرية منذ إنشائه فبلغ إجمالى مشتريات السلاح للدول الست إلى ٤٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٢[٢٩٤].

فشلت الدول الست فى تحقيق تقدم كبير فى المجالات العسكرية حيث أنشئت العديد من اللجان فى إطار المجلس وعقدت اجتماعات على كافة المستويات سواء

رؤساء الأركان أو وزراء الدفاع وكذلك رؤساء الدول ولكن فيما قبل الحرب لم يتمكنوا من تحقيق تقدم فى المجال العسكرى إلا بإنشاء قوة عسكرية رمزية هى قوات درع الجزيرة التى لاتكفى للصمود لمدة محدودة فى معركة حربية حقيقية أو نجدة إحدى دول المجلس عند تعرضها لتهديد حقيقي.. ولقد فشلت الدول الست في التوقيع على اتفاق دفاع مشترك لدول المجلس فى عام ١٩٨٤ بسبب المعارضة الكويتية(٢٩٥).

عملت الدول الست على إنشاء شبكة دفاع جوى متطورة ومحطات للإنذار المبكر وعُقدت الآمال على طائرات الأواكس الأمريكية التى اشترتها السعودية لكى تكون أساس هذه الشبكة وحينذاك أوضح مصدر أمريكى فى البنتاجون أن «طائرات الأواكس» يقصد من استعمالها ربط القوات الأمريكية المرابطة فى اسرائيل ومصر وتركيا وخليج عمان وقوات الدفاع الجوى السعودى والكويتى ودول مجلس التعاون الأخرى فى شبكة تقودها الولايات المتحدة(٢٩٦). إلا أنه حتى فى هذا المجال لم يتم تحقيق تقدم فيما بين الدول الست على الرغم من المساعدة الأمريكية.

استطاعت الدول الست تحقيق تقدم فى مجال دعم القوى العسكرية الأضعف وذلك بتقديم دعم عسكرى إلى عمان والبحرين بتخصيص موارد مالية لمساعدة هذه الدول فى شراء الأسلحة كما تواردت أنباء عن وجود قوات سعودية فى البحرين لمساعدتها فى شئون الأمن الداخلى(٢٩٧).

لم تستطع الدول الست ايجاد درجة معقولة من التنسيق بين سياساتها الدفاعية وكانت التدريبات المشتركة تتم بصورةرمزية وتعانى الكثير من القصور، بل أنها لم تستطع تطوير قواتها العسكرية بصورة مشتركة لمواجهة الحرب العراقية/ الايرانية على الرغم من كونها حافزا لإنشاء المجلس.

اذا حاولنا تحليل طبيعة التحالف العسكرى فيما بين الدول الست قبل حرب الخليج الثانية سنجد أن طبيعة التحالف بين الدول الست من حيث نمط هذا التحالف هو تحالف دفاعى يهدف إلى حفظ الوضع القائم وليست له أى نوايا هجومية تجاه أطراف أخرى أما من حيث وظائف الحلف فقد ظهرت لدى هذا التحالف وظيفتان من الأربع وظائف التى عرضها «أوسجود» وتتمثل هاتين الوظيفتين فى: زيادة القوة العسكرية بدمج الموارد والثروات وذلك لمواجهة حالة هجومية وذلك من خلال دعم الدول الأقل مثل عمان والبحرين ومن ثم استطاعت تحقيق تقدم فى هذا المجال.

الوظيفة الثانية تمثلت فى تحقيق الأمن الداخلى وبالفعل استطاعت الدول الست إبقاء النظم الحاكمة واستقرارها كهدف رئيسى ونجد أن التهديد الداخلى هو أكثر أهمية وكذلك استطاعت إبرام الاتفاقية الأمنية الموحدة للتعاون فى الشئون الأمنية بل ومساعدة بعضها البعض ضد التهديدات الداخلية مثل مساعدة السعودية للبحرين فى مواجهة الاضطرابات فى الأخيرة.

أما بالنسبة للوظيفتين الثالثة والرابعة وهى ضبط وتقييد أحد الحلفاء والنظام الدولى فلم تظهرا بوضوح. كما أنه بوجه عام فإن وظائف هذا التحالف كانت محدودة.

وفيما يتعلق بمحددات الحلف فإن الدول الخليجية الست تملك المحدد الأول والذى يتعلق بأنماط المصالح المتوافقة والمتعارضة حيث تتفق الدول الست على وجود خطر مشترك كما أن درجات التعارض كانت أقل حدة عنها بعد الحرب حيث أدت الحرب العراقية / الإيرانية إلى زيادة اتساق وترابط الدول الست وإن كانت بعض الدول مثل عمان وقطر كانت لها توجهات مخالفة للسعودية تجاه إيران حيث تميل السعودية إلى معاداة إيران بصورة واضحة.

أما بالنسبة للمحدد الثانى فإن الدول الست عانت من خلل فى توزيع القوة العسكرية لصالح السعودية مقارنة ببقية الدول الخمس خاصة حالتى قطر والبحرين اللتان تعانيان من ضعف شديد فى قدراتهما العسكرية وهو مايشكل عائقا للتعاون حيث تخشى الدول الأصغر من هيمنة سعودية إذا ماقدمت هى الموارد العسكرية الأساسية للتحالف ومن ثم فقد غابت الارادة السياسية حتى إذا عرضت السعودية المشاركة أو تقديم القوات اللازمة.

ـ أما المحدد الثالث والذى يتعلق بقدرات الحلف فإن متطلبات فاعلية الأحلاف من الاستقرار الداخلى والسلطة التنفيذية القوية وسياسة خارجية متجانسة وقوة اقتصادية توافرت إلى حد بعيد لدى الدول الست أكثر من أى دول أخرى فى العالم النامى وإن كان يشوبها شيئًا من عدم التوازن سواء فى السياسة الخارجية أو القدرات الاقتصادية وإن كانت أكثر انسجاما من غيرها كما أوضحنا.

أما عقلية التحالف أو المحدد الرابع فإن ذلك يمثل عائقا أمام التحالف العسكرى بين دول المجلس الست حيث أنها لاتريد إرتباطا رسميا فيما يتعلق بشئونها العسكرية أو السياسية حتى لو كان من جانب دولة خليجية أخرى وإنما تسعى إلى درجة عالية من الاستقلالية واعتبار التحالف كعلاقة تحمل فى طياتها احتمالات التدخل فى الشئون الداخلية.

ثانيا: التحالفات مع قوى خارجية

اتسمت توجهات الدول الخليجية الست فيما قبل الحرب خاصة من الناحية العلنية بتجنب الأحلاف مع القوى الخارجية وإن كانت معظم هذه الدول من الناحية الواقعية أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة وإن لم يكن ذلك بشكل علنى ومن ثم فإننا

يجب أن نتناول التحالفات من ناحيتين: الأولى الناحية العملية والثانية الناحية الرسمية العلنية.

ـ من الناحية العلنية: حاولت الدول الست بشكل عام تجنب الأحلاف مع القوى الخارجية وذلك لعدم استفزاز الأطراف الأخرى فى المنطقة أو خارجها وكذلك للحفاظ على صورة النظام الحاكم امام الشعب حيث تنظر الجماهير إلى هذه الأحلاف باعتبارها صورة من صور التبعية لاضرورة لها.

ومن هنا فقد أعلنت الإمارات مبدأ عدم الانحياز وعدم الارتباط بأية أحلاف عسكرية مع الدول العظمى وذكر رئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أنه «لايجوز لنا نحن العرب أن نعتمد على دولة، ولكن يجب أن نعتمد على أنفسنا بالدرجة الأولى وإذا كان العالم ينقسم إلى معسكرين أو أكثر فإننا نحاول أن نكون بدولنا بعيدين عن ذلك، فنحن لسنا طرفا فى أى معسكر ولسنا مع معسكر آخر، أما الصراعات والمسائل المذهبية فإن بلادنا بعيدة عنها[٢٩٨].

كما أن الإمارات وعمان حرصتا على الروابط مع موسكو لكونها تدعم عدم الانحياز[٢٩٩]. ولقد كانت الكويت أكثر الدول الست رفضا للتحالف مع قوى غربية من الناحية العلنية منذ استقلالها وحرصت على اقامة علاقات سياسية مع الاتحاد السوفيتى بل أنها كانت الدولة الوحيدة فى عام ١٩٨٥ التى لها علاقة دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى فيما بين الدول الست بل أنها على لسان وزير خارجيتها أوضحت ان التهديد للمنطقة يأتى من الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتى.

كما حرصت السعودية على عدم عقد تحالفات علنية مع قوى خارجية خاصة الولايات المتحدة نظرا لثقلها السياسى فى المنطقة وفى الدائرتين العربية و الإسلامية .

أما بالنسبة للبحرين فإنها لم تجد غضاضة فى التحالف مع الولايات المتحدة لحماية أمنها خاصة لأن التحالف فيما بينهما يعود إلى زمن بعيد.

ـ من الناحية الواقعية ـ نجد أن الولايات المتحدة حرصت على عقد تحالفات مع الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى وذلك لضمان تدفق البترول إليها وكذلك لتنفيذ سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتى والتى يمثل الخليج العربى والمحيط الهندى ركنا أساسيا فيها. ولقد وجدت الولايات المتحدة ضرورة إيجاد قواعد ثابتة وتخزين اسلحة ومعدات لها فى المنطقة وذلك لاعتقادها بأن الحرب العالمية الثالثة قد تبدأ من هناك وبالتالى لابد من الاستعداد لذلك دون انتظار ترحيب حكومات المنطقة من عدمه(٣٠٠).

ومن ثم عملت الولايات المتحدة على إيجاد نفوذ لها حتى من عام ١٩٤٩ وإن كانت تمثلت قواتها فى البداية فى خمس سفن تمثل «قوة الشرق الأوسط» التى تتخذ من البحرين قاعدة لها، كما أن الثورة الإيرانية والغزو السوفيتى لإفغانستان فى عام ١٩٧٩ أدى إلى انتشار القيادة المركزية الأمريكية فى فلوريدا "USCENTCOM" واستطاعت الولايات المتحدة إقناع عمان بتوقيع اتفاق معها يسمح بتخزين أسلحة أمريكية وإجراء تدريبات مشتركة. كما أنها من خلال اسهامها فى بناء القوات الجوية السعودية استطاعت التعاون مع السعودية وإن كان ذلك لم يتم فى صيغة اتفاق رسمى(٣٠١).

ولقد استطاعت الولايات المتحدة تحقيق تقدم فى التعاون العسكرى مع عمان فأقامت قاعدة مصرة البحرية وقاعدة تماريت الجوية فى عمان، كما استطاعت الحصول على تسهيلات فى السعودية(٣٠٢). بل ان السلطان قابوس حاكم عمان ذكر فى ورقة عمل تقدم بها إلى الاجتماع التأسيسى للمجلس تضمنت أن المحافظة على أمن المنطقة

لايمكن أن يحدث دون التعاون العسكرى المباشر مع الولايات المتحدة وهذا من خلال وجود بحريتها فى المنطقـة(٣٠٣).

كانت الكويت من أشد الدول الخليجية معارضة للتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة إلا أنه مع تطور الحرب العراقية / الإيرانية وتزايد التهديد الإيرانى لناقلات النفط الكويتيـة سعت إلى الولايات المتحدة من أجل رفع العلم الأمريكى على هذه الناقلات لحمايتها وإن كانت الكويت حرصت أن يتم ذلك فى إطار دولى واسع ورغبة فى حماية الملاحة فى الخليج وتوضيح أن ذلك ليس تحالفا عسكريا بينها وبين الولايات المتحدة.

نخلص من ذلك إلى أن التعاون العسكرى بين الدول الخليجية الست مع الولايات المتحدة ـ مع استثناء قطر والإمارات حيث لم ترد بيانات محددة عن تعاونهما عسكريا مع الولايات المتحدة ـ كان يتم بصورة سرية مع الحرص على عدم الدخول فى تحالفات عسكرية رسمية أو وضع صيغة محددة للتعاون مع الولايات المتحدة. وأن الشكل الأكثر وضوحا فى هذا التعاون غير المعلن كان فى الغالب يتم فى صورة قواعد عسكرية وتخزين للأسلحة العسكرية الأمريكية إلا أن التعاون العسكرى زادت كثافته إبان الحرب العراقيـة / الإيرانيـة وبعد حدوث الثورة الإيرانيـة والغزو السوفيتى لأفغانستان.

يمكن إرجاع عدم نجاح الولايات المتحدة فى تحقيق تقدم واضح فى التحالف مع الدول الست بالنظر إلى طبيعة المصالح حيث تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة ومنع السوفييت من الوجود فى الخليج والاستفادة من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وبالتالى تركز على المصادر الخارجية للتهديد أو عمل عسكرى مباشر بينما الدول الخليجية ترى أن التهديد الداخلى أهم وأن الهدف هو استقرار النظم

الخليجية ومن ثم فهى ليست فى حاجة إلى تحالف عسكرى علنى وإنما فقط فى حاجة إلى دعم وتأييد أمريكى لهذه النظم، بل وأن عقلية التحالف أو قبول مبدأ التحالف مع قوة عسكرية لمواجهة خطر خارجى هو أمر غير مقبول خاصة إذا كان الحليف ليس دولة عربية أو اسلامية وهو مايتضح فى إصرار قادة ومسئولى دول المجلس على التأكيد أن مجلس التعاون ليس حلفا ضد أحد.

ومن ثم ترى هذه الدول أن استقرار نظام الحكم وتوافر قبول للحكام فى مواقعهم الحالية هو محل الاهتمام وأن وجود عدوان خارجى ظل أمراً ثانويا قبل الحرب، ومن ثم فقد خشيت هذه الدول من الأفكار الثورية الإيرانية أو الراديكالية العراقية أكثر من عمل عسكرى مباشر من هاتين الدولتين(٣٠٤). ولحماية الأمن الداخلى لم تجد السعودية غضاضة فى الاستعانة بحوالى ٦ آلاف جندى باكستانى يمكن رفع عددهم إلى ٢٠ الف جندى فى حالة الطوارىء بعد حوادث عام ١٩٧٩(٣٠٥).

ومن ثم فقد كان التحالف العسكرى مع القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة يتم بشكل غير معلن ولايتخذ صيغة رسمية إلا أن هذا الوضع تغير بعد حرب الخليج الثانية وهو ماسيكون محل تحليل وعرض أوسع.

المطلب الثانى

سياسات التحالف بعد الحرب

أبرزت حرب الخليج الثانية مدى ضعف دول المجلس سواء فرادى أو مجتمعين فى مواجهة تهديد عسكرى فعلى، حيث أوضحت عدم قدرة الكويت على الصمود ولو لفترة زمنية محدودة أمام هجوم عراقي، ومن ثم اتجهت الدول الخليجية الست إلى تنمية قوتها الذاتية للدفاع عن أراضيها وكذلك التحالف مع قوى أخرى سواء عن طريق تدعيم التحالف المتمثل فى مجلس التعاون الخليجى أو إدخال أطراف عربية إلى التحالف فيما بين الدول الست وهى مصر وسوريا وإرتكز ذلك التحالف على إعلان دمشق أو صيغة ٦ + ٢ والاتجاه الأخير والأكثر وضوحا هو السعى نحو الضمانة الخارجية لأمن الدول الست من خلال اتجاه الدول الست بشكل منفرد إلى عقد اتفاقات وتحالفات أمنية ودفاعية مع قوى أجنبية عظمى لحماية أمنها. وفيما يلى نتناول مجالات التعاون الثلاثة.

أولا: التحالف بين دول مجلس التعاون الخليجى

اتجهت تصريحات قادة الدول الست فيما بعد حرب الخليج الثانية مباشرة إلى المناداة بضرورة دعم التعاون العسكرى الخليجى والسعى نحو إنشاء قوة خليجية مشتركة وتجميع الموارد العسكرية الخليجية من أجل الدفاع عن دول المجلس مع السعى إلى تطوير القدرات العسكرية للدول الست وإنشاء قوة دفاعية خليجية مشتركة أكثر تطورا وقدرة على حماية أمن الدول الست والدفاع عنها.

قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بتقديم خطة عمانية اقترحت إنشاء قوة خليجية مشتركة أو «جيش خليجى موحد» من ١٠٠ الف جندى من الدول الست

ويتمتع بقيادة مستقلة عن أى دولة من دول مجلس التعاون ومسئولة كليا امام مجلس التعاون وانتهى من اعداد هذه الخطة فى أكتوبر ١٩٩١(٣٠٦). إلا أن هذه الخطة قوبلت بفتور سعودى بالأساس وكذلك بقية الدول الأعضاء لم تتحمس للفكرة وتم شكر السلطان قابوس على مجهوده وهو مايعنى إرجاء المشروع للدراسة وبالتالى إلى مالانهاية وذلك على الرغم من التصريحات العمانية التى شددت على ضرورة إيجاد قوة ضاربة واستيعاب دروس أزمة الكويت وعجز القوى الذاتية وقوة درع الجزيرة وضرورة السعى نحو تأسيس قوة خليجية كبيرة وإن كان يمكن تقليل عدد ١٠٠ الف بشكل محدود(٣٠٧). ولكن الفكرة لم تدخل حيز التنفيذ.

وفى عام ١٩٩٤ وفى شهر إبريل انعقدت اللجنة العسكرية العليا لدول مجلس التعاون الخليجى للمرة الأولى تبعا لقرار قمة المجلس الأعلى لدول المجلس فى الرياض للبحث فى موضوع الدفاع الجماعى والتعاون العسكرى بين الدول الست وبحثت إنشاء قوة عسكرية خليجية متطورة لقوات درع الجزيرة يبلغ عددها ٢٥ الف جندى ودراسة إنشاء شبكة للانذار المبكر وإعداد دراسة عن ذلك وتقديمها إلى القمة الخليجية المقبلة(٣٠٨). وبالفعل فى اجتماع وزراء الدفاع بالرياض فى نوفمبر ١٩٩٤ تم الاتفاق على رفع عدد عناصر قوة درع الجزيرة إلى ٢٥ الف مقاتل خلال عام ١٩٩٦ مع التركيز على إجراء المناورات المشتركة لجميع الأسلحة لدول المجلس مع تحديث الأسلحة التى تمتلكها جيوش المجلس وإقامة شبكة للإنذار الجوى المبكر(٣٠٩).

بعد أن كان وزراء الدفاع الخليجيون قد أقروا فى نوفمبر ١٩٩٣ صيغة بديلة للجيش الخليجى الموحد تتضمن.

أ ـ تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس لبناء القدرة الخليجية المشتركة.

ب ـ تعزيز التعاون بين الجيوش الخليجية بإقامة «حزام أمنى دفاعى» يحيط بدول

المجلس ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوى ونظام للإنذار الجوى المبكر وذلك بربط شبكات الدفاع الجوى الرادارات فى الدول الست ببعضها بعضا وترتبط بها كذلك طائرات الإنذار المبكر «أو أكس» التى تمتلكها السعودية.

جـ - مشروع طويل المدى لتطوير قوات درع الجزيرة الحالية بتشكيل فرق خليجية مدرعة موحدة تابعة لها على أن يصل عددها خلال ثلاث سنوات إلى ٢٥ الف رجل[(٣١٠)].

إلا أنه مع نهاية عام ١٩٩٥ لم يتم الإعلان عن تقدم نحو تنفيذ مشروعات عام ١٩٩٣ التى تم إقرارها فى عام ١٩٩٤ بل أن التوجهات الفردية لدول المجلس قد زادت وهوة الخلافات قد اتسعت واحتمالات تحقيق تقدم فى مجال التحالف العسكرى الجماعى قد قلت خاصة بعد تصاعد حدة الخلافات الحدودية سواء بين قطر والبحرين أو بين قطر والسعودية واليمن لم يتم حلهما حتى نهاية عام ١٩٩٥. بل وأنه فى القمة الأخيرة لرؤساء دول المجلس اشتد الخلاف القطرى / السعودى حول اسلوب تعيين الأمين العام للمجلس وقاطعت قطر الجلسة الختامية للمجلس فى أول مرة فى تاريخه. كما ظهر التباين بين وجهات النظر أى التوافق والتعارض تبعا لمحددات «أوسجود» تجاه التهديد العراقى وكذلك الإيرانى كما أوضحنا فى مواضع سابقة. كما أن زيادة القدرات العسكرية للدول الست لم يسهم فى دعم توجهها نحو التعاون الجماعى وتوظيفها لتحقيق الدفاع المشترك وإنما تم تدعيم التوجه الفردى. من ناحية أخرى قلت القدرات الاقتصادية للدول الست نتيجة لتحملها أعباء الحرب بل وظهرت هذه الدول لأول مرة ضمن قائمة الدول المقترضة[(٣١١)].

أما بالنسبة لعقلية التحالف أو القبول للإنضمام إلى أحلاف فإن التوجه نحو حلف جماعى خليجى مشترك للدول الست لم يشهد تقدما نتيجة للتركيبة التقليدية القبلية

وما أحدثته الخلافات الحدودية بين الدول الست[٣١٢]. وكذلك رغبة النظم الحاكمة.

لم تؤد الحرب إلى تحقيق تقدم فى وظائف التحالف وإنما استمرت كما هى أى زيادة القوة العسكرية للأعضاء والأمن الداخلى وإن كان قد ظهر العديد من السلبيات فيما يتعلق بعدم قدرة التحالف على حل الخلافات فيما بين أعضائه أو ضبط أعضاء التحالف. أما محددات التحالف فقد قلت إمكانية توافرها فيما بين الدول الست ومن ثم لم يكن من الغريب عدم تحقيق المجلس لأى تقدم فى النواحى العسكرية فيما بعد الحرب فى إطار تعاونها معا ونتيجة للإقتناع بعدم جدوى قوة خليجية مشتركة تشكل رادعا لمصادر التهديد التى تواجه دول المجلس الست.

ثانيا: التحالف على أساس إعلان دمشق (٦ + ٢)

أود فى البداية أن أستعير تلخيصا لوصف إعلان دمشق يوضح المراحل المختلفة التى مر بها وهو.. أن إعلان دمشق «تحول من مشروع جنينى إلى حلف عسكرى ثم إلى تحالف سياسى هش»[٣١٣]. حيث إن هذا التوصيف يقدم المراحل المختلفة التى مر بها إعلان دمشق حيث إنه بعد أن صدر الإعلان فى ٦ مارس ١٩٩١ من جانب دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا انتعشت الآمال فى حلف شامل فيما بين الدول الثمانى يشمل كافة مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك العسكرية وبالنظر إلى الإعلان نجد أنه يمثل نواة لتكوين منظمة للأمن الإقليمى الجماعى فى المنطقة العربية وقوة سلام عربية بعد ذلك كما ذكرنا وبعد أن هدأت الحماسة الناتجة عن الحرب بدأت دول مجلس التعاون الخليجى - كما أوضحنا سابقا - فى تفريغ الإعلان من محتواه الأمنى والعسكرى وأصبح الإعلان على حد وصف وزير الخارجية المصرى «يترنح» ولا يجد من يقَّوم إعوجاجه.

كما استمرت اجتماعات الدول الثمانى دون تحقيق تحالف جماعى نظرا لعدم رغبة الدول الخليجية الست خاصة السعودية وعمان فى دور مصرى أو سورى عسكرى على أراضيها ونظرا للضغوط الإيرانية على الدول الست وبالفعل إتفقت الدول الست على ترك التنسيق العسكرى بين مصر وسوريا وأى دولة خليجية يتم بشكل ثنائى وليس جماعيا ولم يحقق الإعلان تقدما حتى الآن.

ففى القمة الأخيرة فى يوليو ١٩٩٥ لوزراء خارجية دول الإعلان تمت مناقشة وثيقة هامة للغاية عن التنسيق والتعاون بين دول الإعلان تناولت قضايا الشرق الأوسط ومساندة الإمارات فى قضية الجزر الثلاث والتأكيد على وحدة العراق ومناقشة الأوضاع فى الشيشان وأفغانستان(٣١٤).

إذا مانظرنا إلى نمط هذا التحالف تبعا لتوصيف «أوسجود» فسنجد أنه حلف دفاعى، أما بالنسبة لوظائفه فكان يمكن أن يقوم بتنمية القوة العسكرية للأطراف، وخلق التجانس والانسجام وكذلك تأسيس نظام أمنى إقليمى مستقر(٣١٥). كما كان يمكن أن يسهم فى زيادة الأمن الداخلى فيما بين الدول الأعضاء بزيادة مستوى التنسيق الأمنى فيما بينها والاستفادة بالخبرات المصرية والسورية فى المجال الأمنى وكذلك تبادل المعلومات الأمنية إذا ماتم تنفيذه إلا أن هذا الحلف إفتقر إلى العديد من محددات الأحلاف التى عرضها «أوسجود» والتى يمكن من خلالها تفسير عدم اتمامه.

فأولا: افتقر الحلف إلى وجود اتفاق حول مصالح معينة وكانت معدلات التعارض أكبر حيث اختلفت النظرة إلى العراق وكذلك إلى ايران سواء بين مصر وسوريا من جانب حيث تنظر سوريا إلى العراق كمصدر تهديد مستمر بينما يمكن التعايش مع إيران فى حين ترى مصر أن العراق يمكن التعايش معه بينما إيران مصدر رئيسى للتهديد ناهيك عن الاختلافات فى إدراك الدول الخليجية الست التى أوضحناها وبالتالى كانت

أنماط وحالات التعارض أكبر. ثم أن التفاوت فى توزيع القوة العسكرية وتوظيفها فى خدمة الحلف كان محل شك من جانب الدول الخليجية بل وساد التقليل من حجم وقدرة مصر وسوريا فى مواجهة تهديد أكبر مقارنة بالضمانة الأجنبية.

أما عن قدرات الحلف فقد عانت مصر وسوريا من مشاكل اقتصادية وكذلك الدول الخليجية الست وبالتالى فالاخيرة لاترغب فى أن تتحمل أعباء القوات العسكرية للحلف كاملة بينما مصر وسوريا ليستا على استعداد لتحمل هذه النفقات أيضا أو جزء منها بل أنهما تسعيان إلى مكاسب اقتصادية من وراء ذلك الحلف وليس تحمل أعباء إضافية.

أما المعوق الأخير فيتمثل فى قبول التحالف مع دول عربية حيث أن خبرة حرب الكويت عمقت الفجوة فيما بين الدول الخليجية الست وبقية الدول العربية مما يجعل الشك فى نوايا مصر وسوريا يظهر من وقت لآخر وهو مايعوق تحقيق تحالف عسكرى.

وبذلك نجد أن العوامل المساعدة على الفشل أكثر من تلك المهيئة للنجاح وبالتالى سقط الحلف العسكرى الذى كان يمكن أن يؤسس على إعلان دمشق.

ثالثا: التحالف مع القوى الأجنبية

أدت حرب الخليج الثانية إلى بروز إتجاهين أساسيين فى سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى الأول: تطوير القدرات الدفاعية الأمنية لكل دولة على حدة والثانى: السعى نحو عقد اتفاقات وتحالفات أمنية دفاعية مع الدول الكبرى خاصة الدول الكبرى الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن، وكان للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا نصيب الأسد من هذه التحالفات، إلا أن اتجاهات الدول الخليجية الست قد إختلفت سواء من حيث تحديد الحلفاء وكذلك سرية وعلانية التحالف ومضمون ذلك

التحالف وإن كان الهدف واحدا وهو توفير الضمانة الخارجية لأمن هذه الدول.. وفيما يلى نتناول طبيعة تحالفات مابعد الحرب بالعرض والتحليل.

قامت الولايات المتحدة بدور المهندس لتحالفات مابعد الحرب فى منطقة الخليج، ففى البداية سعت إلى تشجيع تحالف أمنى / دفاعى جماعى مع الدول الست أعضاء المجلس بل وعملت على ضم مصر وسوريا إلى هذا التحالف. ففى العاشر من مارس ١٩٩١ اقترح وزير الخارجية الأمريكى حينذاك جيمس بيكر خطة تتضمن تدريبات مشتركة للقوات البرية والجوية للولايات المتحدة والدول الثمانى وتهدف كذلك إلى ضمان وجود بحرى دائم للولايات المتحدة فى الخليج العربى[٣١٦].

ظهر ميل الدول الست إلى عدم الدخول فى تحالفات جماعية مع الولايات المتحدة وتفضيلها الثنائية. ولقد راعت الولايات المتحدة الرغبة الخليجية. وبالفعل سعت إلى المسارات الفردية، وفى ديسمبر ١٩٩٤ اعلن وزير الدفاع الأمريكى «وليام بيرى» ان الولايات المتحدة لديها اتفاقيات مع كل حلفائها الخليجيين تحكم العمليات القائمة والعمليات المحتملة لقواتها مع هذه الدول[٣١٧]. وهو مايؤكد نجاحها فى عقد هذه التحالقات وإنشاء شبكة منها تضمها مع الأطراف الخليجية بصفة ثنائية كما أن بعضاً من هذه الاتفاقات اتسم بالطابع السرى.

فيما يلى نتناول الاتجاهات الخاصة بالدول الست المتعلقة بالتحالفات العسكرية كل دولة على حدة.

السعودية

كانت السعودية من أكثر الدول الخليجية الست معارضة للوجود العسكرى المباشر لقوى أجنبية على أراضيها ومن ثم وجدت صعوبة فى التوقيع على تحالف دفاعى علنى

مع الولايات المتحدة وإنما سعت إلى الابقاء على تعاون عام يتمثل فى تدريبات مشتركة وتخزين بعض المعدات الأمريكية وبعثات أمريكية محدودة. ولقد أوضح وزير الخارجية السعودى ان المملكة لاتقبل وجود قوات أجنبية على أراضيها أو تخزين معدات بشكل واسع، إلا أنه لم يخف حاجة بلاده إلى ضمانة أجنبية ضد تهديد عراقى أو إيرانى مستقبلى وإن كان ذلك بصورة ضمنية(٣١٨). ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الاتفاق العام وإن كانت الشكوك تثور حول وجود اتفاقات وترتيبات سرية لم يعلن عنها خاصة أن الأمريكيين يدركون أن المملكة حريصة على إبقاء مضمون هذه التحالفات سرا. كما أن ماضى العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة قد جعل من السعودية حليفا لايمكن الاستغناء عنه سواء فى منطقة الخليج أو فى مناطق أخرى من العالم.. حيث ساندت السعودية المجاهدين الأفغان كما شجعت الملك الحسن من أجل تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية وذلك وفق السياسة الأمريكية(٣١٩).

ولقد مثل رفض الوجود الأجنبى المباشر أو تحالف عسكرى علنى مع أى دولة أجنبية اتجاها ثابتا ومعلنا لدى السعودية حفاظا على مكانتها الإقليمية وكذلك توافقا مع الرأى العام الداخلى مع إيجاد نوع من توزيع الأدوار بحيث تسمح لبقية الدول الخليجية خاصة الكويت بعقد هذه الاتفاقات، كما تشير إلى احتمال وجود اتفاقات سرية وهو مايتضح من التصريحات الأمريكية المؤكدة على التوصل إلى اتفاقات مع كل من الحلفاء الخليجيين وحفاظ الولايات المتحدة على صفة سريتها.

الكويت

مثلت الحالة الكويتية تغيرا تاما فى التوجهات الخاصة بالتحالفات حيث كانت الكويت من أكثر الدول الرافضة لها قبل الحرب، ولكن بعد الحرب كانت أول وأكثر

الدول الخليجية عقدا لاتفاقيات دفاعية مع الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن والمالكة لأضخم قوى عسكرية فى العالم. ولقد كان آخر هذه الاتفاقيات مع الصين عام ١٩٩٥(٣٢٠). إلا أن أكثر هذه التحالفات رسوخا وكثافة كان مع الولايات المتحدة سواء من حيث السماح بوجود قوات بحرية أو برية أو جوية لها في الكويت، حيث تم تأسيس قواعد طيران حربية فى الكويت كأول تمركز ثابت للقوات الأمريكية فى منطقة الخليج(٣٢١). كما تم تخزين حجم هائل من الأسلحة الأمريكية بها تبعا لهذه الاتفاقيات. حيث زاد اتجاه الكويت إلى تشجيع الوجود الأمريكى الضخم بها بعد التحركات العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤، وبعد إعلان الولايات المتحدة أنها تسعى إلى إنشاء قوة أمريكية فى الخليج تحتوى على كافة الأسلحة وقوامها ٦٠ الف جندى أمريكى(٣٢٢).

قطر

ظهرت قطر بصورة واضحة على خريطة تحالفات مابعد الحرب فى الخليج حيث سعت إلى عقد اتفاقية دفاعية مع فرنسا بعد الحرب مباشرة، كما سعت إلى إجراء مفاوضات حول اتفاقية دفاعية مع بريطانيا تم الاتفاق على مسودة لها فى عام ١٩٩٣(٣٢٣)*.

وعلى الرغم من تراجع قطر عن عقد اتفاق دفاعى مع الولايات المتحدة بعد الحرب مباشرة نظرا لأن الولايات المتحدة حليف استراتيجى دائم للبحرين التى تنازعها السيادة على جزر فشت الديبل وحوار وتوتر العلاقات بين الدولتين الخليجيتين. إلا أن قطر سعت إلى عقد اتفاق دفاعى طويل الأجل مع الولايات المتحدة يستمر لمدة ٢٠ عاما يحكم وجود بعثات التدريب الأمريكية فى قطر كوسيلة لترتيبات الدولتين بعد

الحـــرب[٣٢٤]. كما يتم تخزين معدات أمريكية فى قطر وذلك حسب اتفاق يسمح للولايات المتحدة بتخزين معدات على أراضيها، ولقد أعلن البنتاجون فى ديسمبر ١٩٩٤ ان لواءً مدرعًا أمريكيًا سيتم وضعه فى قطر[٣٢٥]. وهو مـايعنى أن قطر تخطت عقبة البحرين وأصبحت من أكثر الدول الخليجية تعاونا مع الولايات المتحدة لضمان أمنها.

البحرين

لم يتغير الموقف البحرينى كثيرا فيما بعد الحرب عن قبلها بل إزداد التحالف الأمريكى/ البحرينى رسوخا، حيث أن البحرين لم تجد غضاضة فى إبراز تحالفها العسكرى مع الولايات المتحدة فيما بعد الحرب كما كان الوضع قبلها، بل إن ولى العهد البحرينى صرح بأن «الوجود العسكرى الأجنبى إذا جاء ضمن أصول اتفاق استراتيجى بين أى دولة من دول المجلس لم يعد وجودا محرجا»[٣٢٦]. كما قامت البحرين بعقد اتفاقية تعاون دفاعى مع الولايات المتحدة فيما بعد الحرب فى أكتوبر ١٩٩١[٣٢٧]. وذلك لترسيخ التعاون وعلاقات التحالف بين الدولتين على أسس جديدة خاصة بعد أن تغير الوضع ولم تعد البحرين وعمان فقط هما الدولتان المتحالفتان مع الولايات المتحدة من بين الدول الخليجية الست.

عمـــان

أبقت عمان دوما على تحالف عسكرى فعال مع قوى خارجية خاصة الولايات المتحدة، وذلك ماقبل حرب الخليج الثانية، ومن ثم مثلت مع البحرين استمرارية فى تحالفات مابعد الحرب وكذلك قبلها. لم يجد السلطان قابوس غضاضة فى إبراز وجود مشاورات مستمرة مع حلفاء عمان وأصدقائها فى مخططاتها الدفاعية وفى النظر إلى

التطورات والتهديدات القائمة بمنطقة الخليج وذلك فى تصريح له لإحدى المجلات المتخصصة فى شئون الشرق الأوسط(٣٢٨).

الإمارات

فيما قبل الحرب كانت الامارات تعارض بشدة الوجود الأجنبى سواء على أراضيها أو فى الخليج خاصة الوجود الغربى وتنص على ايجاد تسهيلات عسكرية أو قواعد لقوات أجنبية فى المنطقة قبل الحرب. ولقد رفضت الإمارات إعطاء تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية أو التعاون مع قوات الانتشار السريع حتى حرب تحرير الكويت(٣٢٩). واستمرت الإمارات فيما بعد الحرب فى التأكيد على رفض وجود قوات أجنبية غير عربية على أراضيها وذلك من الناحية الرسمية. إلا أن هناك تأكيدات على وجود اتفاق عسكرى بين الولايات المتحدة والامارات ولكن بصفة سرية وغير رسمية(٣٣٠). وندلل على ذلك بوجود قوات أمريكية فى إمارة الفجيرة(٣٣١).

نخلص من ذلك إلى أن الترتيبات والتحالفات مع الولايات المتحدة تشكل العمود الفقرى للتحالفات الأجنبية مع الدول الست، وأن هذه التحالفات احتوت فى أغلبها على تدريبات ومناورات مشتركة وتخزين معدات أمريكية ووجود قوات عسكرية أمريكية وذلك لإيجاد بنية أساسية لتدخل عسكرى أمريكى لحماية هذه الدول، وإن كان البند الخاص بوجود قوات يختلف من دولة لأخرى حسب رغبتها وقدرتها على قبول وجود عسكرى أجنبى على أراضيها مع موازنة الرغبة الأمريكية فى توزيعها وتخزينها بشكل مسبق ويمكن استخدامها بشكل سريع.

يبقى لنا تناول هذه التحالفات من زاوية دراسة «أوسجود» عن الأحلاف:

فمن حيث وظائف هذه التحالفات لكلا الجانبين، نجد أنه بالنسبة للولايات المتحدة فإن هذه التحالفات تؤدى إلى زيادة القوة العسكرية الأمريكية فى المنطقة حيث تسمح بوجود عسكرى ضخم قادر على مواجهة أى تهديد للمصالح الأمريكية فى المنطقة.. ولقد أكدت إحدى الدراسات أن الحرب قد أتاحت للولايات المتحدة فرصة نادرة لحماية مصالحها الامبريالية فى المنطقة(٣٣٢). وذلك من خلال وجود عسكرى ضخم، كما أن هذه التحالفات تتيح للولايات المتحدة لعب دور فى مواجهة الحركات الأصولية فى المنطقة من خلال تعاونها مع الدول الست وإقليميا تسهم هذه التحالفات فى ضبط وتقييد العراق وإيران فى إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية. كما تحافظ التحالفات على الوضع القائم فى النظام الدولى خاصة الشق المتعلق بعدم سماح الولايات المتحدة كقوة متحكمة خلال هذه الفترة من تطور النظام الدولى لقوى إقليمية خاصة فى العالم الثالث بإعادة تشكيل الثوابت فى اقاليم استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

- تتمثل وظيفة الأحلاف الرئيسية بالنسبة للدول الست والتى مثلت الهدف من إنشائها وهى زيادة القدرات العسكرية لها من خلال هذه التحالفات فى مواجهة قوى أقليمية تهدد أمن هذه الدول خاصة العراق وإيران ومن ثم إيجاد نوع من الردع لهاتين القوتين من حيث ضمان المساندة الأمريكية بالأساس أو دول عظمى أخرى من خلال الاتفاقات العسكرية التى تنص على الدفاع المتبادل ومساعدة هذه الدول للدول الخليجية فى حالة وقوع اعتداء عسكرى عليها. كذلك فإن الوجود الأمريكى يمكن أن يسهم فى زيادة الأمن الداخلى ولكن بصورة محدودة نظرا لحساسية قضايا الأمن الداخلى للنظم الخليجية وتفضيلها التعامل معها بصفة ذاتية ولكن زيادة

المعارضة والحركات الأصولية قد يؤدى إلى مساندة الولايات المتحدة لها فى مجال الأمن الداخلى ومن حيث محددات الأحلاف نجد أن التحالفات خلال الفترة الحالية هى أكثر التحالفات رسوخا مقارنة بالتحالف الدفاعى فى اطار مجلس التعاون بين الدول الست أو التنسيق العربى فى اطار إعلان دمشق وذلك لتوافر عدة مقومات تساعد على نجاحها.

ـ فمن حيث أنماط المصالح وتوافقها نجد أن مصالح الولايات المتحدة واضحة ومحددة حيث إن الحفاظ على تدفق النفط من الدول الخليجية الست وبأسعار معقولة يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة حيث إن هذه الدول تقدم النصيب الأكبر من البترول المستورد إلى الولايات المتحدة. خاصة أنه يتوقع أن يزيد استيراد الولايات المتحدة من البترول إلى مابين ٥٠ ـ ٦٠٪ خلال عام ٢٠٠٠[٣٣٣].

وذلك التحالف تتضح أهميته مع تزايد دور دول الخليج فى منظمة الدول المصدرة للبترول "OPEC" والتى يطلق عليها البعض مصطلح "GOPEC" لبيان هذا الدور[٣٣٤]. وبالتالى فالمصلحة الأمريكية الخاصة بتدفق البترول حاليا وكذلك ضمان نصيبها مستقبلا من بترول الخليج الذى يحتوى على أكبر احتياطى عالمى وهو مايمثل أمرا حيويا ومعترفا بها دوليا حتى قبل الحرب وكذلك مبررا قويا للحكومة الأمريكية للرأى العام الداخلى حول تدخلها فى الخليج وكسب مساندة وتأييد المستثمرين الأمريكان فى الخليج وكذلك ضمان استمرار تدفق الاستثمارات الخليجية للمشروعات الأمريكية . توجد مصلحة أمريكية أخرى تتمثل فى عدم السماح لأى قوى خارجية أو غير شرق أوسطية بممارسة نفوذ قوى فى المنطقة[٣٣٥]. وكما أوضحنا ليس ذلك فقط بل إنها لن تسمح بأى نفوذ حتى لقوى اقليمية إذا ماكان مناوئا للمصالح الأمريكية، حيث تسعى إلى مواجهة التهديدات الراديكالية سواء

الإيرانية أو العراقية للمنطقة. حتى إذا ماكان ذلك يثير مسألة وجود تحالف مستقبلى بين العراق وإيران إلا ان هذه المخاطر لن تمنع الولايات المتحدة حسب تصريحات وزير الخارجية الأمريكى من الاستمرار فى سياسة الاحتواء لهذه القوى(٣٣٦). وذلك مع حرص الولايات المتحدة على إيجاد توازن فيما بين القوى المختلفة فى المنطقة.

تحرص الولايات المتحدة كذلك على مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل فى هذه المنطقة الحيوية سواء فى الجانب العراقى وكذلك إيران ومحاولة الحد من قدرات هذه الدول الانتاجية.

أما من حيث القدرات الخاصة بالتحالف فلدى الولايات المتحدة القدرات العسكرية والسياسية مع تمويل خليجي للوجود الأمريكى وهو ما يجعل معارضة وجودها فى مناطق حيوية لمصالحها ضعيفة.

ويؤكد التاريخ الطويل للتعاون الأمريكى / الخليجى على ضرورة التحالف فيما بين الولايات المتحدة والدول الست ويزيد من قدرتها على توظيف قدراتها العسكرية لحماية مصالحها وحماية هذه الدول إذا مالزم الأمر ويؤدى إلى قبول التحالف مع هذه الدول وتوافر مايسمى بعقلية التحالف.

فيما بعد الحرب إزدادت المصالح الخليجية في الوجود الأجنبى والتحالف مع قوى أجنبية لتقييد القوى الأخرى فى المنطقة وردعها، كذلك يعود الوجود العسكرى الأمريكى بفوائد اقتصادية من خلال ضمان تدفق النفط وعدم تهديد إنتاجه. بل وتستفيد البحرين وإمارة الفجيرة اقتصاديا من وجود الجنود الأمريكيين فى الخليج وإقامتهم فيها(٣٣٧). كما أن الدول الخليجية الست على الرغم من وجود تعارض فى المصالح سواء فى تركيز بعضها على الأمن الداخلي وعدم وجود قوات عسكرية ضخمة بها تنتمى لدول أجنبية. والنظر إلى التهديد الإيرانى والعراقى إلا أن أنماط المصالح المتوافقة تزيد وتقلل من نسبة المصالح المتعارضة وآثارها السلبية على التحالف.

تمتلك الدول الخليجية الست سلطة تنفيذية قوية وكذلك القدرات الاقتصادية اللازمة لتحمل إلتزامات التحالف ورغبة كل منهم فى زيادة قدراتهم العسكرية وإمكانية الاعتماد على القدرات العسكرية الأمريكية فى حماية أمنهم.

نتج عن الحرب نتيجة هامة تسهم فى زيادة الدفع الخاص بالتحالف مع الولايات المتحدة وذلك فيما يتعلق بعقلية التحالف مع الولايات المتحدة. حيث إن الخليجيين خرجوا من الحرب مؤيدون لدور أمريكى قوى فى حماية أمنهم ويقبلون اتفاقات دفاعية ودعم حالى ومستقبلى للولايات المتحدة فى الدفاع عنهم[٣٣٨].

نخلص من ذلك إلى أن تأثير الحرب فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية كان واضحا فيما بعد الحرب خاصة فى التحالفات مع القوى الأجنبية خاصة الولايات المتحدة التى لعبت دور المهندس لتحالفات ما بعد الحرب فى المنطقة، ولقد توافرت لهذه التحالفات مقومات وعوامل تكفل نجاحها سواء من حيث قدرات التحالف أو اتفاق المصالح أو عقلية التحالف وتوزيع القوة العسكرية فى اطار هذه التحالفات، وذلك على عكس المشروعات التحالفية سواء فى الاطار العربى/ الخليجى أى دخول مصر وسوريا فى تحالف جماعى مع دول مجلس التعاون الخليجى الست أو التعاون الخليجى فى اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست والتى لاتملك مقومات الاستمرارية فى حالة مجلس التعاون الخليجى والقيام بوظائف أكثر فاعلية أو النشوء أصلا فى حالة تجمع دول إعلان دمشق.

تغيرت مواقف بعض الدول الخليجية بدرجة كبيرة تجاه التحالفات مع قوى أجنبية خاصة حالة الكويت والسعودية والإمارات التى كانت ترفض الوجود الأجنبى سواء للأفراد أو المعدات على أراضيها إلا أن هذه المواقف تغيرت فيما بعد الحرب مع مراعاة أن العديد من الاتفاقات لم يتم الإعلان عنها بل أن التصريحات الأمريكية أوضحت أن

دول الخليج تحرص على السرية فى تعاقداتها العسكرية ومن ثم الإدارة الأمريكية ت
بعدم الاعلان عن هذه الاتفاقات. إلا أنه من الواضح أن الحرب بوضعها الدول الخلي
أمام إختبار حقيقى لقدراتها العسكرية جعلت لدى هذه الدول قناعة بأن قدراتها الف
أو قدرات الدول الست مجتمعة ليست بقادرة على مواجهة تحد عسكرى حقيقى ،
إيرانى أو عراقى المصدر كما أن الضمانات العربية غير كافية ومحل شك كبير وم
فالتحالفات مع قوى أجنبية مثّلت الضمانة الأقوى والأكثر ثقة مع محاولة ت
القدرات العسكرية الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجى الست.

يتضح من تناولنا لسياسات الدفاع للدول الخليجية الست قبل وبعد الحر
تأثير الحرب كان متفاوتا من مجال إلى آخر، كما اتضح لنا إتجاه الدول الخليجية
بعد الحرب إلى توقيع اتفاقات ومعاهدات التعاون العسكرى مع القوى الع
والاعتماد على الضمانة الخارجية لأمنها بدرجات متفاوتة كبعد رئيسى ،
للسياسات الدفاعية لهذه الدول فيما بعد الحرب وكنتيجة مباشرة للحرب مع ؛
التعاون العسكرى مع بقية الدول العربية الذى اتسم بالضعف فيما قبل الحرب.

بالنسبة لسياسات التسليح ـ زادت مساعى الدول الخليجية الست للحصول
صفقات الأسلحة خاصة الأسلحة الحديثة التى تم استخدامها فى الحرب، حيث ،
الحرب استعراضا للأسلحة المتورطة لدى كل دولة مشاركة فى الحرب، وفيما بعد ا
لم تواجه الدول الست صعوبة فى الحصول على الأسلحة الأمريكية التى كان الكو
يعرقل وصولها إلى هذه الدول بحجة أمن اسرائيل.

أدت الحرب إلى سعى الدول الست إلى تجديد وإحلال الأسلحة القديمة المو
لديها بغيرها أكثر تطورا وإن كانت مازالت تواجه مشاكل فى إدارتها وصيا
وكيفية إدخالها للخدمة، ولقد مثلت السعودية والكويت أكثر الدول الست سعي
عقد صفقات الأسلحة.

استمرت التوجهات الخاصة بسياسات التصنيع العسكرى لدى الدول الخليجية كما كان الوضع فيما قبل الحرب والتى تمثلت فى استبعاد فكرة التصنيع والاعتماد على الاستيراد، ومن ثم لم تتأثر بالحرب حيث لم تدخل دولة جديدة إلى هذا المجال فيما بعد الحرب بالاضافة إلى السعودية والإمارات. وإن كانت الصناعة العسكرية السعودية قد شهدت تطورا فيما بعد الحرب كما نمت الصناعة الإماراتية إلى حد ما.

اتسمت سياسات التسليح فيما يتعلق بتنويع مصادر السلاح فيما قبل الحرب بتركيز مصادر التسليح والاعتماد على موردين وحيدين للأسلحة، فيما عدا الكويت التى عملت على تنويع مصادر أسلحتها، وفيما بعد الحرب اتجهت الدول الخليجية الست وبصفة رئيسية إلى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلا أن الكويت استمرت فى إتباع مبدأ تنويع مصادر أسلحتها مع الاعتماد بصورة أكبر على منظومات الأسلحة الغربية وذلك يعود بالأساس إلى أن الدول المشاركة فى حرب الخليج هى الدول الغربية بشكل رئيسى بأسلحتها ومعداتها التى بهرت الدول الخليجية فسعت إلى شرائها مع مكافأة حلفائها فى الحرب.

فيما يتعلق بسياسات الانفاق الدفاعى. اتبعت الدول الخليجية الست سياسات تهدف إلى زيادة انفاقها الدفاعى، ولقد مثلت السعودية أكثر الدول انفاقا على الدفاع بل ويفوق مجموع انفاقها الدفاعى بقية الدول الست مجتمعة سواء قبل الحرب أو بعدها. زاد الانفاق الدفاعى للدول الست بشكل عام فيما بعد الحرب ولقد إرتفع بدرجة كبيرة فيما بعد الحرب مباشرة سواء نتيجة للنفقات المباشرة للحرب خاصة السعودية والكويت والإمارات أو نتيجة لسعى الدول الست للحصول على صفقات الأسلحة الحديثة. اتسم الإنفاق الدفاعى للدول الست سواء قبل الحرب أو بعدها بعيب خطير تمثل فى التركيز على بند التسليح فى الإنفاق الدفاعى مع اهمال البنود الأخرى مثل

التصنيع العسكرى والتدريب. فيما بعد الحرب ظهر بوضوح إتجاه الإمارات والسعودية إلى سياسة تقوم على توظيف نسبة من صفقات الأسلحة للاستثمار فى مشروعات صناعية مدنية أو حربية داخل هاتين الدولتين وهو مايمثل اتجاها نحو حسن التوظيف للصفقات.

اتضح أن سياسات الحد من التسلح لاتمثل مجالا رئيسيا للاهتمام فى إطار سياسات الدفاع للدول الست خاصة فيما يتعلق بالحد من التسلح فى الشرق الأوسط حيث أنها لا تواجه صعوبات فى الحصول على ماتحتاجه من أسلحة تقليدية خاصة إنها لاتعتبر اسرائيل تهديدا مباشرا لها. أدت الحرب إلى زيادة اهتمام الدول الخليجية الست ومساندتها لجهود الحد من التسلح العراقى بصفة رئيسية كما اهتمت بعض الدول خاصة الإمارات والكويت والسعودية بالحد من التسلح الايرانى.

وفيما يتعلق بسياسات التجنيد ـ لم تؤد الحرب إلى تغيرات كبيرة فى هذا المجال، وعلى الرغم من سعى الدول الست إلى زيادة حجم جيوشها إلا أنها لم تستطع فرض نظام التجنيد الإجبارى وإنما استمرت فى الاعتماد على نظام التطوع لتكوين قواتها المسلحة وذلك فيما عدا حالة الكويت، حيث قامت الكويت بتطبيق نظام التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٩٣، إلا أن بقية الدول الخليجية فشلت نظراً لطبيعة القواعد الحاكمة للعلاقة بين النظام الحاكم والجماهير ولم تستطع أو ترغب فى استغلال حماس المواطنين نتيجة للحرب فى فرض التجنيد الإجبارى وهو مايجعل هذه الدول تعانى من مشكلة فى حجم وتكوين جيوشها وتوفير قوة احتياطية كافية وهو ماجعلها تسعى إلى تعويض ذلك بالضمانات الخارجية والحصول على قدر أكبر من الأسلحة.

تأثرت سياسات التدريب بالحرب وتمثل ذلك بصفة رئيسية فى تركيز الدول الست على التدريبات المشتركة مع دول خارجية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

وكذلك بعض الدول العربية مثل مصر، ويتم ذلك سواء بصفة هذه الدول فرادى أو فيما بين دولتين خليجيتين أو أكثر مع دولة غربية أو أكثر فى مناورات مشتركة، وذلك لأن القيام بعمليات عسكرية مشتركة مع هؤلاء الحلفاء أصبح وارداً فى حالة تهديد مسلح لهذه الدول.

قلت التدريبات الخليجية المشتركة فيما بين الدول الست بشكل عام فيما بعد الحرب وذلك نتيجة لوجود العديد من الخلافات فيما بين الدول الست وكذلك الحرص بدرجة أكبر على الحصول على خبرات من دول أكثر تقدما فى مجال التدريب وقد زاد الاعتماد على الخبراء والمدربين الغربيين وإرسال البعثات إلى هذه الدول فيما بعد الحرب مع الاستغناء عن المدربين والخبراء والدارسين فى الدول الست والذين ينتمون لدول مساندة للغزو العراقى للكويت.

- وفيما يتعلق بسياسات التحالفات العسكرية نجد أن تأثير الحرب قد ظهر فى زيادة الاعتماد على التحالفات والضمانات العسكرية مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وإن كانت الأولى قد حظت بالنصيب الأكبر. كما قل التعاون فيما بين الدول الخليجية الست حيث اتضح عدم كفايته مما أدى إلى تعطيل تحقيق تقدم فى إنشاء تحالف عسكرى راسخ يعتمد على قوة خليجية خالصة من الدول الست قادرة على حمايتها بشكل جماعى أو نجدة إحداها عند التعرض لتهديد عسكرى كما شهد نوعا من التشكيك وعدم الثقة فى التحالفات مع دول عربية مثل سوريا ومصر وعدم ميل أو إقتناع الدول الست بكفاية هذه التحالفات ومن ثم فشل الشق العسكرى والأمنى فى إعلان دمشق وتم الاتفاق على ترك التحالف مع أى من هذه الدول يتم بصورة فردية لمن يرغب من الدول الست.

ومن ثم يتضح لنا أن الآثار الناجمة عن الحرب على سياسات الدفاع قد أخذت اتجاهات وأشكالا عامة فى بعضها للدول الست ومتباينة فى أجزاء كبيرة منها سواء من دولة إلى أخرى أو تفاوتا فى الإهتمام داخل نفس الدولة. إلا أن الآثار الأكثر وضوحا هى زيادة الاعتماد على فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فى مجالات التسليح والتدريب والتعاون العسكرى وتراجع الاعتماد على الدول العربية الذى كان قليلا حتى فيما قبل لحرب، كما ظهر الاعتماد على الضمانة الخارجية فى مجالات الأمن والدفاع كبعد رئيسى فى سياسات الدفاع للدول الخليجية الست فى حالة مواجهة تهديدات خارجية.

هوامش الفصل الرابع

١. بسام العسلى، المملكة العربية السعودية وبناء القدرة الذاتية، الدفاع العربى، يناير ١٩٩٣، ص ١٩
٢. الدفاع العربى، اغسطس ١٩٨٨، ص ١٦
٣. الدفاع العربى، يوليو ١٩٨٩، ٢ص ١٩
٤. بسام العسلى، مرجع سابق، ص١٩
٥. جريدة الإتحاد، ٣/١١/ ١٩٨٨
٦. جريدة الإتحاد، ٨/ ١٠/ ١٩٨٨
٧. مجلة الجندى، وزارة الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٩٨، يوليو ١٩٩٠، ص ٣٢
٨. Richard F. Grimmtt, Arms Trade With The Third World: General Trends 1983-1990, International Defence Review, Special Issue, Defence 92 p. 56
٩. الدفاع العربى، ديسمبر ١٩٨٩، ص ١٨
١. الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٦
١١. الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص ٢٣
١٢. الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص ٢٥
١٣. The Military Balance 1990/89, (London: International Institute For Strategic Studies, Brassey, 1990) p. 94.
١٤. الدفاع العربى، ٢ نوفمبر ١٩٨٩، ص ١٨
١٦. الدفاع العربى، يوليو ١٩٨٨، ص ١٩
١٧ . الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٤
١٨. الجندى، العدد ١٧٦، ستمبر ١٩٨٨، ص٢٩
١٩. الجندى، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٥٢
٢٠. الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٤
٢١. الدفاع العربى، مارس ١٩٨٩، س ١٤
٢٢. الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩، ص ١٨
٢٣. Military Balance 1990/89- op. cit. p. 94.
٢٤. الجندى، العدد ١٧٩، ديسمبر ١٩٨٨، ص٦
٢٥. المرجع السابق ص٦
٢٦. الدفاع العربى، مايو ١٩٩٠، ص ١٩
٢٧. الدفاع العربى، مايو ١٩٨٩، ص ١٨
٢٨. لمزيد من التفاصيل ـ أنظر ـ مجلة جند عمان، وزارة الدفاع العمانية، يناير ١٩٨٩، ص ٢٧-٣٣
٢٩. الجندى، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٠، ص ٣٢,
٣٠. جند عمان، العدد١٦٩، يونيو، ١٩٨٩
٣١. الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٩
٣٢. الدفاع العربى، إبريل ١٩٨٩، ص ١٦,

٣٣. Militory Balance, 1990/89, p.94.

٣٤٣٤. لمزيد من التفاصيل أنظر. قوة دفاع البحرين، مجلة الدفاع السعودية، العدد٧٧ يناير ١٩٩٠، ص. ص ٦٢-، ٦٥

٣٥. الجندى، العدد١٩٦، مايو ١٩٩٠،ص، ٣٤

٣٦. الدفاع العربى ، مارس ١٩٨٩، ص، ١٤

٣٧. الجندى، العدد١٩٩، اغسطس ١٩٩٠، ص٣٢

٣٨. Yezid Saigh, op. cit, p.3.

٣٩. لواء حسن البدرى، حتمية تصنيع السلاح العربى ومزايا توحيده، الدفاع العربى، فبراير ١٩٨٩،ص ٢٥

٤٠. Yezid Saigh, op cit, p. 3.

٤١. Ibid, PP. 5 - 6.

٤٢. Ibid, p. 132.

٤٣ ـ الجندى، العدد ١٧٦، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٢٨

٤٤ ـ تطور صناعة الطيران العربية واحتمالات تنشيطها وتوسيعها، الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٨٩، ص ٣٧

٤٥. Middle East Military Balance - 1989/88, Op. cit, P. 294.

٤٦. Yezid Saigh, Op. cit, P.131.

٤٧. Ibid, P 136.

٤٨. Ibid: PP. 132 - 133.

٤٩ ـ تطور صناعة الطيران العربية ، مرجع سابق، ص ٣٧.

٥٠ ـ الدفاع العربى، مايو ١٩٨٩، ص ١٨.

٥١ ـ الدفاع العربى مايو ١٩٨٩، ص ١٨.

٥٢ ـ المرجع السابق، ص١٨.

٥٣ ـ الدفاع، العدد ٧٩، يونيه/ يوليو ١٩٩٠، ص ص ٤ ـ ٥.

٥٤ ـ الدفاع العربى، إبريل ١٩٨٩، ص١٤.

٥٥ ـ الجندى ، العدد ١٩٣، فبراير ١٩٩٠، ص٣٠.

٥٦ ـ لواء ـ سامى خميس، أسس إختيار وشراء نظم التسليح الجديدة، مجلة القوة، قوة دفاع البحرين، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٣، ص ص ١٨ ـ ١٩.

٥٧ ـ المرجع السابق، ص ص ١٩ ـ ٢٠

٥٨. الدفاع العربى، سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٦

٥٩. تطوير القوات السلحة السعودية، الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص٢٥

٦٠. الجندى، العدد١٩٢، يناير ١٩٩٠، ص ٣٤

٦١. الدفاع العربى، فبراير١٩٨٩، ص ١٤

٦٢ ـ الدفاع العربى، يناير ١٩٩٠، ص ١٣.

٦٣. Anthony H. Cordesman, The Changing Military Balance in The Gulf, in, David, ed, Defence Yearbook 1991, (London: Royal United Service Institute For Defence Studies, Brassey's, 1991),p. 221

٦٤. Lbid, p.223.

٦٥. Ibid, p p. 242-243.

٦٦. Gene Irochlin and Chris C. Dimchak, Thc Gulf War : Tcchnological And Organizational Implications, Survival, Vol.xxx. lll, No.3, May/ June 1991, p. 268

٦٧. James Bruce, Land of Crisis And Upheaval, Jan,s Defence Wcekly, 30 July 1994,p. 36

٦٨. Ibid,p.36.

٦٩. Ibid, p. 36.

٧٠. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٢

٦٧. Games Bruce, Lamdg crisis And upheaval, Gan,s Derence weekly, 30 Guly 1994,p. 36

٦٨. Ibid,p.36.

٦٩. Ibid, p. 36.

٧٠. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٢

٧١. الدفاع العربى، يناير١٩٩٢، ص٨

٧٢. الدفاع العربى، إبريل١٩٩٢، ص ١٩

٧٣. الدفاع العربى، أغسطس١٩٩٣، ص١٦

٧٤. الدفاع العربى، يونيو١٩٩٣، ص ١٢

٧٥. الجندى، العدد٢٤٢، مارس ١٩٩٤، ص ٣٢

٧٦. الجندى، العدد ٢٠٤، يناير١٩٩١، ص ٣٨

٧٧. الجندى، العدد ٢٤٢، مارس ١٩٩٤، ص ٣٢

٧٨. الدفاع العربى، إبريل ١٩٩٣، ص ١٣

٧٩. Jan's Defence Weekly, vol.22, No. 22, 3dec. 1994. p.4.

٨٠. Miltary Balance 93/94,Op. cit, p.111.

٨١. Jan's Dcfence Weekly, vol23, No.l, Jan., 1995

٨٢. Jan's Defenec Wcekly, vol23, No. 3, 31 jan., 1995

٨٣. الدفاع العربى، ١٩٩٢، ص ١٦

٨٤. الجندى، العدد٢٥٥، إبريل ١٩٥٥، ص٤٠.

٨٥. Military Balancc 1993/1992, op. cit, p. 1. 03.

٨٦. الجندى، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٢، ص ٣٢

٨٧. الجندى، العدد٢٥٤، مارس ١٩٩٥، ص ٣٨

٨٩. Defence, March 1992, p. 12

٩٠. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص، ١٦

٩١. الجندى ، العدد٢٣٣، يولبو١٩٩٣، ص ٢٨

٩٢. الجندى، العدد٢٢٢، يوليو ١٩٩٣، ص ٤٠

٩٣. الجندى، العدد ٢٥٧، يونيو١٩٩٥،ص ٣٨
٩٤. الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٩٢، ص ١٤
٩٥. الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص١٨.
٩٦. Jan's Defence Weekly, Vo123, No.3. Feb. 1995, p.5.
٩٧. Miliary Balance, 1995/94 op.cit, p. 123.
٩٨. الجندى، العدد٢٣٣، يونيو١٩٩٣، ص ٢٨
٩٩. الدفاع العربى، يناير ١٩٩٤، ص ١٢
١٠٠- Military Balance, 1995 /94, p. 123
١٠١. الدفاع العربى، ديسمبر١٩٩٤، ص ١٧
١٠٢. الدفاع العربى، سبتمبر١٩٩٤، ص ١٢
١٠٣. Jan's Defence Weekly, Vo123 No.4, 62 Jan, 1995, p. 12
١٠٤. الدفاع العربى، يونيو١٩٩٣، ص١٢
١٠٥. James Bruce, op.cit, p.36
١٠٦. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٢، ص ١٩
١٠٧. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٥، ص ١٢
١٠٨. الدفاع العربى، يونيو١٩٩٤، ص ١٤
١٠٩. الدفاع العربى، مارس ١٩٩٤، ص ١٤
١١٠ ـ الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٣، هس ١٦.
١١١ . James Bruce, op. cit P. 350.
١١٢. التكنولوجيا والتسليح العالمى، نشرة غبر دورية (وزارة الدفاع المصرية : أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ١٩٩٣) وص ٣٩.
١١٣. الدفاع العربى ـ أغسطس ١٩٩٤، ص ١٤
١١٤ ـ الدفاع العربى، يوليو ١٩٩٢، ص ١٩.
١١٥ . James Bruce, op. cit, P. 35.
١١٦ . Jan's Defence Weekly, Vo 122, No. 22, 3 Dec 1994, p. 4.
١١٧ ـ الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص١٤.
١١٨ . James Bruce, op. cit, p. 35.
١١٩ . Steven Simon, US. Strategy in the persian Gulf, Survival, vol. 34, No. 3, Autmn 1992, p. 86.
١٢٠ . Military Balance, 1995/94, op: cit, p. 123.
١٢١ ـ الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٥، ص١٤.
١٢٢ ـ الدفاع العربى، يوليو ١٩٩٢، ص ١٥.
١٢٣ ـ الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٣، ص ١٠
١٢٤ ـ الجندى، العدد ٢٢٨، يناير ١٩٩٣، ص ٦
١٢٥ ـ الحرس الوطنى، العدد ١٤٢، يونيو / يوليو ١٩٩٤، ص ١٧

١٢٦ ـ الجندى، العدد ٢٥٥، إبريل ١٩٩٥، ص ٣١.
١٢٧ ـ علاء رضوان، فى نطاق برنامج التوازن الاقتصادى السعودية تقيم أكبر مركز لصيانة الطائرات فى الشرق الأوسط، الدفاع العربى، يونيو ١٩٩١، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.
١٢٨ ـ ١٢٨ ـ الحرس الوطنى، العدد ١٤٥، أغسطس ١٩٩٤، ص ١١.
١٢٩ ـ Yezid Sayigh, op. cit, pp 139 - 141.
١٣٠ ـ الدفاع العربى، يونيو ١٩٩٤، ص١٤.
١٣١ ـ الدفاع العربى، يوليو ١٩٩٢.
١٣٢ـ الجندى، العدد ٢٥٥، إبريل ١٩٩٥، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.
١٣٣ـ لواء د. نبيل إبراهيم أحمد، عائدات النفط العربى، والإنفاق العسكرى، إستراتيجيا، العدد ٩٨، إبريل ١٩٩٠، ص ٢٣.
١٣٤ـ عميد مسلم أحمد مسلم، الحد من الانفاق العسكرى فى مصر، (أكاديمية ناصر العسكرية العليا: كلية الدفاع، ١٩٧٧)، ص٣٩.
١٣٥ـ لواء د. نبيل إبراهيم أحمد، تطوير عائدات الانفاق العسكرى فى الدول العربية، إستراتيجيا، العدد ٩٩، مايو ١٩٩٠، ص ص ٢١ ـ ٢٣.
١٣٦ ـ Sipri Year Book, 1992,op. cit, p. 260.
١٣٧ ـ Military Balance, 1909/89 19991/92
١٣٨ـ الدفاع العربى، فبراير ١٩٩٠، ص١٣.
١٣٩ ـ Military Balance, 1989/1988, op. cit, P. 94
١٤٠ـ Richard F.Grimmett, Arms Trade With The Third World, International Defence Review, Special Issue, Defence 92, p. 56.
١٤١ ـ الدفاع العربى، يناير ١٩٨٩، ص١٦.
١٤٢ـ Military Balance, 1991/ 90, 1993/ 92, 1994/ 93, 1995/94, op. cit.
١٤٣ـ Jan's Defance Weekly, Vol. 23, No. 28, Jan. 1995, p. 12
١٤٤ـ Ibid, p. 12.
١٤٥ـ Strategic Survey, 1993/94, (Britain, Internation Institute for Strategic Studices, Bressey,s , 1994, P. 143.
١٤٦ـ الدفاع، وزارة الدفاع السعودية، العدد ١٥، يناير ١٩٩٢، ص١٢.
١٤٧ـ موازنة كويتية مليئة لإعادة تسليح القوات الجتية والبرية، الدفاع العربى، أكتوبر ١٩٩٤، ص١٦.
١٤٨ـ الكويت تعزز قواتها ببرنامج دفاع فعال، الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٤، ص١٦.
١٤٩ـ الجندى، العدد ٢١٤، ١٩ نوفمبر ١٩٩١، ص٣٦.
١٥٠ـ لواء ممدوح عطية، أسلحة التدمير الشامل والصواريخ الباليستية فى منطقة الشرق الأوسط وخيارات إزالتها، إستراتيجيا، العدد ١١٢، مايو/ يونيو ١٩٩٢، ص٥٧.
١٥١ـ Ronald Dannruther, The Gulf Conflict: Apolitical and Strategic Analysis, Adelphi Papers, (London: Published By Brassey's For The IISS),Winter 1991/ 92, P. 77.

١٥٢ـ سباق التسلح فى الشرق الأوسط، الإفتتاحية، الدفاع العربى ، العدد ١١، أغسطس ١٩٨٨
١٥٣ـ Sipri Year Book 1994, op. cit, p. 489
١٥٤ـ حــول نص المعــاهدة أنظر . Fact Sheet: Middle East Arms Control, Dispatch, June 3, 1991, P. 393. Surbing Destablizing Arms Transfers, Dispatch, April 13, 1991, pp. 304 - 305.
Progress In Middle East Arms Control, Statement Of Regan Dald: Under Secratary For International Security Affairs, Statment befor The Subcommittee Of Arms Control, Dispatch, March 24, 1992, PP. 241 - 242.
١٥٥ـ د. شريف على محمد، ملامح السوق الدلية للسلاح بعد حرب الخليج، إستراتيجيًا، العدد ١١٠، يناير / فبراير ١٩٩٢، ص٣٨.
١٥٦ـ Dr. Mohamed El - Sayed Selim, The Arm Control Dimension In The Middle East Peace Process: Aproaches and Prospects, Studies In Security and Strategy, (Cairo: Center For Political Research and Studies), Vol.11 No. 8, July 1994, pp. 13 - 14.
١٥٧ـ Ibid, pp. 14 - 15.
١٥٨ـ لواء خضر الدهراوى، هل يمكن وضع ضوابط فعالة لسباق التسلح فى الشرق الأوسط، الحرس الوطنى، سبتمبر ١٩٩٢، ص٤٢.
١٥٩ـ لواء إبراهيم عاصم، هل يتم الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص٥٢.
١٦٠ـ الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٤، ص١٥.
١٦١ـ چيرالد إم ستينبرج، ضبط التسلح فى الشرق الأوسط والأمن فى المنطقة، سلسلة ترجمات مختارة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا؛ مركز الدراسات الاستراتيجية، فبراير ١٩٩٥)، ص٤٣.
١٦٢ـ Dr. Mohamed El Sayed Selim, op. cit, pp. 17-18.
١٦٣ـ Ibid, pp. 18 - 19
١٦٤ـ Roland Dannruther, op. cit, p. 76.
١٦٥ـ Sipri Year Book, 1992, op. cit, pp. 94 -95
١٦٦ـ Ibid,pp 150 - 151
١٦٧ـ William Perry, Gulf Security and U.S. Policy, Middle East Policy, Vol. III, 1995 No.4, p.8.
١٦٨ـ Michael Collins Dunn, Five Years After Desert Storm: Gulf Security, Stability and the U.S. Presence, Middle East policy, Vol. IV, March 1996, No. 3,p.35.
١٦٩ ـ التوازن العسكرى لدول المنطقة الشرق الأوسط ،١٩٩٤، (أكاديمية ناصر العسكرية: مركز الدراسات الاستراتيچية، ١٩٩٥)، ص٢٥
١٧٠ ـ النشرة الاستراتيچية العسكرية، (أكاديمية ناصر العسكرية: مركز الدراسات الاستراتيچية، سبتمبر، ١٩٩٥)، ص ص ٤٧ ـ ٤٨.

١٧١ ـ المرجع السابق، ص ص ٥٣ ـ ٥٦

١٧٢ ـ Sipri Yearbook 1995 , op. cit, p.660.

١٧٣ ـ مقابلة مع الملحق الإعلامى البحرينى بالقاهرة، بتاريخ ١٢/ ١٩٩٦/٦ فى الحادية عشر صباحًا.

١٧٤ ـ أحمد إبراهيم محمود ، مؤتمر منع الانتشار النووى ، السياسة الدولية، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥ص ١٧٧.

١٧٥ ـ د. هيثم الكيلانى ، الأمن القومى العربى رهين المحبسين، شئون عربية، العدد٨٣، سبتمبر ١٩٩٥، ص٨.

١٧٦ ـ Facts On File, Vol. 55 , No. 2838, April 2o , 1995, p.280.

١٧٧ ـ Facts On File, Vol. 55, No.2829 , Feb. 16 , 1995, p.99.

١٧٨ ـ Facts On File, Vol. 55, No. 2835, March 30, 1995,p.222.

١٧٩ـ حول المبررات الأمريكية يرجى الرجوع إلى ـ Steven Simon, op. cit, pp 86 - 87

١٨٠ـ Jan's Defence Weekly, Vol. 22, No.18, 5 Nor 1994,p.5

١٨١ ـ Facts On File, Vol. 54, No. 2803, August. 18, 1994, pp. 575 - 576.

١٨٢ـ Anthony Cordesman,After The Gulf War: The World Arms Trade and Its Arms Races In The 1990s, In Defence Year Book, 1992 (Londen: The Royal United Services Institute, Brassey's, 1992) p. 222.

١٨٣ـ ستيفان جايز نهابنر، عماد جيش الغد مجندون أم متطوعون محترفون؟، الدفاع العربى، يناير ١٩٩٢، ص٣٢

١٨٤ـ المرجع السابق، ص٣٤

١٨٥ـ العميد ـ إبراهيم كاخيا، القوى البشرية وسياسة التجنيد فى العالم العربى، الدفاع العربى، مارس ١٩٩٤، ص٣٢.

١٨٦ـ ستيفان جايز نهابنر، مرجع سابق، ص٣٤.

١٨٧ـ العميد إبراهيم كاخيا، مرجع سابق، ص ٣١.

١٨٨ـ المرجع السابق، ص٣١

١٨٩ـ المرجع السابق، ص٧.

١٩٠ـ Military Balance, 1989/1988,op cit.p,. 111.

١٩١ـ Ibid, p. 111.

١٩٢ـ ميزان القوى فى الشرق الأوسط بعد تعطيل القوة العراقية، الدفاع العربى ٣ ابريل ١٩٩١، ص٣٠

١٩٣ـ الدفاع العربى، سبتمبر ١٩٨٨، ص١٦.

١٩٤ـ الدفاع العربى، سبتمبر١٩٨٨، ص١٦

١٩٥ـ Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 137 - 139.

١٩٦ـ Military Balance, 1994/93 19, op. cit, pp. 104 - 105

١٩٧ـ العميد الركن/ إبراهيم كاخيا، القوى البشرية العسكرية وسياسة التجنيد فى العالم العربى، مرجع سابق، ص٣١.

١٩٨ـ Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 134 - 135.

١٩٩ـ الجندى، العدد ١٩٦، مايو ١٩٩٠، ص٨.
٢٠٠ـ الدفاع العربى، يناير ١٩٩٠، ص ١٥.
٢٠١ـ Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, pp. 116 - 117.
٢٠٢ـ الجندى، العدد ٢٠٤، يناير ١٩٩١، ص٣٨
٢٠٣ـ Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 140 - 141.
٢٠٤ـ جند عمان، وزارة الدفاع بسلطنة عمان، سبتمبر ١٩٨٨، ص١٠.
٢٠٥ـ جند عمان، يوليو ١٩٩١، ص١٨.
٢٠٦ـ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى ـ جند عمان، يونيو ١٩٩٠، ص ص٣٢ ـ ٣٤.
٢٠٧ـ Military Balance, 1995/ 1994, op cit, pp. 110 - 111
٢٠٨ـ صحيفة الخليج، ١٢/١٢/١٩٩٠.
٢٠٩ـ Military Balance, 1994/ 1995, op cit, pp. 135 - 136
٢١٠ـ القوة ، العدد ١٤٢، نوفمبر ١٩٨٨، ص ص١٠، ١٣.
٢١١ـ الدفاع، العدد ٧٧، يناير ١٩٩٠، ص٦٥.
٢١٢ـ Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, pp. 96 - 97
٢١٣ـ Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 124 - 125
٢١٤ـ Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, p. 111.
٢١٥ـ Military Balance, 1995/ 1994, op. cit, pp. 136 - 137.
٢١٦ـ لواء أ. ح /فاروق محمد فهيم، التدريب القتالى ومكانته فى القوة الشاملة للدول مجلة الدفاع الخليجى، العدد٧، سبتمبر ١٩٩٣، ص ص ٤٧ - ٤٨.
٢١٧ـ محمد فيصل، التدريب: حجر الزاوية للكفاءة القتالية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد ٣٦/ شتاء ١٩٩٢، ص ص ٥٩ ـ ٦٠.
٢١٨ـ الدفاع العربى، يناير ١٩٨٩، ص١٥.
٢١٩ـ مجلة القوة، العدد ١٤٢، ديسمبر ١٩٨٨، ص٤٤
٢٢٠ـ الدفاع العربى، مايو ١٩٩٠، ص١٤.
٢٢١ جند عمان، مايو ١٩٩٠، ص ص ١٨ ـ ١٩.
٢٢٢ـ درع الوطن، وزارة الدفاع بدولة الإمارات، سبتمبر ١٩٩٠، ص ص ١٦ - ١٧.
٢٢٣ـ الحرس الوطنى، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٨٩.
٢٢٤ـ Middle East Military Balance, 1990/ 89, op. cit, pp. 312 - 313.
٢٢٥ـ Ibid, p. 204.
٢٢٦ ـ الجند والمسيرة، مقال الشهر، جند عمان، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٣٦.
٢٢٧ـ عمان، ٣١ يوليو ١٩٩٠، ص ص ١٦ ـ ١٧.
٢٢٨ـ جند عمان ٢ إبريل ١٩٨٩، ص ص ١٦ ـ ١٧.
٢٢٩ـ جند عمان، أكتوبر ١٩٨٨، ص٨
٢٣٠ـ جند عمان ٢ مارس ١٩٨٩، ص ص ١٦ ـ ١٧.
٢٣١ ـ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى ـ جند عمان، يناير ١٩٩٠، ص ص٢٦ ـ ٢٧.

٢٣٢. Middle East Military Balance, 1989/ 1988, op. cit, p 236.
٢٣٣. Middle East Military Balance, 1990/ 1989, op. cit, p 292 - 293.
٢٣٤. أضواء على مسيرة قوة الدفاع خلال عام ١٩٨٨، القوة، العدد١٤٣، ديسمبر ١٩٨٨، ص٢٦.
٢٣٥. القوة، العدد ١٤٧، نابريل ١٩٨٩، ص٨
٢٣٦. Middle East Military Balance, 1990/ 1989, op cit, p 196.
٢٣٧. لمزيد من التفاصيل حول نشاط المركز أنظر - الجندى، العدد ١٧٧، أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ٩ - ١٣.
٢٣٨. الجندى، العدد ٢٢٤، سبتمبر ١٩٩٢، ص٧
٢٣٩. الجندى، العدد ١٧٧، أكتوبر ١٩٨٨.
٢٤٠. الجندى، العدد ١٧٩، ديسمبر ١٩٨٨، ص٦
٢٤١. Middle East Military Balance, 1989/ 1988, op cit, p352.
٢٤٢. Middle East Military Balance, 1990/ 1989, op cit, pp 306 - 307.
٢٤٣. القوة، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٥، ص ص١٢ - ١٣
٢٤٤. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op cit,p 337.
٢٤٥. برايان والترز،تدريب طيارى المقاتلات فى الشرق الأوسط، الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩١،ص٤٠.
٢٤٦. الجندى، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٥٢.
٢٤٧. الحرس الوطنى، العدد ١٢٥، يناير ١٩٩٣، ص ص ٢٦ - ٣٠.
٢٤٨. الدفاع العربى، إبريل ١٩٩٢، ص١٩.
٢٤٩ - الحرس الوطنى، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٤، ص ص ٨ - ١١
٢٥٠. الدفاع العربى، إبريل ١٩٩٣، ص١٤.
٢٥١. الدفاع العربى، نوفمبر ١٩٩٠، ص١٨
٢٥٢. الدفاع العربى، يناير ١٩٩١، ص١٣.
٢٥٣. الحرس الوطنى، العدد ١٥٦، أغسطس ١٩٩٥، ص١٤.
٢٥٤. الدفاع العربى، يناير ١٩٩٤، ص١٢.
٢٥٥. الحرس الوطنى، العدد ١٤٦، سبتمبر ١٩٩٤، ص١٠.
٢٥٦. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٢.
٢٥٧. Jan's Defence Weekly, Vol 22 No 24, 17 Dec. 1994 pp 407.
٢٥٨. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, p 281.
٢٥٩. الجندى ١٢ العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٢، ص٣٨
٢٦٠. الجندى، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٢، ص٤٢
٢٦١. الجندى، العدد ٢٢٤، سبتمبر ١٩٩٢، ص٣٧
٢٦٢. الدفاع العربى، ديسمبر ١٩٩٢، ص١٦
٢٦٣. الدفاع العربى، مايو ١٩٩٣، ص١٣.
٢٦٤. الدفاع العربى، يوليو ١٩٩٣، ص١٢
٢٦٥. الدفاع العربى،إبريل ١٩٩٣، ص١٦.
٢٦٦. جند عمان، العدد ٢١٧، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣، ص١٠.

٢٦٧. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, pp316 - 317.
٢٦٨- الدفاع العربى، يناير ١٩٩٥، ص١٥.
٢٦٩. جند عمان، العدد ٢٠٦، سبتمبر ١٩٩٢، ص ص ١٨ - ١٩.
٢٧٠. جند عمان، العدد ٢٢٩، فبراير ١٩٩٣، ص٤١.
٢٧١. القوة، العدد ٢٢١، يونيو ١٩٩٥، ص ١٤.
٢٧٢. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, p213.
٢٧٣. الدفاع العربى، أغسطس ١٩٩٥، ص١٤
٢٧٤. القوة، العدد ١٩١، ديسمبر ١٩٩٢، ص٤٧
٢٧٥. القوة العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٥، ص١٤.
٢٧٦. القوة، العدد ٢١٧،فبراير ١٩٩٥، ص١٤
٢٧٧. القوة، العدد ٢٠٨،مايو ١٩٩٤، ص٩.
٢٧٨. الجندى، العدد ٢٥١، ديسمبر ١٩٩٢.
٢٧٩. الجندى، العدد ٢٢٧، ديسمبر ١٩٩٢.
٢٨٠. الجندى، العد ٢٣٢، ماسو ١٩٩٣، ص ص ٢١ - ٢٣
٢٨١. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, pp372 - 373.
٢٨٢. الجندى، العدد ٢٤١، فبراير ١٩٩٤، ص٩.
٢٨٣. الجندى، العدد ٢٤٤، مايو ١٩٩٤، ص٢٦.
٢٨٤. الجندى، العدد ٢٥٢، بناير ١٩٩٥، ص٩.
٢٨٥. النصر، (وزارة الدفاع - جمهورية مصر العربية)، العدد ١٧٧، نوفمبر ١٩٩٥، ص١٤.
٢٨٦. Middle East Military Balance, 1991/ 1990, op. cit, pp330 - 331.
٢٨٧. الدفاع العربى،يونيو ١٩٩٤، ص١٦.
٢٨٨. Robert Osgood, p. 854.
٢٨٩. Ibid, p 458.
٢٩٠. Ibid, p. 459.
٢٩١. Ibid, p. 460.
٢٩٢. جريدة النهار، ١٩٨١/٣/١١.
٢٩٣. جريدة القبس، ١٩٨٠/٣/١٩،ص٣.
٢٩٤. The Middle East, January 1982,p.16.
٢٩٥. Mainuddin, Roling, Joseph R. Aiher, Jefferey Miclliot, From Alliance To Collective Security:Rethinking The GCC.,Middle East Policy, Vol, March 1996, No. 31, p 42.
٢٩٦. Ibid, p 16
٢٩٧. نازى ريشانى، مجلس التعاون والسياسة الأمريكية فى الخليج العربى، الفكر الاستراتيجى العربى، ص ٣٠٤.

٢٩٨. د. ناجي صادق شراب، مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجز برة العربية، العدد ٤٩، ص١١٧.

٢٩٩. Joseph, Kechichain, Oman's Foreign Policy, Symposium: Contemporary Oman and U.S. -- Oman Relations, Middle East Policy, Vol. IV., No. 3, March 1996, p. 5.

٣٠٠. Ibid, p. 28.

٣٠١. Michael Collins Dunn, Security, Stability and The U. S Presene, Middli East Policy, Vol. Iv, Marh 1996, No. 3, p. 32.

٣٠٢. نازى ريشانى ، مرجع سابق، ص٣٠١.

٣٠٣. المرجع السابق، ص١٨.

٣٠٤. Joseph A. Kechichian, op. cit, p. 28

٣٠٥. نازى ريشانى ، مرجع سابق، ص٣٠٥.

٣٠٦. Charles Tripp, op cit, p. 47.

٣٠٧. حسن أبو طالب، تصورات دول مجلس التعاون الخليجى لقضايا الأمن فى الخليج بعد الحرب، فى د. مصطفى علوى ، محرر، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سابق، ص١٤٢.

٣٠٨. الحياة، ١٣/٤/١٩٩٤.

٣٠٩. الوسط، ٢١/١١/١٩٩٤ ، ص١٥.

٣١٠. د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤ ية الكويتية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

٣١١. د. مصطفى علوى ، أمن الخليج وتحالفات، مابعد الحرب نظاماً أمنى أم ترتيبات أمنية غير مترابطة، مرجع سابق، ص٧٠.

٣١٢. المرجع السابق، ص٧٠.

٣١٣. المرجع السابق، ص٧٣.

٣١٤. وثيقة العمل المشترك تشكل بداية مرحلة جديدة على طريق التضامن العربى ، القوة، العدد ٢٢١، أغسطس ١٩٩٥، ص١٥.

٣١٥. د مصطفى علوى ، أمن الخليج، تحالفات مابعد الحرب، مرجع سابق، ص٧٤.

٣١٦. Mainddin, Rollin G. , Joseph Riher and Geffery Elliot, op. cit, p 390.

٣١٧. William Perry, Gulf Security and U.S., Middle East Policy. Vol III April 1995, No. 4, P. 11.

٣١٨. Abdulaziz Bashir and Stephen Wright, Saudi Arabia: Foreign Policy After The Gulf War, Middle East Policy, Vol 111 April 1995, No. 4, p. 11.

٣١٩. Steven Zunes, The U.S - GCC Relationship: Its Rise and Potential Fall, Middle East Policy Vol III, 1993, No. 1, p 108.

٣٢٠. الدفاع العربى ، مارس ١٩٩٥، ص١٤.

٣٢١. الدفاع العربى ، ديسمبر ١٩٩٤، ص١٦.

٣٢٢. Jan's Defenc Weekly, Vol 22, No, 16, 22 October 1994, p 4

٣٢٣. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص٢٠٣

٣٢٤. الدفاع العربى ، يونيو ١٩٩٣، ص ١٠.
٣٢٥. الدفاع العربى ، د يسمبر ١٩٩٤ ،ص١٦.
٣٢٦. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص٢٠٣.
٣٢٧. المرجع السابق، ص٢٠٤.
٣٢٨. المرجع السابق، ص٢٠٦

٣٢٩. د. عبد المنعم المشاط، الوجود العسكرى الإجنبى وتحديات الأمن القومى العربى، مجلة منبر الشرق، السنة الـ ١٣، العدد ٢١٧ يناير ١٩٩٥، ص١٢٨.

٣٣٠. Steven Simon, op cit, p. 89.

٣٣١. Steven Zunes, op cit, p. 111.

٣٣٢. George Klay, Jr., Western Imperialism In thte Middle East, Arab Studies Quarterly, Vol 14 No.1, Winter 1992, p. 6.

٣٣٣. Michael Colins Dunn and Julia Acleerman, The United States, Japan and The Gulf: Common Interests, Potential Competition, American Arab Affairs, Spring 1990, No. 32 p 3B.

٣٣٤. Steven Zunes, op cit, p 107.

٣٣٥. Richard Falk , Can US Policy Toward The Middle East Change Course, Middle East Journal, Vol 47, No. 1, Winter 1993, P.12.

٣٣٦. William Perry, op. cit, p.1

٣٣٧. Steven Zunes, op. cit, p. 107.

٣٣٨. Abdallah Dabbagh, GCC - U. S Relations: Adecade of Redefinition, Middle East Policy, Vol. 1, 1992, No. p. 87.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بسياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى الست سواء البيئة الدولية والإقليمية التى يتم فيها صنع هذه السياسات أو التهديدات النابعة من هذه البيئة والمحددات المختلفة التى تؤثر على سياسات الدفاع سواء المحددات الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسى فى الدول الست وكذلك طبيعة اقتصاداتها والتركيب الديموجرافى للدول الست وأوضاعها الچيوبوليتكية والتاريخية ودور مجلس التعاون فى التنسيق بين سياسات الدفاع للدول الست وصياغة السياسة الدفاعية المشتركة.

كما تناولنا فى دراستنا تأثير حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع للدول الست بجوانبها المختلفة حيث تفاوت تأثير الحرب من مجال إلى آخر من مجالات سياسات الدفاع حيث تحتوى على عدة مجالات منها التسليح والإنفاق الدفاعى والحد من التسلح والتجنيد والتدريب وأخيراً التحالفات، ووجدنا أن الحرب لم تترك تأثيراً كبيراً على الدول الست وسياساتها الدفاعية فى إتجاه ترشيد هذه السياسات ومعالجة أوجه القصور التى تعانى منها. كما توصلنا إلى أن السياسات الدفاعية للدول الست تتشابه مع غيرها فى العديد من الدول النامية بشكل عام أومنطقة الشرق الأوسط من حيث قواعد صنع القرار أو من حيث مضمون هذه السياسات وأوجه القصور التى تعانى منها مثل إهمال التصنيع العسكرى وتنويع مصادر السلاح والسعى الدائب نحو الحصول على الأسلحة الحديثة المعقدة دون إعداد الكوادر الوطنية لتشغيلها واستخدامها، كما تعانى هذه الدول شأنها شأن العديد من دول الشرق الأوسط أو العالم النامى من قصور وقلة مخصصات سياسات التدريب وإستحواذ سياسات

التسليح على النصيب الأكبر من الإنفاق الدفاعى. هذا وإن كانت العديد من الدول النامية تعتمد على أسلوب التجنيد الإجبارى إلا أن الدول الست تبعاً لظروفها السياسية والاقتصادية تعتمد أسلوب التطوع بل وكذلك الاعتماد على عناصر غير وطنية فى تكوين جيوشها.

بعد أن إنتهينا من هذه الدراسة يمكننا الإجابة على بعض الفروض التى وضعناها لإختبارها فيها ودراسة مدى إنطباقها على الدول التى ندرسها هنا وهى كالتالى.

الفرض الأول

والذى كان منطوقة، «إذا كشفت الحرب قلة موارد القوة العسكرية لدولة ما فإن تأثير التغيرات الدولية يزداد على صياغة سياستها الدفاعية» انطبق هذا الفرض فى دراستنا وثبتت صحته حيث أنه نتيجة لما أبرزته حرب الخليج الثانية من قلة القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى بشكل جماعى وكل دولة عضو فيه بصورة فردية أمام تهديد عسكرى من أحد الجيران وكان العراق فإن ذلك أدى إلى زيادة الاعتماد على القوى الدولية الكبرى فى النظام العالمى لمساعدتها فى مواجهة هذا التهديد، وبالتالى فإن التغيرات الحادثة فى هذا النظام وترتيب القوى والتحالفات فيه والمساومات التى تتم فى إطاره ومدى المساندة لأطراف الحرب وإتفاق الدول الكبرى على ذلك يؤثر على صنع سياسات الدفاع لهذه الدول سواء فى حساب توازنات القوى أو المساعدات العسكرية التى تتلقاها والتى تشكل محوراً لسياساتها الدفاعية سواء من حيث التسليح أو القدرات العسكرية الشاملة وذلك نتيجة لاعتمادها على القوى العالمية بالأساس فى مجالات الأمن والدفاع خاصة إذا ماتعرضت لأى تهديد عسكرى حقيقى.

أما الفرض الثانى القائل بأنه "إذا كشفت الحرب ضعف التحالفات العسكرية التى تشترك فيها دولة ما ، زاد إتجاهها إلى صياغة سياساتها الدفاعية بشكل منفرد".

وفقد ثبتت صحة هذا الفرض من خلال تناولنا لدور مجلس التعاون الخليجى فى التنسيق بين سياسات الدفاع لأعضائه بعد الحرب حيث اتجهت الدول الست إلى التعاون العسكرى مع قوى خارجية وصياغة سياساتها الدفاعية بشكل منفرد حيث اتضح لها من الحرب مدى ضعف قدراتها العسكرية سواء فرادى أو مجتمعة فى مواجهة تهديد عسكرى حقيقى سواء من إيران أو العراق وبالفعل تراجع التعاون العسكرى بين دول المجلس وسعت كل دولة إلى رسم سياستها الدفاعية الخاصة فى ضوء أوضاعها وظروفها ، سواء فى تحديد مصادر التهديد لأمنها أو تقوية قدراتها العسكرية أو التعاون العسكرى دون الرجوع للإطار الجماعى الذى يجمعها وبالطبع فقد حال ذلك دون تحقيق تعاون عسكرى خليجى.

وفيما يتعلق بالفرض الثالث القائل "إن وجود حالة حرب، يؤدى إلى تغيير مضمون سياسات الدفاع الخاصة بأطراف هذه الحرب".

فإن هذا الفرض أيضا قد ثبتت صحته لكن ليس بصورة كلية بمعنى أن حرب الخليج الثانية لم تؤد إلى تغيير كلى وشامل لمضمون سياسات الدفاع للدول الست حيث أن هذا التأثير قد تفاوت من مجال إلى آخر من مجالات سياسات الدفاع، فإن كانت الحرب قد أدت إلى تسابق الدول الست على صفقات الأسلحة من الدول المختلفة إلا أن الحرب لم تسهم فى الإسراع بخطوات جادة فى مجال التصنيع العسكرى أو تنويع مصادر التسليح وإن استمرت سياسات الدول الست كما كانت عليه قبل الحرب فى هذين المجالين . كذلك فإن الحرب وإن كانت قد أدت إلى تزايد الإنفاق الدفاعى

للدول الست خاصة فيما بعد الحرب مباشرة فإنها لم تؤد إلى تغيير سياسات التجنيد فى هذه الدول من حيث الاعتماد على أسلوب التطوع الذى كان سائداً قبل الحرب واستخدام غير المواطنين وإن كان قد زاد الإتجاه نحو تقليل عددهم، فلم تطبق آياً من الدول الست أسلوب التجنيد الإجبارى فيما عدا الكويت. كما أن سياسات التدريب قد تأثرت فى بعض الدول دون البعض الآخر نتيجة للحرب وظهرت إتجاهات جديدة مثل إنشاء مراكز التدريب الوطنية وتوفير الكوادر اللازمة لذلك كما أن إستخدام مشبهات التدريب قد زاد بعد الحرب وقد قلت التدريبات الخليجية المشتركة بعد الحرب عنها فيما قبلها حيث زادت التدريبات مع الدول الكبرى المسئولة عن أمن الخليج وبالتالى نخلص إلى أن إتجاهات التغيير إختلفت من مجال إلى آخر من مجالات السياسات الدفاعية للدول الست ومن دولة إلى أخرى من الدول الست حيث كان التأثير أكبر فى حالة الكويت والسعودية اللتان مثلتا طرفاً رئيسياً فى الحرب، كما أن الإتجاه الواضح فى التأثير هو زيادة الاعتماد على الضمانة الأجنبية أو ضمانة الدول الكبرى التى خاضت حرب الخليج الثانية للدفاع عن الكويت وأن ذلك مثل محوراً أساسيا لسياسات الدفاع فى هذه الدول وإتجاهاتها نحو التعاون العسكرى مع هذه الدول مع التقليل من التعاون العسكرى الخليجى أو حتى العربى مع الدول الخليجية الست.

أما الفرض الرابع القائل بأنه "إذا كانت هناك درجة من الإتفاق بين دول ما على مصادر تهديد معينة، زاد ميلها إلى صياغة سياسة دفاعية مشتركة".

نجد أن هذا الفرض لم ينطبق نسبياً فى حالة الدول الست خلال فترة الدراسة بمعنى أنه لم يكن هناك إتفاق دائم بين الدول الست على وجود مصادر تهديد محددة، حيث أنه على الرغم من اتفاقها على كون إيران مصدراً للتهديد من الناحية الرسمية قبل الحرب والعراق فيما بعد الحرب مباشرة إلا أنها لم تضع سياسة دفاعية مشتركة،

ولكن ظهر من خلال دراستنا وجود تباينات فى المواقف من مصادر التهديد المختلفة خاصة قطر وعمان وإلى حد ما الإمارات وأن السعودية كانت تدفع دوماً إلى اعتبار إيران مصدراً رئيسياً للتهديد سواء قبل الحرب أو بعدها بينما كانت قطر وعمان تريان أن إيران جار يمكن التعايش معه وكذلك اتسم موقف قطر وعمان بالتعاطف مع حالة العراق بعد الحرب وعملت الإمارات على دعم جهود المصالحة العربية ورفع العقوبات عن الشعب العراقى إلا أن السعودية والكويت أصرتا على استمرار العراق كمصدر للتهديد خاصة فى ظل وجود الرئيس الحالى صدام حسين، وبالتالى نجد أن هذا الفرض لم يمكن أختباره بصورة كاملة إلا لفترات قصيرة خلال فترة الدراسة وذلك لأنه لم يوجد إتفاق شامل فيما بين الدول الست على مصادر التهديد وإن كانت الدراسة قد أثبتت وجود معوقات سياسية وعسكرية لصياغة سياسة دفاعية مشتركة تجعل من الصعب صياغة سياسة دفاعية مشتركة حتى إذا ماتم الإتفاق على مصادر التهديد.

بعد دراسة الفروض ومدى إنطباقها فى هذه الدراسة يمكننا أن نضيف بأننا قد خرجنا بمجموعة من النتائج من هذه الدراسة هى:

١- عانت الدول الخليجية الست من مشاكل فيما يتعلق بتحديد مصادر التهديد لأمنها وذلك نتيجة لفشلها فى الاتفاق واقعياً على مصادر للتهديد محددة ومتفق عليهاحيث اختلفت مواقفها تجاه هذه المصادر خاصة العراق وإيران حيث مثلت قطر بصفة أساسية.موقفا معارضاً بدرجة شديدة للسعودية تجاه هذين المصدرين وتباينت مواقف بقية الدول مابين هذين الموقفين.

كما وجدنا أن النظرة إلى مصار التهديد الرئيسية قد تغيرت قبل حرب الخليج الثانية مثلت إيران المصدر الرئيسى للتهديد منذ قيام الثورة

ذلك رغم مايتيحه من السرعة وحرية الحركة إلا أنه يحمل معه مخاطر الخطأ وعدم الصواب وكذلك مخاطر تتعلق بالاعتماد على المستشارين الأجانب فى صنع قرارات الدفاع.

٣- تلعب طبيعة اقتصادات هذه الدول وحالة الوفرة التى تتمتع بها نتيجة عائدات النفط دوراً فى توفير الموارد اللازمة للإنفاق الدفاعى العالى وعلى الرغم من تراجع أسعار البترول إلا أن الإنفاق الدفاعى مازال مرتفعاً فى هذه الدول، كما أن عدم وجود إستثمارات صناعية ضخمة أعاق وجود صناعة عسكرية خليجية.

٤- أدت التركيبة الديموجرافية الخاصة بهذه الدول من حيث قلة عدد السكان إلى ضيق وعاء التجنيد فى هذه الدول وقلة الاحتياطى الذى يمكن تدبيره فى حالة وجود تهديد عسكرى حقيقى، وهو ماأدى إلى الاعتماد على العمالة الوافدة سواء فى المجالات المدنية أو العسكرية وهو مايحمل معه آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية إيجابية فى بعض الأحيان وسلبية فى كثير منها خاصة نتيجة لاتجاهها نحو الاعتماد على العمالة الأسيوية بكثافة فى الفترة الأخيرة خاصة بعد حرب الخليج الثانية.

٥- فشل مجلس التعاون الخليجى فى تحقيق تعاون دفاعى فعال سواء قبل الحرب أو بعدها على الرغم من الدور الذى لعبته العوامل الأمنية فى إنشائه وذلك لأسباب فنية وأخرى سياسية، بل أنه بعد الحرب مع تزايد التصريحات نحو تعاون عسكرى واسع بين هذه الدول وإنشاء جيش خليجى موحد حالت النزعة الفردية لحكام الدول الست دون تحقيق خطوات ملموسة فى هذا المجال.

الإسلامية فيها حتى قيام الحرب الثانية فى الخليج حيث أصبحت العراق المصدر الرئيسى للتهديد ثم تليها إيران.

وجدت عناصر غير مباشرة للتهديد وتمثلت بصفة أساسية فى إسرائيل التى لم تمثل مصدر تهديد نتيجة لتحالف الدول الست وكذلك إسرائيل مع الولايات المتحدة ولكن ذلك لايمنعنا من التفكير فى وجود تعاون إسرائيلى/أمريكى موجه ضد دول الخليج الست ولو لمجرد استخدام إسرائيل كأداة للتهديد لبيان ضرورة وأهمية الضمانة الأمريكية لدول الخليج. وإن كان فى ا لفترة الأخيرة ونتيجة لأن الدول الست كانت تعتبر إسرائيل مصدراً للتهديد من باب المجاملة لبقية الدول العربية فبعد تحقيق تقدم فى مسارات السلام العربى/الإسرائيلى قلت التهديدات الإسرائيلية فى الخطاب السياسى للدول الست وتم البدء فى الحديث عن تعاون بين قطر وإسرائيل ورفعت الدول الست بعض بنود المقاطعة على الشركات التى تتعامل مع إسرائيل. إلا أنه من وقت لآخر يظهر توتر سعودى/إسرائيلى نتيجة لصفقات الأسلحة التى تعقدها السعودية وتعتبرها إسرائيل تهديداً لأمنها.

٢- وصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن طبيعة النظم السياسية فى الدول الست والسلطات التى يتمتع بها الأمير أو الملك أو رئيس الدولة فى هذه الدول الست وعدم مشاركة أجهزة تشريعية فى صنع القرار وقيامها بشكل صورى فى هذه الدول أو تعطيلها إن أظهرت تعويقاً أو مخالفة لرأى الرئيس فإن ذلك يتيح حرية أكبر وسرعة فى صنع القرار الدفاعى وعدم وجود مشاركة أو رقابة إلا لمن يرغب الرئيس وذلك نتيجة لأن السلطات الواسعة التى يتمتع بها خاصة أن أحد المقربين له من الأسرة يتولى وزارة الدفاع، إلا أن

٦- مثلت حرب الخليج الثانية معرضاً للأسلحة المختلفة للدول المشاركة فى الحرب للحصول على عقود وصفقات أسلحة تطلبها الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى، وبالفعل تم عقد العديد من صفقات الأسلحة من تلك الأنواع المستخدمة فى الحرب لتزويد الجيوش الخليجية بها وكذلك مكافأة الدول المصدرة التى وقفت بجانبها أثناء الحرب.

٧- عملت إسرائيل على إعاقة وصول العديد من الأسلحة خاصة الأمريكية إلى دول الخليج الست بحجة أمن إسرائيل وبالفعل نجحت فى ذلك إلى حد بعيد قبل الحرب، ولكن بعد الحرب قل التأثير الإسرائيلى فى هذا المجال نظراً لضغوط شركات السلاح الأمريكية وخشيتها من فوز الشركات المنافسة بهذه العقود ونتيجة لتأكيد الإدارة الأمريكية أن حصول الدول الست على صفقات الأسلحة لايهدد أمن إسرائيل أو الاستقرار فى المنطقة.

٨- لم يخضع الإنفاق الدفاعى فى الدول الست لأى نوع من الرقابة أو المراجعة فى هذه الدول نتيجة لعدم وجود مؤسسات تقوم بذلك بل أنه حتى فى الكويت بعد إنتخاب مجلس جديد للأمة فى عام ١٩٩٢ فإنه لم يعارض مخصصات الدفاع من الميزانية الحكومية. بل أن هذه المعارضة ساهمت الحرب فى القضاء عليها نتيجة لتعدد مصادر التهديد لأمن الدول الست، كما أن الإنفاق الدفاعى قد زاد بعد الحرب مباشرة خاصة فى السعودية والكويت وبدرجة أقل بقية الدول على الرغم من قلة عائدات النفط.

٩- لم تعط الدول الست إهتماماً لقضية الحد من التسلح خاصة فى ظل مساندة الدول الكبرى لها فى هذا الإتجاه وتأكيدها على أن صادرات الأسلحة للدول الست هى بغرض تأمين دفاعاتها وتحقيق الأمن الأقليمى وكونها لاتهدد

الاستقرار فى الشرق الأوسط أو تزيد حدة سباق التسلح فيه. ولكن أدت الحرب إلى الإنهاء على القدرات العراقية فوق التقليدية وكذلك جزء من قدراتها التقليدية، كما تزايدت مبادرات الحد من التسلح فى الشرق الأوسط والحديث عن الحد من التسلح العراقى والإيرانى.

١٠- فشلت الدول الست فى فرض التجنيد الإجبارى فيما بعد الحرب وإستغلال حماس المواطنين فى هذه الدول فيما عدا الكويت التى فرضته بينما استمرت الدول الست فى الاعتماد على أسلوب التطوع، وعلى الرغم من وجود نصوص للتجنيد فى السعودية إلا أنها لم تقم بتطبيقه وذلك لأن الدول الست لاتستطيع فرض ذلك على مواطنيها نتيجة لطبيعة النظم السياسية وعلاقتها بالجماهير فى هذه الدول وعدم قدرتها على فرض أعباء عليهم.

١١- أدت حرب الخليج الثانية إلى تغيرات فى سياسات التدريب فى الدول الست حيث أدت إلى زيادة الإهتمام بهذه السياسات والسعى لإنشاء مؤسسات تدريب وطنية وكليات عسكرية لمختلف التخصصات، بل زاد التعاون فى إرسال البعثات من بعض الدول الست إلى الكليات العسكرية الموجودة فى عمان والسعودية والإمارات بل أن حجم التدريبات ومستوى تقنيتها قد زادت لهذه الدول فرادى مع الدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا خاصة الكويت التى عملت على زيادة هذه التدريبات والمناورات.

بعد دراستنا لسياسات الدفاع للدول الست فإننا قد خرجنا بمجموعة من أوجه القصور فى هذه السياسات والتى نرى أنها يمكن أن تؤدى إلى تطوير وترشيد

هذه السياسات إذا ماتم أخذها في الاعتبار وهي:

١- عانت الدول الخليجية من عدم التوازن في تنمية القوات المختلفة فيها من حيث التسليح والإعداد، ففي حين حرصت السعودية على تطوير قواتها المختلفة سواء البرية أو البحرية أوالجوية، إلا أن بعض هذه الدول عانت من عدم التوازن فعلي سبيل المثال أهملت الكويت قبل الحرب قواتها البحرية، في حين أهملت قطر قواتها الجوية. وبالتالي لابد من أن تحرص هذه الدول على تطوير قواتها المسلحة بشكل متوازن خاصة في ظل تطور المعركة الحديثة وكونها أصبحت معركة للأسلحة المشتركة المختلفة التي تملكها الدولة.

٢- حرصت الدول الخليجية الست على الحصول على صفقات الأسلحة المتطورة العالية التعقيد مع عدم توفير الأطقم اللازمة لإدارتها وتشغيلها فعلى سبيل المثال عانت الكويت من مشكلة توفير الأطقم اللازمة لقيادة ٤٠ طائرة من طراز "هورنيت" اشترتها من الولايات المتحدة.

٣- عملت النظم الحاكمة على إيجاد قوات خاصة لحراستها وأمنها سواء حرس أميري أو وطني أو سلطاني لحمايتها وتسليحها بدرجة عالية من التطور وهو ماكان يعني تخصيص جزء من خطة تطوير القوات المسلحة ومواردها لقوات خاصة لحماية النظم الحاكمة في هذه الدول بصفة أساسية مع اللجوء إليها كملاذ أخير في العمليات الحربية إذا لزم الأمر، وهو ما يعني الأخذ من مخصصات بقية القوات.

٤- أدى تفاوت حجم التسليح وأنواعه فيما بين الدول الست إلى وجود مشكلة تتعلق بالتنسيق العسكري فيما بين الدول الست حيث اختلفت وتنوعت قدراتها التسليحية.

٥- فشلت الدول الست فى إستثمار صفقات الأسلحة والموارد المتوافرة لديها فى إقامة صناعة عسكرية خليجية مشتركة إنما اعتمدت على السلاح المستورد بل ولم تدعم السعودية أو القدرات العربية فى هذا المجال.

٦- فشلت الدول الست فى تنويع مصادر أسلحتها وهو ماكان يوقعها تحت ضغوط الدول المصدرة، حيث حصلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ـ خاصة الأخيرة ـ على عقود التسليح الكبرى فى المنطقة، ولم تستطع سوى الكويت وكذلك الإمارات بعد الحرب تنويع مصادر الأسلحة.

٧- شهدت الدول الخليجية الست سوء توزيع للإنفاق الدفاعى فعلى الرغم من شموله على بنود مختلفة إلا أن الوضع فى الخليج تمثل فى التركيز على صفقات الأسلحة مع إهمال البنود الأخرى مثل التدريب أو التصنيع العسكرى.

٨- عانت الدول الست من مشكلة نقص وعاء التجنيد وعدم توافر إحتياطى كاف لديها نتيجة لاعتمادها أسلوب التطوع، حتى بعد الحرب فعلى الرغم من سعى الدول الست الى زيادة حجم جيوشها بعد الحرب إلا أنها فشلت فى تحقيق التقدم المرغوب فى هذا المجال نتيجة لظروفها الديموجرافية وعدم إقبال مواطنيها على التطوع، كما أدى ذلك إلى الاعتماد على غير مواطنيها سواء كانوا عربا أو غير عرب فى صفوف جيوش هذه الدول وهو مايحمل معه خطراً فى إستخدامها ضد الدولة ذاتها وهو ماجعل الدول الست تستغنى عن مواطنى الدول المساندة للعراق العاملة لديها سواء فى المجالات المدنية أو العسكرية.

٩- لم تستطع الدول الست تحقيق أو إقامة مناورات وتدريبات مشتركة ضخمة معاً حيث أجرت مناورات وتدريبات شاركت فيها قوات رمزية قبل الحرب، بل إنه بعد الحرب زاد إتجاه هذه الدول إلى التدريبات والمناورات مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سواء بشكل فردى أو دولتين أو ثلاث مع هذه الدول والتقليل من التدريبات الخليجية المشتركة.

١٠- فى مجال التدريب ونتيجة للحرب قل التعاون العربى فى هذا المجال حيث قلت التدريبات المشتركة التى كانت منخفضة قبل الحرب كما قلت الاستعانة بالخبراء والمدربين من الدول العربية أو إرسال البعثات العسكرية إلى الدول العربية.

وأخيراً يمكن القول بوجود أربعة سيناريوهات لتطوير سياسات الدفاع والقدرات العسكرية للدول الخليجية الست وهى:

أ- الاعتماد على الذات

وفى إطار هذا السيناريو يتم تطوير القوات العسكرية لكل دولة خليجية من الدول الست على حدة دون الاعتماد على ضمانات خارجية لأمنها وذلك برفع قدراتها التسليحية والعمل على تطوير صناعة عسكرية وطنية وتنويع مصادر تسليحها مع زيادة القدرات التدريبية لقواتها المسلحة من خلال التدريبات المشتركة سواء بين الأسلحة المشتركة فى الدولة أو بينها وبين دول أخرى أكثر تقدماً، مع العمل على زيادة حجم جيوشها وذلك باتباع سياسة التجنيد الإجبارى لزيادة عدد القوات العاملة أو الإحتياطية.

ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات تتعلق بالاعتماد الخالص على الذات

فكيف يمكن لقوة عسكرية لدولة مثل البحرين أو قطر مواجهة خطر مثل إيران أو العراق، كما أن زيادة عدد الجيش بفرض التجنيد الإجبارى مستبعد لطبيعة النظم السياسية فى هذه الدول بل وعدم رغبتها فى زيادة عدد الجيش حتى لايصبح قيداً عليها وكذلك عدم تجنيد المواطنين عن طريق التجنيد الإجبارى وهو ما يجعل هناك نوعًا من الالتزامات الإضافية عليهم مما قد يؤدى إلى كراهيتهم للنظام الحاكم.

ب التعاون فى إطار مجلس التعاون الخليجى

وفى هذا السيناريو يمكن أن يتم تحقيق تنسيق خليجى فعلى وذلك بإنشاء قوة عسكرية خليجية مشتركة ضخمة يتراوح حجمها بين ١٠٠-١٥٠ ألف جندى للدفاع عن أى دولة من الدول الست تتعرض لخطر عسكرى، أو تكوين قوات عسكرية قومية ضخمة تكون للمجلس تحت قيادة عليا مشتركة لمواجهة خطر عسكرى يلحق بإحداها.

ولكن هذا السيناريو نتيجة للصعوبات الفنية والسياسية التى فصّلناها فى هذه الدراسة يصعب تطبيقه واقعياً رغم كونه الأقرب من الناحية النظرية.

جـ- الضمانة العربية لدول مجلس التعاون

فى هذا الإطار يمكن زيادة التعاون العسكرى بين الدول الست وبين دول عربية مثل سوريا ومصر وأى دول أخرى ترغب فيها الدول الست لتوفير ضمانة عسكرية للدول الست والعمل على تنسيق عسكرى فيما بين هذه الدول وعقد اتفاقات عسكرية يمكن بمقتضاها توفير الدول العربية لقوات عسكرية لمساعدة دول الخليج الست فى حالة وجود خطر عسكرى يهددها مع إقامة لجنة عسكرية رفيعة المستوى تحت رئاسة قادة الدول الست والدول العربية الأخرى المشاركة.

إلا أن تجربة الغزو العراقى للكويت وفشل إعلان دمشق وتفريغه من محتواه العسكرى والسياسى تجعل من الصعب على الدول الخليجية الست إقامة تعاون عسكرى مع دول عربية أو السماح بوجود قوات لدول عربية على أراضيها.

د- الضمانة الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجى

وهذا ليس سيناريو مطروحا للمستقبل أو للعمل به وإنما هو واقع بالفعل بالنسبة للدول الست خاصة بعد حرب الخليج الثانية وسعى الدول الست إلى إقامة تعاون عسكرى بدرجات مختلفة مع الدول الكبرى وعقد اتفاقات لحمايتها عند الحاجة، ولكن المهم الآن هو الاستمرارية أو مستقبل هذه الضمانة فهل ستقبل الدول الأجنبية الاستمرار فى ذلك على المدى الطويل وإلى أى حد سيمثل ذلك ضمانة فعلية مع ضمان عدم تدخل هذه الدول فى الشئون الداخلية للدول الست ضد تهديد عسكرى محتمل خاصة لأن هذه الدول لاتستطيع توفير القوات اللازمة لصد هجوم عسكرى فعلى بصورة فورية عند تعرض إحدى الدول الست لتهديد عسكرى.

نخلص من ذلك إلى أن الدول الست وإن كانت قد أخذت بالسيناريو الرابع حتى الآن فإن مستقبل استمراره محل شك لإعتبارات عدة.. فهو وإن كان يصلح مرحلياً فى الفترة الحالية إلا أنه لابد من التركيز على تحقيق الاعتماد على الذات وبناء القدرة العسكرية لهذه الدول بالأساس حتى يتم الصمود أمام أى هجوم عسكرى خارجى حتى وإن كان لحين وصول المساعدات الخارجية اللازمة لصد الهجوم، كما يجب على الدول الست بعد ذلك الانتقال إلى السيناريو الثانى الخاص بتحقيق التعاون العسكرى فى إطار مجلس التعاون الخليجى خاصة أن ذلك هو الأقرب إلى الواقع فى ظل إستبعاد السيناربو الخاص بالتعاون العربى ونتيجة لأن الدول الست لديها من السمات

والتشابهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العسكرية مايجعل هذا النوع من التنسيق والتعاون أمراً ممكنا مع العمل على الإزالة التدريجية للمعوقات الفنية والسياسية أمام التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون الخليجى الست.

تم في هذه الدراسة تناول نموذج لسياسات الدفاع في عدد من الدول النامية التي تتميز بخصوصية سواء في موقعها الاستراتيجي أو مواردها الاقتصادية ويرجو الباحث أن تكون هذه المحاولة جزء من الدراسات الأكاديمية حول سياسات الدفاع للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص سواء فيما يتعلق بهيكل صنع هذه السياسات والمبادئ الاستراتيجية التي تحكمها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- مصادر منشورة

أ- الوثائق

١ - **التقرير الاقتصادى العربى الموحد**، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٤)

٢ - **النظام الاساسى للحكم**، (المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢).

٣ - **النظام الاساسى لإنشاء مجلس الشورى**، (سلطنة عمان، ١٩٩٠).

٤ - **النظام الاساسى المؤقت المعدل للحكم**، (دولة قطر ١٩٧٢)

٥ - المجموعة الإحصائية السنوية، (الكويت: وزارة التخطيط، ١٩٩٤).

٦ - **الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة: ١٤١٥-١٤٢٠-١٩٩٥-٢٠٠٠**، (المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط، ١٩٩٣).

٧ - **دستور دولة الكويت**، (الكويت، ١٩٦٢).

٨ - **موجز إنجازات مجلس التعاون من ١٩٨١-١٩٨٨**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨).

٩ - **نص البيان الختامى للقمة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربى**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٢، السنة ١٦، إبريل ١٩٩٠.

١٠ - **نظام مجلس الشورى**، (المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢).

١١ - **نظام مجلس الوزراء**، (المملكة العربية السعودية. ١٩٩٢).

٢ ـ الكـــتب

١ ـ إحسـان محمـد الحسن، **علم الإجتمـاع العسكري**، (الأسكندرية: دار المعـرفـة الجامعية، ١٩٩٠)

٢ ـ د. أحـمـد الرشـيـدى، محـرر، **الإنعكاسـات الإقليـمـيـة والدوليـة لأزمـة الخليج**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).

٣ ـ د. أحمد يوسف أحمد، **الصراعـات العربية ـ العربية: ١٩٤٥-١٩٨٣**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٤ ـ د. أمين الساعاتى، **رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعد**، (القاهرة: المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية، إبريل ١٩٩١).

٥ ـ برهان غليون وآخرون، **ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

٦ ـ تركى الحـمـد، **التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى**، (الكـويت: منتدى التنمية، ١٩٩٤).

٧ ـ جاستون بوتول، **الحرب والمجتمع**، ترجمة عباس الشربينى، (بيروت:دار النهضة العربية، ١٩٨٣).

٨ ـ حسن الخياط، **الرصيد السكانى فى دول الخليج العربى**، (الدوحة: جامعة قطر، ١٩٨٢).

٩ – حـسن شكرى، **اسرار حقيبة العرب والنفط والألف مليار دولار**، (القـاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٩١).

١٠ ـ حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمدعبده**، (القـاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦).

١١ـ د. حليم بركات، **حرب الخليج: خطوط فى الرمل والزمن**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

١٢ـ د. سلطان أبو على وآخرون، **الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**، (القاهرة: مركز البحوث الدراسات السياسية، ١٩٩٢).

١٣- طلعت أحمد مسلم، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)

١٤- عبد العزيز عبد الله جلال، **التربية والتنمية: تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربي ٨٥-١٩٩٥**، (الرياض: الدار القومية للدراسات والاستشارات، ١٩٩٥)

١٥- د. عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

١٦- د. عبد المهدى الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الأقليمة والدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٥)

١٧- كمال أبو العزايم، **لمن ترفع الرايات:** فى ذكرى مرور عشر أعوام على حرب أكتوبر (القاهرة: مطبوعات وزارة الدفاع، ١٩٨٣).

١٨- مجدى نصيف، محرر، **حرب الخليج والنظام العالمى الجديد**، (لندن: د. ن، ١٩٩١).

١٩- د. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم ١٥٨، ١٩٩٢).

٢٠- د. محمد صبحى عبد الحكيم، محرر، **انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤).

٢١- د. مصطفى علوى، محرر، **حرب الخليج والسياسة المصرية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).

٢٢- د. مصطفى علوى، محرر. **مصر وأمن الخليج بعد الحرب**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

٢٣- د. مصطفى كامل السيد، محرر، **حتى لاتنشب حرب عربية / عربية أخرى**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).

٢٤ـ نادر فرجاني، محرر، **العمالة الأجنبية فى اقطار الخليج العربى**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).
٢٥ـ د. نازلى معوض، محرر، **الوطن العربى فى عالم متغير: أزمة الخليج الثانية**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)
٢٦ـ د. هاشم عبده هاشم عبده هاشم، الدور السعودى فى الخليج، (الرياض: الإسراء للخدمات الإعلامية، ١٩٩٣).

٣ ـ الكتب السنوية

١ - السيد يسين، محرر، **التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٩**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٩٠).
٢ ـ السيد يسين، محرر، **التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٩١).
٣ ـ السيد يسين، محرر، **التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ١٩٩٢).
٤ـ **التوازن العسكرى لمنطقة الشرق الأوسط ١٩٩٤**، (القاهرة اكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٥).

٤ ـ الدوريات

١ ـ إيهاب صلاح الدين، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣، يناير١٩٩١.
٢ ـ د. أحمد الرشيدى، وظيفة الجامعة العربية فى مجال التصدى للعدوان: قراءة للنصوص القانونية فى ضوء الواقع العربى المعاصر، **شئون عربية**، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١.
٣ ـ احمد السيد النجار، تمويل الحشد العسكرى فى الخليج دلالاته آثاره، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

٤ . د. أسامة الغزالى حرب، الحرب الثورية: نقد النظريات الغربية السائدة، **الفكر الاستراتيجى العربى**، العدد ٢٠، إبريل ١٩٨٧).
٥ . د. أمانى قنديل، إحتلال العراق للكويت وتأثيراته على المفاهيم والقضايا الاجتماعية سلسلة **الدراسات الاجتماعية والعمالية**، (البحرين: المكتب التنفيذى لوزراء العمل والشئون الاجتماعية دول مجلس التعاون الخليجى)، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٩٢.
٦. أمل يوسف الغربى الصباح، المؤثرات السلبية للهجرة على الخدمات الرئيسة والقوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجى، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد ٢٠، ١٩٨٥.
٧ . د. بدر العمر، الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقى للكويت، **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية**، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٩٢.
٩ . تركى الحمد، أزمة الخليج: الجذور والآثار، **المستقبل العربى**، العدد ١٥٢، ١٠/ ١٩٩١.
١٠. د. جلال عبدالله معوض، تركيا النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربى: الجانب الأمنى، **شئون عربية**، العدد ٦٧، سبتمر ١٩٩١.
١١. حسن أبو طالب وآخرون، الغزو العراقى: الأبعاد والنتائج، ملف العدد **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.
١٢. حسن العلكيم، السياسة السوفيتية تجاه الخليج فى عهد جورباتشوف، **المستقبل العربى**، العدد ١٢٥، ٧/ ١٩٨٩.
١٣. د. درية شفيق بسيونى، الاستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى: الثوابت والمعطيات، **الفكر الاستراتيجى العربى**، العدد ٤١، يوليو ١٩٩٢.
١٤. طارق حسنى أبو سنة، قمة الدوحة الخليجية، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
١٥. عادل محمد عبد اللطيف، استيعاب العمالة العائدة: حالة الأردن ومصر ولبنان واليمن، **المستقبل العربى**، العدد ١٨٢، ٤ / ١٩٩٤.

١٦ـ د. عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإطار التعامل الخليجي في التسعينات، **التعاون**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد ٢٢، يونيه ١٩٩١).
١٧ـ عبد الكريم محمود الدخيل، سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطر: طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، **سلسلة بحوث سياسية** جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد ٦٨، أغسطس ١٩٩٣.
١٨ـ عبد المنعم المشاط، الوجود العسكري الأجنبي وتحديات الأمن القومي العربي، **مجلة منبر الشرق**، السنة الـ ١٣، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٥.
١٩ـ عبد الاله بلقزيز، بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي: ماالعمل، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٤، ١٢ / ١٩٩١.
٢٠ـ د. عطية حسين أفندي، جامعة الدول العربية وأزمة الخليج، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
٢١ـ عماد جاد، نزاعات الحدود في منطقة الخليج، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٧، نوفمبر ١٩٩٢.
٢٢ـ د. محمد السيد سليم، خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢.
٢٣ـ محمد سيد أحمد، حول إشكالية النظام الدولة الجديد، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.
٢٤ـ محمود عزمي، حرب الخليج والتوازن الإستراتيجي العربي ـ الإسرائيلي، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد١٩، يناير ١٩٨٧.
٢٥ـ مراد إبراهيم الدسوقي، تصوارات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، **السياسة الدوملية**، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.
٢٦ـ د. مريم سلطان لوتاه، المشاركة السياسية في دول الخليج العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد ٨٧، أكتوبر ١٩٩٤.

٢٧ ـ د. مصطفى علوى، بيئة القرار الاستراتيجى، **الفكر الاستراتيجي العربى**، العدد ٣٧، يوليو ١٩٩١.

٢٨ـ ناجى صادق شراب، مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٤٩، يناير ١٩٨٧.

٢٩ ـ د. نادر فرجانى، العمالة الوافدة إلى الخليج العربى: حجمها ـ مشاكلها ـ السياسات الملائمة، **المستقبل العربى**، العدد ٢٣، ١٩٨١.

٣٠ ـ نازى ريشانى، مجلس التعاون والسياسة الأمريكية فى الخليج العربى، **الفكر الاستراتيجى العربى**، العدد، ٤، ابريل ١٩٨٢.

٣١ ـ نبية الأصفهانى، يوميات الأزمة، **السياسة الدولية** ، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١.

٣٢ ـ وحيد عبد المجيد وآخرون، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١، نوفمبر ١٩٩٠.

٣٣ ـ هانئ رسلان، دول التجمع الخليجى وإشكالية الأمن الذاتى، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.

٣٤ ـ د. هيثم الكيلانى، الأمن القومى العربى رهين المحبسين، **شئون عربية**، العدد ٨٣، سبتمبر ١٩٩٥.

٣٥ ـ يزيد صايغ، أزمة الخليج وإخفاق النظام العربى، **المستقبل العربى**، العدد ١٤٩، ٧/ ١٩٩١.

٣٦ ـ د. يوسف محمد عبيدان، تطور تجربة الشورى فى قطر خلال عشرين عاماً، ٧٢/ ١٩٩٢، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد ٦١، يناير ١٩٩٣.

٥ـ المجلات

١ ـ **إستراتيجيا اللبنانية**، لواء.د. نبيل إبراهيم أحمد، عائدات النفط العربى والإنفاق العسكرى، عدد إبريل ، ١٩٩٠ .

٢ ـ **إستراتيجيا**، د. شريف علي محمد، ملامح السوق الدولية للسلاح بعد حرب الخليج، عدد يناير/فبراير ١٩٩٢.
٣ ـ **إستراتيجيا**، لواء ممدوح عطية، أسلحة التدمير الشامل والصواريخ الباليستية في منطقة الشرق الأوسط وخيارات إزالتها، عدد مايو/يونيو ١٩٩٢.
٤ ـ **إستراتيجيا**، لواء. نبيل إبراهيم أحمد، تطوير عائدات الإنفاق العسكري في الدول العربية، عدد مايو ١٩٩٠
٥ ـ **أخبار البترول والصناعة**، علي قاسم العقابي، الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد ٢٠١، السنة الـ١٢ إبريل ١٩٨٧.
٦ ـ **الحرس الوطني**، لواء يوسف ابراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ ١ ـ، العدد١١٢، يناير ١٩٩١.
٧ ـ **الحرس الوطني**، لواء يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية -٢-، العدد ١١٣، يناير ١٩٩٢.
٨ ـ **الحرس الوطني**، العدد١٤٢، يونيو / يوليو ١٩٩٤.
٩ ـ **الحرس الوطني**، العدد١٤٥، أغسطس ١٩٩٤.
١٠ـ **الحرس الوطني**، لواء خضر الدهراوي، هل يمكن وضع ضوابط فعالة لسباق التسلح في الشرق الأوسط، العدد ١٢٠، اغسطس١٩٩٢.
١١ـ **الحرس الوطني**، العدد٨٨، ديسمبر ١٩٨٩.
١٢ـ **الحرس الوطني**، العدد ١٢٥، يناير ١٩٩٣.
١٣ـ **الحرس الوطني**، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٤.
١٤ـ **الحرس الوطني**، العدد١٥٦، أغسطس١٩٩٥.
١٥ـ **الحرس الوطني**، العدد ١٤٦، سبتمبر ١٩٩٤.
١٦ـ **الحوادث اللبنانية**، ١٩٩٦/١/٢٦.
١٧ـ **الجندي**، وزارة الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد١٧٦، سبتمبر ١٩٨٨.
١٨ـ **الجندي**، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠.
١٩ـ **الجندي**، العدد ١٧٩، ديسمبر١٩٨٨.

٢٠ـ **الجندى**، العدد١٩٦، مايو ١٩٩٠.
٢١ـ **الجندى**، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٠ .
٢٢ـ **الجندى**، العدد ١٩٣، فبراير ١٩٩٠ .
٢٣ـ **الجندى**، العدد ١٩٢، يناير ١٩٩٠ .
٢٤ـ **الجندى**، العدد ٢٤٢، مارس ١٩٩٤ .
٢٥ـ **الجندى**، العدد ٢٠٤، يناير ١٩٩١ .
٢٦ـ **الجندى**، العدد ٢٥٥، ابريل١٩٩٥ .
٢٧ـ **الجندى**، العدد٢٥٤، مارس ١٩٩٥ .
٢٨ـ **الجندى**، العدد٢٥٧، يونيو ١٩٩٥ .
٢٩ـ **الجندى**، العدد ٢٢٨، يناير ١٩٩٣ .
٣٠ـ **الجندى**، العدد ٢١٤، نوفمبر ١٩٩١ .
٣١ـ **الجندى** ، العدد٢٢٤، سبتمبر ١٩٩١ .
٣٢ـ **الجندى**، العدد١٧٧، آكتوبر ١٩٨٨ .
٣٣ـ **الجندى**، العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٠ .
٣٤ـ **الجندى**، العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٢ .
٣٥ـ **الجندى** ، العدد٢٣٢، مايو ١٩٩٣ .
٣٦ـ **الجندى**، العدد ٢٤١، فبراير ١٩٩٤ .
٣٧ـ **الجندى**، العدد ٢٤٤، مايو ١٩٩٤ .
٣٨ـ **الجندى**، العدد ٢٥٢، يناير ١٩٩٥ .
٣٩ـ **الدفاع السعودية**، قوة دفاع البحرين، العدد٧٧، يناير ١٩٩٠ .
٤٠ـ **الدفاع السعودية**، العدد٧٩، يونيو/ يوليو ١٩٩٠ .
٤١ـ **الدفاع السعودية**، العدد٨٥، يناير ١٩٩٢ .
٤٢ـ **الدفاع الخليجى** ، لواء. فاروق محمد فهيم، التدريب القتالى ومكانته فى القوة الشاملة للدول، العدد ٧، سبتمبر ١٩٩٣.

٤٤ـ **الدفاع العربي** اللبنانية ، يسام العسلي، المملكة العربية السعودية وبناء القدرة الذاتية، عدد يناير ١٩٩٣ .
٤٥ـ **الدفاع العربي**، د. كمال عبد الحميد، حول فكرة إنشاء جيش خليجي من ١٠٠,٠٠٠ رجل، عدد إبريل ١٩٩٢ .
٤٦ـ **الدفاع العربي**، عدد أغسطس ١٩٨٨ .
٤٧ـ **الدفاع العربي**، عدد يوليو ١٩٨٩ .
٤٨ـ **الدفاع العربي**، عدد ديسمبر ١٩٨٩ .
٤٩ـ **الدفاع العربي**، عدد فبراير ١٩٨٩ .
٥٠ـ **الدفاع العربي**، عدد أكتوبر ١٩٨٨ .
٥١ـ **الدفاع العربي**، عدد يناير ١٩٩١ .
٥٢ـ **الدفاع العربي**، عددنوفمبر ١٩٨٩ .
٥٣ـ **الدفاع العربي**، عدد نوفمبر ١٩٩٠ .
٥٤ـ **الدفاع العربي**، عدد مارس ١٩٨٩ .
٥٥ـ **الدفاع العربي**، تطور صناعة الطيران العربية وإحتمالات، تنشيطها وتوسيعها، عدد نوفمبر ١٩٨٩ .
٥٦ـ **الدفاع العربي**، عدد يناير ١٩٩٠ .
٥٧ـ **الدفاع العربي**، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .
٥٨ـ **الدفاع العربي**، عدد يناير ١٩٩٢ .
٥٩ـ **الدفاع العربي**، أغسطس ١٩٩٣ .
٦٠ـ **الدفاع العربي**، إبريل ١٩٩٣ .
٦٢ـ **الدفاع العربي**، تطوير القوات المسلحة السعوية، عدد يناير ١٩٩١ .
٦٣ـ **الدفاع العربي**، عدد نوفمبر ١٩٩٢ .
٦٤ـ **الدفاع العربي**،عدد أكتوبر ١٩٩٤ .
٦٥ـ **الدفاع العربي**، عدد يونيو ١٩٨٩ .
٦٦ـ **الدفاع العربي**، عدددیسمبر ١٩٩٤ .

٦٧ـ **الدفاع العربى**، عدد سبتمبر ١٩٩٤ .
٦٨ـ **الدفاع العربى**، عدد أغسطس، ١٩٩٥ .
٦٩ـ **الدفاع العربى**، عدد يونيو ١٩٩٣ .
٧٠ـ **الدفاع العربى**، عدد يوليو ١٩٩٣ .
٧١ـ **الدفاع العربى**، علاء رضوان، فى نطاق برنامج التوازن الاقتصادى: السعودية تقيم أكبر مركز لصيانة الطائرات فى الشرق **الوسط**، عدد يونيو ١٩٩١ .
٧٢ـ **الدفاع العربى**، عدد يناير ١٩٨٩ .
٧٣ـ **الدفاع العربى**، عدد يوليو ١٩٩١ .
٧٤ـ **الدفاع العربى**، موازنة كويتية مليئة لإعادة تسليح القوات الجوية والبرية، عدد أكتوبر ١٩٩٤ .
٧٥ـ **الدفاع العربى**، الكويت تعزز قواتها ببرنامج دفاع فعال، عدد أغسطس ١٩٩٤ .
٧٦ـ **الدفاع العربى**، عدد أغسطس١٩٩٤ .
٧٧ـ **الدفاع العربى**، ستيفان جايز نهاينر، عماد جيش الغد مجندون أم متطوعون محترفون، عدد يناير ١٩٩٢ .
٧٨ـ **الدفاع العربى**، العميد إبراهيم كاخيا، القوت البشرية وسياسة التجنيد فى العالم العربى، عدد مارس ١٩٩٤ .
٧٩ـ **الدفاع العربى**، ميزان القوى فى الشرق الأوسط بعد تعطيل القوة العراقية، عدد إبريل ١٩٩١ .
٨٠ـ **الدفاع العربى**، عدد سبتمبر ١٩٨٨ .
٨١ـ **الدفاع العربى**، عدد يناير ١٩٨٩ .
٨٢ـ **الدفاع العربى**، عدد مايو ١٩٩٠ .
٨٣ـ **الدفاع العربى**، برايان والترز، تدريب طيارى المقاتلات فى الشرق الاوسط، عدد أغسطس ١٩٩١ .
٨٤ـ **الدفاع العربى**، عدد إبريل ١٩٩٣ .
٨٥ـ **الدفاع العربى**، عدد يناير ١٩٩٤ .

٨٦ـ **الدفاع العربى**، عدد أغسطس ١٩٩٢ .
٨٧ـ **الدفاع العربى**، عدد ديسمبر ١٩٩٢ .
٨٨ـ **الدفاع العربى**، عدد يوليو ١٩٩٣ .
٨٩ـ **القوة البحرينية**، قوة دفاع البحرين، العدد ١٤٣، ديسمبر ١٩٩٨ .
٩٠ـ **القوة البحرينية**، العدد ١٤٧، إبريل ١٩٨٩ .
٩١ـ **القوة البحرينية**، العدد ٢٢٠، مايو ١٩٩٥ .
٩٢ـ **القوة البحرينية**، العدد٢٢١، يونيو ١٩٩٥ .
٩٣ـ **القوة البحرينية**، العدد ١٩١، ديسمبر ١٩٩٢ .
٩٤ـ **القوة البحرينية**، العدد ٢١٦، يناير ١٩٩٥ .
٩٥ـ **القوة البحرينية**، العدد٢١٧ فبراير ١٩٩٥ .
٩٦ـ **القوة البحرينية**، العدد ٢٠٨، مايو ١٩٩٤ .
٩٧ـ **القوة البحرينية**، وثيقة العمل المشترك تشكل بداية مرحلة جادة على طريق التضامن العربى، العدد ٢٢١، أغسطس ١٩٩٥ .
٩٨ـ **القوة البحرينية**، لواء سامى خميس، أسس إختيار وشراء نظم التسليح الجديدة، العدد ١٩٩، أغسطس ١٩٩٣ .
٩٩ ـ **الوسط**، العدد ١٣١، ١٩٩٤/٨/١ .
١٠٠ـ **الوسط**، العدد ١٣٤، ١٩٩٤/٨/٢٢ .
١٠١ـ **الوسط**، العدد ١٤٧، ١٩٩٤/١١/٢١ .
١٠٢ـ **الوسط** العدد ، ١٥٢، ١٩٩٤/١٢/٢٦ .
١٠٣ـ **النصر المصرية**، العدد ٦٧٧، نوفمبر ١٩٩٥ .
١٠٤ـ **جند عمان**، وزارة الدفاع بسلطنه عمان، عدد٣١ أغسطس ١٩٩١ .
١٠٥ـ **جند عمان**، عدد سبتمبر ١٩٨٨ .
١٠٦ـ **جند عمان**، عدد يوليو ١٩٩١ .
١٠٧ـ **جند عمان**، عدد يونيو ١٩٩٠ .
١٠٨ـ **جند عمان**، عدد مايو ١٩٩٠ .

١٠٩ـ **جند عمان**، عدد يوليو ١٩٩٠ .
١١٠ـ **جند عمان**، عددأبريل ١٩٨٩ .
١١١ـ **جند عمان**، عددأكتوبر ١٩٨٨ .
١١٢ـ **جند عمان**، عدد مارس ١٩٨٩ .
١١٣ـ **جند عمان**، عدد يناير ١٩٩٠ .
١١٤ـ **جند عمان**، عدد سبتمبر ١٩٩٢ .
١١٥ـ **جند عمان** عدد فبراير ١٩٩٣ .
١١٦ـ **جند عمان** ، الجند والمسيرة، عدد ديسمبر ١٩٨٩ .
١١٧ـ **درع الوطن الإماراتية**، عدد سبتمبر ١٩٩٠
١١٨ـ **مجلة كلية الملك خالد العسكرية السعودية**، محمد فيصل، التدريب حجر الزاوية للكفاءة القتالية، العدد ٣٦، شتاء ١٩٩٢ .
١١٩ـ **مجلة كلية الملك خالد العسكرية السعودية**، د. على بن محمد المحيميد، مجلس التعاون الخليجى المتغيرات الدولية، العدد ٤١ ربيع وصيف١٩٩٣ .

٦ ـ الجرائد

١ ـ **الحياة الدولية**، ١٥/١١/١٩٩١
٢ ـ **الحياة الدولية**، ١٣/٤/١٩٩٤
٣ ـ **الحياة الدولية**، ١٤/١١/١٩٩٤
٤ ـ **الخليج**، ١٢/١٢/١٩٩٠
٥ ـ **الرياض السعودية** ٢٢/١١/١٩٨٩
٦ ـ **القبس الكويتية**،١٩/٣/١٩٨٠
٧ ـ **القبس الكويتية**، ١٥/١١/١٩٩٢
٨ ـ **القبس الكويتية**، ١٦/١١/١٩٩٢
٩ ـ **النهار اللبنانية**، ١١/٣/١٩٨١
١٠ـ **الاتحاد الإماراتية**، ٨/١٠/١٩٨٨

ـ مصادر غير منشورة

رسائل علمية

١ - أحمد عبده البيي، **الحرب وأثرها علي القيم الأخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الأداب، ١٩٨٤).

٢ ـ د. حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسى فى الأنظمه العربية**، رسالة (دكتوراة)(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية)

٣ ـ خلدون ناجى معروف، **حرب أكتوبر وآثارها على المجتمع الإسرائيلى: ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨** رسالة دكتوراة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.

٤ ـ زكريا حسين أحمد، **السياسة العسكرية المصرية فى مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية**، رسالة دكتوراة، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

٥ ـ عبد الرحمن حسن صبرى، **أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

٦ ـ سعد الدين على رؤوف، **الحرب الهندية الباكستانية**، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

٧ ـ محمد بن عيد آل ثانى، **السياسة القطرية فى إطار مجلس التعاون الخليجى: ١٩٨١ ـ ١٩٩١**، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

٨ ـ محمد سعود الهاشمى، **استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية فى إطار ميسر التعاون الخليجى**(القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٠).

٩ ـ د. مصطفى علوى، **سلوك مصر الدولى خلال أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧**، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨١).

بحوث ودراسات :

١٠ـ إبراهيم عبد العال عبد الرسول، **تنويع مصادر السلاح وتأثيرها على الاستراتيجية القومية المصرية**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٢).

١١ ـ أحمد شوقى أبو الغيط، **مستقبل الإنتاج الحربى بجمهورية مصر العربية**، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨١).

١٢ـ **التكنولوجيا والتسليح العالمى**، نشرة غير دورية، القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ١٩٩٣).

١٣ـ النشرة الاستراتيجية العسكرية، (اكاديمية ناصر العسكرية العليا: مركز الدراسات الاستراتيجية، سبتمبر ١٩٩٥).

١٤ـ جيرالد إم ستينبرج، ضبط التسلح فى الشرق الأوسط والأمن فى المنطقة، **سلسلة ترجمات مختارة**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية، فبراير ١٩٩٥).

١٥ـ لواء زغلول فتحى وآخرون، **حرب الخليج الثانية**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٢).

١٦ـ لواء زكريا حسين أحمد وآخرون، **إنعكاسات حرب أكتوبر والغزو العراقى للكويت على الأمن القومى العسرى والمصرى**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العكسرية العليا، ١٩٩٠).

١٧ـ سعيد محمود عرفة، **أثر إيقاف الحرب العراقية الإيرانية على النظام الإقليمى العربى** (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية ١٩٨٩)

١٨ـ فاروق إمام محمد حماد، **الإتفاق العسكرى وأثره على إعداد الدولة للدفاع**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٦)

١٩ـ محمد أحمد السيدد خليل، **التصنيع الحربى فى مصر وسياسة تنويع مصادر السلاح**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٢)

٢٠ـ محمد ياقوت خليل، **إنعكاسات وقف الحرب العراقية / الإيرانية على الامن القومى المصرى** (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية ١٩٨٩).

٢١ـ عميد مسلم أحمد مسلم، **الحد من الإنفاق العسكرى فى مصر**، بحث، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٧٧).

٢٢ـ السيد يسين، **العنف وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الفكرى الأول حول حقوق الانسان فى مصر، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ديسمبر ١٩٨٨).

محاضرات غير منشورة :

٢٢ـ محمد السيد سليم، **نظرية القوة**، مجموعة محاضرات غير منشوة، مقررة على طلبة تمهيدى الماجستير فى مادة نظرية العلاقات الدولية، العام الدراسه ١٩٩٣/٩٢ المحاضرة رقم(٤)، ١٥/١٠/١٩٩٢

مقابلات

٢٤ ـ مقابلة مع الملحق الإعلامى البحرينى بالقاهرة، بتاريخ ١٢ /٦ / ١٩٩٥.

ثانياً : باللغة الأجنبية

1- Books.

1- Aron, Raymond, **Clausewitz: Philosopher of War**, Transelated by Christine and Norman Stone, (London: Rouledge& Kegan Paul Inc., 1988).

2- Bernard, L. L, **War and Its Causes,** (New York: Henry Holt and Co. Publishers, 1988).

3- Brazilian Gad and Shidlo, Gil, eds, **The Gulf Crisis and Its Global Aftermath,** (Londen: Roultledge, 1993).

4- Brown, Symon, **The Causes and Prevention of War**, (New York: st. Martin's Press, 1987).

5- Choucri, Nazli and North, Robert,**Nations In Conflict,** (San Francisco: W. H. Freeman Co., 1975).

6- Cordesman, Anthony, **The Gulf and The West,** (Londeon: Westview Press, 1988).

7- El. Badri, Hassan, El - Magdoub Taha and Zohdy, M. Dia El Din, **The Ramadan War,** (Virginia: T. N. Dupuy Associates Inc., 1979).

8- Glossop, Ronald, **Confronting War:** An Examination of Humanity's Most Pressing Problem, (London: Mc. Farland, 1983).

9- Hobson, J. A, **Imperialism,** (London, Maliny Press, 1932).

10 - Howard, M., **The Theory and Practice of War,** (Bloemingtoni: Indian Univ. Press, 1967).

11- Ismael, Tareq and Ismael, Jacqueline, eds., **Politics and Gorevnment in Middle East and North Africa,** (Miami: Florida, International Univ. Press, 199).

12- Keohane, Dan and Dancher Alex, eds., **International Perspectives on The Gulf Conflict 1990 / 1991,**(New Youk: Norman and Co., 1992).

13- Laccroix, W. L, **War and International Ethics,** (New York: University Press of Amrica, 1988).

14- Lider, Julian, **Military Theory,** (London: Gower Publishers, 1983).

15 - Maurice N . Walsh, ed, **War and The Human Race,** (New York: Elsevier Publishing Co., 1971).

16- Midlarsky, Manus, ed, **Hand Book of War Studies,** (Boson: Hyman Inc., 1989).

17- Midlarsky, Manus, **On War,** (New York: The Free Press, 19).

18- Nicholson, Michael,**Conflict Analysis,** (New York: Barnes & Noble, Inc., 1971).

19 - Nissani, Moti, **Lives In The Balance: The Cold War and American Politics - 1945 - 1991,** (New Hampshire: Hollow Brook Co., 1992).

20- North, Robert and Lagestorm R. **War and Domination: Atheory of Lateral Pressure,** (New York: General Learning Press, 1971).

21- O' Berin, William V., **The Conduct of Just and Limited War,** (New York: Prager Publishers, 1989).

22- Peterson, David, **Defending Arabia,** (New York: St. Marti Prees, 1988).

23- Pfaltzgraff, R.L., Kemp, Geoffery and Ra'anan, eds, Geffery Kimp and Uri Ra'anan, eds, (Colorado: Western Press, 1978).

24-Philips, Robert, **War and Justice,** (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1984).

25- Priorschi, Plinio, **Man and War,** (New York: Philosophical Library, 1987).

26- Sills, David, ed, **International Encyclopedia of The Social Sciences,** Vol. 16, (New York: General Learning Press, 1971).

27- Simpson, Michael, ed, **War: Strategy and Martime Power,** (New Gersey: Rutgers University Press, 1977).

28- Smith, Dan and Smith Ron, **The Economics of Militarism,** (Britain: Pluto Press, 1983).

29- Taylor, Trevor, ed, **Approaches and Theory in International Relations,** (New York: Longman, 1980).

30- Tschigri, Dan, ed, **The Arab World Today,** (London: Lynne Rienner Inc., 1994).

31- Urlanis, W., **Wars and Population,** (Moscow: Progress Publisher 1971).

32- Wright Quincy, **Astuody of War,** (Chicago; The University of Chicago Press, 1965).

33- Ziegler, W. David, **War, Peace and International Politics,** (Bostol : Hle, Brown and Company, 1984).

2- Year Books

1- Alpher, Joseph, ed, **The Middle East Mlitary Balance 1990/1989,** (Israel: Jafea Center For Stratehic Studics, Jervsalen Past Press, 1990).

2- Bolton, David, ed, **Defence Year book - 1991.**,(London: Royal United Services Institute For Defence Studies, Brassey's, 1991).

3- Bolton, David, ed, **Defence Year book - 1991.**,(London: Royal United Services Institute For Defence Studies, Brassey's, 1992).

4- Daniel, Adan, Roteld, ed, **Sipri Year book, 1992,** (New York: Oxford Unirersily Press, 1992).

5- Daniel, Adam, Rotfeld, ed, **Sipri Year Book. 1994,** (New York: Oxford Unirersity Prees, 1994).

6- Daniel, Adam, Rotfeld, ed, **Sipri Year Book. 1995,** (New York: Oxford Unirersity Prees, 1995).

7- Gazit, Shlomo, ed, **The Middle East Military Balance, 1989/ 1988,** (Israel: Jafea Center For Stratehic Studics, Jervsalen Past Press, 1989).

8- Gazit, Shlomo, ed, **The Middle East Military Balance, 1991/ 1990,** (Israel: Jafea Center For Stratehic Studics, Jervsalen Past Press, 1992).

9- Gazit, Shlomo, ed, **The Middle East Military Balance, 1993/ 1992,** (Israel: Jafea Center For Stratehic Studics, Jervsalen Past Press, 1993).

10 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1988/1987,** (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1987).

11 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1990 /1989,** (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1989).

12 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1991/1990**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1990).

13 -Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1992/1991**, (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1991).

14 - Huldt, Bo,Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1994/1993,** (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1993).

15 - Huldt, Bo,Heisburg,Francois,ed, **Miliary Balance 1995/1994,** (London, International Institute For Strategic Studies, Brassey's, 1994).

3- Articles

(1) Bashir, Abdulaziz and Stephen wright, Saudi Arabia : Foreign Policy After The Gulf War, **Middle East policy,** vol. III, April 1995, No. 4.

(2) Chubin, Shahram, Post war Gulf Security, **Surival,** vol xxxlll, No. 2, March/April 1991.

(3) Chubin, Shahram, Iran and Regional Security in the Persian Gulf, **Survival,** vol. 34. No.3, Autmn, 1992.

(4) Dabbagh, Abdallah, GCC-US Relations: Adecade of Redifinition, **Middle East Policy,** Vol.1, 1992, No. 1.

(5) Dannruther, Ronald, The Gulf Conflict : Apolitical and Strategic Analysis. **Adelphi Papers,** (London, Published by Brassy's For The Winter 1991/ 1992).

(6) Dunn Michael Collins, Security, Stability and the US Presence, **Middle East Policy**, Vol.IV., March 1996, No. 3.

(7) Dunn, Micheal Collins and Julia Aclerman, The United. States, Japan and The Gulf: Common Interests, Potential Competition, **American Arab Affairs,** Spring 1990, No. 32.

(8) Falk, Richard, Can Us Policy Toward The Middle East Change Course, **Middle East Journal,** Vol. 47, No.1, Winter, 1993.

(9) Freedman, Lawerence, The Gulf War and The New world Order, Survival, Vol. xxx111, No. 3, May 1 June 1991.

(10) Grimmett, Richard, F., Arms Trade with the Third world: General Trends - 1983 -1990, **International Defence Review,** Special Issve, Defence 92.

(11) Irochlin, Gene and Demchak, Chris, The Gulf war: Technological and Organizational Inptecations, **Survival,** vol. xxxIII, No.3. May/ June 1991.

(12) Kechichain Joseph, Oman's Foreign Policy, Symposium: Conterporary. Oman and U.S. Oman Relations, Middle East Policy, Vol. IV, No.3 March 1996.

(13) Khalidi, Walid, The Gulf Crisis: Origions and Consequences, **Journal of Palestinian Studies,** No. 78, Winter 1991.

(14) Klay, George Jr. Western Imperialism In The Middle East, **Arab Studies Quarterly,** Vol. 14 No. 1, Winter 1992.

(15) Krauthammer, Charles, The Unipolar Moment, **Foreign Affairs,** Vol. 70, No. 1, 1991.

(16) Mainudin, Rolin G., Joseph R. Aiher, Mielliot, Jefferey, From Alliance to Collective Security: Rethinking The GCC, **Middle East Policy**, Volxv, March 1996, No. 31.

(17) Martin Van Creveld, Military Lessons of The Yom Kippur War, **Washinton Papers**, Vol. lll, No. 24, 1975.

(18) Muller, John, Anew Concert of Europe, **Foreign Policy**, No. 77, winter 1989 / 1990.

(19)Nazli Choucri and Robert North, Dynamics of International Conflict: Some Policy Implications of Populations, Resources and Technology, **World Politics**, Dec. 1972.

(20) Perry, William J. Gulf Security and U.S. Policy, **Middle East Policy**, Vol. lll, April 1995, No. 4.

(21) Postol, Theodore A., Lessons of the Gulf War Experience with Patriot, **International Security**, Winter 1991/92.

(22) Quandt, William.B., The Middle East in 1990, **Foreign Affairs,** Vol. 70, No. 1, 1991.

(23) Russett, Bruce, and Sutterlin James. S., The U.N. In Anew World Order, **Foreign Affairs**, vol. 70, No. 2, Spring 1991.

(24) Schlesinger, James, New Instabilities, New Priorities, **Foreign Policy**, No. 85, winter 1991/1992.

(25) Selim, Mohamed El-Sayed, The Arms Control Dimension in The Middle East Peace Process, **Studies in Security and Strategy,** (Cairo: Center for Political Research and Studies), Vol. ll, No. 8, July 199.

(26) Simon, Steven, US Strategy in The Persian Gulf, **Surviral**, vol. 34, No. 3, Autmn 1992.

(27) Steal Ronald, Nato's Last Mission, **Foreign Policy**, Fall 1989..

(28) Tripp, Charles, The Gulf states and Iraq, Survival, vol. 34, No. 3, Autmn 1992.

(29) Tucher, Robert. W, On Ending The Cold War, **National Interest,** No. 16, Summer 1939.

(30) Van Greveld, Military Lessons of the Yom Kippur, **Washington Papers,** Vol lll, No. 24, (Bererly Hills : Sage Publications 1975).

(31) Zunes, Steven, The US- GCC Relationship: Its Rise and Potential Fall, **Middle East Policy**, Vol. lll, Dec. 1993., No.1.

4- Magazinees and Newspapers.

(1) **Defence,** March 1992.

(2) **Jane's Defence Weekly,** Vol. 21, No. 2, 15 Jan 1994.

(3) **Jane's Defence Weekly,** James. Bruce, Land of Crisis and Uphearal, Vol 22, No. 4,30 July 1994.

(4) **Jane's Defence Weekly,** Barbara Starr, U. S. A. Building 60, 000 Strong Force In The Gulf, Vol 22, No. 16, October 1994.

(5) **Jane's Defence Weekly,** Vol. 22, No. 18,5 Nov 1994.

(6) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 22, No. 22,3 Dec. 1994.

(7) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 1,5 Jan 1994.

(8) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 3,19 Jan 1995.

(9) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 4,26 Jan 1995.

(10) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 2, No. 28 Jan 1995.

(11) **Jane's Defence Weekly**, Vol. 23, No. 5,4 Feb 1995.

5- Others

(1) **Dispatch**, Progress In Middle East Arms Control, Statement of Regan Dald: Under Secratary For International Security Affairs, Statement befor The Sub - Committee of Arms Control, March 24, 1992.

(2) **Dispatch** - Surbing Destablizing Arms Transfers, April 8, 1991.

(3) **Facts On File**, Vol. 55, No. 2829, Feb. 16, 1995.

(4) **Facts On File**, Vol. 55, No. 2835, March. 30, 1995.

(5) **Facts On File**, Vol. 55, No. 2838, April 20, 1995.

(6) **Fact Sheet**, Middle East Arms Control, Dispatch, June 3, 1991.

(4) Laila, A- El- Hagin, **The Co. operation Council For The Arab States of The Gulf: Astudy in Regional Collective Security**, Ph. D. Thesis, (Cairo Unir. Faculty of Economics and Politica Sc, 1989).

حرب الخليج

و

أمن الخليج

الكتاب في سطور

تعد منطقة الخليج العربي إحدى المناطق المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط حيث شهدت حربين متتاليتين . دارت الأولى بين العراق وإيران لمدة ثماني سنوات والثانية حرب تحرير الكويت أو حرب الخليج الثانية والتي شهدت حشود عسكرية هي الأكبر من نوعها بعد الحرب العالمية الثانية . ولازالت السياسات الأمنية والدفاعية في منطقة الخليج أحد القضايا الأساسية المطروحة في مجال الدراسات الاستراتيجية نظرا للأهمية العالمية للمنطقة ومن ثم كانت هذه الدراسة التي تتناول أطراف حربي الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية - الإمارات - الكويت - عمان - قطر - البحرين) بدراسة السياسات الأمنية والدفاعية قبل وبعد الحرب بالاضافة إلى الأوضاع الخاصة بالتوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ككل .

كما تطرح الدراسة سيناريوهات حول مستقبل السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى تناول القضايا والتصورات الآنية والمستقبلية بشأن أمن الخليج هذا وتعتبر الدراسة بشهادة الخبراء والمتخصصين من الدراسات الأولى حول ذات الموضوع .

المولف في سطور

- مواليد ١٩٧٠/٤/٨ .
- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف ١٩٩١ .
- حاصل على درجة ماجستير في العلوم السياسية في ١٩٩٦ .
- مهتم بالشئون الا... الشرق الاوسط والسياسات الاجتماعيه وقضايا الرأى العام في مصر .
- يعمل مدرس مساعد (باحث) بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- في سبيل إنجاز رسالته للدكتوراه في العلوم السياسية
- له العديد من الدراسات والمقالات المنشورة حول القضايا الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وتجارة السلاح والانفاق العسكرى ودراسات حول منطقة الخليج العربي
- شارك في العديد من البحوث الخاصة بالرأى العام في مصر .